

الحافظ عبد الملك بن جريج

ومروياته في الكتب الستة

خالد أحمد مرزا

ماجستير في العلوم الإسلامية

بحث أعد لنيل رسالة الماجستير في جامعة كاي

١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م



مطبوعات KIE

- إن مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) تهدف إلى:
- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين البحثي والتطبيقي.
 - توفير جميع المناهج الاقتصادية للطلاب والباحثين بصيغة إسلامية متينة.
 - أن النشر الالكتروني يعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي.
 - أن استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها.

والله من وراء القصد

لزيارة جامعة KIE University: [رابط](#)

يمكنكم التواصل من خلال: www.kantakji.com

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
Islamic Business Researches Center



توضيح

إن كل ما ورد في الكتاب هو حقوق بحثية للمؤلف، ويعتبر ورقة بحثية من الأوراق البحثية لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وجامعة كاي. يسمح باستخدام هذا الكتاب كمنهج أكاديمي (كما هو منشور) مجاناً مع ضرورة المحافظة على حقوق المؤلف.

www.kantakji.com

www.kie.university



جامعة كاي

جامعة أونلاين مرخصة من التعليم العالي
متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

<https://kie.university>

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين
وعلى آله المطهرين، وعلى أصحابه أجمعين، وسلم تسليماً كثيراً
اللهم أخرجنا من ظلمات الوهم، إلى نور الحقيقة والفهم
وافتح علينا بمعرفة العلم، وسهّل أخلاقنا بالحلم.

.. خالد

شكر وتقدير

أرى من الواجب عليّ واعترافاً بالفضل لأهله، وأنا أقدم بحثي هذا أن أسارع وأبادر إلى تقديم شكري الخالص محفوفاً بالاحترام والتقدير إلى إدارة الجامعة على ما قدمته لي من تسهيلات ومعونة وإرشاد.

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى المشرفة الفاضلة أسماء المخطوبي على قبولها الإشراف على بحثي هذا، وتقديماً لي كل أسباب المساعدة والتوجيه والإرشاد، ولا يفوتني كذلك أن الشكر اللجنة المناقشة لما تقدمه لي من التقييم والتوجيه.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني في كتابة هذا الدراسة سواء أكان دعماً مادياً أو نفسياً أو روحياً.

كما لا يفوتني أن أقدم امتناني إلى كل من ساهم معي في إعداد هذه الرسالة وأعانني بإعارة كتاب أو توضيح مشكل أو إرشاد إلى مظان فكرة أو موضوع أو كتاب.

إليهم جميعاً خالص شكري وامتناني، والله الموفق من قبل ومن بعد.

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، وأمينه على وحيه، وخيرته من خلقه، وسفيره بينه وبين عباده، المبعوث بالدين القويم، والمنهج المستقيم، أرسله الله رحمة للعالمين وإماماً للمتقين وحنةً على الخلائق أجمعين .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١].

وبعد:

فإنني عندما كنت أحضر حلقات تحفيظ القرآن الكريم، سألت شيخي ذات يوم: إنني أحب حفظ الأسانيد في كتب الأحاديث، لكي تكون ذخيرة لي في خدمة دين الله لكنني أجد صعوبة في ذلك فقال لي إذا عرفت سيرة هؤلاء الرواة أحببتهم وحفظت أسانيدهم فوقع هذا الكلام في قلبي فسألت ربي أن ييسر لي هذا الأمر فشرح الله صدري إلى إعداد رسالة في هذا الشأن .

ولطالما سبقني إليه صفوة الخلق، وخير القرون، صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم الغر الميامين، والقادة الفاتحون، الذين اهتموا بحديثه - صلى الله عليه وسلم - غاية الاهتمام حيث تربوا في مهد النبوة، ونهلوا من معين الوحي الصافي، ونبعه الفياض، فكانوا مشاعل هدى، ومناير نور، حملوا عنه هديه وبيانه، وأدوا رسالته بصدق وأمانة، فكان من بينهم أبو هريرة، وعبد الله بن عمر، وأبو سعيد الخدري

وأما عائشة، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين، وكما التف حولهم أصحابهم، والتقطوا من أفواههم درر السنة فكانوا رؤادهم في هذا العلم وكان أصحابهم من أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أمثال سعيد بن جبير وعكرمة ومجاهد وعطاء بن أبي رباح، فكان عصر التابعين، عصراً ذهبياً، أنواره ساطعة، وقطوفه دانية، ودرره منثورة، وحلق العلم في المساجد ماثورة، درس في التفسير، وآخر في الحديث، وثالث في الفقه، فكانوا على خير هدى، وأفضل علم.

فلقد شهد عصرهم اعتناءً عظيماً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا يبحثون عن الحديث؛ ليعرفوا راويه، وليوضحوا معانيه، فعلموا شرحه، وفضائله، وغرائبه، وناسخه من منسوخه، وعمومه من خصوصه، ثم جاء من بعدهم أتباعهم، تتلمذوا على أيديهم، وورثوا علمهم، وقفوا على آثارهم، واستقوا من أصلهم، من المورد الزلال، والنبع الصافي، فالتقطوا فوائدهم، واصطادوا فرائدهم، وقيدوا شواردهم.

وقد برز في هذا العصر أئمة أعلام، من مفسرين ومحدثين وفقهاء، يشار إليهم بالبنان، وتدور عليهم غالب الأسانيد، ويحتاج إليهم الناس، وكان ممن جمع تلك العلوم، وأحرز قصب السبق، في التأليف والتدوين، الإمام الحافظ عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج، مفتي مكة بعد عطاء بن أبي رباح، ومن أوائل المصنفين، وفقهه الحرم في زمانه، وهو فوق ذلك من أهل مكة، ويعتبر ابن جريج من أبرز تلاميذ عطاء بن أبي رباح، ومن ألصق الناس به، ورث علمه، واستفاد من فقهه، وخلفه من بعده.

هذا ويعد ابن جريج من أوائل من دوّن الحديث، واعتنى به رواية، وشرحاً؛ إلا أن النقاد قد وجهوا إليه بعض الطعون التي تحتاج إلى التحقيق، والتمحيص؛ حتى يتم إنصاف الرجل، من أجل ذلك رأيت أن أستفرغ جهدي لهذه المهمة الصعبة، فاخترتها موضوعاً لرسالة الماجستير وعنوانها: "الحافظ عبد الملك بن جريج ومروياته

في الكتب الستة".

أسباب اختيار الموضوع:

١ - أهمية مرويات ابن جريج العلمية، حيث يعد ابن جريج من المكثرين في الحديث الذين تدور عليهم الأسانيد، فقد قال الذهبي: "قال بعض الحفاظ: لابن جريج نحو من ألف حديث يعني المرفوع، وأما الآثار والمقاطيع والتفسير، فشيء كثير" (١).

وقد أخبر أبو القاسم عبد الله الحلواني، قال: ثنا مكرم، قال: ثنا أحمد، قال: سمعت ابن سماعة، قال: سمعت الحسن بن زياد، قال: "كتبت عن ابن جريج اثني عشر ألف حديث كلها يحتاج إليها الفقهاء" (٢)، وقد أثر عن ابن جريج أنه استعرض في جلسة واحدة حوالي أربعمئة حديث (٣).

٢ - عدم وجود دراسة خاصة بمرويات ابن جريج

٣ - الحاجة إلى معرفة الكيفية التي أعطى علماء الجرح والتعديل من خلالها

حكمهم على ابن جريج من خلال دراسة مروياته التي دلستها، أو التي أرسلها

٤ - تفاوت أقوال علماء الجرح والتعديل في ابن جريج رغم إكثاره من الرواية.

٥ - عدم وجود كتاب يجمع مرويات ابن جريج.

٦ - بعض المحققين بمجرد أن ينظر في السند، ويرى عنعنة ابن جريج يطعن في

السند دون أن ينتبه إلى نوع التدليس الذي أتهم به ابن جريج، أو ربما يكون من

(١) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: ٥٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ٣، ٥١٤٠٥ / ١٩٨٥، ٦/٣٣٦.

(٢) الحسين بن علي بن محمد بن جعفر، أبو عبد الله الصيمري الحنفي (ت: ٥٤٣٦هـ)، أخبار أبي حنيفة وأصحابه، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ٢، ٥١٤٠٥ / ١٩٨٥م، ص ١٣٦.

(٣) أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرامهرمزي الفارسي (ت: ٥٣٦٠هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ٣، ٥١٤٠٤، ص ٥٦٩.

أثبت الناس في الشيخ الذي عنعن عنه، فأردت أن أزيد الأمر جلاءً.
٧ - خلط كثير من المحققين بين التدليس، والإرسال الخفي، الذي هو غالب ما أخذ
على مرويات ابن جريج.

خطوات البحث:

١. بدأت مرحلة الجمع بتتبع كتب الحديث الستة صحيح البخاري وصحيح مسلم
وسنن ابن ماجه، وسنن أبي داود وسنن الترمذي، وسنن النسائي، فتحصل لدي
عدد كبير من مرويات ابن جريج.

٢. بعد مرحلة الجمع بدأت في تصنيف المرويات فاقتصر على الأحاديث التي
تحتل الطعن في رواية ابن جريج كما إذا وردت بالنعنة، أو بلفظ: قال، أو
حدثت، أو أخبرت، أو بلغني.

٣. ثم بينتُ صفة رواية ابن جريج في كل حديث، وحكم روايته من حيث
الاتصال، أو عدمه، وذلك بعد أن عدتُ إلى كتب علم الحديث، فوضعت
لذلك ضوابط حتى أحكم على الرواية، وذلك بعد استقراء كلام علماء الحديث
في هذا الشأن.

٤. ثم حاولت حصر كلام العلماء حول هذه الأحاديث إن وُجدت فقمت بما وسعني
الجهد بتحليلها، ومقارنتها بعضها ببعض، فبينت الراجح منها وفقاً للضوابط
التي ذكرتها في ثنايا البحث، وبناءً على استقراء آراء علماء هذا الفن تحت
عنوان: مناقشة وتعليق، فخلصت في النهاية على براءة ابن جريج من التهم
الموجهة إليه، وذلك بعد استقراء أقوال العلماء فيه، فكان [الاستقراء منهجي
في البحث] ودعم ذلك واقعياً، وتغليباً للأكثر على النادر.

منهج البحث:

أولاً: المنهج العام في ترتيب الأحاديث:

١. إيراد الحديث المروي عن ابن جريج من الكتب الستة.

٢. إذا تكرر الحديث بالسند نفسه، وقد تَمَّتْ دراسته سابقاً قمت بذكره مع التنويه على دراسته سابقاً في محله إلا إذا ورد من طريق شيخ لابن جريج غير الشيخ السابق .

٣. قمت بالإعراض عن الأحاديث التي فيها مطعن من قبل تلميذ ابن جريج أو ممن هو دونه عموماً لما لذلك من أثر على رواية ابن جريج ووقوع الخلاف فيها .

٤. لم أتعرض لدراسة الأحاديث المصرَّح فيها بالسَّماع من ابن جريج إلا إذا دعت الحاجة لذلك في ثنايا البحث مثل التشكيك في سماعه من قبل بعض النقاد .

٥. تركت دراسة الأحاديث التي رواها ابن جريج عن شيخه عطاء بن رباح، بسبب كثرتها، وكونها محمولة على الاتصال .

٦. عند الحديث في الفصل الرابع من الباب الأول عن شيوخ ابن جريج وتلاميذه، رجعت إلى كتاب تهذيب الكمال، واستخرجت شيوخ ابن جريج في الكتب الستة والبالغ عددهم واحد وثلاثون ومائة، ثم استخرجت تلاميذ ابن جريج في الكتب الستة والبالغ عددهم ستة وستون تلميذاً، ثم قمت بترجمة الرواة الذين لهم علاقة ببحثي أما البقية فقد اكتفيت بذكر أسمائهم فقط، وعملت على ذكر درجة الراوي الذي أترجم له عند الذهبي من كتاب ميزان الاعتدال، فإن لم أجد فيه فمن كتاب الكاشف، وكذلك عند ابن حجر من كتاب تهذيب التهذيب، وذكرت طبقة ذلك الراوي عند ابن حجر من كتاب تقريب التهذيب .

٧. في الباب الثاني اعتمدت في ترتيب الصحاح والسنن بحسب تاريخ الوفاة .

ثانياً: التخريج:

١. تخريج الحديث من كتاب الحديث الذي أقوم بدراسته أولاً، ثم من بقية الكتب الستة بدءاً من الصحيحين، وأحياناً أذكر بقية كتب الحديث، إذا دعت الحاجة لذلك .

٢. بدأت في التخرّيج بإيراد الطرق التي تروي الأثر من طريق ابن جريج أولاً، ثم من طريق غيره، وذلك عن طريق المتابعات والشواهد .

ثالثاً: دراسة الأسانيد:

١. قمت بدراسة الأسانيد، والحكم عليها فيما إذا كان فيها علّة من قبل ابن جريج أولاً تحت عنوان (مناقشة وتعليق) بعد عرض الحديث، وتخرّجه، ثمّ عقدت فصلاً خاصاً فيه خلاصة الدراسة والحكم على الأحاديث .

٢. ترجمت لبعض الأعلام إذا دعت الحاجة، ولم أترجم لتلاميذ، وشيوخ ابن جريج، لأنني عقدت فصلاً خاصاً لشيوخ، وتلاميذ ابن جريج ترجمةً، وجرحاً، وتعديلاً .

رابعاً: مصادر البحث:

- اعتمدت غالباً في إيراد المرويات :

١. كتاب صحيح البخاري: تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ، عدد الأجزاء: ٩ .

٢. كتاب صحيح مسلم: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عدد الأجزاء: ٥ عند الحاجة .

٣. كتاب سنن ابن ماجة: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي - عدد الأجزاء: ٢ .

٤. كتاب سنن أبي داود: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت - عدد الأجزاء: ٤ .

٥. كتاب سنن الترمذي: تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج

٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م - عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.

٦. كتاب السنن الصغرى للنسائي: تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ / ١٩٨٦ - عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس).

- أما بالنسبة لترجمة الرواة:

فقد اعتمدت كتب التراجم مثل: تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب وميزان الاعتدال وتذكرة الحفاظ وتقريب التقريب وسير أعلام النبلاء وإذا لزم أخذت من غيرها.

خامساً: العناية بالمتن:

اعتنيت بالمتن، كعنايتي بدراسة الأسانيد، وتمثل ذلك فيما يلي:

١. كررت ذكرت المتن حسب تغير سنده، وربما يكون ذلك أكثر من ثلاث مرات، كما أنني نبهت إلى الزيادة على المتن في الروايات الأخرى.

٢. شرح الألفاظ الغريبة الواردة في المتن، وقد رجعت إلى النهاية في غريب الحديث، أو كتب غريب الحديث، بالإضافة إلى كتب اللغة كاللسان أو القاموس المحيط.

٣. التعريف بالأماكن والقبائل الواردة في المتن: وقد عدت إلى كتاب معجم البلدان.

٤. لم أذكر ما يستفاد من الأحكام الاعتقادية، والفقهية، أو المسائل، لأن ذلك ليس من أهداف البحث إلا ما يتعلق بأثر التدليس في اختلاف الفقهاء.

الفهرس

| | |
|----|---|
| ٢ | مطبوعات KIE |
| ٣ | توضيح |
| ٦ | شكر وتقدير |
| ٧ | المقدمة |
| ١٤ | الفهرس |
| ١٨ | تمهيد للبحث |
| | أهمية علم الإسناد وتمييز الضعفاء من الثقات |
| ٢٨ | الباب الأول ترجمة ابن جريج |
| ٢٩ | الفصل الأول |
| | سيرة ابن جريج وعصره |
| ٢٩ | المبحث الأول: سيرة ابن جريج |
| ٢٩ | المطلب الأول: سيرته الذاتية |
| ٣٠ | المطلب الثاني: سيرته العلمية |
| ٣٣ | المطلب الثالث: مذهبه الفقهي والفكري |
| ٣٨ | المطلب الرابع: مذهبه العقائدي |
| ٣٩ | المطلب الخامس: زهده وتقواه |
| ٤٠ | المبحث الثاني: عصر ابن جريج |
| ٤٠ | المطلب الأول: الحالة السياسية والاجتماعية والدينية في مكة |
| ٤٣ | المطلب الثاني: الحالة الفكرية والعلمية في مكة |
| ٤٥ | الفصل الثاني |
| | مكانة ابن جريج عند العلماء |
| ٤٥ | المبحث الأول: أقوال علماء الجرح والتعديل في ابن جريج |
| ٤٥ | المطلب الأول: توثيق العلماء له |
| ٤٧ | المطلب الثاني: تجريح العلماء له |
| ٧٨ | المبحث الثاني: دراسة حول تجريح العلماء لابن جريج |
| ٧٨ | المطلب الأول: التهم الموجهة لابن جريج |
| ٨٨ | المطلب الثاني: صيغ ابن جريج في الرواية ومعانيها |
| ٨٩ | المطلب الثالث: الضوابط في تمييز حديثه |
| ٩٢ | الفصل الثالث |
| | التدليس والإرسال |
| ٩٩ | المبحث الأول: تعريف الإرسال وأقسامه |

- المطلب الأول: الإرسال الخفي: التعريف بالمرسل الخفي لغة واصطلاحاً..... ١٠٠
- المطلب الثاني: بم يعرف الإرسال الخفي..... ١٠٧
- المطلب الثالث: المرسل بالمعنى الخاص..... ١٠٩
- المبحث الثاني: حكم الحديث المرسل**..... ١٢١
- المطلب الأول: أقوال العلماء..... ١٢١
- المطلب الثاني: أدلة القائلين بقبول المرسل..... ١٢٦
- المطلب الثالث: مناقشة الأدلة..... ١٢٧
- المطلب الرابع: أدلة القائلين برد الحديث المرسل..... ١٣٢
- المطلب الخامس: الراجع..... ١٣٦
- المطلب السادس: أسباب الإرسال..... ١٣٧
- المطلب السابع: الفرق بين الإرسال الجلي والتدليس..... ١٣٨
- المبحث الثالث: تعريف التدليس وأقسامه**..... ١٤٠
- المطلب الأول: تعريف التدليس..... ١٤٠
- المطلب الثاني: أقسام التدليس..... ١٤٠
- المطلب الثالث: الفرق بين تدليس الإسناد والمرسل الخفي..... ١٤٧
- المطلب الرابع: أنواع تدليس الإسناد..... ١٤٨
- المطلب الخامس: حكم تدليس الإسناد..... ١٥٨
- المطلب السادس: حكم تدليس الشيوخ..... ١٦٦
- المطلب السابع: درجة الحديث المدلس..... ١٦٨
- المطلب الثامن: حكم رواية المدلس بالعنونة في الصحيحين..... ١٦٩
- المبحث الرابع: ضوابط قبول خبر المدلس**..... ١٧٠
- المطلب الأول: الأمور التي تحمل خبر المدلس متصلاً..... ١٧١
- المطلب الثاني: طرق تمييز تدليس الراوي أو عدمه عن شيخه..... ١٧١
- المطلب الثالث: الشروط التي يجرح بها المدلس..... ١٧٦
- المطلب الرابع: طرق معرفة التدليس في الحديث..... ١٧٦
- الفصل الرابع..... ١٧٩**
- شيوخ وتلاميذ ابن جريج**
- المبحث الأول: شيوخ ابن جريج**..... ١٧٩
- المطلب الأول: شيوخه الحجازيون..... ١٧٩
- المطلب الثاني: شيوخه العراقيون..... ١٩٥
- المطلب الثالث: شيوخه الشاميون..... ١٩٨
- المطلب الرابع: شيوخه اليمينيون..... ١٩٩
- المطلب الخامس: شيوخه المصريون..... ٢٠٠
- المبحث الثاني: تلاميذ ابن جريج**..... ٢٠٣
- المطلب الأول: رواية الحفاظ عنه..... ٢٠٣
- المطلب الثاني: رواية الثقات عن ابن جريج..... ٢١٢

| | |
|---|-----|
| المطلب الثالث: رواية الضعفاء عنه..... | ٢٢٠ |
| المطلب الرابع: رواية المتروكين والكذابين عنه..... | ٢٢٥ |
| الباب الثاني مرويات ابن جريج في الكتب الستة الموهمة للتدليس والإرسال | |
| | ٢٢٨ |

٢٢٠..... الفصل الأول.....

الأحاديث الواردة في الصحيحين

| | |
|---|-----|
| المبحث الأول: الأحاديث المعنعة في صحيح البخاري..... | ٢٢٠ |
| المطلب الأول: الأحاديث المعنعة المحمولة على الاتصال..... | ٢٢٠ |
| المطلب الثاني: الأحاديث المعنعة في صحيح البخاري غير المحمولة على الاتصال..... | ٢٧٣ |
| المطلب الثالث: الأحاديث التي جاءت بلفظ قال في صحيح البخاري..... | ٢٧٤ |
| المبحث الثاني: الأحاديث المعنعة في صحيح مسلم..... | ٢٧٨ |
| المطلب الأول: الأحاديث المعنعة في صحيح مسلم من رقم ٤٩٠ إلى ١٧١١..... | ٢٧٨ |
| المطلب الثاني: الأحاديث المعنعة في صحيح مسلم من رقم ٢١١٦ إلى ٢٦٧٠..... | ٢٩٠ |
| ٢٩٤..... الفصل الثاني..... | |

الأحاديث الواردة في سنن ابن ماجه ٢٠٩ - ٢٧٣

| | |
|---|-----|
| المبحث الأول: الأحاديث المعنعة التي لم يثبت فيها التدليس والتي ثبت فيها التدليس..... | ٢٩٤ |
| المطلب الأول: الأحاديث المعنعة التي لم يثبت فيها التدليس..... | ٢٩٤ |
| المطلب الثاني: الأحاديث المعنعة التي ثبت فيها التدليس..... | ٣٤٣ |
| المبحث الثاني: الأحاديث المعنعة التي ثبت فيها الإرسال والأحاديث التي جاءت بلفظ "قال"..... | ٣٤٥ |
| المطلب الأول: الأحاديث المعنعة التي ثبت فيها الإرسال..... | ٣٤٥ |
| المطلب الثاني: الأحاديث المعنعة التي جاءت بلفظ "قال"..... | ٣٤٧ |
| ٣٤٩..... الفصل الثالث..... | |

الأحاديث الواردة في سنن أبي داود

| | |
|---|-----|
| المبحث الأول: الأحاديث المعنعة التي لم يثبت فيها التدليس والتي ثبت فيها التدليس..... | ٣٤٩ |
| المطلب الأول: الأحاديث المعنعة التي لم يثبت فيها التدليس..... | ٣٤٩ |
| المطلب الثاني: الأحاديث المعنعة التي ثبت فيها التدليس..... | ٣٧٧ |
| المبحث الثاني: الأحاديث المعنعة التي ثبت فيها الإرسال والأحاديث التي جاءت بلفظ "قال"..... | ٣٧٩ |
| المطلب الأول: الأحاديث المعنعة التي ثبت فيها الإرسال..... | ٣٧٩ |
| المطلب الثاني: الأحاديث المعنعة التي جاءت بلفظ "قال"..... | ٣٨١ |
| ٣٨٤..... الفصل الرابع..... | |

الأحاديث الواردة في سنن الترمذي

| | |
|--|-----|
| المبحث الأول: الأحاديث المعنعة التي لم يثبت فيها التدليس والتي ثبت فيها التدليس..... | ٣٨٤ |
|--|-----|

| | |
|---|------------|
| المطلب الأول: الأحاديث المعنعة التي لم يثبت فيها التدليس..... | ٣٨٤ |
| المطلب الثاني: الأحاديث المعنعة التي ثبت فيها التدليس..... | ٣٩٦ |
| المبحث الثاني: الأحاديث المعنعة التي ثبت فيها الإرسال والأحاديث التي جاءت بلفظ "قال"..... | ٣٩٧ |
| المطلب الأول: الأحاديث المعنعة التي ثبت فيها الإرسال..... | ٣٩٧ |
| المطلب الثاني: الأحاديث المعنعة التي جاءت بلفظ "قال"..... | ٣٩٧ |
| الفصل الخامس..... | ٣٩٨ |

الأحاديث الواردة في سنن النسائي

| | |
|--|------------|
| المبحث الأول: الأحاديث المعنعة التي لم يثبت فيها التدليس والتي ثبت فيها التدليس..... | ٣٩٨ |
| المطلب الأول: الأحاديث المعنعة التي لم يثبت فيها التدليس..... | ٣٩٨ |
| المطلب الثاني: الأحاديث المعنعة التي ثبت فيها التدليس..... | ٤٢٥ |
| المبحث الثاني: الأحاديث المعنعة التي ثبت فيها الإرسال والأحاديث التي جاءت بلفظ "قال" ولفظ "أخبرت"..... | ٤٢٨ |
| المطلب الأول: الأحاديث المعنعة التي ثبت فيها الإرسال..... | ٤٢٨ |
| المطلب الثاني: الأحاديث المعنعة التي جاءت بلفظ "قال" ولفظ "أخبرت"..... | ٤٢٩ |
| الفصل السادس..... | ٤٣٥ |

خلاصة الدراسة

| | |
|--|------------|
| المبحث الأول: منهج ابن جريج في التدليس..... | ٤٣٥ |
| المبحث الثاني: سبب وقوع الاختلاف في بعض حديثه..... | ٤٣٨ |
| الفصل السابع..... | ٤٤٣ |

أثر التدليس على روايات المدلسين نظرياً وتطبيقياً

| | |
|--|------------|
| المبحث الأول: الأثر النظري للتدليس..... | ٤٤٣ |
| المبحث الثاني: الأثر التطبيقي للتدليس..... | ٤٤٥ |
| الخاتمة..... | ٤٥٢ |
| فهرس الآيات..... | ٤٥٧ |
| المصادر والمراجع..... | ٤٥٩ |

تمهيد للبحث

أهمية علم الإسناد وتمييز الضعفاء من الثقات

بعدما انجلت الفتنة عن المسلمين، واستقرت الخلافة بأيدي الأمويين بدأت الحركة العلمية في الازدهار، وعكف كل فريق من العلماء على استنباط الأحكام، وتأصيل القواعد وتأليف الكتب في مختلف الفنون، ومما استرعى انتباه "علماء الحديث" موجة الأخبار التي وضعت لتأييد هذا الاتجاه أو ذاك، وقد لعبت الأكاذيب دورها الدموي في حوادث الفتنة الكبرى، مما حدا بعلماء الحديث النبوي الشريف إلى الاهتمام بهذه الظاهرة، فوضعوا أسساً لتمييز الحديث الثابت من غيره.

وبدأت بواكير علم جديد تنقذ في أذهان العلماء، فظهر علم الإسناد الذي يعدُّ مفخرة الحضارة الإسلامية ومن فوائدها الرائعة، وهو العلم الذي قهر الشائعات الخبيثة ورد كيد مختلقها في نحورهم، فقد اشترطوا في راوي الخبر شروطاً حالت دون ورود الكذب إلى الحديث النبوي أو غيره من كلام الصحابة الكرام، لقد كان علم الإسناد الحصن الحصين الذي حمى نصوص الشريعة السمحة، وكل ما يمس مقدسات المجتمع المسلم، أو يخل بأمنه واستقراره العقائدي.

أما اليوم فقد تغيرت الأحوال وأصبح علم الإسناد من العلوم التراثية التي لم توظف بعد في الذب عن بيضة الإسلام والمسلمين، خاصة أننا نشهد عصر العولمة الذي كثرت فيه الأخبار، والشائعات، والحوارات، وبسرعة لم يشهد لها مثيل فيما مضى من حياة الأمم، مما عكس جواً من الاختلاف، وكان من وراء ذلك له مآرب دنيوية كان الشيطان رأسها المطاع، فزادت البدع وكثر النزاع بين الفرق، وخرَّب الأوطان، فلا بد من العودة إلى هذا العلم النفيس من أجل الوصول إلى حقيقة الأشياء وكنهها.

أولاً: تعريف الإسناد:

الإسناد في اللغة: مصدر أُسْنَدَ، تقول: أُسْنَدَ فِي الْجِبَلِ: صَعِدَ فِيهِ، وَالسَّنْدُ لُغَةٌ: مَا قَابَلَكَ مِنَ الْجِبَلِ، وَعَلَا عَنِ السَّفْحِ (١).

وفي الاصطلاح: حكاية طريق المتن (٢)، وقال بعض العلماء: "هو رفع الحديث إلى قائله (٣)، ومعناها واحد. وطريق المتن يسمى: السَّنْدُ (٤)، وهم الرواة الذين نقلوا ذلك المتن، وسُمِّيَ سَنَدًا لِعَتِمَادِ الْحِفَاطِ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْمَتْنِ بِالصَّحَّةِ أَوْ الضَّعْفِ (٥)، مثال ذلك: قول الإمام البخاري في صحيحه: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ" (٦).

فالمتن قوله: "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ... الحديث، والسند هم رواة المتن: مسدد، يحيى، شعبة، قتادة، أنس، والإسناد هو قول البخاري: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى،

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة النشر، بيروت - لبنان، ط ٨، ص ٣٧٠. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، ط ٣، د.ت، ٣/٢٢١.

(٢) أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، نزهة النظر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط ١، د.ت، ص ٣٧. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، (٥٩٠٢)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط ١، ١/١٤٢٤/٢٠٠٣ م، ١/١٤.

(٣) بدر الدين بن جماعة، المنهل الروي في علوم الحديث النبوي، تحقيق: د. محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط ٢، د.ت، ١/٣٠.

(٤) السخاوي، شمس الدين، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، مرجع سابق، ١/٢٨.

(٥) ابن جماعة، المنهل الروي في علوم الحديث النبوي، م.س، ١/٣٠.

(٦) البخاري، أبو عبد الله البخاري الجعفي محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط ١، ١٤٢٢ هـ، كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ١/١٢ رقم ١٣.

عن شعبة، عن قتادة، عن أنس^(١)، والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة، حيث إن عملية الصعود من أسفل الجبل إلى أعلاه يتطلب التدرج في الصعود شيئاً فشيئاً إلى أن يصل إلى أعلاه، وكذلك إسناد الحديث إلى قائله يبدأ الراوي به من شيخه ثم شيخه شيخه... وهكذا يرتقي من شيخ إلى آخر حتى يصل إلى منتهاه، والإسناد بهذا المعنى هو المراد بقول بعض العلماء: "الإسناد من الدين" وقولهم: "الإسناد من خصائص هذه الأمة"، ويأتي الإسناد - أيضاً - بمعنى السند يقال: هذا حديث له إسنادان، يعني: له طريقان، والسياق يبين المراد.

أهمية الإسناد وعناية العلماء به: إن الإسناد جزء لا يتجزأ من الدين، والصحابة

هم أول من وضع هذا العلم، فقد كان الشاهد منهم يبلغ الغائب ما سمعه من رسول الله، صلى الله عليه وسلم أو رآه يفعله، فينسبون القول، أو الفعل إلى النبي، صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم كان في كثير من الأحيان ينسب القول إلى جبريل عليه السلام، فتعلم الصحابة منه ذلك، ومن بعدهم أئمة الحديث، فأصلوا له، ورحلوا وسهروا من أجله.

فهذا هو عبد الله بن المبارك نجده يقول: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"^(٢)، وقال سفيان الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟"^(٣).

إن علم الإسناد خصيصة لأهل السنة من المسلمين دون غيرهم، وبه ميزهم الله عن الآخرين، قال أبو محمد بن حزم الظاهري عن نقل الثقة عن الثقة مع الاتصال حتى

(١) طاهر الجزائري، توجيه النظر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، دت، ص٢٥.

(٢) أبو الحسن القشيري النيسابوري مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، المقدمة، ١/١٥.

(٣) أبو حاتم، الدارمي، البُستي محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد التميمي، الجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١/٢٧، ٥١٣٩٦.

يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم: "خص الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها، وأبقاه عندهم غضاً جديداً عل قديم الدهور"^(١).

ونقل السيوطي في تدرابه عن الحافظ أبي علي الجياني: "خص الله هذه الأمة بثلاثة أشياء، ولم يُعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب"^(٢).

والمسلمون اتبعوا في توثيق الأحاديث النبوية طريقة لا تدانيها في دقتها وسموها أي طريقة علمية غربية اتبعت في توثيق الروايات، ففي صحيح البخاري مثلاً ألفان وستمائة واثنان من الأحاديث المسندة سوى المكررة، انتقاها البخاري من مائة ألف حديث صحيح يحفظها، وقريب من ألفي راوٍ اختارهم من نيف وثلاثين ألفاً من الرواة الثقات الذين يعرفهم؛ وكتاب البخاري البالغ أربع مجلدات كبيرة تبقى بعد حذف أسانيده على حجم مجلد واحد متوسط الحجم فهل هناك كتاب تاريخ في هذا الحجم يُروى ما فيه سماعاً من ألفي رجل ثقة يعرفه المؤلف، وغيره من أهل العلم بأسمائهم، وأوصافهم، على أن تكون كل جملة معينة من الكتاب مؤلفة من سطر، أو أكثر، أو أقل تقريباً، سمعها فلان، وهو من فلان إلى أن اتصل [الإسناد والسماع] بالنبي صلى الله عليه وسلم فيقام لكل سطر من سطور الكتاب تقريباً شهود من الرواة يتحملون مسؤولية روايته وقد شاع الالتزام بذكر الإسناد بعد ظهور الوضع، والفتنة فكان ذلك سداً منيعاً أمام أهل البدع، والأهواء وأعداء الإسلام.

قال ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتن قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"^(٣).

(١) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، الفصل في الملل والأهواء، ط٢، تصوير دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٥/٥١٣٩٥م، ٨٢/٢.

(٢) جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (ت: ٥٩١١)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت، د.ط، ٣/١٦٠.

(٣) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، م.س، المقدمة، ١/١٥.

ونذكر حادثة على سبيل المثال: في عام ٤٤٧ هـ على عهد الخليفة العباسي القائم بأمر الله أظهر بعض اليهود كتاباً ادعوا أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل خيبر من اليهود بإسقاط الجزية عنهم وفيه شهادة بعض الصحابة رضي الله عنهم بذلك، وذكروا أن الخط لسيدنا علي رضي الله عنه، وجاءوا بالكتاب إلى الوزير القائم بأمر الله؛ فعرضه على العلماء، فتأملوه ثم قالوا: هذا كتابٌ مزور فقل لهم: من أين قلتم هذا الكلام؟ قالوا: فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح بعد خيبر، وفيه شهادة سعد بن معاذ وقد مات قبل خيبر بسنتين^(١).

وهذا المنهج السليم للمسلمين له الأثر الكبير في الحفاظ على الشريعة، وصيانتها بصورة لا تدع مجالاً لطاعن، وما كان من أهل البدع عندما رُدَّت رواياتهم إلا أن حاربوا أهل السنة بكل الوسائل فصاروا يطلقون عليهم ألقاباً وتسميات مختلفة لتشويه صورتهم.

ولم يقف أئمة الحديث عند حدود رواية الحديث بالسند فحسب، بل عرفوا أن رواية الحديث بسنده من غير بحث في قيمة هذا السند لا تفيد الاطمئنان الذي يستشرفون إليه للاعتماد على الحديث فاجتهدوا في معرفة أحوال الرجال، وصفاتهم، ومن يحمل عنه، ومن لا يحمل عنه، ومتى يحمل عن هذا، ومتى لا يحمل عنه، وهل حمل فلان عن فلان، أو روى عنه بواسطة؟ إلى غير ذلك من الأحوال وكان من نتيجة ذلك البحث:

١. وضع قواعد للجرح والتعديل ودراسة الأسانيد.

٢. التصنيف في تراجم الرجال.

(١) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤١٣هـ، ٣/١٤. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨، ٥/١٩٨٨م، ١٤/٢٢.

ثانياً: أهمية جمع حديث الراوي عند علماء الجرح والتعديل:

حتى نتعرف على أهمية جمع حديث الراوي رأيت أن أُبين مراحل النقد الحديثي التي تُظهر أثر جمع الحديث في الصناعة الحديثية.

لقد شاع بين الناس أن النقد الحديثي يقوم على الإسناد والنظر فيما قرره النقاد الجهابذة من أحوال الرواة جرحاً أو تعديلاً، وهو أمر يحتاج إلى دراسة وإيضاح، فالنقد الحديثي مر بمراحل متعددة^(١)

المرحلة الأولى: وتقوم على نقد المتون، وعلى أساسها تم الكلام في الرواة جرحاً أو تعديلاً، وهي مرحلة تمتد من عصر الصحابة حتى نهاية النصف الأول من القرن الثاني الهجري، فقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يرد بعضهم على بعض حينما يستمعون إلى متون الأحاديث المروية، والأحكام المتصلة بها، فترد عائشة مثلاً على أبي هريرة وابن عمر وأبيه، ويرد عمر على عائشة وعلى فاطمة بنت قيس، وهلم جراً ويظهر ذلك في العديد من الأحاديث التي ساقها البخاري ومسلم في "صحيحهما".

المرحلة الثانية (والتي تهمنا) وهو طور التبويب والتنظيم، وجمع أحاديث كل محدث والحكم عليه من خلال دراستها، ويتبدى ذلك في الأحكام التي أصدرها علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وأصريهم.

غير أنه لا شك أن بعض العلماء المتقدمين قد تكلموا في الرجال جرحاً أو تعديلاً لمعاصرتهم لهم أو اجتماعهم بهم، مثل مالك بن أنس، والسفيانين، وشعبة بن الحجاج، وحماد بن زيد، والأوزاعي، ووكيعة بن الجراح، وأن الطبقة التي تلت هؤلاء تكلموا في الرواة الذين أخذوا عنهم، واتصلوا بهم، لكن كيف نفسر كلام

(١) محمد طاهر الجوابي، جهود المحدثين في نقد متن الحديث، مؤسسة عبد الكريم عبدالله، تونس، ط ١، ١٩٩١م، من ص ٩٦ - ١١٥ بتصرف.

كبار علماء الجرح والتعديل ممن عاشوا في المئة الثالثة في رواة لم يلحقوهم من التابعين ومن بعدهم، ولم يؤثر للمتقدمين فيهم جرح أو تعديل، فندعي أنهم اعتمدوا أقوال من سبقهم في الحكم عليهم؟ بيان ذلك في الأمثلة الآتية الموضحة:

١. قال ابن أبي حاتم في ترجمة أحمد بن إبراهيم الحلبي، "سألت أبي عنه، وعرضت عليه حديثه، فقال: لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة كلها ليس لها أصول، يدل حديثه على أنه كذاب" (١).

٢. وقال في ترجمة أحمد بن المنذر بن الجارود القزاز: "سألت أبي عنه، فقال: لا أعرفه، وعرضت عليه حديثه، فقال: حديث صحيح" (٢).

٣. وقال أبو عبيد الآجري في مسلمة بن محمد الثقفي البصري: "سألت أبا داود عنه، قلت: قال يحيى (يعني ابن معين) ليس بشيء؟ قال: حدثنا عنه مسدد، أحاديثه مستقيمة: قلت: حدث عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: إياكم والزنج، فإنهم خلق مشوه. فقال: من حدث بهذا فاتهمه" (٣).

فهذه الأمثلة الثلاثة واضحة الدلالة على أن أبا حاتم الرازي، وأبا داود لم يعرفا هؤلاء الرواة إلا عن طريق تفتيش حديثهم المجموع، وأنهما أصدرتا أحكامها استناداً إلى ذلك. ومثل ذلك قول البخاري، في إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي المدني: منكر الحديث، وقول أبي حاتم الرازي فيه: شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر، وقول النسائي فيه: ضعيف. فهؤلاء العلماء الثلاثة لم يدركوهم ولا عرفوه عن قرب ولا نقلوا عن شيوخهم أو آخرين ما يفيد

(١) الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٥٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١/٥١٩٥٢م، ٢/٤٠.

(٢) المرجع نفسه، الجرح والتعديل، ٥/٧٨، الترجمة ١٧٠.

(٣) أبو الحجاج المزني، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف (ت: ٥٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠ / ١٩٨٠م، ٢٧ / ٥٧٤.

ذلك، فكيف تم لهم الحصول على هذه النتائج والأقوال؟ واضح أنهم جمعوا حديثه ودرسوه، وأصدروا أحكامهم اعتماداً على هذه الدراسة.

وحينما يذكر المتقدمون أن النقد إنما يقوم على العلماء الجهابذة، فليس معنى ذلك أنه يقوم على دراسة الإسناد، يقول ابن أبي حاتم: "فإن قيل: فماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمان" (١).

وهذه المرحلة هي المرحلة الأكثر أهمية في تاريخ الجرح والتعديل، وهي التي ينبغي أن تتبع اليوم، ولا سيما في المختلف فيهم، إذ يتعين جمع حديثهم، ودراسته من عدة أوجه:

أولها: أن ينظر في الراوي إن كان له متابع على روايته ممن هو بدرجة، أو أكثر إتقاناً منه.

والثاني: أن يعرض حديثه على المتون الصحيحة التي هي بمنزلة قواعد كلية، وهي القرآن الكريم وما ثبت من الحديث، فإن وافقها اعتبرت شواهد لها يتقوى بها، أما الشواهد الضعيفة فلا عبرة بها.

المرحلة الثالثة: الجمع بين أقوال المتقدمين في الرواة، وبين جمع حديث الراوي وسيره وإصدار الحكم عليه، كما نراه واضحاً عند علماء القرن الرابع الهجري مثل ابن حبان وابن عدي والجرجاني والدارقطني.

ولعل أبرز من يمثل هذه المرحلة هو ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال"، كان ابن عدي يعتمد أقوال المتقدمين، فيوردها عادة في صدر الترجمة، ثم يفتش حديث الرجل - وهذا يقتضي أن يجمع حديثه، ويسوق منه أحاديثه المنكرة، أو ما أنكر عليه، أو الأحاديث التي ضعف من أجلها، فيدرسها ويبين

(١) الرازي، الجرح والتعديل، م.س، ١/٢.

طرقها - إن كانت لها طرق أخرى - ، ويصدر حكماً في نهاية الترجمة يبين فيه نتيجة دراسته هذه، ويعبر عن ذلك بأقوال دالة نحو قوله: "لم أجد له حديثاً منكرًا"^(١)، أو "لا أعرف له من الحديث إلا دون عشرة"، أو "هذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له"^(٢).

ونحو ذلك من الأقوال والأحكام التي تشير إلى أن الأساس في الحكم على أي شخص جرحاً أو تعديلاً هي الأسانيد التي ساقها والمتون التي رواها، ولا ما قاله أهل الجرح والتعديل فقط، وقد دفعه هذا المنهج إلى إيراد رجال لم يتكلم فيهم أحد، لكنه وجد لهم أحاديث استنكرت عليهم لمخالفتهم ما هو معروف متداول من الأسانيد والمتون، وهو ما يُعبر عنه بعدم متابعة الناس له عليها، أو أنها غير محفوظة، نحو قوله في ترجمة سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري بعد أن ساق له جملة أحاديث غير محفوظة: "ولسعد غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه غير محفوظ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، إلا أنني ذكرته لأبين أن رواياته عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة عامتها لا يتابعه أحد عليها"^(٣)، وقضية سعد هذا بينها ابن حبان في "المجروحين" بشكل أوضح، فقال: "يروى عن أخيه وأبيه عن جده بصحيفة لا تشبه حديث أبي هريرة يتخايل إلى المستمع لها أنها موضوعة أو مقلوبة أو موهومة، لا يحل الاحتجاج بخبره"^(٤).

المرحلة الرابعة: التأكيد على نقد السند استناداً إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل بعد جمعهم لها والموازنة بينها، ووضع القواعد الخاصة بهذا الأمر مما ظهر في كتب المصطلح، فصححوا الأحاديث التي اتصل إسنادها برواية الثقات العدول، وخلت

(١) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٢٧/٥٧٤.

(٢) المرجع نفسه، تهذيب الكمال، ٢/٤٣.

(٣) الجرجاني، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٥٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨/٥١٩٧ م، ٤/٣٩٢.

(٤) ابن حبان، المجروحين، م.س، ١/٣٥٤.

من الشذوذ والعلة، وحسنوا الأحاديث التي اتصلت أسانيدها، واختلف النقاد في واحد أو أكثر من روايتها، وضعفوا الأحاديث التي لم تتصل أسانيدها، أو ضعف واحد أو أكثر من روايتها، على اختلاف بينهم بين متشدد ومتساهل بحسب مناهجهم التي ارتضوها، وما أدري إليه اجتهادهم، وقد ظهر هذا الاتجاه منذ عصر أبي عبد الله الحاكم النيسابوري وإلى عصور متأخرة.

المرحلة الخامسة: وهي المرحلة التي سادت بين أوساط المشتغلين بهذا العلم في العصور المتأخرة وإلى يوم الناس هذا، وهي التي تعتمد أقوال المتأخرين في نقد الرجال، كالأحكام التي صاغها الحافظ ابن حجر في "التقريب" حيث صار دستوراً للمشتغلين في هذا العلم.

الباب الأول ترجمه ابن جريج

الفصل الأول

سيرة ابن جريج وعصره

المبحث الأول: سيرة ابن جريج

المطلب الأول: سيرته الذاتية

هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ الحرم، أبو خالد، وأبو الوليد القرشي، الأموي، المكي، صاحب التصانيف، وأول من دون العلم بمكة، وقيل: كان جده جريج عبداً لأم حبيب بنت جبير؛ زوجة عبد العزيز ابن عبد الله بن خالد بن أسيد الأموي، فنسب ولأؤه إليه، وهو عبد رومي، وكان لابن جريج أخ اسمه محمد، لا يكاد يعرف، وابن اسمه محمد^(١).

وهو من الطبقة السادسة، من الذين عاصروا صغار التابعين، ولد عبد الملك بن عبد العزيز عام الجحاف^(٢) سنة ثمانين^(٣)، وتوفي في مكة في أول ذي الحجة سنة خمسين ومائة، أو بعدها، وقد تجاوز عمره السبعين^(٤)، وقد نبغ ابن جريج في العلم حتى أصبح فقيه الحرم المكي، وكان إمام أهل الحجاز في عصره، وهو أول من صنف التصانيف في العلم بمكة، ولقد روى طلحة بن عمرو المكي أنه قال لعطاء

(١) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٢٧/٨٥٧.

(٢) الجحاف: وهو عام جاء فيه سيل بمكة ذهب بالحجاج فغرقت بيوت مكة فسمي بعام الجحاف لأن ذلك السيل جحف كل شيء مر به (الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ، ٦/٣٢٥).

(٣) ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ٦/٣٧٠.

(٤) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٢٧/٨٥٧. الذهبي، شمس الدين، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ١/١٢٨.

بن أبي رباح: " من نسأل بعدك يا أبا محمد قال هذا الفتى إن عاش يعني ابن جريج . "

وقال عطاء بن أبي رباح: " سيد شباب أهل الحجاز بن جريج وسيد شباب أهل الشام سليمان بن موسى ، وسيد شباب أهل العراق حجاج بن أرطاة " ، وقال علي بن المديني نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة فذكرهم قال ثم صار علم هؤلاء إلى أصحاب الأصناف ممن صنف العلم منهم من أهل مكة (عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج) ويكنى أبا الوليد لقي بن شهاب وعمرو بن دينار ورأى الأعمش ولم يرو عنه (١) .

المطلب الثاني: سيرته العلمية

أولاً: طلبه للعلم: لقد سعى ابن جريج في طلب العلم، وحرص على تلقيه من العلماء وصرف جل عمره في ذلك حتى كبر وشاخ، فقد روى علي بن المديني عن عبد الوهاب بن همام أخي عبد الرزاق بن همام، عن ابن جريج: أتيت عطاء وأنا أريد هذا الشأن وعنده عبد الله بن عبيد بن عمير، فقال لي عبد الله بن عبيد: قرأت القرآن؟ قلت: لا، قال: فاذهب فاقرأ القرآن ثم اطلب العلم، قال: فذهبت فغربت زمانا حتى قرأت القرآن، ثم جئت إلى عطاء وعنده عبد الله بن عبيد، فقال: تعلمت القرآن، أو قرأت القرآن؟ قلت: نعم، قال: تعلمت الفريضة؟ قلت: لا، قال: فتعلم الفريضة ثم اطلب العلم.

عن عبد الوهاب بن همام أخي عبد الرزاق بن همام، عن ابن جريج: أتيت عطاء وأنا أريد هذا الشأن وعنده عبد الله بن عبيد بن عمير، فقال لي عبد الله بن عبيد: قرأت القرآن؟ قلت: لا، قال: فاذهب فاقرأ القرآن ثم اطلب العلم، قال: فذهبت فغربت زمانا حتى قرأت القرآن، ثم جئت إلى عطاء وعنده عبد الله بن عبيد،

(١) أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ١٨/٣٤٧.

فقال: تعلمت القرآن، أو قرأت القرآن؟ قلت: نعم، قال: تعلمت الفريضة؟ قلت: لا. قال: فتعلم الفريضة ثم اطلب العلم، قال: فطلبت الفريضة، ثم جئت، فقال: تعلمت الفريضة؟ قلت: نعم، قال: الآن فاطلب العلم، قال: فلزمت عطاء سبع عشرة سنة (١).

وقد جالس عمرو بن دينار تسع سنين، وقد روى عن أبان بن صالح البصري، وإبراهيم بن أبي بكر الأخنسي، وإبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، وجعفر بن محمد الصادق، وحميد الطويل، وسليمان بن أبي مسلم الأحول، وسليمان بن موسى الدمشقي، وصالح بن كيسان، وصفوان بن سليم، وطاووس بن كيسان مسألة، وعبد الله بن طاووس، وعطاء بن السائب، وعطاء الخراساني، وعكرمة مولى ابن عباس ولم يسمع منه، وعمرو بن شعيب، وكثير بن كثير بن المطلب، ومجاهد بن جبر المكي حرفين من القراءات، ومحمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ومحمد بن المنكدر، وموسى بن عقبة، وميمون بن مهران الجزري، ونافع مولى ابن عمر، غيرهم كثيرون (٢).

فابن جريج من الذين أكثروا من رواية الحديث، قال سفيان الثوري: أعياني حديث ابن جريج أن أحفظه، فنظرت إلى شيء يجمع فيه المعنى، فحفظته وتركت ما سوى ذلك، وقال أبو زرعة الدمشقي (٣)، عن أحمد بن حنبل: روى عن ست عجائز من عجائز المسجد الحرام، وكان صاحب علم.

وقال أحمد بن حنبل: "حدثنا عبد الرزاق، قال: أهل مكة يقولون: أخذ ابن جريج الصلاة من عطاء، وأخذها عطاء من ابن الزبير، وأخذها ابن الزبير من أبي

(١) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٥٦٣هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢/٥، ٢٠٠٢م، ١٠/٤٠٢.

(٢) أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ١٨/٣٤٣ - ٣٤٤.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، م.س، ١٠/٤٠٢.

بكر، وأخذها أبو بكر من النبي، صلى الله عليه وسلم قال عبد الرزاق: وكان ابن جريج حسن الصلاة" (١).

ثانياً: جهوده وعلومه: إن الجهود التي قدمها ابن جريج لا يمكن غض الطرف عنها لما لها من أثرٍ في خدمة الدين، فهو أول من دوّن العلم، وصنّف الكتب. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "قلت لأبي: من أول من صنّف الكتب؟ قال: ابن جريج، وابن أبي عروبة" (٢)، وروايات ابن جريج وافرةٌ في الكتب الستة، وفي مسند أحمد، ومعجم الطبراني الأكبر، وفي الأجزاء.

وقد روى عنه خلقٌ كثيرٌ فعلى سبيل المثال: روى عنه الأخصر بن عجلان، وحجاج بن محمد المصيبي، وحماد بن سلمة، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، والليث بن سعد، ووكيع بن الجراح، والوليد بن مسلم... وآخرون، ويعد ابن جريج بحق وعاءً من أوعية العلم، وبحراً من بحوره، فبالإضافة إلى علم الحديث، أتقن معظم العلوم كالقرآن والفريضة والشعر والأنساب.

(١) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٨/٣٥٢.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، م.س، ١٢/١٤٢.

المطلب الثالث: مذهبه الفقهي والفكري

كان ابن جريج يرى الرواية بالإجازة^(١) وبالمناولة^(٢) ويتوسع في ذلك، وحمل عن الزهري مناولةً وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولا سيما في ذلك العصر، حيث لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط.

وأما مذهب ابن جريج الفقهي: انتهى إليه علم من سبقه من فقهاء مكة (كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه)، فسار على خطا السلف في أخذ الأحكام من النصوص التي تنتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكرت في أخذه للصلاة سابقاً، ومما يدل على ذلك ما قاله يحيى بن معين^(٣) سمعت من عبد الرزاق كلاماً يوماً فاستدللت به على ما ذكر عنه من المذهب، فقلت له: إن أستاذيك الذين أخذت عنهم ثقات، كلهم أصحاب سنة: معمر، ومالك بن أنس، وابن جريج، وسفيان الثوري، والأوزاعي، فعمن أخذت هذا المذهب؟

قال علي بن المديني: "دار علم الثقات على ستة: اثنين بالحجاز، واثنين بالكوفة، واثنين بالبصرة، فأما اللذان بالحجاز: فالزهري وعمرو بن دينار، واللذان بالكوفة: أبو إسحاق السبيعي والأعمش، واللذان بالبصرة: قتادة ويحيى بن أبي كثير، ثم دار علم هؤلاء على ثلاثة عشر رجلاً: ثلاثة بالحجاز، وثلاثة بالكوفة، وخمسة

(١) هي أن يجيز الشيخ مشافهة، أو إننا باللفظ مع المغيب من يراه أهلاً للرواية عنه، أو يكتب له ذلك بخطه، سواء كان المجاز حاضراً أو غائباً، والإجازة على وجوه ستة أعلاها الإجازة لكتب معينة وأحاديث مختصرة مفسرة. ولا خلاف في جواز الرواية بالإجازة من سلف هذه الأمة وخلفها، كما قال أبو الوليد الباجي (أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، تونس، ١٦، ١٣٧٩/٥١٣٧٩، ١٩٧٠م، ص ٨٩ وما بعدها).

(٢) هي أن يدفع الشيخ كتابه الذي رواه أو نسخة منه وقد صححها أو أحاديث من حديثه فيقول للطالب: هذه روايتي فاروها عني ويدفعها إليه، أو يقول: خذها فانسخها، وقد أجزت لك أن تحدث بها عني. والمناولة أيضاً على أنواع، وهي عند مالك وجماعة من العلماء بمنزلة السماع (القاضي عياض، الإلماع، ص ٧٩، وما بعدها).

(٣) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٥/٤٧.

بالبصرة، وواحد بواسط، وواحد بالشام، فاللذين بالحجاز: ابن جريج ومالك
ومحمد بن إسحاق، واللذين بالكوفة: سفيان الثوري وإسرائيل وابن عيينة،
واللذين بالبصرة: شعبة وسعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي ومعمرو وحماد بن
سلمة، والذي بواسط: هشيم، والذي بالشام، الأوزاعي^(١)، وقد أخذ الإمام
الشافعي فقهه من ابن جريج بعد أن انتهت إليه - عني ابن جريج - رياسة الفقه
بمكة من خلال أصحاب ابن جريج. قال الخطيب البغدادي: "وأما أهل مكة فأنتهى
العلم فيهم إلى عطاء وطاووس ومجاهد وعمرو بن دينار وابن أبي مليكة فأخذ
الشافعي علم عطاء عن أصحاب ابن جريج وهم مسلم بن خالد وعبد المجيد بن
عبد العزيز بن أبي رواد وسعيد بن سالم القداح وهؤلاء كانوا بمكة، ورحل إلى
اليمن فأخذ عن هشام بن يوسف قاضي صنعاء ومطرف بن مازن وهما من كبار
أصحاب ابن جريج، وكان ابن جريج أخذ العلم عن عطاء نفسه.

وأما طاووس ومجاهد، ومجاهد فإن علمهما انتهى إلى ابن جريج أيضا، وكان
أخذه عن عبد الله بن طاووس والحسن بن مسلم بن يناق وإبراهيم بن ميسرة
وشاركه ابن عيينة في السماع عن ابن طاووس وإبراهيم بن ميسرة؛ فأخذ الشافعي
علم ابن جريج عن أصحابه الذين قدمت ذكرهم، وأخذ عن ابن عيينة نفسه ما
كان عنده من هذا النوع وعنه أيضا أخذ علم عمرو بن دينار وابن أبي مليكة
وبعضه أخذه عن داود بن عبد الرحمن العطار وكان ممن علت سنه وتقدم

(١) ابن القيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد (ت: ٥٧٥١هـ)، إعلام
الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،
١٤١١هـ/١٩٩١م، ١/١٩.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٥٤٥٨هـ)
والمدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء
للكتاب الإسلامي، الكويت، ١/١٦٤ - ١٦٥. القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن
عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٥٤٦٣هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال
الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ٢/١٢٩.

سَمَاعَهُ" (١).

المسائل التي خاض فيها ابن جريج:

أولاً: تقديم السنة على القياس: كان ابن جريج يقدم السنة على القياس والرأي، ومن ذلك ما أخرجه البيهقي في سننه (٢) في مسألة الوضوء من مس الذكر: "أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الْفَضْلِ الْقَطَّانُ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: اجْتَمَعَ سُفْيَانُ وَابْنُ جُرَيْجٍ فَتَذَاكَّرَا مَسَّ الذَّكَرِ، فَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: "يَتَوَضَّأُ مِنْهُ"، وَقَالَ سُفْيَانُ: "لَا يَتَوَضَّأُ مِنْهُ"، فَقَالَ سُفْيَانُ: "أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَمْسَكَ بِيَدِهِ مَنِيًّا مَا كَانَ عَلَيْهِ؟" فَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ "يَغْسِلُ يَدَهُ" قَالَ: "فَأَيُّهُمَا أَكْبَرُ الْمَنِيِّ أَوْ مَسُّ الذَّكَرِ؟" فَقَالَ: "مَا أَلْقَاهَا عَلَى لِسَانِكَ إِلَّا الشَّيْطَانُ".

وما أخرجه البيهقي أيضاً في سننه في مسألة نكاح المتعة: "وَأِنَّمَا أَرَادَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ السُّنَّةَ لَا تُعَارِضُ بِالْقِيَاسِ"، وأما بالنسبة لمسألة المتعة التي نقلت عن ابن جريج فهي من المسائل التي تدل على تقديم ابن جريج السنة على الرأي والاجتهاد، وبيان الأمر كما يأتي: كان ابن جريج يرى الرخصة في المتعة (٣)، وقال يحيى بن القطان: "وكان ابن جريج يرى المتعة"، وقال الشافعي (٤) "استمتع بتسعين امرأة، حتى إنه كان يحتقن في الليلة بأوقية شيرج (٥) طلباً للجماع".

(١) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٥٤٦٣هـ)، مسألة الاحتجاج بالشافعي، تحقيق: خليل إبراهيم ملا خاطر، المكتبة الأثرية، باكستان، ص ٧٤ - ٧٦.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، م.س، رقم: ٦٥٠، ١/٢١٥.

(٣) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٥٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٣٨٢/١٩٦٣م، ٢/٦٥٩.

(٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ١/١٢٨.

(٥) الشيرج: زيت السمسم (أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (ت: نحو ٥٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، ١/٣٠٨).

وفعله هذا كان اجتهاداً منه خلافاً للرافضة أخزاهم الله، فمذهبه مذهب فقهاء مكة، قال ابن حزم الظاهري عن المتعة^(١) "وقال بها من التابعين: طاووس، وعطاء، وسعيد بن جبيرة، وسائر فقهاء مكة"، وقال ابن قدامة المقدسي^(٢) "وحكي عن ابن عباس أنها جائزة، وعليه أكثر أصحابه عطاء وطاووس، وبه قال ابن جريج"، لكن ابن جريج رجح عن رأيه آخر حياته بعد أن ثبت تحريمها عن النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكر ذلك أبو عوانة في مستخرجه^(٣) فقال: "حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ويحيى بن أبي طالب، قالا: ثنا عبد الوهاب بن عطاء، قال: أنبا عبد الملك بن جريج، عن عبد العزيز بن عمر، أن الربيع بن سبرة، حدثه، عن أبيه، قال: خرجنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا بعُسْفَانَ قال: «استمتعوا بهذه النساء»، قال: فجئت أنا وابن عمي إلى امرأة ببرد، فنظرت فإذا برد ابن عمي خير من بردي، وإذا أنا أشب منه قالت: برد كبرد قال: فتزوجتها، فاستمتعت منها على ذلك البرد أياماً، حتى إذا كان يوم التروية، قام النبي صلى الله عليه وسلم بين الحجر والركن فقال: «ألا إني كنت أمرتكم بهذه المتعة، وإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة، فمن كان استمتع من امرأة، فلا يرجع إليها، وإن كان بقي من أجله شيء، فلا يأخذ منها مما أعطها شيئاً».

قال ابن جريج يومئذ: "أشهدوا أنني قد رجعت عنها بعد ثمانية عشر حديثاً أروي فيها لا بأس بها"، وقد روى هذا الكلام ابن حجر في فتح الباري فقال: "وقد نقل أبو عوانة في صحيحه عن ابن جريج أنه رجح عنها بعد أن روى بالبصرة في إباحتها

(١) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٥٤٥٦هـ)، المحلى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٥٢٠/٩.

(٢) ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، (ت: ٥٦٢٠هـ) المغني، مكتبة القاهرة، د.ت، ١٧٨/٧.

(٣) أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت: ٥٣١٦هـ)، مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٩/٥١٩٩٨م، ٣/٣١.

ثمانية عشر حديثاً^(١) " والله أعلم .

ثانياً: في مسألة التعامل مع النصوص: كان ابن جريج لا يقول بظاهر النصوص بل يتأولها، ففي قوله تعالى: **قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ** (القلم: ٢٨) . فقد فسر ابن جريج قوله تعالى: **{لولا تسبحون}** أي: لولا تستثنون، وهو قول القائل: إن شاء الله، فالظاهر من **{لولا تسبحون}** هلا تسبحون الله وتشكرونه على ما أعطاكم وأنعم به عليكم، لكن ابن جريج لم ير ذلك^(٢) وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم **« غَيْرُوا هَذَا بِشَيْءٍ وَاجْتَنَبُوا السَّوَادَ »** أخرجه مسلم والنسائي^(٣) .

ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن خضاب الرجل بالسواد مكروه في غير الجهاد في الجملة، وقال الشافعية: إن الخضاب بالسواد حرام في الجملة، ولهم في ذلك تفصيل وخلاف، قال النووي في المجموع: "اتفقوا على ذم خضاب الرأس واللحية بالسواد"^(٤) فلم يأخذ ابن جريج بظاهر الحديث النبوي، وإنما تأول فكان

(١) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ٩/١٧٣.

(٢) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٥٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ٥/١٤٢٠/١٩٩٩م، ٨/١٩٧.

(٣) مسلم ابن الحجاج، صحيح مسلم، باب في صبغ الشعر وتغيير الشيب، م.س، رقم: ٢١٠٢، ٣/١٦٦٣. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٥٣٠٣هـ)، المجتبى من السنن: السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦/١٩٨٦، باب النهي عن الخضاب، رقم: ٥٠٧٦، ٨/١٣٨.

(٤) العدوي، أبو الحسن علي بن أحمد بن مكرم العدوي (ت: ١١٨٩هـ)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، د.ط، ٥/١٤١٤/١٩٩٤م، ٢/٤٤٦. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٥٦٧٦هـ)، المجموع شرح المهذب، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١/٢٩٣.

يخضب بالسواد(١).

وَكُتِبَ الْحَدِيثُ مَلِيْعَةً بِأَسْئَلَةِ ابْنِ جَرِيْحٍ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ حَوْلَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَأْتِي بِهَا النُّصُوصُ الْقُرْآنِيَّةُ وَالْحَدِيثِيَّةُ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْآتِي: عَنْ ابْنِ جَرِيْحٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ يَوْمَ الْفِطْرِ، فَصَلَّى، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَلَمَّا فَرَغَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَزَلَ، وَآتَى النِّسَاءَ، فَذَكَرَهُنَّ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ بِلَالٍ، وَبِلَالٌ بِأَسِطُ ثَوْبِهِ، يُلْقِيَنَّ النِّسَاءَ صَدَقَةً» قُلْتُ لِعَطَاءٍ: زَكَاةَ يَوْمِ الْفِطْرِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ صَدَقَةً يَتَصَدَّقَنَّ بِهَا حِينَئِذٍ، تُلْقِي الْمَرْأَةُ فَتَحَهَا، وَيُلْقِيَنَّ وَيُلْقِيَنَّ»، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَحَقًّا عَلَى الْإِمَامِ الْآنَ أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ حِينَ يَفْرُغُ فَيُذَكِّرُهُنَّ؟ قَالَ: «إِي، لَعَمْرِي إِنَّ ذَلِكَ لِحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ (٢).

المطلب الرابع: مذهبه العقائدي

أما مذهبه الاعتقادي فإنه على مذهب أهل السلف، وهو من علماء الأمة الذين شهدت لهم الأمة بذلك، فابن جريج يرى أن الإيمان يزيد وينقص، وهذا مذهب أهل السلف كلهم مثل سفيان الثوري، ومعمر بن راشد، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس، قال يحيى: "وسألت ابن جريج عنه (أي الإيمان) فقال مثل ذلك، وسمعت مالك بن أنس يقول مثل ذلك" (٣).

وهو يقر بصفات الله تعالى التي أقرها سبحانه لنفسه في القرآن والسنة كصفة الكلام مثلاً، يقول ابن جريج في قوله تعالى: وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ آأَنْتَ

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ١/١٢٨.

(٢) صحيح البخاري، كِتَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، بَابُ مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ يَوْمَ الْعِيدِ، رقم: ٩٧٨، م.س، ٢/٢١.

(٣) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي (ابن أبي زمنين) (ت: ٥٣٩٩هـ)، رياض الجنة بتخريج أصول السنة، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥هـ، ١/٢٠٩.

قُلْتُ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ (المائدة: ١١٦)، «وَالنَّاسُ يَسْمَعُونَ، فَرَاغَهُ بِمَا قَدْ رَأَيْتَ، وَأَقْرَبَهُ بِالْعُبُودِيَّةِ عَلَى نَفْسِهِ، فَعَلِمَ مَنْ كَانَ يَقُولُ فِي عَيْسَى مَا يَقُولُ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يَقُولُ بَاطِلًا»^(١)، وفي هذا مخالفة لمذهب المعتزلة.

وابن جريج ينكر على القدرية قولهم فينقل في شأنهم عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُكَذِّبُونَ بِأَقْدَارِ اللَّهِ، إِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ، وَإِنْ لَقِيتُمُوهُمْ فَلَا تُسَلِّمُوا عَلَيْهِمْ» أخرجه ابن ماجة^(٢)، وكان ابن جريج ممن يرفضون البدعة فقد نقل أحاديث كثيرة في النهي عنها مثل الكتابة على القبر أو تخصيصه أو التبرك بالأماكن، فهذا هو يسأل عطاءً عن تقبيل المقام: " قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْتَ أَحَدًا يُقْبِلُ الْمَقَامَ أَوْ يَمْسُهُ؟ قَالَ: " أَمَّا أَحَدٌ يُعْتَبَرُ بِهِ فَلَا " أخرجه عبد الرزاق والفاكهاني^(٣).

المطلب الخامس: زهده وتقواه

(١) الطبري، أبو جعفر الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (ت: ٥٣١٠)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة، ط١، ٩/١٢٣، م٢٠٠١/٥١٤٢٢.

(٢) ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٥٢٧٣)، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، بَابُ فِي الْقَدْرِ، رقم: ٩٢، ١/٣٥.

(٣) أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٥٢١١)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣: ٥/٤٩، بَابُ الْمَقَامِ، رقم: ٨٩٥٧. أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (ت: ٥٢٧٢) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، ط٢، ١٤١٤، باب: زَكْرُ مَسْحِ الْمَقَامِ وَتَقْبِيلِهِ وَتَعْظِيمِهِ، رقم: ١٠٠٥، ١/٤٥٧.

بلغ ابن جريج من الزهد، والتقوى ما لم يبلغه خلقٌ كثيرٌ، قال الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز، وابن جريج: لمن طلبتم العلم؟ قال: كلهم يقول: لنفسي غير ابن جريج، فإنه قال: طلبته للناس، وكان من شدة صدقه، وأمانته أن سمى العلماء كتبه كـ"الأمانة"، قال يحيى بن سعيد: "كنا نسمي كتب ابن جريج كتب الأمانة"، وقال سليمان بن النضر بن مخلد بن يزيد: "ما رأيت أصدق لهجة من ابن جريج" (١).

وكان ابن جريج من العباد، والعلماء الربانيين، قال أحمد بن حنبل، عن عبد الرزاق: "ما رأيت أحداً أحسن صلاة من ابن جريج"، وقال عبد الرزاق: "كنت إذا رأيت ابن جريج علمت أنه يخشى الله، قال: وما رأيت مصلياً قط مثله" (٢)، وبلغ من زهده أنه كان يصوم الدهر إلا ثلاثة أيام من الشهر (٣)، وكان لا يملك من الدنيا إلا نفسه.

المبحث الثاني: عصر ابن جريج

المطلب الأول: الحالة السياسية والاجتماعية والدينية في مكة

أولاً: الحالة العامة لأحوال المسلمين: كان عصر ابن جريج عصراً حافلاً بالأحداث والاضطرابات، حيث عاصر الخلافتين الأموية والعباسية، فلم يكن يمرُّ يوم إلا وفيه حدث عظيم وخطب جليل، وكان لهذا أثر على مكة وغيرها من الأمصار، ولم ير في هذا العصر لهو أو لعبٌ على الإطلاق.

(١) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٥٨٥٢هـ)، تهذيب

التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ، ٦/٤٠٥.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، م.س، ١٠/٤٠٣.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٤٠٦.

فكانت الحروب بين المسلمين من جهة، والكفار من جهة، وبين المسلمين أنفسهم للاستئثار بالحكم كما بين الأمويين والعباسيين من جهة ثانية، وأبين الخلافة الإسلامية والفرق الضالة كالخوارج والشيعة من جهة ثالثة؛ وهذه لمحة موجزة عن هذه الأحداث، ففي سنة خمسة ومائة حصلت الحروب بين المسلمين والترك، وفي سنة ستة عشر ومائة خرج عبد الأعلى بن جريج بطنجة عن طاعة الخليفة هشام بن عبد الملك، وفي سنة اثنتين وعشرين ومائة خرج الصفريه في أرض المغرب على الخليفة الأموي، واستفحل أمرهم وحدثت غزوة الأشراف بين البربر والمسلمين، وبعدها بسنة حج بالناس يزيد بن الخليفة هشام وبصحبه الإمام الزهري الذي توفي سنة أربعة وعشرين ومائة^(١).

وفي سنة سبعة وعشرين ومائة غزا والي أذربيجان وأرمينية مروان بن محمد الشام، ثم هاجت شيعة الكوفة وبايعوا عبد الله بن جعفر الهاشمي، واستفحل أمر الخوارج في الموصل في خلافة مروان بن محمد، وحدثت مقتلة كبيرة بين المسلمين وهؤلاء، ثم ثار أهل مصر على مروان بن محمد وفي تلك السنة (ثمانية وعشرين ومائة) توفي عاصم بن أبي النجود القارئ، وأبو الزبير محمد بن مسلم المكي، ثم خرجت الإباضية وهي فرقة من الخوارج في حضرموت على مروان بن محمد بقيادة طالب الحق، واستولى على مكة وكان أميرها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان فنزح عبد الواحد إلى المدينة^(٢)، وفي سنة تسعة وعشرين ومائة ظهر أبو

(١) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣/١٩٩٣ م، ٧/١٣، ٧١، ٣٧١، ٨/٨، ١١.

(٢) أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العسفري البصري (ت: ٢٤٠هـ)، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار القلم، مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت، ط٢، د.ت، ص ٣٨٥ - ٣٩٤.

مسلم الخرساني صاحب الدعوة العباسية في العراق حيث قبض على عبد الله بن معاوية الهاشمي، وسجنه وسجن خلقاً من شيعته (١).

ثانياً: الحالة الخاصة لأحوال المسلمين: بدت بوادر الدولة العباسية بالظهور على يد أبي مسلم الخرساني، وذلك سنة ثلاثين ومائة وحدثت الحروب قرب مكة في موقعة قديد بين طالب الحق، وجيش مروان من المدينة حيث قتل نحواً من ثلاثمائة نفس من قريش (٢)، وفي سنة ستة وثلاثين ومائة آلت إلى أبي جعفر المنصور بعد وفاة أخيه أبي العباس حيث أعتبر المنصور المؤسس الحقيقي للخلافة العباسية.

واشتد الخلاف بين الأمويين، وأبناء عمومة أبي جعفر المنصور، وآل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة، وأبي جعفر المنصور من جهة أخرى، حيث بطش أبو جعفر بالجميع ومنهم عمه عبد الله بن علي، وأبا مسلم الخرساني الذي يرجع الفضل إليه في تأسيس الدولة العباسية، والذي خرج على أبي جعفر، وانفرد بحكم خراسان، وكان عندما يذهب إلى الحج يتقدم أبا جعفر المنصور بالإحسان، وإصلاح الطرق فكان الذكر كله لأبي مسلم، بعد أن فتك به أبو جعفر ظهرت في فارس جماعات على شكل فرق دينية، سعت بأن تعود إلى عقائدها القديمة، وظهر المغامرون، والطامحون باسم الثأر لأبي مسلم في حركات للخروج على الدولة العباسية ومن هؤلاء فيروز المعروف بـ "سبباز" الذي أعلن أنه سوف يمضي إلى الحجاز ليهدم الكعبة، وبشرّ بنهاية سلطان العرب فقتله أبو جعفر، وقتل ستين ألفاً من أنصاره بعد عصيانٍ استمر سبعين يوماً (٣).

وقد تزعم العلويين ضد الخلافة العباسية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي المعروف بالنفس الزكية، حيث لمع اسمه في الاجتماع التاريخي المهم الذي

(١) خليفة بن خياط، تاريخ خليفة، م.س، ص ٣٨٧.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام، م.س، ٩/٩.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، م.س، ٠/٦٦ - ٧٨.

عقد في مكة في أواخر العهد الأموي، والثابت أنّ أبا العباس وأبا جعفر المنصور من ضمن الذين بايعوه فلمّا تولى أبو العباس ومن بعده أبو جعفر ساء ذلك محمد النفس الزكية، فبدأت الحرب بينهما، وعرف محمد النفس الزكية لشيعته بالمهدي، بالإضافة إلى ذلك فقد تزعم الزيدية، فبايعته مصر لهذا غضب أبو جعفر ومنع أهل مصر المسلمين من الحج عقاباً لهم، ووضع أبو جعفر آل علي في سراديب في الكوفة وعذبهم عذاباً شديداً، وهذه كانت سابقة نادرة وقبيحة، ثم قتلهم واحداً تلو الآخر حتى الشيوخ، والأطفال، ثم استولى محمد النفس الزكية على مكة وأفتى الإمام مالك بن أنس في الخروج مع محمد، ونقض بيعة أبي جعفر، وقال: "قد بايعتم مكرهين وليس على مكره يمين"، ثم تمكن أبو جعفر المنصور من محمد الذي قام حميد بن قحطبة بحز رأسه، وصُلب جسده وسُلب سيفه في الرابع عشر من رمضان سنة خمسة وأربعين ومائة، وذلك في المدينة المنورة.

وبالنتيجة فإنّ المنصور في هذا العصر استكمل عصر أخيه فقضى على فتن الطامحين ووضع حداً لثورات العلويين وأنشأ للخلافة عاصمتها، وأرسى نظمها، وتوطد الأمر له وعظمت هيئته في النفوس، ولم يبق خارجاً عنه سوى جزيرة الأندلس^(١).

المطلب الثاني: الحالة الفكرية والعلمية في مكة

كان عصر ابن جريج عصراً حافلاً بالعلم، والعلماء فهو عصر قريب من عصر الصحابة الذين حملوا الرسالة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو عصر التدوين الذي صنفت فيه المصنفات، فقد شرع العلماء في تدوين أبواب العلم كالحديث والفقه والتفسير وكان ابن جريج أول من صنف التصانيف بمكة، وصنف مالك الموطأ في المدينة، وصنف ابن اسحاق، وصنف سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام، م.س، ٩/١٠ - ٣٣.

سلمة وغيرهما بالبصرة، وصنف الأوزاعي بالشام، وصنف معمر باليمن، وصنف أبو حنيفة وغيره الفقه والرأي بالكوفة، وصنف سفيان الثوري « كِتَابَ الْجَمَاعِ »، وصنف هُشَيْمُ كَتَبَهُ، وصنف الليث بمصر وابن لهيعة، ثم ابن المبارك وأبو يوسف وابن وهب .

وكان معظم هؤلاء العلماء يقصدون مكة إما للحج أو طلباً للعلم، ومن أشهر العلماء الذين كانوا في مكة أو قصدوها عطاء بن أبي رباح المكي، وقيس بن سعيد فقيه مكة، وعاصم بن أبي النجود الكوفي، ومالك بن دينار البصري، ومحمد بن شهاب الزهري المدني الذي كان يقصد مكة للحج^(١).

(١) المرجع نفسه، تاريخ الإسلام، ٩/١٣ و ٨/١٧.

الفصل الثاني

مكاتب ابن جريج عند العلماء

المبحث الأول: أقوال علماء الجرح والتعديل في ابن جريج

المطلب الأول: توثيق العلماء له

لقد سبق أن ذكرت أن ابن جريج من الحفاظ، وقد وثقه جماعة كبيرة من العلماء، وسأذكر طائفة من هؤلاء العلماء:

١. عطاء بن أبي رباح (ت: ١١٤هـ) قال فيه: سيد شباب أهل الحجاز ابن جريج، وسيد شباب أهل الشام سليمان بن موسى، وسيد شباب أهل العراق حجاج بن أرطاة، قال طلحة بن عمرو المكي: قلت لعطاء: من نسأل بعدك يا أبا محمد؟ قال: هذا الفتى إن عاش، يعني: ابن جريج^(١).

٢. مخلد بن الحسين الأزدي (ت: ١٩١هـ)، قال فيه: ما رأيت خلقاً من خلق الله أصدق لهجة من ابن جريج^(٢).

٣. يحيى بن سعيد القطان (ت: ١٩٨هـ)، قال فيه: كنا نسمي كتب ابن جريج كتب الأمانة، وإن لم يحدثك ابن جريج من كتابه لم تنتفع به، وقال: كان ابن جريج صدوقاً، وقال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد: من أثبت

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٤٠٤. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، م.س، ١٢/١٤٢.

(٢) المرجع نفسه، تاريخ بغداد، ١٢/١٤٢. أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٨/٣٤٧.

- أصحاب نافع؟ قال: أيوب، وعبيد الله، ومالك بن أنس، وابن جريج أثبت من مالك في نافع^(١).
٤. يحيى بن عبد المعطي بن معين (ت: ٥٢٣٣هـ)، قال فيه: ثقة في كل ما روي عنه من الكتاب^(٢).
٥. علي بن المديني (ت: ٥٢٣٤هـ)، قال فيه: نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة، فذكرهم، قال: ثم صار علم هؤلاء إلى أصحاب الأصناف ممن صنف العلم، منهم من أهل مكة عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج^(٣).
٦. أحمد بن حنبل (ت: ٥٢٤١هـ)، قال فيه: كان ابن جريج من أوعية العلم، وإذا قال: أخبرني وسمعت فحسبك به، وقال: روى عن ست عجائز من عجائز المسجد الحرام، وكان صاحب علم، وقال عنه: "عمرو بن دينار وابن جريج أثبت الناس في عطاء"، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: من أول من صنف الكتب؟ قال: ابن جريج وابن أبي عروبة^(٤)، وقال الذهبي: "قال أحمد: وإذا قال ابن جريج (قال) فاحذره، وإذا قال: سمعت أو سألت جاء بشيء ليس في النفس منه شيء"^(٥).
٧. الذهبي، شمس الدين (ت: ٥٧٤٨هـ)، قال عنه في الكاشف: أحد الأعلام^(٦).
٨. ابن حجر العسقلاني (ت: ٥٨٥٢هـ) قال فيه: ثقة فاضل^(٧).

(١) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، أحمد عبد الرزاق عيد، محمود محمد خليل، عالم الكتب، د.م، ط١، ١٧/٥١٤١٧/١٩٩٧م، ٢/٣٨٣. أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٨/٣٤٧.

(٢) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٨/٣٥٠.

(٣) الرازي، الجرح والتعديل، م.س، ١/٣٦.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، م.س، ١٢/١٤٢. ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٤٠٤.

(٥) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ٢/١٠٦٨.

(٦) الذهبي، الكاشف، م.س، ١/٦٦٦.

(٧) ابن حجر العسقلاني (ت: ٥٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، د.م، ١/٨٩٥.

المطلب الثاني: تجريح العلماء له

من خلال استقراء أقوال العلماء في ابن جريج صنفتهم ضمن زمر الجرح التالية:
أولاً: من جرحه دون وصف تدليسه: إن من العلماء من جرح ابن جريج دون أن يذكر سبب جرحه له، ومنهم من وصفه بالتدليس لكن دون أن يذكر نوع تدليسه، أو حكمه، أو عمن يدلّس، وهؤلاء هم:

١. مالك بن أنس الأصبحي (ت: ٥١٧٩) روى الخطيب أيضاً، بسنده إلى إسماعيل بن داود المخارقي، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: " كان ابن جريج حاطب ليل"^(١) وهذا يعني أن ابن جريج متساهل في التحمل، فابن جريج مجمع على توثيقه^(٢) فمعنى قول الإمام مالك: أنه حاطب ليل، إنما يراد به الصيغ التي ذكرها في حديثه، قال عبدالرزاق^(٣) قدم أبو جعفر - يعني الخليفة - مكة، فقال: اعرضوا علي حديث ابن جريج، قال: فعرضوا عليه حديث ابن جريج، فقال: ما أحسنها لولا هذا الحشو الذي فيها، يعني "بلغني" و"حدثت".

٢. يزيد بن زريع البصري (ت: ٥١٨٢) روى الخطيب أيضاً، بسنده إلى محمد بن المنهال^(٤)، قال: كان يزيد بن زريع يقول: " كان ابن جريج صاحب غثاء"^(٥) وهذا أيضاً يعني أن ابن جريج متساهل في التحمل، ويجاب عن هذا بالإجابة السابقة التي كانت عن كلام الإمام مالك، كذلك يجاب أن ابن جريج ومالكاً ويزيد بن زريع أقران، وأهل العلم يرون أن الأقران المتعاصرين لا يقبل

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، م.س، ١٠/٤٠٤.

(٢) قال الذهبي عنه: أحد الأعلام الثقات، يدلّس، وهو في نفسه مجمع على ثقته مع كونه قد تزوج نحو من سبعين امرأة، وكان فقيه أهل مكة في زمانه، ينظر: ميزان الاعتدال: ٢/٦٥٩.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، م.س، ١٠/٤٠٣.

(٤) محمد بن المنهال الضرير، أبو عبد الله أو أبو جعفر البصري التميمي، ثقة حافظ، من العاشرة، (ت: ٥٢٣١هـ) (التقريب، ابن حجر، ١/٨٩٩ - التهذيب، ابن حجر، ٩/٤٧٥).

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، م.س، ١٠/٤٠٤.

جرحهم لبعضهم إلا ببيان واضح^(١)، وقد كان ابن عباس رضي الله عنه يحذر من قبول جرح الأقران بعضهم لبعض، وقال: استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فو الذي نفسي بيده لهم أشد تغايراً من التيوس في زريبتها^(٢)، وقال الذهبي: وكلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به لا سيما إذا لاح أنه لعداوة، أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصدّيقين^(٣).

٣. أحمد بن صالح المصري (ت: ٥٢٤٨) قال عثمان الدارمي في تاريخه^(٤) " سمعت أحمد بن صالح يقول: ابن جريج إذا أخبر الخبر فهو جيد وإذا لم يخبر فلا يعبأ به "، وهذا دليل على أن ابن جريج غير متهم من جهة حفظه بل من جهة من يروي عنهم وهو ينسب إلى ذلك من خلال صيغته كما يظهر من كلام أحمد بن صالح.

٤. محمد بن يحيى الذهلي (ت: ٥٢٥٨) قال الذهلي: " وابن جريج إذا قال: حدثني، وسمعت، فهو محتج بحديثه داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري " ^(٥) ومفهوم كلامه، أن ابن جريج له سماع من الزهري خاصة أن الذهلي من اعلم الناس بأحاديث الزهري^(٦).

(١) العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، (ت: ٥٨٠٦)، التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٣/٢٠٠٢م، ٢/٣٢٧.

(٢) القرطبي، جامع بيان العلم وفضله، م.س، ٢/١٠٩٠.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ١/١١١.

(٤) البغدادي، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري البغدادي (ت: ٥٢٣٣)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ص ٤٣.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٤٠٦.

(٦) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ٢/٨٧.

- ٥ . أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ) وقد ألف جزءاً في المدلسين، وقد أشار إليه الحافظ ابن حجر، فيمن صنف في المدلسين، وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال^(١)، حيث قال: "قال النسائي: ذكر المدلسين، ثم سرد أسماءهم، وهم سبعة عشر راوياً، وذكر منهم: ابن جريج".
- ٦ . خليل بن كيكلي العلابي (ت: ٧٦١هـ) وله كتاب (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) ذكر فيه عدداً كبيراً ممن وصف بالتدليس، بلغ عددهم (٦٨) راوياً، وذكر منهم ابن جريج، فقال: "عبد الملك بن جريج، الإمام المشهور، يكثر من التدليس"^(٢) وكتابه هذا وإن كان في المرسل، إلا أنه تطرق إلى التدليس، وحكمه، وأقسامه، ثم ذكر أسماء المدلسين.
- ٧ . أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال، الإمام العالم المحدث شهاب الدين أبو محمود المقدسي (ولد سنة ٧١٤) تلميذ الذهبي، له منظومة ذكر فيها ابن جريج بين المدلسين^(٣).
- ٩ . برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي (ت: ٨٤١هـ) وله كتاب (التبيين لأسماء المدلسين) وبلغ عدد الرواة المدلسين فيه (٩٥) راوياً، وقد استفاد من كتاب العلابي والمقدسي، وزاد عليهم قليلاً، وقد ذكر ابن

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ١/٤٦٠.

(٢) صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلابي (ت: ٧٦١هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧/١٩٨٦، ص١٠٨.

(٣) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: د. عاصم القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط١، ١٤٠٣/١٩٨٣، ص٧٠.

جريج في عداد المدلسين فقال: "عبد الملك بن جريج، الإمام المشهور، مكثر منه" (١).

١٠. أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: ٨٢٦ هـ) له كتاب (المدلسين) وقد بلغ عدد الرواة المدلسين (٨٠) راوياً، وهو ذيل على كتاب العلائي السابق ذكر ابن جريج منهم فقال: "عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، الإمام المشهور، مكثر من التدليس" (٢).

١١. ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) كتابه (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) وبلغ عدد الرواة المدلسين فيه (١٥٢) راوياً، وقد قسم المدلسين إلى خمس مراتب، ذكر في كل مرتبة من رآه من أهلها، وذكر ابن جريج من المرتبة الثالثة من المدلسين (٣).

١٢. عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت: ٩١١ هـ) له رسالة في المدلسين، رتبها على حروف المعجم، واشتملت على (٦٩) راوياً، وهي بعنوان (أسماء المدلسين) وقد ذكر ابن جريج فيها فقال: "عبد الملك بن جريج، مكثر من التدليس" (٤).

(١) برهان الدين الحلبي إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت: ٨٤١ هـ)، التبيين لأسماء المدلسين، تحقيق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦، ص ٣٩.

(٢) أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت: ٨٢٦ هـ)، المدلسين، تحقيق: د رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد، دار الوفاء، ط١، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م، ١/٦٩.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس، م.س، ص ٤١.

(٤) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، أسماء المدلسين، تحقيق: محمود محمد حسن نصار، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت، ص ٧٣.

ثانياً: من تشدد في جرح ابن جريج: هناك من تعنت في الحكم على ابن جريج

فكان حكمه مجملاً من هؤلاء^(١)

١. يحيى بن سعيد القطان (ت: ٥١٩٨) (٢) روى أبو بكر بن أبي خيثمة، فقال: " زعم علي أنه سأل يحيى بن سعيد، عن حديث ابن جريج، عن عطاء الخراساني، قال: ضعيف. قلت ليحيى: إنه يقول: أخبرني، قال: لا شيء كله ضعيف، إنما هو كتاب دفعه إليه" (٣)، ويجاب عنه أن هذا يدل على رواية ابن جريج بالمناولة وصيغته في التحديث دالة على ذلك فإذا قال أخبرني فهو يعني قراءة، فمعنى كله ضعيف أي من جهة السماع فابن جريج لم يسمع هذه الأحاديث من عطاء الخراساني، أو ربما قصد "كله ضعيف" لأن عطاء الخراساني ضعيف فقد ضعفه بعض العلماء مثل البخاري، وابن حبان، والعقيلي، بينما وثقه غيرهم مثل أحمد، والعجلي كما يتضح من كلام أحمد بن صالح: "إذا أخبر الخبر فهو جيد" (٤).

(١) يعد الذهبي أول من رسم الطريق في تقسيم علماء الجرح والتعديل إلى متشدد، ومتساهل، ومعتدل فقد قال في رسالته القيمة: " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" (ص ١٧١ - ١٧٢) عن الرواة: "١ - قسم منهم في الجرح مثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه فهذا اذا وثق شخصاً فعرض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فينظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل تجرحه إلا مفسراً يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه.

(٢) يحيى ابن سعيد القطان: يحيى" بن سعيد بن فروخ القطان التميمي أبو سعيد البصري الأحول الحافظ الأئمة روى عن جعفر الصادق ومالك وحميد الطويل وخلق، وعنه أحمد وأبن المديني وخلق، قال أحمد لم يكن في زمانه مثله، وقال أبو زرعة من الثقات الحفاظ، وقال ابن منجويه كان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وفهماً (ينظر مقدمة فتح الباري للإمام، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن باز ومحمد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ص ٥٩٤).

(٣) ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت: ٥٢٧٩)، أخبار المكين من كتاب التاريخ الكبير، تحقيق: إسماعيل حسن حسين، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٩٩٧م، ص ٣٦٦.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٣/٧٣.

٢. علي بن عمر الدار قطني (ت: ٥٣٨٥). قال الدار قطني: "شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلّس إلا فيما سمعه من مجروح مثل: إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة وغيرهما" (١)، كذلك في حديث: «من جلس في مجلسٍ كثيرٍ فيه لَغَطُهُ، ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ...».

فلما سأل ابن أبي حاتم أباه، وأبا زرعة عنه، قالوا: "هَذَا خَطَأٌ، رَوَاهُ وَهَيْبٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَوْقُوفٌ، وَهَذَا أَصَحُّ". قلتُ [أي ابن أبي حاتم] لأبي: الوهمُ مَنْ هُوَ؟ قَالَ: "يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَهْمُ مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ سُهَيْلٍ، وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ ابْنُ جُرَيْجٍ دَلَّسَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، وَكَمْ يَسْمَعُهُ مِنْ مُوسَى، أَخَذَهُ مِنْ بَعْضِ الضَّعَفَاءِ".

وسمعتُ أَبِي مَرَّةً أُخْرَى يَقُولُ: "لَا أَعْلَمُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُهَيْلٍ أَحَدٌ إِلَّا مَا يَرَوِيهِ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، وَكَمْ يَذْكَرُ ابْنُ جُرَيْجٍ فِيهِ الْخَبَرَ؛ فَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى؛ إِذْ لَمْ يَرَوْهُ أَصْحَابُ سُهَيْلٍ، لَا أَعْلَمُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ أَبِي هُرَيْرَةَ" (٢).

وذكر الدار قطني هذا الحديث وعِلَّتُهُ، ونقلَ عن الإمام أحمد قوله: «وأخشى أن يكون ابن جريج دلسه عن موسى بن عقبة، أخذه من بعض الضعفاء عنه»، ثم قال الدار قطني: «والقول كما قال أحمد» (٣).

(١) الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني (ت: ٥٣٨٥)، سوالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤ / ١٩٨٤، ص ١٧٤.

(٢) الرازي، علل الحديث، م.س، ٥/٤٠٧.

(٣) الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني (ت: ٥٣٨٥)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢٧هـ، ٨/٢٠٣.

وقد صرح ابن جريج بالسماع في رواية حجاج ومخلد ابن يزيد عنه، وذكر الحافظ ابن حجر في "النكت" (١) روايات من صرح بسماع ابن جريج له من موسى بن عقبة، ثم قال: «فزال ما خشيناه من تدليس ابن جريج بهذه الروايات المتضافرة عنه بتصريحه بالسماع من موسى».

ويجاب أن الكلام الذي في علل الدار قطني الذي نسب إلى أحمد بن حنبل، ربما هي من كلام الدار قطني كما يدل عليه سياق الكلام في علله فبداية الكلام: وسئل... ثم جاء كلام آخر وهو هو "وقال: وأخشى أن يكون ابن جريج دلسه...". فهذه الجملة وقال عائدة لمن ينقل عن الدار قطني كما يظهر في مقدمة تحقيق، وكذلك كلام أحمد بن حنبل يشبه كلام أبي حاتم الرازي من حيث الألفاظ، وابن حنبل قال قبل قول الدار قطني: "حَدَّثَ بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، وَفِيهِ وَهْمٌ" (٢).

فكان من المناسب أن ينسب الوهم إلى ابن جريج، وكذلك روى الإمام أحمد ابن حنبل تصريح ابن جريج بالسماع (٣) فأبو حاتم، وأبو زرعة لم يجزما بوقوع التدليس من ابن جريج، وإنما قالوا بالاحتمال.

كذلك قال ابن حنبل بوجود الوهم لعدم ثبوت التدليس، وقد أعل البخاري الحديث بأنه لا يعرف لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل فقد ذكر تصريح ابن جريج

(١) بدر الدين الزركشي، النكت على ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين فريج، دار أضواء السلف، د.م، ط ١، ١٩٩٨م، ٢/٧٢٥.

(٢) الدار قطني، علل الدار قطني، م.س، ٨/٢٠٣.

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٥٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم: ١٠٤١، ١٦/١٦١.

بالسماع من موسى بن عقبة، خلافاً للدارقطني الذي أكد ثبوت التدليس من ابن جريج^(١).

فالمتتبع لكلام هؤلاء العلماء يحكم على كل مرويات ابن جريج بالتدليس إذا لم تكن بلفظ صريح في السماع، وهذا تشدد لا بد من الوقوف عنه، وتمحيصه كما سأفعل إن شاء الله، قال الإمام محمد بن عبد الله الزركشي: "وما سبق عند الدارقطني، عن ابن جريج، فيه تشديد"^(٢)، وقد وصفه ابن حجر بالتعنت عندما تكلم عن بدّل بن المحبّر، شيخ البخاري فقال: "بدل بن المحبر التميمي البصري وثقه أبو زرعة وأبو حاتم وغيرهما وضعفه الدارقطني في روايته عن زائدة قاله الحاكم وذلك بسبب حديث واحد خالف فيه حسين بن علي الجعفي صاحب زائدة وهو في مسند بن عمر من مسند البزار قلت هو تعنت ولم يخرج عنه البخاري سوى موضعين عن شعبة أحدهما في الصلاة والآخر في الفتن وروى له أصحاب السنن"^(٣).

ثالثاً: من اتهمه بسوء الحفظ:

١. إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي (ت: ٥١٨٤هـ)^(٤) روى عنه الخطيب بسنده إليه قال: «حُكِمُ اللَّهُ بَيْنِي وَبَيْنَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، هُوَ سَمَانِي قَدْرِيًّا، وَأَمَّا

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٥٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ٤/١١٤.

(٢) الزركشي، النكت على ابن الصلاح، ٢/٧٢.

(٣) ابن حجر، مقدمة فتح الباري، م.س، ص. ٣٩٢.

(٤) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي: هو الشيخ المحدث، أحد الأعلام المشاهير، ولد في حدود سنة مائة، أو قبل ذلك. وحدث عن: صالح مولى التوأمة، وابن شهاب، ومحمد بن المنكر، وموسى بن وردان، وصفوان بن سليم، ويحيى بن سعيد، وخلق كثير. وصنف "الموطأ"، وهو كبير أضعاف "موطأ الإمام مالك". حدث عنه جماعة قليلة، منهم: الشافعي، وإبراهيم بن موسى الفراء، والحسن بن عرفة (ينظر: المجروحين لابن حبان، م.س، ١/١٠٥، وسير أعلام النبلاء للذهبي، ٧/٤١١).

أَبْنُ جُرَيْجٍ فَإِنِّي حَدَّثْتُهُ « مَنْ مَاتَ مُرَابِطًا مَاتَ شَهِيدًا » ، فَحَدَّثَ عَنِّي : مَنْ مَاتَ مَرِيضًا مَاتَ شَهِيدًا « وَنَسَبَنِي إِلَى جَدِّي مِنْ قَبْلِ أُمِّي إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَطَاءٍ » (١) وَيَفْهَمُ مِنْ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ : « وَنَسَبَنِي إِلَى جَدِّي مِنْ قَبْلِ أُمِّي إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَطَاءٍ » أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ يَدْلُسُ عَنْهُ تَدْلِيسَ شَيْوِخِ .

٢ . أحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٥٢٤١) فقد نقل الخطيب (٢)، عن أحمد بن حنبل، أنه قال: " كان ابن جريج الذي يحدث من كتاب أصح، وكان في بعض حفظه إذا حدث حفظاً سيئاً، وقال الذهبي (٣) " قال أحمد: وإذا قال: ابن جريج (قال) فاحذره، وإذا قال: سمعت أو سألت جاء بشيء ليس في النفس منه شيء. "

رابعاً: من اتهمه بتدليس الشيوخ:

١ . يحيى بن معين الغطفاني (ت: ٥٢٣٣) قال الدوري (٤) " سمعت يحيى يقول: حديث " من مات مريضاً مات شهيداً " كان ابن جريج يقول فيه: إبراهيم بن

(١) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٥٤٦٣)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي وآخرون، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١/٣٦٨.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، م.س، ١٠/٤٠٤.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ٢/١٠٦٨.

(٤) الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٥٤٠٥)، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧/٥، ١٩٧٧م، ١/١٧٨.

أبي عطاء، يكنى عن اسمه، وهو إبراهيم بن أبي يحيى، وكان رافضياً قدرياً
" (١).

(١) مسألة الرواية عن اهل البدع ولأهواء نقل أهل العلم أربع مذاهب في حكم الرواية عنهم وهناك من أرجعها إلى أربعة مذاهب:

- **المذهب الأول:** رد رواية المبتدع مطلقاً، وربما أراد اصحاب هذا المذهب محاربة أهل البدعة ومحاصرتها حتى لا تفشو بين العامة، وقد نسب هذا المذهب إلى ابن سيرين، وسفيان بن عيينة، وعلي بن حرب، وغيرهم، (ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤، وابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء - الاردن، ط ١، ١٤٠٧/٥١٤٠٧، م، ١٧/٣٥٧).

- **المذهب الثاني:** التفريق بحسب شدة البدعة وخفتها في نفسها، وبحسب الغلو أو عدمه بالنسبة إلى صاحبها، فقد كان الإمام يرد الرواية مطلقاً لمن كانت بدعته غليظة كالتجهم، وأما المتوسطة كالعقد والخفيفة كالإرجاء، فيرى التفصيل فيرد من كان داعية فحسب، والجهمي عند أحمد كافر، فأصحاب هذا المذهب يردون صاحب البدعة الغليظة وأما المتوسطة كالعقد إنما يردون رواية الداعية إليها، الخفيفة كالإرجاء في قبولهم لرواياتهم علي قولين وأما المغالي في بدعته فيردون روايته، ومن أصحاب هذا المذهب الإمام أحمد، وابن رجب، والبخاري (ينظر: أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط ٢، ١٤٢٢ / ٥ / ٢٠٠١ م، ٣/٢٩٢، ٣٩٥، وابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، م.س، ١٧/٣٥٨).

- **المذهب الثالث:** التفريق بين الداعي إلى بدعته وغير الداعي فيرد الأول ويقبل الثاني، وينسب هذا المذهب إلى عبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، ويحيى بن معين، وأحمد حنبل، والحاكم، وابن حبان (ينظر: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، م.س، ٣/٢١٨، الجرجاني، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ١٩٩٧م، ١/٢٥٧).

- **المذهب الرابع:** قبول رواية المبتدع مطلقاً، وأصحاب هذا القول مدار قبول الرواية محصور عندهم في الصدق والضبط؛ فمتى كان الراوي معدناً للصدق والضبط قبل سواءً أكانت البدعة غليظة أم متوسطة أم خفيفةً وسواءً كان داعيةً إلى بدعته، أو روى ما يؤيد هذه البدعة إذا لم تكن الرواية منكراً؛ فالبدعة ليست جرحاً مسقطاً لحديث الراوي عندهم؛ لأن العبرة بالحفظ والإتقان والصدق، وينسب هذا المذهب إلى الشافعي ويحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المدني، ومحمد بن عمار الموصلي، وغيرهم. وهذا القول هو السائد في كتب الحديث؛ فروى البخاري، وكذلك مسلم في صحيحيهما عن أهل البدع والأهواء المعروفين بالصدق والإتقان (فأخرج البخاري لحصين بن نمير الواسطي ابو محسن

٢. علي بن عمر الدار قطني (ت: ٥٣٨٥) قال الدار قطني عن ابن جريج: " ثقة حافظ، وربما حدث عن الضعفاء، ودلس أسماءهم، مثل أبي بكر بن أبي سبرة، وإبراهيم بن أبي يحيى، وغيرهما " (١).
٣. محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥) ذكر أجناس المدلسين فقال: "الجنس الرابع من المدلسين: قوم دلسوا أحاديث، رووها عن المجروحين، فغيروا أساميهم وكناهم، كي لا يعرفوا " (٢).
٤. أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣) تكلم عن التدليس وأنواعه، ثم ذكر شيئاً من أخبار المدلسين، ثم روى أخباراً، عن تدليس ابن جريج، وذكر حديث ابن جريج، عن ابن أبي يحيى «من مات مريضاً» ثم قال: " ويقال: إن ابن جريج أيضاً روى عنه فقال: ثنا أبو الذئب (٣)، وقد بحثت في كتب الحديث عن عبارة (ثنا أبو الذئب) التي ذكرها الخطيب عن ابن جريج، فلم أجدتها فيما اطلعت عليه من المصادر ولعلها موجودة في غيرها.

خامساً: من اتهمه بالتدليس الذي يسقط فيه شيخه [تدليس الإسناد]:

١. علي بن المديني (ت: ٥٢٣٤) قال عبدالله بن علي المديني قال: حدثني أبي قال: «كل ما في كتاب ابن جريج، أخبرت عن داود بن الحصين، وأخبرت عن صالح مولى التوأمة، فهو من كتب إبراهيم بن أبي يحيى» (٤) وهذا التدليس ليس بعيب عند ابن جريج لأنه أوضح عدم سماعه بقوله (أخبرت).
٢. أحمد بن الفرات أبو مسعود الرازي (ت: ٥٢٥٨) قال الحافظ أبو عثمان البرذعي: "سمعت أبا مسعود أحمد بن الفرات يقول: " رأيت عند عبدالرزاق،

(١) الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني (ت: ٥٣٨٥)، المؤلف والمختلف، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦/١٩٨٦م، ١/٥٣٢.

(٢) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ص ١٠٦.

(٣) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، م.س، ص ٣٦٨.

(٤) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ص ١٠٧.

عن ابن جريج، عن صفوان بن سليم، أحاديث حسناً، فسألته عنها، فقال: أي شيء تصنع بها؟ هي من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى فقال أبو مسعود: كان ابن جريج يدلسها، عن إبراهيم بن أبي يحيى، قال أبو مسعود فتركها ولم أسمعها" (١)، وهنا علمت الوساطة بين ابن جريج وصفوان وهو إبراهيم بن يحيى فأبو مسعود ترك حديث ابن جريج لأجل ضعف إبراهيم بن يحيى فكأن المسألة معروفة لدى الرواة عن ابن جريج، أو ربما أسقطت الوساطة بين ابن جريج وصفوان كما في الرواية التي يذكرها أبو حاتم، وأبو زرعة فيما يأتي.

٣. أبو حاتم الرازي (ت: ٥٢٧٧هـ) سأل ابن أبي حاتم أبا حاتم الرازي عن حديث ابن أكرم فقال: وما رواه ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن ابن المسيب (٢)، عن نضرة بن [أكرم] - ليس هو من حديث صفوان بن سليم. ويحتمل أن يكون من حديث ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم؛ لأن ابن جريج يدلس عن ابن أبي يحيى عن صفوان بن سليم غير شيء، وهو لا يحتمل أن يكون منه (٣).

وقد قال ابن القيم في "تهذيب السنن" عن هذا الحديث: "وله علة عجيبة، وهي: أنه حديث يرويه ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار، وابن جريج لم يسمعه من صفوان؛ إنما رواه عن

(١) أبو زرعة الرازي، الضعفاء، الرسالة العلمية، لسعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٢/٥١٤م، ٢/٧٤٣.

(٢) سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم بن يقظة، الإمام، العلم، أبو محمد القرشي، المخزومي، عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه، ولد: لسنتين مضتاً من خلافة عمر رضي الله عنه وقيل: لأربع مضين منها، بالمدينة، رأى عمر، وسمع: عثمان، وعلياً، وزيد بن ثابت، وأبا موسى، وسعداً، وعائشة، وأبا هريرة، وابن عباس، ومحمد بن مسلمة، وأم سلمة، وخلقا سواهم، وقيل: إنه سمع من عمر، وروى عن: أبي بن كعب مرسلًا، وبلال كذلك، وسعد بن عباد كذلك، وأبي ذر، وأبي الدرداء كذلك، (ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، م.س، ٤/٢١٧).

(٣) أي: لا يحتمل أن يكون الخطأ في هذا الحديث من صفوان بن سليم؛ لأنه ثقة.

إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، عن صفوان، وإبراهيم هذا متروك الحديث؛ تركه: أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، وابن المبارك، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان وغيرهم، وسئل عنه مالك ابن أنس: أكان ثقة؟ فقال: لا! ولا في دينه" (١).

وأنا لم أجد سماعاً لابن جريج عن صفوان بن سليم في كل كتب الحديث وقد سبقني إلى ذلك من هم خيرٌ مني قال أبو زرعة: لم يسمع ابن جريج من صفوان شيئاً (٢)، قال العراقي: "في العلل لابن أبي حاتم، عن أبي زرعة: أن ابن جريج، لم يسمع من صفوان بن سليم، وروايته عنه في سنن أبي داود والنسائي" (٣)، وابن القيم يذكر أن ابن جريج روى الحديث عن إبراهيم بن محمد، فإما أن ابن جريج (في الرواية التي ذكرها أبو حاتم الرازي) لم يذكر عن إبراهيم بن محمد، ظناً منه بمعرفة من يتلقى عنه أنه يعلم أنه ليس له سماع من صفوان وهذا من باب الإرسال الخفي (مع تسليمنا بأنه تدليس عند المتقدمين)، أو أن إبراهيم بن محمد أسقطه من هو دون ابن جريج بدليل قول أبي حاتم، وأبي زرعة "أسقط من الإسناد إبراهيم بن أبي يحيى، بين ابن جريج وبين صفوان، حيث لم ينسب الإسقاط إلى ابن جريج.

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة، عن حديث رواه ابن جريج، عن جابر، فذكره. فقالا: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير، يقال: إنه سمعه من ياسين: أنا حدثت به ابن جريج، عن أبي الزبير، فقلت لهما: ما حال ياسين، فقالا: ليس بالقوي" (٤). هذا الحديث أخرجه النسائي في السنن

(١) الرازي، علل الحديث، م.س، ٤/٦٦.

(٢) المرجع نفسه، علل الحديث، ١/٢٤٨.

(٣) أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي، تحفة التحصيل، مكتبة الرشد، الرياض، د.ط، ص. ٢١٢.

(٤) الرازي، علل الحديث، م.س، ٤/١٨٨ - ١٨٩.

الصغرى عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر، ثم قال: " ولم يسمعه أيضا ابن جريج من أبي الزبير "، وأخرجه في السنن الكبرى عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، عن جابر، ثم قال: " ما عمل شيئا، ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير عندنا والله أعلم " (١)

ويرى الباحث: " نعم إن ابن جريج لم يسمع هذا الحديث من أبي الزبير، إنما قرأه عليه بدليل الرواية التي ذكرتها للنسائي في السنن الكبرى وهي بلفظ أخبرني وهي تدل تحمل الحديث قراءة عند ابن جريج كما سألين ذلك، وكذلك عند أحمد صرح ابن جريج بالإخبار عن أبي الزبير، وعند عبد الرزاق قال ابن جريج قال لي أبو الزبير، وعند الدارمي عن ابن جريج أنبأنا أبو الزبير (٢) ففي روايتي عبد الرزاق والدارمي دليل على سماع ابن جريج من أبي الزبير، فالنسائي لم يعب على ابن جريج من ناحية التدليس، وإنما يثبت أن ابن جريج لم يسمع هذا الحديث من أبي الزبير، فهذا هو يقول: " وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، وَأَبْنُ وَهَبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَمَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَسَلْمَةُ بْنُ سَعِيدٍ فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِيهِ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، وَلَا أَحْسَبُهُ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " فكأنه يقيم الحجة على من روى الحديث عن ابن جريج بصيغة تفيد السماع برواية الثقات عنه بلفظ لا يفيد السماع، وكذلك لا نأخذ بكلام ياسين الزيات، وندع قول ابن جريج لأن ياسين ضعيف، وابن جريج ثقة، مما يرفع الإشكال عن عنعنة ابن جريج فعنعنته بينة في عدم السماع ".

(١) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٥٣٠٣)، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م، رقم: ٧٤٢١، ٧/٣٩.
(٢) الإمام أحمد، المسند، م.س، رقم: ١٤٤٥٠، ٢٢/٣٤٣.

٤ . أبو زرعة الرازي (ت: ٥٢٦٤هـ) قال ابن أبي حاتم^(١) سألت أبي وأبا زرعة، عن حديث رواه عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن أبي سعيد مولى ابن عامر، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أفطر الحاجم والمحجوم" فقالا: أسقط من الإسناد إبراهيم بن أبي يحيى، بين ابن جريج وبين صفوان.

٥ . محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ) قال ابن حبان في كتاب (المجروحين) (٢) "كل ما وقع في نسخة ابن جريج، عن أبي الزبير من المناكير، كان ذلك مما سمعه ابن جريج، عن ياسين الزيات، عن أبي الزبير، فدلس عنه وقال في (مشاهير علماء الأمصار)^(٣) نظر الحكم بن عتيبة، وليث بن أبي سليم، وابن أبي نجيح، وابن جريج، وابن عيينة في كتاب القاسم ونسخوه، ثم دلّسوه عن مجاهد."

٦ . أما عن تدليس ابن جريج عن القاسم، فقد ذكر مع ابن جريج سفيان بن عيينة، وسفيان معروف بأنه لا يدلّس إلا عن الثقات، والقاسم بن أبي بزة ثقة^(٤).

وابن جريج يعترف أنه لم يسمع من مجاهد فقد قال: "لأن أكون سمعت من مجاهد أحب إلي من أهلي ومالي"^(٥) فالرجل لو كان سيء التدليس لما قال هذا الكلام إذ العيب في التدليس الإيهام بالسماع وهذا إقرار منه رحمه الله بعدم

(١) الرازي، علل الحديث، م.س، ٣/١٠٦.

(٢) ابن حبان، المجروحين، م.س، ٣/١٤٢.

(٣) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبِد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (ت: ٥٣٥هـ)، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط ١، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م، ١/٢٣١.

(٤) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٢٣/٣٣٨ - ٣٣٩.

(٥) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ١/٧١.

السماع، فلا بد قبل الحكم على مروياته الإحاطة بكل الأقوال حتى يظهر الإنصاف، كيف وهو يدلّس عن ثقة عمن لم يسمع منه هنا.

٧. أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي (ت: ٤٤٦) ذكر حديثاً رواه ابن جريج، عن أبي الزبير، وهو « ليس على المنتهب ولا على المختلس ولا على الخائن قطع » ثم قال: ويقال: إن هذا لم يسمعه من أبي الزبير، لكنه أخذه عن ياسين الزيات، وهو ضعيف جداً، عن أبي الزبير وابن جريج يدلّس في أحاديث، ولا يخفى ذلك على الحفاظ^(١).

وقد ذكرت كلام العلماء حول هذا الحديث، وقد جاء التصريح من ابن جريج بأنه سمع الحديث من أبي الزبير بلفظ قال لي كما في مصنف عبد الرزاق، ولذلك لم يجزم أبو يعلى بالأمر فقال: ويقال، ويفهم كلام أبي يعلى الأخير أن تدليس ابن جريج يمكن فيه تمييز ما سمع مما لم يسمع من قبل الحفاظ.

٨. عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٥٧٩٥) ذكر حديثاً من طريق ابن جريج، عن عكرمة، عن ابن عباس، ثم قال: " ولعل ابن جريج دلّسه عن غير ثقة ". وهذا الحديث الذي ذكره ابن رجب، وهو حديث ابن عباس: " اقرأوا علي، فإن قراءتكم علي كقراءتي عليكم "، إنما في سنده كما قال هو في شرح علل الترمذي^(٢)، يحيى بن سليم^(٣)، وقد تركه أحمد، وعلى هذا ربما يكون الخطأ منه لا من ابن جريج. وقال في موضع آخر: " ويقال: إن ابن جريج، كان

(١) أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت: ٥٤٤٦)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩، ١/٣٥١.

(٢) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، م.س، ١/٥٠٤.

(٣) هو يحيى بن سليم القرشي الطائفي، أبو محمد، ويقال أبو زكريا المكي الحذاء الخراز (نزىل مكة)، توفي: ١٩٣هـ أو بعدها ب مكة. روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، رتبته عند الذهبي: ثقة، قال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال النسائي: منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر، ينظر: الثقات لابن حبان، ٧/٦١٥، وابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/١٠٥٧.

يدلس أحاديث صفوان، عن ابن أبي يحيى، وكذلك أحاديث ابن جريج، عن
المطلب بن عبدالله بن حنطب" (١).

سادساً: من نفي سماعه بعض الأحاديث من شيوخ معينين دون ذكر صيغة

الرواية:

١. أحمد بن حنبل (ت: ٥٢٤١) قال الذهبي: "قال أحمد: لم يسمع (يعني
ابن جريج) من عمرو بن شعيب زكاة مال اليتيم ولا من أبي الزناد" (٢)
والذي ظهر لي إن ابن جريج لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن شعيب، ولا عن
أبي الزناد، إنما رواه عن يوسف بن ماهك، فرمى سئل ابن حنبل عن سماع ابن
جريج لهذا الحديث فأجاب بذلك، والذي وجدته أن ابن جريج لم يسمع من
ابن ماهك أبداً، والله أعلم (٣).

٢. الدار قطني (ت: ٥٣٨٥) قال: "لم يسمع ابن جريج من الزهري حديث «إذا
أكل أحدكم فليأكل بيمينه» إنما سمعه من النعمان بن راشد"، قلت: لم أر
في كلام الدار قطني طعنًا في ابن جريج، بل شهادة له فقد قال فقال: "يرويه
الزهري واختلف عنه؛ فرواه ابن جريج واختلف عنه؛ فرواه هشام بن سليمان،
وأبو عاصم، وروح، عن ابن جريج، عن النعمان بن راشد، عن الزهري، عن
سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. وحدث به الحرمي، عن شيخ له، عن
حجاج، عن ابن جريج، عن الزهري ولم يذكر بينهما النعمان، وابن جريج إنما

(١) الذهبي، الكاشف، م.س، ٢/٨٢٥.

(٢) أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، م.س، ١/١٧٠.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى للبيهقي، ٦/٤، رقم: ١٠٩٨٣. عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر
عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٥٢١١)، المصنف، تحقيق: حبيب
الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢، ٥١٤٠٣، ٤/٦٦، رقم: ٦٩٨٢.

سمع هذا الحديث من النعمان بن راشد، ولم يسمعه من الزهري، ووهم فيه النعمان على الزهري" (١).

الملاحظ أن الرواة عن ابن جريج هم الذين أخطأوا في الرواية عنه حيث قال الدار قطني: أن الحرمي لم يذكر بين ابن جريج، والزهري النعمان بن راشد. كما أن الدار قطني عندما ذكر الرواية الأولى عن هشام بن سليمان، وأبي عاصم، وروح ذكر عنعنة ابن جريج عن النعمان بن راشد وهي تعني السماع كما أثبت الدار قطني ذلك، وقال: "لم يسمع من أبي إسحاق حديث «بسم الله توكلت على الله»".

لكن الدار قطني بين أن ابن جريج أشار إلى أنه لم يسمع هذا الحديث من أبي إسحاق فقال: "يرويه ابن جريج، واختُلفَ عنه؛ فرواه يحيى بن سعيد الأموي، وحجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة. ورواه عبد المجيد بن أبي رواد - وهو أثبت الناس في ابن جريج، قال: حدثت عن إسحاق والصحيح أن ابن جريج لم يسمعه من إسحاق، "وقال أيضاً: "لم يسمع من عكرمة بن خالد حديث «اعتمر رسول صلى الله عليه وسلم قبل أن يحج»".

وبالرجوع إلى قوله في كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية نجد أنه يعلق قائلاً: "يرويه محمد بن بكر، عن ابن جريج، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر. ورواه محمد بن حرب الأبرش، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر، فإن كان حفظه فقد أغرب به (٢)، وقال أحمد بن حنبل في هذا الحديث: لا أرى ابن جريج سمعه من عكرمة بن خالد".

فأقول: ومحمد بن حرب ثقة وثقه النسائي وغيره أما محمد بن بكر فقد قال عنه ابن حجر صدوق يخطأ فعلى هذا ربما يكون الخطأ من محمد بن بكر حيث روى

(١) الدار قطني، العلل، م.س، ٩/١٩٤.

(٢) أغرب الرجل: جاء بشيء غريب، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، م.س، ١/٦٤٠.

الحديث عن ابن جريج بالعنعنة دون واسطة بينما ذكر محمد بن حرب الواسطة بين ابن جريج وعكرمة، وقد روى البخاري هذا الحديث عن ابن جريج وفيه قال أخبرني عكرمة، وهذا يظهر أن ابن جريج يبين أنه لم يسمع من عكرمة، وإنما أخذ عنه قراءة (١)، وهذا من أمانته، وقال أيضاً: "لم يسمع من يحيى حديث « كانوا في الجاهلية »".

حيث رد عندما سئل عن هذا الحديث: "حَدَّثَ بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ عَبْدُ الْمَجِيدِ، وَحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الْيَافِعِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَخَالَفَهُمْ هِشَامُ بْنُ سَلِيمَانَ، وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ يَحْيَى، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَإِنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ يَحْيَى." وبهذا يتبين أن العنعنة ليست من فعل ابن جريج بل هي من فعل من هو دونه.

سابعا: من نفى سماعه من بعض الشيوخ بالكلية أو في صيغ معينة:

١ - يحيى بن معين (ت: ٥٣٨٥هـ) روى الحافظ عثمان الدارمي في تاريخه قال: "قلت - أي لابن معين - : فابن جريج؟ فقال: ليس بشيء في الزهري" (٢).
ومعنى كلام ابن معين [ابن جريج ليس بشيء في الزهري]: أي أن ابن جريج لم يسمع من الزهري، فليس بشيء من جهة السماع لا من جهة الرواية كلها، وقد صرح ابن جريج أنه لم يسمع من الزهري، حيث قال قريش بن أنس عن ابن جريج: "لم أسمع من الزهري شيئا، إنما أعطاني جزءاً فكتبته، وأجاز لي" (٣)، بل نقل هذا الكلام عنه ابن معين نفسه فقال: "لم يكن في الأرض اعلم بعطاء من ابن جريج،

(١) قال يحيى بن سعيد: "كان ابن جريج صدوقاً، فإذا قال: حدثني فهو سماع، وإذا قال: أنبأنا أو أخبرني، فهو قراءة، وإذا قال: قال، فهو شبه الريح"، ينظر: الرامهرمزي، المحدث الفاصل، م.س، ص ٤٣٣.

(٢) البغدادي، تاريخ ابن معين، م.س، ١/٥٣.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، م.س، ٥/٢٨١.

وقال: لم اسمع من الزهري انما اعطاني جزءاً كتبته واجازه"، ومما يؤيد قولي، وقال الإمام إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد (ت: ٥٢٦٠هـ) "سمعت يحيى بن معين يقول: "لم يسمع ابن جريج من مجاهد إلا حرفاً، أو حرفين" (١)، وقد ذكرت سابقاً قول ابن جريج أنه لم يسمع من مجاهد. وقال يحيى بن معين: "لم يسمع ابن جريج من صفية بنت شيبة، وقال: لم يدركها" (٢)، وهذا يدل على أنه لا يثبت التدليس في حق ابن جريج ما إذا عنعن في روايته عن صفية بل تحمل روايته على الإرسال، لأنه لم يدركها.

٢ - علي بن المديني (ت: ٥٢٣٤هـ) قال في العلل (٣) فسمع ابن جريج من طاووس ومجاهد، ولم يلق منهم جابر بن زيد، ولا عكرمة، ولا سعيد بن جبير"، وروى الخطيب (٤) بسنده إلى علي بن المديني، أنه سئل عن حديث، ابن جريج، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب (٥) فقال: "ابن جريج لم يسمع من المطلب بن عبد الله بن حنطب، كان يأخذ أحاديثه عن ابن أبي يحيى عنه"، وقال أيضاً: "لم يلق أحداً من الصحابة"، وفي هذا دليل على الإرسال لا التدليس حيث أن العلة في إسقاط الوساطة بين الراوي والشيخ فيما إذا ثبت له سماع منه، أما ولم يثبت له سماع فإن ذلك داخل في الإرسال إذا لم يدرك الشيخ كما هو حال ابن جريج مع

(١) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن بسطام بن عبد الرحمن (ت: ٥٢٣٣هـ)، سؤالات ابن جنيد، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٩٨٨/٥١٤٠٨م، ص ٤١٦، رقم: ٥٩٦.

(٢) أبو زرعة، تحفة التحصيل، م.س، ص ٢١٢.

(٣) الدار قطني، العلل، م.س، ١/٥.

(٤) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص: ٥١١ - ٥١٢.

(٥) المطلب بن عبد الله بن حنطب القرشي، أحد الثقات، وكان جده حنطب بن الحارث بن عبيد المخزومي من مسلمة الفتج. وثقه: أبو زرعة، والدار قطني، وهو ابن أخت مروان بن الحكم، قال أبو حاتم: لم يدرك عائشة، وعامة حديثه مراسيل، وقال أبو زرعة: أرجو أن يكون سمع منها، وقال ابن سعد: ليس يحتج بحديثه، لأنه يرسل كثيراً، كان حيا في حدود سنة عشرين ومائة (ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، م.س، ٥/٣١٧).

الصحابة، وإذا كان معاصراً له ولم يسمع منه فهو من باب الإرسال الخفي كما في حالة ابن جريج عندما أسقط إبراهيم بن يحيى بينه وبين المطلب بن عبد الله حيث أدرك ابن جريج المطلب بن عبد الله ولكن لم يسمع منه، كما قال الخطيب رحمه الله، والله أعلم.

٣ - أحمد بن حنبل (ت: ٥٢٤١) وقال الحافظ ابن حجر: "قال أحمد: لم يسمع من عمرو بن شعيب، ولا من أبي الزناد، وقال أحمد أيضاً: "لم يسمع من عثيم بن كليب" (١)، وقال أحمد: "ابن جريج لم يسمع من طاووس ولا حرفاً، ويقول: رأيت طاووساً" (٢) وقال في رواية ابن إبراهيم أيضاً: كل شيء يقول ابن جريج: قال عطاء، أو عن عطاء فإنه لم يسمعه من عطاء" (٣).

وعطاء هنا هو عطاء الخرساني لا عطاء بن رباح، فالإمام أحمد بن حنبل يقول في شأن رواية ابن جريج عن عطاء بن رباح: "عمرو بن دينار وابن جريج أثبت الناس في عطاء" (٤)، ومعنى أثبت الناس في عطاء يشمل كل صيغ الأداء ومنها (قال)، وقد أخبر ابن جريج عن نفسه فقال: "إذا قلت: قال عطاء فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت" (٥)، أما في شأن عطاء الخرساني فقليل إن ابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخرساني، إنما أخذ الكتاب من ابنه ونظر فيه وهذا من باب المناولة، فربما قصد أحمد بن حنبل عطاء الخرساني، وعلى كل حال فإن التفريق بين العطاءين يعرف بالقرائن.

(١) ابن حجر، التهذيب، م.س، ٦/٣٥٩.

(٢) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، م.س، ١/٣٦٦.

(٣) المرجع نفسه، شرح علل الترمذي، ١/٢٢٠.

(٤) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٨/٣٤٨.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٤٠٦.

٤ - البخاري (ت: ٥٢٥٦) قال الترمذي: " قال محمد بن إسماعيل: لم يسمع ابن جريج من عمرو بن شعيب، ولا من عمران بن أبي أنس^(١)، ولا من أبي سفيان طلحة بن نافع^(٢)"، وقال البخاري: " لا أعرف لابن جريج، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، غير هذا الحديث - يعني حديث الدعاء عند الخروج من البيت - ولا أعرف له سماعاً منه"^(٣).

٥ - أبو زرعة الرازي (ت: ٥٢٦٤) قال أبو زرعة: لم يسمع ابن جريج من صفوان شيئاً^(٤)، قال العراقي: " في العلل لابن أبي حاتم، عن أبي زرعة: أن ابن جريج، لم يسمع من صفوان بن سليم، وروايته عنه في سنن أبي داود والنسائي"^(٥).

٦ - أحمد بن عمرو البزار (ت: ٥٢٩٢) قال البزار: " لم يسمع من حبيب بن أبي ثابت"^(٦).

٧ - أبو حاتم الرازي (ت: ٥٢٧٧) قال ابن أبي حاتم: " سمعت أبي يسأل، عن ابن جريج سمع من أبي سفيان طلحة بن نافع، قال: ما أراه، رأيت في موضع بينه وبين أبي سفيان أبا خالد شيخه"^(٧).

٨ - الدار قطني (ت: ٥٣٨٥) قال الدار قطني: " لم يسمع من أبي الزناد^(٨)" نلاحظ أن نفي السماع من بعض الشيوخ (مثل قول البزار: لم يسمع من حبيب

(١) عمران بن أبي أنس القرشي العامري المدني، نزل الإسكندرية، ثقة، من الخامسة، (ت: ٥١١٧). (ينظر: التهذيب لابن حجر، ٨/١٠٩).

(٢) طلحة بن نافع الواسطي، أبو سفيان، نزل مكة، صدوق، من الرابعة، (ينظر التهذيب ابن حجر، ٥/٦).

(٣) أبو المعاطي النوري، ابراهيم أحمد النوري، وغيرهم، الجامع في الجرح والتعديل، عالم الكتب، د.م، ط١، ١٩٩٢/٥١٤١٢، م. ٣/١٣٣.

(٤) الرازي، علل الحديث، م.س، ١/٢٤٨.

(٥) أبو زرعة، تحفة التحصيل، م.س، ص. ٢١٢.

(٦) ابن حجر، التهذيب، م.س، ٦/٣٥٩.

(٧) أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير (ت: ٥٢٧٥)، المراسيل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨، ص. ٣٣.

(٨) المرجع نفسه، المراسيل، ص. ١٧٩.

بن أبي ثابت) إنما هو دليل على الإرسال لا التدليس كما يظهر من كلام البخاري التالي: وقال الترمذي: "سألت محمداً، عن هذا الحديث (وفي الإبل صدقتها) فقال: ابن جريج لم يسمع من عمران بن أبي أنس، يقول: حدثت عن عمران بن أبي أنس" (١)، فكأن البخاري بنى حكمه بناءً على قول ابن جريج (حدثت)، وهذا يدل على وضوح تدليسه إذا سلمنا بتسميته تدليسا على رأي بعض أهل العلم، فنجد العلائي يسمي ذلك تدليسا، قال العلائي: "قال البخاري: لم يسمع ابن جريج، من عمرو بن شعيب شيئاً" ثم قال: "قلت: وقد روى عنه عدة أحاديث، وهي عن جماعة ممن تقدم ذكرهم، ولكنه مدلس كما سبق ذكره فيهم" (٢)، يقول النسائي: "هذا الحديث عندي مرسل، وطلحة بن يزيد لا أعلمه سمع من حذيفة شيئاً" (٣)، قد حكم النسائي على الحديث بأنه مرسل لعدم سماع طلحة بن يزيد من حذيفة. يقول الترمذي: "لا نعرف لزيد بن أسلم سماعاً من أبي هريرة، وهو عندي حديث مرسل" (٤)، فينفي العلم بالسماع، ثم يجزم بالإرسال، والله أعلم (٥).

(١) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى (ت: ٢٧٩هـ)، العلل الكبير، تحقيق: أبو طالب

القاضي وغيره، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، ص. ١٠٠

(٢) صلاح الدين العلائي، جامع التحصيل، م.س، ص. ٢٣٠

(٣) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت: ٣٠٣هـ) سنن النسائي،

تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، رقم

الحديث: ١٦٦٥، ٣/٢٢٦.

(٤) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى (ت: ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق:

أحمد محمد شاكر وآخرون، شركة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، حديث

رقم: ٣٨٤٦، ٥/٦٨٨.

(٥) راجع في هذه المسألة: كتاب: إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث

المعنعن بين المتعاصرين، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، عالم الفوائد، السعودية، ط١،

١٤٢١ هـ، ص٤٦.

ثامناً: من ذكر سماعه لأحاديث معينة من بعض الشيوخ: يحيى بن معين

(٣٠٦ - ٥٣٨٥)

قال الدوري: قال يحيى معين: "الذي سمع ابن جريج، من حبيب بن ثابت سماع حديثين، وما روى عنه سوى ذلك، أظنه بلغه عنه ولم يسمعها، الذي سمع حديث أمسلمة (ما أكذب الغرائب) وحديث (الرقبي) (١).

تاسعاً: من اتهمه بالتدليس في ألفاظ معينة دون غيرها:

١ - أحمد بن حنبل (ت: ٥٢٤١) قال الأثرم عن أحمد: "إذا قال ابن جريج: قال فلان وقال فلان، وأخبرت، جاء بمناكير" (٢).

٢ - الذهبي (ت: ٥٧٤٨) عن ابن جريج: "الرجل في نفسه ثقة حافظ، لكنه كان يدلس بلفظ (عن) و(قال)" (٣).

عاشراً: من اتهمه بأنه يروي بالمناولة، أو الإجازة:

١ - يحيى بن سعيد القطان (ت: ٥١٩٨) فقد نقل الرامهرمزي (٤)، بسنده إلى يحيى بن سعيد قال: "كان ابن جريج صدوقاً، فإذا قال: حدثني فهو سماع، وإذا قال: أنبأنا أو أخبرني، فهو قراءة، وإذا قال: قال، فهو شبه الريح".

٢ - محمد بن عمر الواقدي (ت: ٥٢٠٧) روى ابن سعد في الطبقات، فقال: "أخبرنا محمد بن عمر قال: حدثني أبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة قال: قال ابن جريج: اكتب لي أحاديث سنن، قال: فكتبت له ألف حديث ثم بعثت بها إليه ما قرأها على ولا قرأتها عليه.

قال محمد بن عمر: فسمعت ابن جريج بعد ذلك يحدث يقول: "حدثنا أبو بكر

(١) البغدادي، تاريخ ابن معين، م.س، ٢/٣٧٣.

(٢) ابن حجر، التهذيب، م.س، ٦/٣٥٩.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، م.س، ٦/٣٢٦.

(٤) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، م.س، ص. ٤٣٣.

بن أبي سبرة في أحاديث كثيرة".

وقال أيضاً: "أخبرنا محمد بن عمر قال: حدثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد، قال: شهدت ابن جريج جاء إلى هشام بن عروة قال: يا أبا المنذر، الصحيفة التي أعطيتها فلاناً هي حديثك؟ فقال: نعم، قال محمد بن عمر: فسمعت ابن جريج بعد ذلك يقول: حدثنا هشام بن عروة ما لا أحصي^(١) والواقدي لا يؤخذ بكلامه لأنه متروك^(٢).

٣ - علي بن المديني (ت: ٥٢٣٤) روى الحاكم^(٣)، بسنده إلى عبدالله ابن المديني، قال: حدثني أبي، قال: "كل ما في كتاب ابن جريج، أخبرت عن داود بن الحصين، وأخبرت عن صالح مولى التوأمة، فهو من كتب إبراهيم بن أبي يحيى" وجاء في المعرفة والتاريخ^(٤)، عن علي بن المديني قال: "لم يسمع من ابن شهاب شيئاً، إنما عرض له عليه، وقال يحيى: قال لي سفيان بن حبيب: بلى، قد سمع منه كذا وكذا، قال: فأتيته فسألته عنه فقال: ما أدري سمعته أو قرأته".

٤ - أبو حاتم الرازي (ت: ٥٢٧٧) قال أبو حاتم عندما سئل عن حديث "مس الذكر": "أخشى أن يكون ابن جريج أخذ هذا الحديث من إبراهيم بن أبي يحيى؛

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٤٠٥.

(٢) قال الشافعي فيما أسنده البيهقي: كتب الواقدي كلها كذب. قال البخاري: الواقدي مديني سكن بغداد متروك الحديث، تركه أحمد، وابن نمير، وابن المبارك، وإسماعيل بن زكريا، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن عدى: أحاديثه غير محفوظة والبلاء منه، وقال ابن المديني: عنده عشرون ألف حديث، يعنى ما لها أصل، وقال أبو زرعة الرازي، وأبو بشر الدولابي، والعقيلي: متروك الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: وجدنا حديثه عن المدينيين عن شيوخ مجهولين مناكير، قلنا: يحتمل أن تكون تلك الأحاديث منه ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمرف فإنه يضبط حديثهم، فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير، فعلمنا أنه منه فتركنا حديثه (ينظر: تهذيب الكمال، ٢٦/١٨٠، وتهذيب التهذيب، ٩/٣٦٦).

(٣) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ص ١٠٧.

(٤) يعقوب بن سليمان، ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (ت: ٥٢٧٧)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١ / ١٩٨١م، ٢/١٣٩.

لأن أبا جعفر حدثنا قال: سمعت إبراهيم بن أبي يحيى يقول: جاءني ابن جريج بكتب مثل هذا - خفض يده اليسرى ورفع يده اليمنى مقدار بضعة عشر جزءاً - فقال: أروي هذا عنك؟ فقال: نعم (١).

٥ - الذهبي (ت: ٥٧٤٨) قال الذهبي: " وكان ابن جريج، يرى الرواية بالإجازة، والمناولة، ويتوسع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته، عن الزهري؛

(١) الرازي، علل الحديث، م.س، ١/٤٠٩.

لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف^(١)، ولا سيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط^(٢).
إن ابن جريج ممن يرى الرواية بالإجازة والمناولة وهي مذهب له وقد ذكرت ذلك سابقاً، ولم ينفرد بذلك، بل شاركه بعض أئمة الحديث. والإجازة في اصطلاح المحدثين: هي إذن الشيخ في الرواية عنه، من غير سماع منه ولا قراءة عليه، فهي

(١) التصحيف عند المحدثين: تحويل الكلمة في الحديث من الهيئة المتعارفة إلى غيرها (ينظر فتح المغيث: ٤/٥٦، ومنهج النقد: ص ٤٤٤) والتصحيف من الأمور المهمة التي ممكن أن تؤثر في الحديث سنداً ومتناً، فقد حذر منه العلماء قال: الزاهرمرمزي: أَلَا فَاحْذَرُوا التَّصْحِيفَ فِيهِ قَرِيبًا... تَغَيَّرَ مَعْقُولٌ لَهُ وَمَقُولٌ، وقال المروزي: "والأحسن أن يكتب لفظ المملي وإلى أن يذكر المستملي يقيد الأسماء والحروف بالشكل والإعجام حذرا من التصحيف فلا يؤمن على من لا يتمهر في صنعة الحديث تصحيف بسر وبشر مثلاً وعباس وعياش إلى أن ينقط ويشكل فيؤمن من دخول الوهم ويسلم من ذلك حاملها وراويها" (المروزي في أدب الاملاء والاستملاء، ت: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤٠١/١٩٨١، ص ١٧١).

والتصحيف ينقسم إلى تصحيف في متن الحديث، وإلى تصحيف في الإسناد، وينقسم أيضاً إلى تصحيف البصر - وهو الأكثر - وإلى تصحيف السمع، وينقسم أيضاً إلى تصحيف اللفظ - وهو الأكثر - وإلى تصحيف المعنى، فمثال التصحيف في المتن ما ذكره الدار قطني: أن أبا بكر الصولي أملى في الجامع حديث أبي أيوب مرفوعاً: (من صام رمضان، وأتبعه ستاً من شوال، ...). فقال فيه: شيئاً - بالشين المعجمة، والياء آخر الحروف - وكقول هشام بن عروة في حديث أبي زر: (تعين ضايعاً) - بالضاد المعجمة والياء آخر الحروف، والصواب: بالمهملة والنون، ومثال التصحيف في الإسناد ما ذكره الدار قطني: أن محمد بن جرير الطبري قال فيمن روى عن رسول الله ﷺ من بني سليم، ومنهم: عتبة بن البذر، قاله: بالموحدة والذال المعجمة، وإنما هو بالنون المضمومة، وفتح الدال المهملة المشددة، وكقول يحيى بن معين: العوام بن مزاحم - بالزاي والحاء المهمل - وإنما هو بالراء والجيم.

تصحيف السمع فهو: أن يكون الاسم واللقب، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه؛ والحروف مختلفة شكلاً ونطقاً، فيشتبه ذلك على السمع، كأن يكون الحديث لعاصم الأحول فيجعله بعضهم عن واصل الأحذب. فذكر الدار قطني: أنه من تصحيف السمع، وأما تصحيف المعنى، فمثاله ما ذكره الدار قطني: أن أبا موسى محمد بن المثني الغنزي الملقب بالزمن، أحد شيوخ الأئمة الستة، وهو المراد في قولي: (إمام عنزه)، قال يوماً: نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم إلينا، يريد أن النبي ﷺ صلى إلى عنزة فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العنزة هنا الحربة، تنصب بين يديه (ينظر: المنهل الراوي لابن جماعة، م.س، ص ١٠٠).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، م.س، ٦/٣٣١.

إخبار إجمالي بمروياته، وصورة الإجازة أن يأتي طالب الى شيخه، ويكون الطالب معروفاً بضبطه وعلمه ولا يجد الطالب وقتاً للسمع من الشيخ أو القراءة عليه، فيقول الشيخ لتلميذه أجزت لك رواية حديثي كله أو الكتاب الفلاني، فيروى التلميذ هذا الكتاب عن شيخه بطريقة الإجازة، وأجمع جمهور المحدثين على جواز الرواية بالإجازة، قال النووي: "الإجازة وهي أضرب:

الضرب الأول: أن يجيز معيناً لمعين كأجزتك البخاري أو ما اشتملت عليه فهرستي وهذا أعلى أضربها المجردة عن المناولة، والصحيح الذي قاله الجمهور من الطوائف واستقر عليه العمل جواز الرواية والعمل بها، وأبطلها جماعات من الطوائف وهو إحدى الروايتين عن الشافعي، وقال بعضهم الظاهرية ومتابعيهم: لا يعمل بها كالمرسل، وهذا باطل" (١).

يقول الدكتور نور الدين عتر: "وقد وجد المصنفون في هذا الفن غموضاً في الاستدلال لجواز الإجازة، لكننا نوضحه لك فنقول: إن العلماء اعتمدوا على الإجازة بعدما دون الحديث وكتب في الصحف وجمع في التصانيف، ونقلت تلك التصانيف والصحف عن أصحابها بالسند الموثوق الذي ينتهي بقراءة النسخة على المؤلف أو مقابلتها بنسخته، فأصبح من العسير على العالم كلما أتاه طالب من طلاب الحديث أن يقرأ الكتاب، فلجئوا إلى الإجازة.

فالإجازة فيها إخبار على سبيل الإجمال بهذا الكتاب أو الكتب أنه من روايته. فتنزل منزلة إخباره بكل الكتاب نظراً لوجود النسخ، فإن دولة الوراقين قد قامت بنشر الكتب بمثل ما تفعله المطابع الآن، ولهذا لا يجوز لمن حمل بالإجازة أن يروي بها إلا بعد أن يصحح نسخته على نسخة المؤلف، أو على نسخة صحيحة مقابلة

(١) النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥م، ص ٥٨.

على نسخة المؤلف، أو نحو ذلك مما نسخ وصحح على النسخ المقابلة المصححة" (١)
والمناولة: في الاصطلاح: هي إحدى طرق التحمل التي تتم بدفع الشيخ كتابه أو
مسموعاته إلى أحد تلاميذه ويقول له أروى عني (٢).

وهي على نوعين:

الأول: مناولة مقرونة بالإجازة وهي أعلى أنواع الإجازة مطلقا، وهذه المناولة
المقرونة بالإجازة أعلى أنواع الإجازة، وأجمع العلماء على صحة الرواية بها،
ولكنهم اختلفوا في رتبته، فمنهم من جعلها كالسماع في القوة والرتبة
كالزهري، وربيعه الرأي ومجاهد والشعبي وإبراهيم النخعي ومالك وجماعات
آخرين من كل قطر ومصر سردهم السيوطي في التدريب ومنهم من جعلها أرفع من
السماع؛ لأن الثقة بكتاب الشيخ من إذنه فوق الثقة بالسماع منه، وأثبت؛ لما
يدخل من الوهم على السامع والمسمع (٣).

قال النووي: "والصحيح أنها منحطة عن السماع من الشيخ والقراءة عليه، وإليه
ذهب الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم قال الحاكم: وعليه فهي
رواية صحيحة عند معظم الأئمة والمحدثين عهدنا أئمتنا، وإليه نذهب" (٤)، وهو
الذي رجحه ابن الصلاح. المناولة المجردة عن الإجازة بأن يناوله الكتاب مقتصرًا
على قوله: هذا سماعي، أو هذا حديثي، ولا يقول له: أروه عني، ولا أجزت لك
روايته ونحو ذلك.

(١) نور الدين عتر، منهج النقد، دار الفكر، دمشق - سورية، ط ٣، ١٤١٨/٥١٩٩٧م، ص ٢١٥.
(٢) والمناولة قد تختلف الألفاظ عند الرواية بها عن الشيخ من راو إلى راو آخر، جاء عند الخطيب
في الكفاية ص ٣٢٣، عن عمرو بن أبي سلمة بسنده، قال: "قلت للأوزاعي في المناولة: أقول
فيها: ثنا؟ قال: إن كنت حدثتك فقل، فقلت: أقول «أخبرنا»؟ فقال: لا، قلت: فكيف أقول؟ قال: قل:
قال أبو عمرو، وعن أبي عمرو"، وربما هذا الذي حدث مع ابن جريج عندما كان يروي عن
شيوخه.

(٣) السيوطي، تدريب الراوي، م.س، ١/٤٦٧.

(٤) النووي، التقريب والتيسير، م.س، ص ٦٢.

قال ابن الصلاح: " هذه مناولة مختلة لا تجوز الرواية بها، وعابها غير واحد من الفقهاء والأصوليين على المحدثين الذين أجازوها وسوغوا الرواية بها"، (١) وحكى الخطيب عن طائفة من أهل العلم أنهم صححوها، وأجازوا الرواية بها ثم قال: إن الرواية بها تترجح على الرواية بمجرد إعلام الشيخ الطالب أن هذا الكتاب سماعه من فلان، فإنها لا تخلوا من إشعار بالإذن في الرواية، وقال النووي: لا تجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء والأصوليون وعابوا المحدثين المجوزين لها، ومال السيوطي إلى الجواز بشروط وقال: وعندي أن يقال إن كانت المناولة جواباً بالسؤال كأن قال له: ناولني هذا الكتاب لأرويّه عنك فناوله ولم يصرح بالإذن صحت، وجاز له أن يرويّه كما تقدم في الإجازة بالخط بل هذا أبلغ، وكذا إذا قال له: حدثني بما سمعت عن فلان فقال له: هذا سماعي من فلان فتصح أيضاً، وما عدا ذلك فلا، فإن ناوله الكتاب ولم يقل له: إنه سماعه لم تجز الرواية به بالاتفاق (٢).

وقد ضعف يحيى بن سعيد رواية ابن جريج عن عطاء الخراساني؛ لروايته عنه من كتاب دفعه إليه، فهي من قبيل المناولة المجردة عن الإجازة، وبما أن عطاء دفع إليه كتابه، ففيه ما يشعر بالإذن في الرواية، وابن جريج صدوق أمين، لا يستجيز لنفسه أن يقول "أخبرنا" لما لم يأذن له في الرواية عنه، والله أعلم. وقد علق الخطيب البغدادي على إجازة ابن شهاب لابن جريج ثلث قرطاس، فيه حديث ظهرها وبطنها، دون أن ينظر فيه، بقوله: لعل ابن شهاب كان قد عرف القرطاس، بل عساه أن يكون هو كتبه؛ فأغناه ذلك عن النظر فيه، أو كان يعتقد أن ابن جريج لا يستجيزه، إلا ما كان من حديثه؛ لأمانة ابن جريج عنده، والله أعلم (٣)، وقد عقب ابن حجر على قول يحيى: أن فيه نوع اتصال، ولذلك استجاز ابن جريج أن يقول

(١) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، م.س، ص ١٦٩.

(٢) السيوطي، تدريب الراوي، م.س، ١/٢٧٤.

(٣) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٣١٥.

فيه: "أخبرنا" (١).

حادي عشر: من اتهمه بالإرسال صراحةً:

١ - عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٥٢١١) روى الخطيب (٢)، بسنده إلى عبدالرزاق، قال: "قدم أبو جعفر - يعني الخليفة - مكة فقال: اعرضوا عليّ حديث ابن جريج، قال: فعرضوا عليه حديث ابن جريج فقال: ما أحسنها لولا هذا الحشو الذي فيها - يعني بلغني، وحدثت.

٢ - أحمد بن حنبل (ت: ٥٢٤١) جاء في العلل ومعرفة الرجال (٣) "قال أبي: رأيت سنيداً عند حجاج بن محمد، وهو يسمع منه كتاب الجامع - يعني لابن جريج - فكان في الكتاب: ابن جريج قال: أخبرت عن يحيى بن سعيد، وأخبرت عن الزهري، وأخبرت عن صفوان بن سليم، فجعل سنيد يقول لحجاج: قل يا أبا محمد ابن جريج، عن الزهري، وابن جريج عن يحيى بن سعيد، وابن جريج، عن صفوان بن سليم، فكان يقول له هكذا، ولم يحمده أبي فيما رآه يصنع لحجاج، وذمه على ذلك، قال أبي: وبعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها. يعني قوله "أخبرت وحدثت عن فلان ونسنتج من كلام أحمد بن حنبل أن العنينة ليست من قول ابن جريج، بل هي من تصرف من دونه من الرواة.

وأما قول الإمام أحمد: وبعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها. يعني قوله "أخبرت وحدثت عن فلان"، فهذه صيغة واضحة الدلالة في الانقطاع وعدم السماع أصلاً، وكذلك يفهم من كلام أحمد أن ابن جريج كان يتساهل في التحمل عن بعض الضعفاء

(١) ابن حجر، مقدمة فتح الباري، م.س، ص ٣٧٦.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، م.س، ١٠/٤٠٣.

(٣) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، م.س، ٢/٥٥١.

ربما بسبب معرفته بهم أو لأنه يحسن الظن بهم كما حصل للإمام مالك عندما روى عن أحد المتروكين وهو عبد الكريم بن المخارق فاعتذر عنها بأنه اغتر بمظهره لحسن صلاته، ولم يعرفه جيداً لكونه ليس من بلده، كما غر الشافعي من إبراهيم بن أبي يحيى حذقه ونباهته فروى عنه وهو أيضاً مجتمع على تجريحه وضعفه^(١).

وقد وقع مثل هذا الفعل من شعبة بن الحجاج في حق سفیان الثوري، فقال قولاً مشابهاً – لقول مالك وأحمد في ابن جريج –: "لا تحملوا عن الثوري إلا عمن تعرفون فإنه لا يبالي عمن حمل" قال السخاوي: "وأما سفیان الثوري فكان يترخص مع سعة علمه وشدة ورعه وبروي عن الضعفاء"^(٢)، ففي قول شعبة من المبالغة ما فيه فعله يقصد روايته عن بعض الكاذبين التي أجاب عنها بكونه يعرف من يحدثونه به وهو صاحب المبدأ النقدي الهام: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"^(٣) فسفیان الثوري رحمه الله وهو أمير المؤمنين في الحديث معروف عنه التثبت والتحري في الأخبار، فلا يسقط هذا من شأنه، فقول مالك وأحمد يشبه قول شعبة من حيث المبالغة وجعل الحكم مطلقاً لاسيما ان كتب ابن جريج كانت تسمى كتب الأمانة، فكيف يكون أميناً في جهة وغير أمين في جهة أخرى.

المبحث الثاني: دراسة حول تجريح العلماء لابن جريج

المطلب الأول: التهم الموجهة لابن جريج

تنحصر التهم الموجهة لابن جريج بالآتي:

- الإكثار من التدليس.

(١) ابن عبد البر القرطبي، التمهيد، م.س، ٢٠/٦٥.

(٢) السخاوي، فتح المغيبي، م.س، ٢/٤٥.

(٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، م.س، ١/١٦٩.

- الإرسال كما رأينا عند البخاري وأحمد بن حنبل، خاصةً عندما يروي بلفظ (حدثت) و(أخبرت) وقد عد ذلك العلائقي تدليساً، وكذلك عند نفي العلماء سماعه من شيوخ بعينهم.
- سوء الحفظ، وهذا ليس صحيحاً لأن ابن جريج وثقه الكثير من أهل العلم. ومن اتهمه بالوهم فإن ذلك نادر جداً قد يكون حديث أو حديثين، والنادر لا حكم له.

بعد استعراض آراء العلماء ظهرت لدي الأمور التالية:

- إن كلام أحمد بن حنبل ليس دليلاً على وجود التدليس في رواية ابن جريج بلفظ (قال) أو (أخبرت) بأنه يأتي بمناكير فقد فسر الأمر بقوله " بعض هذه الأحاديث، التي كان يرسلها ابن جريج، أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها، يعني قوله: " أخبرت وحدثت عن فلان" (١) فالمنكر عندما يقول حدثت، أو أخبرت، أو قال، حسب قول الإمام أحمد يدل على أن الحديث موضوع، لا أنه يدلس الحديث فهو سمي ذلك إرسالاً.
- عندما نجد بعض العلماء يقول إن ابن جريج لم يسمع من فلان شيئاً: فإذا كان قد لقيه فذلك من باب الإرسال الخفي وهذا يطلق عليه المتقدمون تدليساً، ومثاله قول الإمام أحمد: " ابن جريج لم يسمع من طاووس ولا حرفاً ويقول: رأيت طاووساً"، وعندما يأتي ابن جريج بالعننة في هذه الحالة، فذلك لعلمه بأن الآخذين يعرفون ذلك أو لتصريحه بذلك كما بينت عند الكلام على روايته عن مجاهد، وإن لم يكن قد لقيه فهو من باب الإرسال الصريح، وهذا لا يضر معه الإيهام، وعندها أيضاً يأتي ابن جريج بالعننة، فإن كان لقيه، وسمع

(١) هنا قال أحمد بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها موضوعة ويفهم من كلامه أن أكثرها ليس بموضوعة.

منه فهنا يجب أن نتوقف فننظر في كلام العلماء في سماعه، أو عدم سماعه لحديث معين، فإن نفوا سماعه للحديث وكان اللفظ موهماً للسمع فهذا تدليس، وإلا فلا، وابن جريج يشير إلى ذلك من خلال لفظ أخبرت، أو حدثت، أو بلغني أو...

● هناك رواية لقيهم ابن جريج، ونفى أهل العلم سماعه منهم، وهو أكثر من الرواية عنهم، "كأبي الزبير، والزهري، والمطلب بن عبد الله، وأبي الزناد، وهب بن منبه، وعمران بن أبي أنيس، وعثيم، وعطاء بن ميسرة" وقد بينا أن ابن جريج تحمل منهم الحديث إما بالإجازة، أو المناولة، وعلمنا أن ابن جريج يرى جواز ذلك، ويتوسع فيه.

ودليل ذلك أن محمد الذهلي قال: "وابن جريج إذا قال: حدثني وسمعت، فهو محتج بحديثه داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري" ونجد أن أبا حاتم الرازي عندما سئل عن حديث قال: "ليس هو من حديث صفوان بن سليم، ويحتمل أن يكون من حديث ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم، لأن ابن جريج يدلس عن ابن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم غير شيء، وهو لا يحتمل أن يكون منه"، ورأينا أن أبا زرعة قال: "لم يسمع من صفوان شيئاً". فهذا لا يكون تدليساً، إنما هو من باب الإرسال الخفي، فلا يكون هناك أي إيهام.

وبعض العلماء يطلق لفظة التدليس وهو يريد الإرسال، فمثلاً يقول ابن رجب الحنبلي: "ويقال: إن ابن جريج، كان يدلس أحاديث صفوان، عن ابن أبي يحيى، وكذلك أحاديث ابن جريج، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب"، وقد نفى العلماء سماع ابن جريج من هذين الشيخين، فإذا لم يذكر ابن جريج الوساطة بينه، وبينهما فهو من باب الإرسال، وابن رجب يسميه تدليساً.

أما الكلام عن شيخه إبراهيم بن أبي يحيى فيمكن أن نلخصه فيما يلي:

● إما أن يذكره بغير اسمه، وهذا من باب تدليس الشيوخ، وهو ليس بمذموم خاصة أن ابن جريج موصوف بالأمانة والورع فلا يعقل منه كذب فيحتمل أن يكون ذلك منه لأغراض أخرى، وهذه الأغراض التي تكون للعلماء من وراء تدليس الشيوخ: فمنهم من يدلس شيخه لكونه ضعيفا أو متروكا حتى لا يعرف ضعفه إذا صرح باسمه، ومنهم من يفعل ذلك لكونه كثير الرواية عنه كي لا يتكرر ذكره كثيرا، أو لكونه متأخر الوفاة قد شاركه فيه جماعة فيدلسه للإغراب، أو لكونه أصغر منه أو لشيء بينهما، كالعداوة التي بين التلميذ والشيخ، إيهام كثرة الشيوخ: قال بن دقيق العيد: "وأكثر مقصود المتأخرين في التدليس طلب العلو أو إيهام كثرة المشايخ"، امتحان الأذهان، وشحذها في معرفة الرواة، وطبقاتهم، ونحو ذلك، وإلقاء ذلك إلى من يراد اختبار حفظه، ومعرفته بالرجال، أن يقصد التنويع في اسم الشيخ تفنُّناً في الرواية، وهذا يفعله الخطيب في بعض شيوخه، قَصْدُ إثارة الرغبة في الحديث وترويعه، وذلك بإسقاط الضعيف، أو تسمية الشيخ الضعيف باسم يوافق اسم شيخ ثقة، وقد رَوَى المدلس عنهما جميعاً.

وقد قال الدار قطني كما رأينا: "شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل: إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة وغيرهما"، ثم فسّر قوله فقال: "ثقة حافظ، وربما حدث عن الضعفاء، ودلس أسماءهم، مثل أبي بكر بن أبي سبرة، وإبراهيم بن أبي يحيى، وغيرهما"، فالتدليس عنده انصرف إلى تغيير الاسم، وهذا الذي يطلق عليه تدليس الشيوخ.

وهو ما يؤيده قول محمد بن عبد الله النيسابوري: "الجنس الرابع من المدلسين: قوم دلسوا أحاديث، رووها عن المجروحين، فغيروا أساميهم وكناهم، كي لا يعرفوا"، وذكر تحتة خبرين، عن تدليس ابن جريج، ثم قال: "ومن هذه الطبقة جماعة من المحدثين المتقدمين والمتأخرين فخرج حديثهم في الصحيح، إلا أن المتبحر في هذا

العلم يميز بينما سمعوه وما دلسوه" ، وتدليس الشيوخ هو ديدن كثير من الأئمة ويحكم عليه حسب الدافع إليه، وليس عيباً كما فعله الخطيب الحافظ حيث قال حدثنا أحمد بن أبي جعفر القطيعي ومرة الروياني وهو هو، وقال: حدثنا علي بن أبي علي المعدل ومرة البصري وهو هو، وقال: حدثنا محمد بن أبي الحسن الساحلي ومرة الشيرازي وهو هو، وغير ذلك^(١).

● وإما أنه أسقطه من السند، وفي هذا أمران:

أن يكون بينه وبين شيخ لم يسمع منه، وهذا ليس فيه تدليس إنما إرسال، كما ذكرنا قول العلماء في شأن (صفوان، عبد الله بن حنطب)، أو أنه من باب الرواية بالإجازة من شيخه إبراهيم بن يحيى، وهذا شيء يدخله التصحيف، وقد يكون ابن جريج أسقطه من السند، وفي هذا نبسط القول:

إن ابن جريج لم يرو عنه إلا قليلاً، قال أبو حاتم: "إبراهيم بن أبي يحيى، روى عنه ابن جريج والشافعي، فأما ابن جريج فإنه يكنى عنه ويسميه إبراهيم بن محمد بن أبي عامر، وإبراهيم بن أبي عطاء، وإبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، ولم يرو عنه إلا الشيء اليسير^(٢).

إن ابن جريج ممن يحسن الظن في إبراهيم بن يحيى، قال ابن القطان^(٣) " وقد كان من الناس، من كان حسن الرأي فيه، منهم الشافعي وابن جريج، وقد روى ابن جريج أحاديث قالوا: إنه إنما أخذها عن إبراهيم بن أبي يحيى فأسقطه وأرسلها، ثم قال معقباً على ذلك: "وعندي أن هذا لا يصح على ابن جريج، فإنه من أهل العلم والدين، وإن كان يدلس، فلا ينتهي في التدليس، إلى مثل هذا الفعل

(١) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ص ١٠٦.

(٢) الدارمي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، م.س، ١/١٠٧.

(٣) ابن القطان أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي: من كبراء الشافعية أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي، قال الخطيب: له مصنفات في أصول الفقه وفروعه، مات سنة تسع وخمسين وثلاث مائة، تفقه بآبائين سريج، ثم بأبي إسحاق المروزي، وتصدر للإفادة، واشتهر اسمه، وذكره أبو إسحاق في (الطبقات)، ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، م.س، ١٦/١٥٩..

القبیح، ولو قدرناه حسن الرأي في إبراهيم^(١)، أو أسقطه من هو دون ابن جريج، كما ذكرتُ في حديث "أفطر الحاجم والمحجوم".

أما حديث (من مات مرابطاً مات شهيداً) الذي قال إبراهيم بن يحيى أن ابن جريج حدث به بلفظ (من مات مريضاً...) فابن جريج أحفظ من إبراهيم فروايته هي الأثبت، قال ابن الجوزي: "ابن جريج هو الصادق^(٢)" وقال السيوطي في اللآلئ: "لا يصح، ومداره على إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وهو متروك^(٣)".

أما بالنسبة لشيوخه الزهري: فعندما نجد من يقول: "إن ابن جريج لم يسمع من الزهري حديثاً بعينه"، فقد ذكرت بأن ابن جريج كان يروي عنه بالإجازة وهذا يدخله التصحيف، والكلام الفيصل في هذا قول العلماء الحاذقين فهم الذين يميزون هذه الروايات.

أما عن قول أبي حاتم وأبي زرعة: أن ابن جريج لم يسمع من أبي الزبير حديثاً بعينه، وأنه سمعه من ياسين الزيات، فياسين الزيات مجمع على ضعفه فكيف يحتج بحديثه.

أما بالنسبة للرواية ابن جريج بلفظ (قال) التي وصفها الإمام أحمد أن ابن جريج يأتي بها بالمنكير، وأنه إذا قال: قال عطاء فإنه لم يسمعه من عطاء. لكن ابن جريج يصرح بأن كل رواياته من عطاء محمولة على السماع، وإن لم يقل سمعت،

(١) ابن القطان، علي بن محمد الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت: ٥٦٢٨هـ)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: د. الحسين بن سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨/٥١٩٩٧م، ٣/٤٥.

(٢) جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ١٣٨٦/١٩٦٦م، ٣/٢١٧.

(٣) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧/٥١٩٩٦م، ٢/٣٤٤.

قال ابن جريج: "إذا قلت: قال عطاء فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت^(١)". بل ذكرت قول أحمد بن حنبل بأن ابن جريج من أثبت الناس في عطاء وهو ابن رباح، وعطاء هذا إنما هو عطاء الخرساني، ورواية ابن جريج بلفظ (قال)، وإن سلمنا أنها من باب التبدليس فإنها قليلة كما قال الذهبي: "الرجل في نفسه ثقة حافظ، لكنه كان يدلس بلفظ (عن) و(قال)"، لذلك لا نستطيع رد كل مرويات ابن جريج بصيغة (قال) فلا بد من التوقف عند ذلك، وعدم رد الرواية.

أما عنعنة ابن جريج فالقول فيها:

آ – إن القليل من العلماء تعرضوا لعنعة ابن جريج كما رأينا عند الذهبي.
ب – أن العنعة ربما تكون من فعل من هو دون ابن جريج، كما رأينا عند الإمام أحمد. وعند الوليد بن مسلم قال: "كان الأوزاعي إذا حدثنا يقول: ثنا يحيى، قال ثنا فلان، قال ثنا فلان، حتى ينتهي، قال الوليد: فرمما حدثت كما حدثني، وربما قلت "عن" تخففاً من الإخبار"^(٢)، وقال الخطيب: "وإنما استجاز كتابة الحديث، الاقتصار على العنعة، لكثرة تكررها، ولحاجتهم إلى كتب الأحاديث المجملة، بإسناد واحد، فتكرار القول من المحدث: ثنا فلان عن سماعه من فلان، يشق ويصعب؛ لأنه لو قال أحدثكم عن سماعي من فلان، وروى فلان عن سماعه من فلان وفلان، عن سماعه من فلان، حتى يأتي على أسماء جميع مسندي الخبر، إلى أن يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم لطلال وأضرجر... إلخ"^(٣).
وقال الخطيب أيضاً: "ومن كان لا يذكر الخبر في أكثر حديثه، حجاج بن محمد الأعور، فإنه كان يروي، عن ابن جريج كتبه، ويقول فيها: قال ابن جريج، فحملها الناس عنه، واحتجوا برواياته؛ لأنه قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه"^(٤).

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٤٠٦.

(٢) يعقوب بن سليمان الفارسي، المعرفة والتاريخ، م.س، ٢/٤٦٤.

(٣) الذهبي، الكفاية في علم الرواية، م.س، ص ٩٠.

(٤) المرجع نفسه، الكفاية، ص ٢٩٠.

ولو نظرنا إلى كتب المتقدمين، لوجدنا أنهم غالباً يروون السند، بدون العنعنة، بل نجدهم يثبتون كلمة قال في أثناء السند، قبل صيغة التحديث، مثل قولهم، قال البخاري: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، وهذا يدل على أنهم لم يكونوا يستعملون كلمة "عن" في أثناء السند، ولكن عندما طالت الأسانيد، وكثرت صيغ التحديث في السند، أصبح الرواة يختصرون، ويتخففون فيقولون: حدثنا فلان، عن فلان، عن فلان، وهذا الاختصار، لا يبين لنا طريقة تحمل الحديث، هل قال الراوي أصلاً: حدثني فلان، أو قال فلان، أو ذكر فلان.

قال المعلمي: اشتهر في هذا الباب (العنعنة)، مع أن كلمة (عن) ليست من لفظ الراوي، الذي يذكر اسمه قبلها، بل هي من لفظ من دونه، وذلك كما لو قال همام (حدثنا قتادة عن أنس) فكلمة (عن) من لفظ (همام)، لأنها متعلقة بكلمة (حدثنا)، وهي من قول (همام)، ولأنه ليس من عادتهم أن يبتدئ الشيخ فيقول (عن فلان) وإنما يقول: حدثنا، أو أخبرنا، أو قال، أو ذكر، أو نحو ذلك... (١)

ج - أن سائر مروياته بالنعنة محمولة على الاتصال ما لم تدل قرينة على تدليسه بالنعنة كإسناد آخر، أو نكارة في سنده، أو متنه لأن ابن جريج مقل من التدليس، وليس بمكثر كما سنبين ذلك إن شاء الله. وقد ذكرت غير مرة أن العنعنة قد تكون من فعل من هو دونه أو أنه يعنعن في حالات مثل: أن يذكر أنه لم يسمع شيئاً من راوٍ معين، أو يكون معلوماً لدى الجميع بأنه لم يلق راوياً بعينه فيعنعن عنه.

أن يذكر ابن جريج أن مروياته عن راوٍ معين بعن كقوله سمعت كما هي الحالة مع روايته عن عطاء بن رباح، ومما يدل على ذلك: رواية ابن جريج في الصحيحين

(١) عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العنمي اليماني (ت: ١٣٨٦هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، ١/٢٧٣.

بالعنينة، وأكثر أهل العلم على حمل ما ورد فيهما على السماع أن الأئمة يصححون بعض الأحاديث، ويحتجون بها لمن وصفوه بالتدليس مع أنه قد عنعن، وذلك لانتقائهم مروياته حسب القرائن، أقرب مثال لذلك ما صنعه البخاري، ومسلم في صحيحيهما، وكذلك ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وقد صحح أحمد واحتج ببعض الأحاديث المروية بالعنينة لرواة وصفهم بالتدليس، والمثال على ذلك ما رواه أحمد في مسنده^(١) قال: " حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ " كَانَ رَدِيفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جَمْعٍ، فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجُمْرَةَ ".

ما رواه ابن جريج بالعنينة لا يحكم عليه بالانقطاع مباشرة بل ينظر في أقوال العلماء في كل حديث بعينه فما صححوه فهو محمول على الاتصال حتى وإن عنعن.

ما رواه ابن جريج بالعنينة، وقد نص الأئمة على تدليسه فيه فعننته مردودة.

٨ - إن بعض العلماء وصف ابن جريج بكثرة التدليس، وبعضهم وصفه بقلة

التدليس، والذي ترجح لي أن ابن جريج مقل من التدليس، وذلك للأمر التالية:

- نجد من المتأخرين من يصف ابن جريج بكثرة التدليس مثلاً العلائي رحمه الله عنه^(٢)، يقول في شأن ابن جريج: " يكثر من التدليس "، ثم صنفه من المرتبة الثانية من مراتب التدليس وهي: " من احتمل الأئمة تدليسه، وخرجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع، وذلك إما لإمامته، أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة ".

فالعلائي هو أول من وصف ابن جريج بكثرة التدليس، ثم تتابع على ذلك من جاء

(١) الإمام أحمد، المسند، مُسْنَدُ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رقم: ١٧٩١، م.س، ٣/٣١٠.

(٢) صلاح الدين العلائي، جامع التحصيل، م.س، ص ٥.

بعده، كالعراقي، وسبط ابن العجمي، والسيوطي، لكن العجيب أنه يضعه بعد ذلك في المرتبة الثانية، الذين احتمال الأئمة تدليسهم، للأسباب السابق ذكرها، وكذلك ابن حجر فقد وضع ابن جريج في المرتبة الثالثة، وهم (من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم)، بعد ذلك نجد في فتح الباري يصف ابن جريج بقلة التدليس؛ قال في رواية لابن جريج عن صالح بن كيسان عن نافع^(١) (وقد سمع ابن جريج من نافع كثيراً، وروى هذا عنه بواسطة وهو دال على قلة تدليسه والله أعلم).

وقال في رواية له عن عبيد الله بن عمر عن عمر بن نافع عن نافع^(٢) (حفص وعبيد الله بن عمر وشيخه هنا عمر بن نافع، والراوي عنه هو ابن جريج أقران متقاربون في السن واللقاء والوفاء واشترك الثلاثة في الرواية عن نافع، فقد نزل ابن جريج في هذا الإسناد درجتين وفيه دلالة على قلة تدليسه) وكتاب فتح الباري قد ألفه ابن حجر بعد كتاب أهل التقديس.

وحل هذا التناقض بين كلام ابن حجر الأول، والثاني، وكذلك كلام العلائي يكمن بأنه ربما قصداً بالكلام الأول عندما ذكرا ابن جريج بكثرة التدليس أنه من باب الإرسال أو الإرسال الخفي لأن المتأخرون يطلقون التدليس على الإرسال الخفي وهو أن يروي الراوي عن لقيه، ولم يسمع منه مالم يسمعه منه بلفظ يوهم السماع، وأن الكلام الثاني إنما قصداً به التدليس بالمعنى الاصطلاحي.

● ما أخرجه النسائي في السنن الكبرى^(٣) " أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ قَالَ:

(١) ابن حجر، فتح الباري، م.س، ٣/٤١٢.

(٢) المرجع نفسه، فتح الباري، ١٠/٣٦٤.

(٣) صحيح البخاري، كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ حَرْقِ الدُّورِ وَالنَّخِيلِ، رقم: ٣٠٢١، م.س، ٤/٦٢. صحيح مسلم، كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ جَوَازِ قَطْعِ أَشْجَارِ الْكُفَّارِ وَنَحْرِيقِهَا، رقم: ١٧٤٦، م.س، ٣/٣٦٥.

حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَكَهْ يَقُولُ حَسَّانُ: «لَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ» فابن جريج من أثبت الناس في نافع، وهو مكثرفي الرواية منه، ومع ذلك ذكر الواسطة بينه، وبين نافع، وهو موسى بن عقبة، مما يدل على قلة تدليسه.

● ما رواه الإمام مسلم، عن طريق ابن جريج، قال: أخبرني زياد، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات (١) " وابن جريج يروي عن ابن شهاب، وقد لقيه وسمع منه ونجد ابن جريج هنا يروي عنه بواسطة، مما يدل على قلة تدليسه، ولولا قلة تدليسه لروى عنه بدون واسطة طلباً لعلو الإسناد.

المطلب الثاني: صيغ ابن جريج في الرواية ومعانيها

هناك ألفاظٌ وصيغٌ مميزة عند ابن جريج يعرف من خلالها كيفية تحمل ابن جريج الرواية عن شيخه بين بعضها أهل العلم وعُرف بعضها من استقراء مروياته وهذه هي:

عن: إذا سمع من شيخه، أو كان معروفاً عنه أنه لم يسمع من شيخه أبداً، ولم يلقه.

أخبرني: إذا أخذ عن شيخه قراءة.

قال: مثله مثل عن.

أخبرت، حدثت، بلغني: إذا لقي شيخه، ولم يسمع منه، أو إذا لقي شيخه، ولم يسمع منه حديثاً بعينه.

(١) صحيح مسلم، كتاب السلام. بابُ رُقِيَّةِ الْمَرِيضِ بِالْمُعَوِّذَاتِ وَالنَّفَثِ، رقم: ٢١٩٢، م.س، ٤/٧٢٣.

المطلب الثالث: الضوابط في تمييز حديثه

من خلال استقراء كلام العلماء في ابن جريج، واستقراء ألفاظه رأيت انه يمكن وضع ضوابط تميز مرويات ابن جريج المدلسة والمرسلة، أو المتصلة، ولكن هذه الضوابط ليست مطردة، فقد تكون هناك أدلة، وقرائن تثبت عكس ما تثبته هذه الضوابط، ولكن وضعتها من باب التغليب، وهي:

عدم الطعن في رواية ابن جريج لمجرد العنعنة، لأن العنعنة قد تكون من فعل من هو دونه كما بينت ذلك سابقاً، أو أنها قد تكون محمولة على الاتصال، كأحاديثه عن ابن أبي مليكة، ونافع، وعمرو بن دينار، و... ولو أردنا رد كل حديث معنعن لوجب رد أحاديث كثيرة معنعنة في الصحيحين.

إذا نص أحد الأئمة على تدليس ابن جريج عن شيخ في كل أحاديثه أو في حديث بعينه، عندها يثبت التدليس في رواية ابن جريج.

مثال الأول: قول ابن حبان الذي ذكرته سابقاً: "نظر الحكم بن عتيبة، وليث بن أبي سليم، وابن أبي نجیح، وابن جريج، وابن عيينة في كتاب القاسم ونسخوه، ثم دلّسوه عن مجاهد".

وكذلك قول ابن رجب: "ويقال: إن ابن جريج، كان يدلس أحاديث صفوان، عن ابن أبي يحيى، وكذلك أحاديث ابن جريج، عن المطلب بن عبدالله بن حنطب".

ومثال الثاني حديث "عرضت علي أجور أمتي... الذي يرويها ابن جريج عن المطلب بن عبدالله بن حنطب، وقال عنه الدار قطني: "قد روي عن ابن جريج، عن أنس، والأول أشبه بالصواب، والحديث غير ثابت؛ لأن ابن جريج لم يسمع من المطلب شيئاً. يقال: كان يدلسه عن ابن ميسرة، وغيره من الضعفاء"^(١).

(١) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط٢، ١٤٠١/١٩٨١م، ١/١٠٩.

المثال الآخر قد مر ذكره، وهو سؤال ابن أبي حاتم أبا حاتم الرازي عن حديث ابن أكثم فقال: "وما رواه ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن ابن المسيب، عن نضرة بن [أكثم] - ليس هو من حديث صفوان بن سليم، ويحتمل أن يكون من حديث ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم؛ لأن ابن جريج يدلس عن ابن أبي يحيى عن صفوان بن سليم غير شيء، وهو لا يحتمل أن يكون منه".

إذا تم حصر مرويات ابن جريج: وهنا حالتان:

الحالة الأولى: حصر الأحاديث التي سمعها من شيخه: وذلك أن ينص أحد الأئمة بأن فلاناً لم يسمع من فلان إلا كذا وكذا، فيستفاد من هذا النص أن ما عدا هذه الروايات المنصوصة تكون مدلسة لم يسمعها، ومثاله: ما قاله الدوري: قال يحيى معين: "الذي سمع ابن جريج، من حبيب بن ثابت سماع حديثين، وما روى عنه سوى ذلك، أظنه بلغه عنه ولم يسمعها، الذي سمع حديث أم سلمة (ما أكذب الغرائب) وحديث (الرقبي). حدث به ابن جريج قال حدثني عطاء عن حبيب بن أبي ثابت فلقيت حبيباً فحدثني".

الحالة الثانية: حصر الأحاديث التي لم يسمعها ابن جريج من شيخه، ويستفاد من هذا أن بقية أحاديثه من شيخه هذا غير مدلسة، ومثاله: ما قاله أحمد بن حنبل عن حديث عكرمة بن خالد «اعتمر رسول صلى الله عليه وسلم قبل أن يحج»: "لا أرى ابن جريج سمعه من عكرمة بن خالد". ما قاله الدارقطني: "لم يسمع ابن جريج من الزهري حديث «إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه» إنما سمعه من النعمان بن راشد"، وقال أيضاً: "لم يسمع من يحيى حديث «كانوا في الجاهلية»".

أن ينص الأئمة على عدم سماع ابن جريج من شيخه الذي في السند أصلاً، فعندها تكون روايته عنهم مدلسة، وهنا لا بد أن ننتبه، فقد يكون أخذ من شيخه قراءة، أو مناولة أو إجازة، مثاله نفي سماعه من الزهري، كما ذكرت قول ابن معين

ليس بشيء في الزهري"، وقوله عن رواية ابن جريج عن مجاهد "لم يسمع ابن جريج من مجاهد إلا حرفاً، أو حرفين".

أن ينص الأئمة على عدم لقياه لشيخه أو إدراكه، فعندها تكون روايته عنه مرسلة. مثل قول علي بن المديني "لم يلق أحداً من الصحابة"، وقول يحيى بن معين: "لم يسمع ابن جريج من صفية بنت شيبة، وقال: لم يدركها".

أن يرد الحديث عن ابن جريج بما يوهم الاتصال، ثم يظهر تصريحه بالواسطة بينه، وبين شيخه، فعندها تكون روايته مدلسة، مثال ذلك: قال الدار قطني: "وأخرجنا - أي الشيخين - حديث ابن جريج، عن الزهري، عن سليمان بن يسار^(١)، عن ابن عباس، عن الفضل^(٢)، وقال الحجاج: عن ابن جريج، حدثت عن الزهري، فإن كان ضبط فقد أفسد"^(٣) وهنا استدل الدار قطني، على تدليس ابن جريج، بوجود الواسطة المجهولة بقوله "حدثت"، وهنا نستنتج أن الدار قطني لم يعلل الحديث لمجرد وجود العنعنة، ولكن بسبب الانقطاع بينه، وبين شيخه الذي ظهر من طرق الحجاج، وكذلك فإن الحديث المدلس الذي جهلت فيه الواسطة ضعيف بدليل قوله: "فإن كان قد ضبط فقد أفسد".

(١) سليمان بن يسار الهلالي، المدني، مولى ميمونة، وقيل: أم سلمة، ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة، من كبار الثالثة، مات بعد المائة وقيل قبلها. (ينظر تهذيب التهذيب لابن حجر، م.س، ٤/٢٢٨).

(٢) الفضل بن العباس بن عبدالمطلب بن هاشم الهاشمي، ابن عم رسول الله، وأكبر ولد العباس، استشهد في خلافة عمر (ينظر تهذيب التهذيب لابن حجر، م.س، ٨/٢٨٠).

(٣) الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني (ت: ٥٣٨٥)، الإلزامات والتتبع، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، ص ٢٤١.

الفصل الثالث

التدليس والإرسال

إن من المهم أن نعرف العلاقة بين الإرسال والتدليس، فعند الكلام عن اتصال السند لابد من الكلام عن التدليس والإرسال، والإرسال الخفي؛ لأنها كلها ناتجة عن انقطاع السند.

والإرسال مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتدليس، والعلاقة هي الإسقاط، فالمدلس يروي عن شيخه الذي عاصره ما لم يسمع منه، والمرسل: هو أن يروي عن من لم يعاصره بصيغة محتملة للسمع.

إذاً: فهما يتفقان ويفترقان، فيتفقان في الإسقاط، ويختلفان في المعاصرة، فالمدلس قد عاصر من دلس عليه، وأما المرسل فلم يعاصر من أرسل عنه.

مثل: سليمان بن مهران الأعمش^(١)، فقد كان مدلساً، وكان بحراً ثقة، كما قال الذهبي عنه: أنه إذا صرح بالسمع فلا كلام، فإذا قال الأعمش في إسناده: عن أنس بن مالك، نظرنا هل سمعه منه أو لا؟ وهو قد رأى أنساً، ولكن هل سمع منه أم لا؟ فينظر في هذه العنعنة؛ لأن الصحيح الراجح أنه لم يسمع من أنس، فيبحث عن الوساطة بينهما، الذي أسقطه، وهل هو ثقة أو لا؟ وكذلك إذا قال سعيد بن المسيب: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم فإن سعيداً مختلف في سماعه من عمر، فكيف يروي عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم فهو لم يعاصر النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه من التابعين، وليس من الصحابة.

إذاً: المدلس عاصر من دلس عليه، وأما المرسل فلم يعاصر من أرسل عنه، وأهل

(١) سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي الأعمش، أبو محمد أحد الأئمة الثقات، عداه في صغار التابعين، ما نقموا عليه إلا التدليس (الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، م.س، ٢/٢٢٤).

التحقيق يسمون هذا النوع من التدليس: إرسالاً خفياً كما سنعرف فيما بعد .

نشأة مصطلح الإرسال والتدليس: إن مصطلح الحديث المرسل والمدلس ظهر مع

ظهور علم مصطلح الحديث وواكب مراحل هذه المراحل هي:

١ - مرحلة النشأة والتكوين: لقد كان من أكبر آثار فتنة مقتل عثمان رضي الله

عنه، افتراق الأمة، وظهور بعض الأحزاب، لا سياسية فحسب، بل عقدية سياسية.

عندها بدأت دواعي التقول على النبي صلى الله عليه وسلم تظهر، نصرة للمذهب

الاعتقادي الذي يتحزب له بعض مرضى النفوس والجهلة .

لكن جيل الصحابة رضي الله عنهم كانوا قد سبقوا ذلك بالتشديد في الرواية، فما

أن لاحت بوادر الفتنة، حتى سابقوها أيضاً بالمبالغة في التشدد للرواية، وبتحصين

السنة بحصن آخر قبل مجيء العدو الضعيف، وبذلك اماتوا الكذب في صدور

أصحابه، ولم يستشر داؤه، بل لم يوجد أصلاً إلا من آحادٍ هلكوا فهلك معهم .

وقد أعلن عبد الله بن العباس رضي الله عنه المنهج الذي بدأ يضبط ذلك العصر في

تلقي السنة، عندما قال رضي الله عنه: "إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْتَدَرْتَهُ أَبْصَارُنَا^(١)، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِأَذَانِنَا، فَلَمَّا

رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ، وَالذُّكُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ"^(٢).

لقد كان في ذلك التثبيت إنشاء لعلم جديد من علوم الحديث، وهو علم الجرح

والعديل، الذي كانت قد وضعت أسسه، وأصلت قواعده، في الأصلين: الكتاب

والسنة، فابن عباس رضي الله عنه، يعلن هنا عن بداية حقبة جديدة للرواية،

(١) ابتدرته أبصارنا: أي أسرعنا بمراقبته بأعيننا من فعل بدر: بدرت إلى الشيء أبدر بدورا:

أسرعت، وكذلك بادرته إليه. وتبادر القوم: أسرعوا. وابتدروا السلاح: تبادروا إلى أخذه. وبادر

الشيء مبادرة وبادرا وابتدره وبدر غيره إليه يبدره: عاجله (ابن منظور، لسان العرب، م.س،

٤/٨٤).

(٢) أخرجه مسلم في مقدمته (مقدمة صحيح مسلم)، م.س، ص ١٣. النسائي في السنن الكبرى،

كتاب العلم، باب حفظ العلم، رقم: ٥٨٣٨، م.س، ٥/٣٧٤.

تختلف عن الحقبة السابقة لها . حيث لم يكن يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الحقبة السابقة، إلا من زكاهم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم من الصحابة رضي الله عنهم، الذين لم يكن يستلزم قبول ما يروونه إلا سماعه منهم . أما الحقبة التي يتكلم عنها ابن عباس رضي الله عنه، فقد بدأ من لم يكن له لقي بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا صحبة، بالحديث عنه صلى الله عليه وسلم . وهؤلاء لم يلقوه، فحديثهم عنه صلى الله عليه وسلم لا بد أن يكون لهم إليه فيه واسطة؛ ثم إنهم هم أنفسهم ليس لهم شرف الصحبة، ولا نالهم تعديل من الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم؛ ثم بعد أن دبت الفتنة، (وركب الناس الصعب والذلول)، كان لا بد من معرفة الواسطة المحذوفة في مرسل ذلك التابعي، للثبوت من ثقة تلك الواسطة، وذلك بالطبع بعد التوثق من ثقة ذلك التابعي نفسه الذي أرسل الحديث أولاً .

فكان هذا أول تطبيق عملي ظاهر لعلم الجرح والتعديل، وأول السؤال عن الإسناد، ورفض المراسيل، وذلك لظهور علتين اقتضت ذلك، هما علتنا: رواية المجروح، والإرسال وعدم الإسناد وفي الحقيقة، فإن علة الإرسال عائدة إلى العلة الأولى، لأن عدم قبول المرسل إنما كان، لاحتمال كون المحذوف مجروحاً .

وقد أرخ بداية نشوء هذين العلمين (علم الإسناد وعلم الجرح والتعديل) من علوم الحديث، أحد أئمة التابعين، وهو محمد بن سيرين^(١)، عندما قال: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم . فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر على أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)^(٢) .

وظهرت مواقف من أهل العلم من أتباع التابعين للذود عن السنة وصيانة حديث

(١) محمد بن سيرين الأنصاري مولى أنس بن مالك كنيته أبو بكر مولده لسنتين بقيتا من خلافة عثمان وكان من أروع أهل البصرة فقيها فاضلا حافظا متقنا ضابطا يعبر الرؤيا مات في شوال سنة عشر ومائة وهو ابن سبع وسبعين سنة (أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٢٥/٣٤٤).

(٢) أخرجه مسلم في مقدمته، م.س، ص ١٥.

رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأت بوادع مصطلح المرسل والمدلس، ولكن لم يكونوا يفرقون بين المرسل والمدلس فيطلقون هذا على ذلك، ويمكن القول أن السنة قد بدئ تدوينها من زمن النبي، صلى الله عليه وسلم ثم في زمن الصحابة رضي الله عنهم^(١)؛ إلا أن تدوينها الرسمي، بأمرٍ عام من الدولة، إنما كان في أواخر عهد الصحابة أي عصر التابعين، وذلك في خلافة عمر بن عبد العزيز (رحمه الله) وبأمره^(٢)، وكانت خلافته سنة (٥٩٩) إلى سنة (٥١٠١) حين وفاته (رحمه الله)^(٣)، وهذا الأمر الخارج من دار الخلافة إلى عمال الأمصار وعلماء الأمة بتدوين السنة، من أكبر الأدلة على أن السنة وعلومها بدأت طوراً جديداً، يقتضي نشوء علوم جديدة، كان منها هذا التدوين الرسمي.

وكما ذكر آنفاً، إن مصطلحات الحديث كانت في نشوئها وتطورها مواكبة لحركة تدوين السنة. لذلك فإن أي علامة من علامات انتعاش وارتقاء حركة التدوين، يدل ذلك طرداً على ظهور مصطلحات تخدم السنة واستقرار مدلولاتها، وهذا ما وقع بالفعل خلال هذا العصر.

فهذا محمد بن سيرين وهو أحد رواد هذا العلم يستخدم مصطلح (الإسناد)، و(المرسل)^(٤)، ويذكر الإمام محمد بن مسلم الزهري مصطلح (الإسناد) أيضاً،

(١) إن فكرة (السنة قبل التدوين) فكرة لم تثبت، فقد واكب التدوين السنة من البدايات: في حياة النبي ﷺ، ثم ازدادت حركته في زمن الصحابة رضي الله عنهم (أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، دار بساط، بيروت، ط٤، د.ت، ص٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم، م.س، ١/٣١.

(٣) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية القرشي الأموي، أبو حفص المدني ثم الدمشقي أمير المؤمنين الإمام، العادل والخليفة الصالح، وأمه أم عاصم حفصة، وقيل: ليلى بنت عاصم بن عمر بن الخطاب. ولي الخلافة بعد ابن عمه سليمان بن عبد الملك بن مروان. وكان من أئمة العدل وأهل الدين والفضل، وكانت ولايته تسعة وعشرين شهراً مثل ولاية أبي بكر الصديق (أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٢١/٤٣٢).

(٤) سنن الدار قطنية، م.س، ص٢٣٢ و٣٠٦.

ويتكلم عن حكم الحديث (المرسل) (١)، وكذلك شعبة بن الحجاج (٢) أمير المؤمنين في الحديث يقول: "إني لينظر إلى فم قتادة فإن قال سمعت كتبت وإن قال عن فلان لم أكتب" (٣)، ويقول عن التدليس: لأن أزني أحب إلي من أن أدلس، وقال: التدليس أخو الكذب (٤)، ثم تجده لا يفرق بين التدليس والإرسال فتراه يقول عن أبي هريرة فيما نقله ابن عدي عنه في كامله: "أبو هريرة كان يدلس" (٥).

فهو أراد به إسقاط الوساطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الأحيان كما اتفق له في حديث صوم الجنب لما أنكر عليه قال حدثنيه الفضل بن العباس ولا ينبغي إطلاق مثل هذه العبارة في حق الصحابة رضي الله عنهم وإنما ذلك إرسال، فلم يفرق بينهما (٦).

٢ - مرحلة التدوين والنضوج: يعد الإمام محمد بن إدريس الشافعي أول من وضع مصطلح علم الحديث، ولذلك هو أول من فرق بين الحديث المرسل والحديث

(١) ابن حبان، المجروحين، م.س، ١/١٣١ - ١٣٢. ابن عدي، الكامل في الضعفاء، م.س، ١/٣٢٧.
(٢) شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي العتكي الإمام، الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، أبو بسطام الأزدي، العتكي مولا هم، الواسطي، عالم أهل البصرة، وشيخها. ولد سنة ثمانين، في دولة عبد الملك بن مروان، (الذهبي، سير أعلام النبلاء، م.س، ٧/٢٠٣).

(٣) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، م.س، ٣/٥١٤.
(٤) قال ابن الصلاح: وهذا منه إفراط، محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير (جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، م.س، ١/٢٦٢).

(٥) الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، م.س، ص ١٥١.

(٦) نقل ابن الحاجب وغيره أن قول الصحابي العدل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على سماعه منه خلافا للقاضي أبي بكر، ينظر: النكت على ابن الصلاح للزركشي: ٢/٧٠. وهناك من العلماء من يجعلون الإرسال ضمن التدليس مثل يحيى بن معين فتراه يقول عن الأعمش: "الأعمش سمع من مجاهد وكل شيء يروي عنه لم يسمع إنما مرسله مدلسة. وهذا ما ذكره الخطيب، فقال: "التدليس متضمن للإرسال لا محالة؛ لإمساك المدلس عن ذكر الوساطة، وإنما يفارق حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمعه قط وهو الموهن لأمره، فوجب كون التدليس متضمنا للإرسال والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمعه منه" (الذهبي، الكفاية في علم الرواية، م.س، ص ٣٥٧).

المدلس وحيث قال: لا نقبل من مُدلسٍ حديثاً حتى يقولَ فيه: (حدثني) أو (سمعتُ) (١).

ثم توالى العلماء من بعده على ذكر هذين المصطلحين وغيرهما من مصطلحات علم الحديث بدءاً من شيخ البخاري عبد الله بن الزبير الحميدي (٢) انتهاءً بالإمام ابن حبان، ولم يُذكر عن هؤلاء تعريف واضح للمرسل والمدلس.

٣ - مرحلة الاستقلال والكمال: في القرن الرابع الهجري حيث استقل علم مصطلح الحديث كبقية العلوم (٣)، وصار علماً مستقلاً فكان أول من ألف فيه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرامهرمزي في كتاب (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) (٤)، ثم جاء الإمام أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري

(١) الشافعي، محمد بن ادريس الشافعي، الرسالة، ص ٣٧٨.

(٢) عبد الله بن الزبير الحميدي الأسدي، أبو بكر: أحد الأئمة في الحديث. من أهل مكة. رحل منها مع الإمام الشافعي إلى مصر، ولزمه إلى أن مات، فعاد إلى مكة يفتي بها. وهو شيخ البخاري، ورئيس أصحاب ابن عيينة. روى عنه البخاري ٧٥ حديثاً، وذكره مسلم في مقدمة كتابه. توفي بمكة سنة ٢١٩ (الذهبي، الكاشف، م.س، ص ٥٥٢).

(٣) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، م.س، ص ٣٨.

(٤) الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرامهرمزي الفارسي، أبو محمد: محدث العجم في زمانه. من أدباء القضاة. أول سماعه بفارس سنة ٢٩٠ له (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) في علوم الحديث، قال الذهبي: ما أحسنه من كتاب! سبعة أجزاء في مجلة واحدة، بسوهاج (٩٣ حديث) ومنه نسخة في الأسكوريال (١٦٠٨) كما في مذكرة الأفغاني. وله (ربيع المتيم) في أخبار العشاق، و(الأمثال) و(النوادر) و(الرتاء والتعازي) و(أدب الناطق)، وهو من أهل (رامهرمز) وله شعر وكان مختصاً بابن العميد، وله اتصال بالوزير المهلب، توفي سنة ٣٦٠ (الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ٣/٨١).

المعروف بابن البيع^(١)، فألف كتاب (معرفة علوم الحديث)، وذكر فيه أغلب أنواع علم الحديث وتقاسيمه، لكن دون تعريف دقيق للمصطلحات، من بينها المرسل والمدنّس.

حتى جاء الخطيب البغدادي^(٢) الذي يعد أول من أعطى تعريفاً للحديث المرسل والمدنّس، حيث ألف كتاب (الكفاية في علم الرواية)، حيث جعل التدليس ضرباً من الإرسال، وذكر أنواع التدليس، وعلى هذا مشى من بعده من العلماء^(٣) مثل ابن الصلاح^(٤) الذي تكلم عن الحديث المرسل والمدنّس وأنواعه، ومن بعده

(١) محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي، الطهماني النيسابوري، الشهير بالحاكم، ويعرف بابن البيع، أبو عبد الله: من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه. مولده ووفاته في نيسابور. رحل إلى العراق سنة ٣٤١ هـ وحج، وجال في بلاد خراسان وما وراء النهر، وأخذ عن نحو ألفي شيخ. وولي قضاء نيسابور سنة ٣٥٩ ثم قلد قضاء جرجان، فامتنع. وكان ينفذ في الرسائل إلى ملوك بني بويه، فيحسن السفارة بينهم وبين السامانيين. وهو من أعلم الناس بصحيح الحديث وتمييزه عن سقيمه. صنف كتباً كثيرة جداً، منها: (معرفة أصول الحديث وعلومه وكتبه) المطبوع باسم (معرفة علوم الحديث)، توفي ٤٠٥ هـ (الذهبي، سير أعلام النبلاء، م.س، ١٧/١٦٥).

(٢) الخطيب أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت: الإمام الأئمة، العلامة المفتي، الحافظ الناقد، محدث الوقت، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ، ولد: سنة ٣٩٢، وكان أبوه أبو الحسن خطيباً بقرية درزيجان، ومات سنة ٤٦٣ (الذهبي، سير أعلام النبلاء، م.س، ١٨/٢٨٦).

(٣) الذهبي، الكفاية في علم الرواية، م.س، ص ٣٥٧. النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، م.س، ص ٣٩. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، دار المعارف، د.م، ص ٢٣٠.

(٤) ابن الصلاح: الإمام، الحافظ، العلامة، شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو عمرو عثمان ابن المفتي صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي، الشهرزوري، الموصلية، الشافعية، صاحب (علوم الحديث)، ولد سنة ٥٧٧ (الذهبي، سير أعلام النبلاء، م.س، ٢٣/١٤٠).

النووي^(١) والحافظ مغلطاي بن قليج^(٢) وابن كثير والزرکشي حتى جاء ابن حجر العسقلاني فميز بين التذليل، والمرسل، والمرسل الخفي^(٣).

المبحث الأول: تعريف الإرسال وأقسامه

تدل كلمة الإرسال من حيث عمومها على عدة معان:

أولاً: الانقطاع الظاهر.

ثانياً: الإرسال الخفي.

ثالثاً: سقوط ما فوق التابعي.

رابعاً: التذليل.

والمرسل في اطلاق المتقدمين يراد به كل انقطاع في السند سواء كان الانقطاع في أول السند أو في آخره أو في وسطه، وذلك هو مذهب أكثر الاصوليين وأهل الفقه والخطيب وجماعة من المحدثين^(٤)، ثم استقر الاصطلاح في: أن المرسل لا يطلق الا على ما رفعه التابعي الى النبي صلى الله عليه وسلم^(٥)، وسوف يكون الكلام عن

(١) يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام ابن محمد بن جمعة النووي الشيخ الإمام العلامة محيي الدين أبو زكريا شيخ الإسلام أستاذ المتأخرين وحجة الله على اللاحقين والداعي إلى سبيل السالفين، ولد النووي في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة بنوى وكان أبوه من أهلها المستوطنين بها (الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ٤/١٤٩).

(٢) مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكري الحافظ المكثر (علاء الدين) صاحب التصانيف، ذكر أنه ولد سنة تسع وثمانين وست مئة، وأنه سمع من الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد ومن أبي الحسن بن الصواف راوي النسائي ومن الدمياطي، وقد درس بالظاهرية بعد موت ابن سيد الناس وبقبة بيبرس والمنجية وهي مدرسته خارج باب زويلة. وكانت وفاته ٧٦١هـ (أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ١/٥٨).

(٣) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، م.س، ص ٤٥.

(٤) النووي، شرح النووي على مسلم، م.س، ١/٣٠. السخاوي، فتح المغيث، م.س، ١/١٣٠ - ١٣١.

(٥) وذلك كما هو متداول في كتب المصطلح (الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٢١).

كل صورة من هذه الصور والتمثيل لها بما يصح التمثيل به إن شاء الله تعالى .

الصورة الأولى: الانقطاع الظاهر: وهو ما يسمى بالمنقطع عند الاطلاق، ووجد التعبير عنه بالمرسل كثيرا عند المتقدمين^(١)، وهو لغة: اسم فاعل من انقطع، والانقطاع ضد الاتصال^(٢).

واصطلاحاً: ما سقط من اسناده راو واحد قبل الصحابي أو أكثر من راو بشرط عدم التوالي في أي موضع كان من مواضع السند^(٣).

والأصل في الحديث المنقطع: أنه ضعيف عند المحدثين؛ لأنه فقد شرط الاتصال؛ وللجهالة بحال الساقط الذي لم تعرف عدالته، ولا ضبطه. قال الشوكاني: (ولا تقوم الحجة بالحديث المنقطع، وهو الذي سقط من رواته واحد ممن دون الصحابي، وذلك للجهل بحال المحذوف من حيث عدالته وضبطه؛ لأن ثبوت هذا شرط لقبول الحديث)^(٤).

المطلب الأول: الإرسال الخفي: التعريف بالمرسل الخفي لغة واصطلاحاً

أولاً: المرسل الخفي لغة: اسم علم مركب، فإذا أردنا معرفة معناه اللغوي يجب تفكيك تركيبه، وتعريف كل طرف على حدة.

المرسل لغة: إما مشتق من الإرسال بمعنى: الاطلاق وعدم المنع؛ فكأن المرسل أطلق الحديث، ولم يقيده براو معروف، وقيل: انه مأخوذ من قولهم جاء القوم أرسالا،

(١) ينظر استخدام الترمذي في جامعه، ١/٢٢ عقيب الحديث (١٤).

(٢) أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط. ١٠، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ٧٦.

(٣) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، م.س، ص ٤٤. الصنعاني، محمد بن إسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني(ت: ١١٨٢هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأظفار، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ١/٣٢٤.

(٤) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية دار الكتاب العرب، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص ٦٦.

أي: متفرقين؛ لأن بعض الاسناد منقطع عن بعض، وقيل: مأخوذ من قولهم: ناقة رسل، أي: سريعة السير، كأن المرسل للحديث أسرع فيه فحذف بعض اسناده^(١).
الخفي لغة: أما اللفظ الآخر لمسمى هذا العلم المركب، وهو الخفي، يقول ابن فارس في معجم المقاييس: " (خفي) الخاء والفاء والياء أصلان متباينان متضادان، فالأول السُّتْر، والثاني الإظهار، فالأول خَفِيَ الشَّيْءُ يَخْفَى؛ وأخفيته، وهو في خَفِيَّةٍ وخَفَاءٍ، إذا سَتَرْتَهُ، ويقال للرجل المستتر مستخف، والأصل الآخر خفا البرق خَفَواً، إذا المع، ويكون ذلك في أدنى ضعف، ويقال خَفَيْتُ [الشَّيْءَ] بغير ألف، إذا أظهرته، وخَفَا المطرُ الفأر من جَحَرْتَهُنَّ: أخرجهن، والخافي، والخفا؛ الذي لم يظهر^(٢).

ثانياً: تعريف المرسل الخفي اصطلاحاً: هذا بالنسبة لتعريف اللغوي لطرفي المصطلح، أما عن تعريفه الاصطلاحي فسأرجع إلى تعريف العلماء السابقين له وذلك من خلال التسلسل الزمني لظهور هذا المصطلح.

لم يوجد أحد من المتقدمين المصنفين في المراسيل، والتواريخ، والجرح والتعديل، والعلل، وعلوم السنة، استخدم لفظ (الإرسال الخفي) في شيء من كلامه، ولا مايشابهه أو يقاربه! فلو كان مصطلح الإرسال الخفي موجود كمصطلح، فأين هو في مصنفات القوم؟ ولماذا لم يرد لفظه على لسان أحمد، وابن معين، وابن المديني، والبخاري، وأبي حاتم، وابنه، وابن أبي زرع والدارقطني وغيرهم"، فهذا المصطلح لم يكن موجودا عند العلماء السابقين وإن أول من أحدثه هو ابن الصلاح رحمه الله.

وقد رد ابن جماعة على ابن الصلاح فيما أسماه الإرسال الخفي، وقال: ما هو إلا

(١) ابن منظور، لسان العرب، م.س، مادة (رسل).

(٢) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٥٣٩٥)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩/٥/١٩٧٩م، ٢/٢٠٢.

انقطاع خفي . أما ابن الصلاح فذكر مثلاً في شأن (المرسل الخفي) (١) كان الحاكم قد نبه إليه في كتابه (معرفة علوم الحديث) ، وعد هذا المثال من نوع المنقطع ، وأشاد به ، واعتبر العلم به صنعة لا يقف عليها إلا الحافظ الفهم المتبحر في الصنعة ، ولذا يمكن سوق تعريف مصطلح المرسل الخفي ابتداءً من ابن الصلاح .

المرسل الخفي عند ابن الصلاح: قال ابن الصلاح في علوم الحديث : " والمذكور في هذا الباب منه ما عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه أو عدم اللقاء كما في الحديث المروي عن العوام بن حوشب (٢) عن عبد الله بن أبي أوفى (٣) قال : " كان النبي ﷺ إذا قال بلال : قد قامت الصلاة نهض وكبر " (٤) ، روي فيه عن (أحمد بن حنبل) أنه قال : العوام لم يلق ابن أبي أوفى .

ومنه ما كان الحكم بإرساله محالاً على مجيئه من وجه آخر بزيادة شخص واحد أو أكثر في الموضع المدعى فيه الإرسال كالحديث الذي سبق ذكره في النوع العاشر : عن عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق فإنه حكم فيه بالانقطاع والإرسال بين عبد الرزاق والثوري لأنه روي عن عبد الرزاق قال : حدثني النعمان بن أبي شيبه

(١) وهو حديث: «إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين لا تأخذه في الله لومة لائم، وإن وليتموها علياً فهاد مهدي يقيمكم على طريق مستقيم» الذي رواه عبد الرزاق، قال: ذكر الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة (النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ص ٢٨، ومقدمة ابن الصلاح، م.س، ص ٥٧).

(٢) العوام بن حوشب بن يزيد بن رؤيم، وكان ثقة، قال يزيد بن هارون: وكان يكنى أبا عيسى، وكان صاحب أمر بالمعروف ونهي عن المنكر، مات سنة ثمان وأربعين ومائة (ابن سعد، الطبقات، م.س، ٧/٢٢٧).

(٣) عبد الله بن أبي أوفى، واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث بن أبي أسيد بن رفاعة بن ثعلبة بن هوازن بن أسلم بن أفضى من خزاعة، ويكنى عبد الله أبا معاوية، قال محمد بن عمر: لم يزل عبد الله بن أبي أوفى بالمدينة حتى قبض النبي ﷺ فتحول إلى الكوفة فنزلها حيث نزلها المسلمون وابتنى بها داراً في أسلم، وكان قد ذهب بصره، وتوفي بالكوفة سنة ست وثمانين (ابن سعد، الطبقات، م.س، ٦/٩٨).

(٤) أخرجه البيهقي في سننه، رقم: ٢٢٩٧، ٢/٣٥، وقال: وَهَذَا لَا يَرْوِيهِ إِلَّا الْحَجَّاجُ بْنُ فَرُّوخَ، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يُضَعِّفُهُ، وقال ابن حجر في إتحاف الخيرة المهرة (١/٤٩٤) هذا إسناد ضعيف، لضعف الحجاج.

الجندي عن الثوري عن أبي إسحاق وحكم أيضا فيه بالإرسال بين الثوري وأبي إسحاق لأنه روي عن الثوري عن شريك عن أبي إسحاق" (١).

قال ابن الصلاح في بداية حديثه عن الإرسال الخفي: "أن عمدته في ذلك هو الخطيب البغدادي" (٢) يمكن من خلال هذه الأمثلة التي ساقها ابن الصلاح بيان الإرسال الخفي، وقد اشتملت هذه الأمثلة على صور ثلاثة من الانقطاع وهي (رواية الراوي عن من لم يعاصره) و(رواية المعاصر عن من لم يلقيه) و(رواية الراوي عن من سمع منه مالم يسمع منه).

فما هو تعريف الإرسال الخفي المستخلص من هذه الأمثلة التي ساقها ابن الصلاح؟ والجواب أن الإرسال الخفي عند ابن الصلاح هو: كل انقطاع خفي، كذا على الإطلاق، بلا قيد إدراك أو عدم إدراك، وبلا شرط لقاء عدم اللقاء، وظاهر من تعريف "الإرسال الخفي" المستنبط من الفصل الذي عقده ابن الصلاح له، انه قسم من أقسام الانقطاع، لكنه يختص بالانقطاع الخفي الذي يخشى اتصاله.

المرسل الخفي عند النووي: قال النووي في التقريب: "وهو ما عرف إرساله بعدم اللقاء أو السماع" (٣)، يبدو أن النووي قد قلد ابن الصلاح في تعريفه للمرسل الخفي في كل ما قال، ولم يفارقه الا بشي من الاختصار.

المرسل الخفي عند ابن جماعة: سبق أن ابن جماعة لم يرض بذلك المسمى الذي جاء به ابن الصلاح "الإرسال الخفي" وإنما عده وضمه إلى المنقطع كنوع من أنواعه، ولكنه تابع ابن الصلاح في تعريفه لتدليس الإسناد، حيث قال: "هو أن يروي عن لقيه، أو عاصره، مالم يسمع منه، موهما انه سمعه منه" (٤).

(١) مقدمة ابن الصلاح، م.س، ص ٢٩١.

(٢) المرجع السابق، مقدمة ابن الصلاح، ص ٢٨٩.

(٣) النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، م.س، ص ٩٢.

(٤) ابن جماعة، المنهل الروي، م.س، ص ٧٢.

المرسل الخفي عند العراقي: يقول العراقي في شرح التبصرة: "ليس المراد هنا بالإرسال ما سقط منه الصحابي، كما هو المشهور في حد المرسل، وإنما المراد هنا: مُطلق الانقطاع، ثم الإرسال على نوعين: ظاهر، وخفي."

فالظاهر: أن يروي الرجل عن من لم يعاصره بحيث لا يشتهه إرساله باتصاله على أهل الحديث، كأن يروي مالك - مثلاً - عن سعيد بن المسيب، وكحديث رواه النسائي، عن ابن مسعود، قال: أصاب النبي ﷺ بعض نسائه، ثم نام حتى أصبح، الحديث فإن القاسم لم يدرك ابن مسعود.

والخفي: هو أن يروي عن من سمع منه ما لم يسمعه منه، أو عن من لقيه ولم يسمع منه، أو عن عاصره ولم يلقه، فهذا قد يخفى على كثير من أهل الحديث، لكونهما قد جمعتهما عصر واحد، وهذا النوع أشبه بروايات المدلسين، وقد أفرده ابن الصلاح بالذكر عن نوع المرسل، فتبعته على ذلك، ثم يختم العراقي كلامه هذا بما يشعر أنه غير مقتنع بإفراد (الإرسال الخفي) في نوع مستقل، ويشير إلى قوة علاقته بالتدليس أو الإرسال ثم يكاد يصرح بأنه مجرد مقلد لابن الصلاح في إفراده الإرسال الخفي بنوع خاص، حيث يقول: "وهذا النوع أشبه بروايات المدلسين، وقد أفرده ابن الصلاح بالذكر عن نوع المرسل، فتبعته على ذلك" (١).

المرسل عند ابن حجر العسقلاني: قال ابن حجر في تعريفه للمرسل الخفي: "وكذا المرسل الخفي إذا صدر من معاصر لم يلق من حدث عنه، بل بينه وبينه واسطة،" أي: (ما رواه الراوي بصيغة محتملة عن عاصره ولم يعرف أنه لقيه، بل بينهما واسطة) (٢).

وسمي هذا بالخفي لخفائه على كثير من الناس، فهو أشبه بالتدليس؛ لذا اختلف العلماء فيه اختلافاً كثيراً، ورجح السخاوي تعريف الحافظ ابن حجر فقال: "بل هو

(١) زين الدين العراقي، شرح التبصرة، م.س، ٢/١١٤.

(٢) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، م.س، ص ٤٥.

على المعتمد في تعريفه حسبما أشار اليه شيخنا الانقطاع في أي موضع كان من السند بين راويين متعاصرين لم يلتقيا، وكذا لو التقيا، ولم يقع بينهما سماع فهو انقطاع مخصوص يندرج في تعريف من لم يتقيد في المرسل بسقط خاص^(١) فهذا التعريف لابن حجر هو عين تعريف ابن الصلاح لتدليس الإسناد في شطره الثاني حيث يقول ابن الصلاح: "تدليس الإسناد: هو ان يروي عن لقيه مالم يسمع منه، موهما انه سمع منه، أو عن عاصره ولم يلقيه موهما انه قد لقيه" فقد عد ابن الصلاح رواية المعاصر عن لقيه نوعاً من أنواع التدليس فمزج بين المرسل الخفي والتدليس، فأدخله في تدليس الإسناد، وقد افرد ابن الصلاح للإرسال الخفي نوع خاص منفصل عن التدليس، ذكر فيه أمثلة بين فيها الإرسال الخفي ولم يسق له تعريفاً^(٢)، وعرفه الزبيدي بقوله: (والخفي من المرسل ما يرويه عن عاصره ولم يعرف أنه لقيه)^(٣).

مثال ذلك: حديث فاطمة بنت المنذر، عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: (لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام)^(٤) وقد أعل هذا الحديث بالانقطاع (أي: أنه مرسل خفي) بين فاطمة بنت المنذر وأم سلمة لأن فاطمة كانت أسن من زوجها هشام باثني عشر عاماً، فكان مولده في سنة ٦٠ ومولد فاطمة في سنة ٤٨، وماتت أم سلمة سنة ٥٩، وفاطمة صغيرة لم تبلغها

(١) السخاوي، فتح المغي، م.س، ٣/٨٥ - ٨٦.

(٢) نور الدين عتر، منهج النقد، م.س، ص٢٨٦.

(٣) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت: ٥١٢٠٥)، بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ٥١٤٠٨، ص١٩٢.

(٤) أخرجه الترمذي، برقم: ١١٥٢، م.س، ٣/٤٥٨، وقال الترمذي: (حسن صحيح) وله شاهد من حديث عبد الله بن الزبير، مرفوعاً مختصراً بلفظ: (لا رضاع الا ما فتق الأمعاء) أخرجه ابن ماجه، ١/٦٢٦، رقم: ١٩٤٦، من طريق عبد الله بن وهب، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، عن عبد الله بن الزبير، به وهذا سند جيد رجاله ثقات غير ابن لهيعة وهو سني الحفظ الا في رواية العبادلة، وهذا منها.

فكيف تحفظ عنها^(١).

وأجيب عن هذا: بأنه لا يلزم انقطاع الحديث من أجل أن فاطمة بنت المنذر لقيت أم سلمة صغيرة، فقد يعقل الصغير أشياء ويحفظها، وقد عقل محمود بن الربيع المجة، وهو ابن خمس سنين^(٢).

وأجيب عن هذا: بأنه لا يلزم انقطاع الحديث من أجل أن فاطمة بنت المنذر لقيت أم سلمة صغيرة، فقد يعقل الصغير أشياء ويحفظها، وقد عقل محمود بن الربيع المجة، وهو ابن خمس سنين وسماع من له أحد عشر عاما ممكن صحيح، غير أننا لا نسلم أنها كان عمرها أحد عشر عاما بل كان عمرها أربعة عشر عاما حين توفيت أم سلمة؛ فقد ثبت في صحيح مسلم^(٣) (أن الحارث بن أبي ربيعة وعبد الله بن صفوان دخلا عليها في خلافة يزيد بن معاوية، فسألاها عن الجيش الذي يخسف به... الحديث) وكان ذلك في حين جهز يزيد بن معاوية مسلم بن عقبة بعسكر الشام الى المدينة، وكانت وقعت الحرة سنة ثلاث وستين^(٤)، هذا يرد قول من قال: أنها ماتت سنة تسع وخمسين اعتمادا على رواية الواقدي^(٥)، ثم جاء بعد ابن الصلاح خلق كثير من العلماء منهم من اتبع ابن الصلاح في تعريفه ومنهم من ذكر هذا المصطلح ولم يوافق على ذلك واعتبروه كما اعتبره الأقدمون نوع من أنواع

(١) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٥٧٥١هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ٥/٥٨٥. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، م.س، ٢/ ٥١٥.

(٢) أجيب عن هذا: بأنه لا يلزم انقطاع الحديث من أجل أن فاطمة بنت المنذر لقيت أم سلمة صغيرة، فقد يعقل الصغير أشياء ويحفظها، وقد عقل محمود بن الربيع المجة، وهو ابن خمس سنين.

(٣) صحيح مسلم، رقم: ٢٨٨٢، م.س، ٨/١٦٦.

(٤) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٥٩١١هـ)، تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص١٥٨.

(٥) ابن القيم، زاد المعاد، م.س، ٥/٥٨٥.

المنقطع حتى جاء ابن حجر ليعترض على ما ذكره ابن الصلاح ليقول: أن قول ابن الصلاح "عمن عاصره ولم يلقه" إنما هو ليس بتدليس، بل هو الإرسال الخفي، إذ قال: "والتحقيق فيه التفصيل: وهو أن من ذكر بالتدليس أو الإرسال إذا ذكر بالصيغة الموهمة عمد لقيه فهو تدليس، أو عمد أدركه ولم يلقه فهو المرسل الخفي، أو عمد لم يدركه فهو مطلق الإرسال"^(١).

الخلاصة: يمكن القول أن مصطلح المرسل الخفي لم يكن موجودا عند من سبق ابن الصلاح وإنما كانوا يعدوه نوع من أنواع المنقطع، وأن أول من أحدث هذا المصطلح هو ابن الصلاح، ولقد مزج ابن الصلاح بين التدليس والإرسال الخفي، كما جاء في تعريفه لتدليس الإسناد.

المطلب الثاني: بم يعرف الإرسال الخفي

يعرف الإرسال الخفي بأحد أمور ثلاثة وهي:

١ - أن يعرف عدم اللقاء بينهما بنص بعض الأئمة على ذلك، أو يعرف بوجه صحيح من البحث في تواريخ الرواة، مثل حديث عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر عن النبي ﷺ: "رحم الله حارس الحرس"^(٢) قال المزي في الأطراف: إن عمر لم يلق عقبة^(٣).

٢ - أن يعرف عدم السماع منه مطلقا بنص إمام على ذلك، أو نحوه، كأن يصرح

(١) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ٢/٦٢٣.

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله، برقم: ٢٧٦٩، ٢/٩١٩.

(٣) المزي، جمال الدين أبو الحجاج المزي يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت: ٥٧٤٢هـ)، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيمية، دت، ٧/٣١٤.

الراوي نفسه بذلك كما ذكر أن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع أباه^(١).
٣ - أن يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راو بينهما، كحديث رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة مرفوعاً: "إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين".

هذا منقطع في موضعين، لأنه روي عن عبد الرزاق قال: حدثني النعمان بن أبي شيبه عن الثوري، وروي عن الثوري عن شريك عن أبي إسحاق، قال الدكتور نور الدين عتر: "هذا منقطع في موضعين، لأنه روي عن عبد الرزاق قال: حدثني النعمان بن أبي شيبه عن الثوري، وروي عن الثوري عن شريك عن أبي إسحاق. إلا أن في هذا المسلك الأخير لمعرفة الإرسال إشكالا كبيراً، إذا يمكن أن يعارض بكونه من المزيد في متصل الأسانيد لا من المرسل الخفي، ووجه ذلك أننا لم نعرف عدم السماع بدليل خارجي، وإنما اكتشفناه بورود الوسطة بين الرجلين في الإسناد، فيمكن أن يكونا قد التقيا وسمع الراوي من فوق المحذوف، فيكون السند متصلاً بهما، ورواية الزيادة من باب المزيد في متصل الأسانيد.

ويمكن حل هذا الإشكال بمنهج دقيق تتبعه، وهو أن نلاحظ في المزيد في متصل الأسانيد ثبوت السماع تاريخياً بين الراويين المتواليين في الإسناد المحذوف، أما المرسل الخفي فليس لدينا ما يثبت أنه قد وقع السماع بين الراويين اللذين حكمنا على رواية أحدهما عن الآخر بالإرسال.

وفرق آخر يتعلق بصيغة الرواية، فإنها في المزيد في متصل الأسانيد تثبت سماع الراوي للحديث من فوقه في الإسناد الخالي من الزيادة صراحة، أو بالقرائن الدالة على السماع. أما صيغة الرواية في المرسل الخفي فإنها لا تثبت سماعه منه في

(١) المدني، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر الأصبهاني المدني، أبو موسى (ت: ٥٨١هـ)، كتاب اللطائف من علوم المعارف، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط١، ٢٠٠٤، ص ٥٣٠.

الإسناد الناقص، فإذا جاءت رواية بزيادة واسطة بينهما كان الحكم لها. والله تعالى أعلم" (١).

المطلب الثالث: المرسل بالمعنى الخاص

المرسل لغة: إما مشتق من الارسال بمعنى: الاطلاق وعدم المنع؛ فكأن المرسل أطلق الحديث، ولم يقيده براو معروف، وقيل: انه مأخوذ من قولهم جاء القوم أرسالا، أي: متفرقين؛ لأن بعض الاسناد منقطع عن بعض، وقيل: مأخوذ من قولهم: ناقة رسل، أي: سريعة السير، كأن المرسل للحديث أسرع فيه فحذف بعض اسناده (٢)، هذا ما يتعلق بهذا اللفظ من حيث اللغة، وأما من ناحية الاصطلاح فلتعريف الحديث المرسل ومعرفة حده ينبغي علينا التمييز بينه وبين المنقطع والمعضل.

أما المنقطع فقد ذهب الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين أن المنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي، وقيل: هو ما اختل منه رجل قبل التابعي محذوفاً كان أو مبهماً (٣)، والمعضل - وهو بفتح الضاد - يقولون: (أعضله معضل) وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر (٤).

تعريفات العلماء للحديث المرسل:

١ - تعريف أحمد بن محمد بن محمد بن القطان (٣٥٩ هـ) المرسل: أن يروي بعض التابعين عن النبي ﷺ خبراً أو يروي رجل عن من لم يره (٥)، وهذا اختيار أبي داود في مراسيله كما قال ابن حجر.

(١) نور الدين العتر، منهج النقد، م.س، ص ٣٨٩.

(٢) سبق هذا التعريف عند تعريف المرسل الخفي في الصفحة ٨٠.

(٣) السيوطي، تدريب الراوي، م.س، ١/٢٣٥.

(٤) المرجع نفسه، تدريب الراوي، م.س، ١/٢٤٠.

(٥) زين الدين العراقي، فتح المغيبي، م.س، ١/١٧٣.

٢ - تعريف الحاكم (٥٤٠٥) للمرسل: لقد عرّف الحاكم الحديث المرسل فقال: "إنّ مشايخ الحديث لم يختلفوا في أنّ الحديث المرسل: هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي، "قال رسول الله ﷺ" (١) وهكذا عبر ابن الصلاح تبعاً للحاكم، ويقتضي كلام الحاكم أن إرسال صغار التابعين ومتأخريهم يلحق بالمرسل، وإن كان ما يروون عمّن أدركوه من الصحابة يسيراً، وجل رواياتهم إنما هي عن التابعين.

٣ - تعريف الأستاذ ابن فورك (٤٠٦) (٢) وهو من الأصوليين، المرسل: قول التابعي، "قال رسول الله ﷺ" (٣).

٤ - تعريف أبي منصور (٤٢٩) (٤) وهو من الأصوليين، والمرسل: ما سقط من إسناده واحد، فإن سقط أكثر من واحد فهو معضل (٥).

٥ - تعريف الحافظ أبو بكر الخطيب (٤٦٣) قال في كتابه "الكفاية": "لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس، هو رواية الراوي عمّن لم يعاصره أو لم يلقه، نحو رواية سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعروة بن الزبير ومحمد بن المنكدر والحسن البصري ومحمد بن سيرين وقتادة

(١) النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ص ٢٥.

(٢) ابن فورك أبو بكر محمد بن الحسن الأصبهاني (ت ٤٠٦ هـ) الإمام، العلامة، الصالح، شيخ المتكلمين، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني - سمع (مسند أبي داود) الطيالسي من عبد الله بن جعفر بن فارس، وسمع من ابن خرزاد الأهوازي، حدث عنه: أبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو بكر بن خلف، وآخرون، وصنف التصانيف الكثير (الذهبي، سير أعلام النبلاء، م.س، ١٧/٢١٤).

(٣) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، م.س، ٢/٥٤٦.

(٤) عبد القاهر بن طاهر أبو منصور البغدادي: العلامة، البارع، المتفنن، الأستاذ، أبو منصور البغدادي، نزيل خراسان، وصاحب التصانيف البديعة، وأحد أعلام الشافعية. وكان أكبر تلامذة أبي إسحاق الإسفراييني، وكان يدرس في سبعة عشر فناً، ويضرب به المثل، وكان رئيساً محتشماً مثرياً، له كتاب (التكملة) في الحساب (الذهبي، سير أعلام النبلاء، م.س، ١٧/٥٧٢).

(٥) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، م.س، ٢/٥٤٣.

وغيرهم من التابعين عن رسول الله ﷺ بمثابته في غير التابعين نحو رواية ابن جريج عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ورواية مالك بن أنس عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ورواية حماد بن أبي سليمان عن علقمة، وكذلك رواية الراوي عن عاصره ولم يلقه كرواية سفيان الثوري، وشعبة عن الزهري، وكان نحو ذلك ما لم نذكره، فالحكم في الجميع عندنا واحد^(١).

فقد أطلق الخطيب المرسل على ما انقطع إسناده مطلقاً، وعليه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والدارقطني وهو المشهور عند الفقهاء والأصوليين^(٢).

٦ - تعريف الغزالي (٥٥٠٥) وصورته أن يقول: "قال رسول الله ﷺ من لم يعاصره أو قال من لم يعاصر أبا هريرة" قال أبو هريرة^(٣). في تعريف الغزالي شمل المرسل المنقطع كما يظهر من قوله من لم يعاصر أبا هريرة قال أبو هريرة، وهذا أخص قليلاً من الذي قال بأن المرسل هو قول غير الصحابي قال: ﷺ، لأنه يدخل فيه من سمع النبي ﷺ في حال الكفر، ثم استمر كافراً فلم يسلم إلا بعد موت النبي ﷺ فإن هذا لا تصح له صحبة وهو على تعريف الغزالي لا يكون حديثه مرسلًا.

٧ - تعريف الأمدي (٦٣١) وهو من الأصوليين: المرسل وصورته، ما إذا قال من لم يلق النبي ﷺ وكان عدلاً "قال رسول الله ﷺ"^(٤).

٨ - تعريف ابن الصلاح (٦٤٣) قال: وصورته التي لا خلاف فيها: حديث

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٣٨٤.

(٢) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، م.س، ص ١٨٤.

(٣) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٥٠٥)، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣/١٩٩٣م، ص ١٣٤.

(٤) الأمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (ت: ٥٦٣١)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، د.ت، ٢/١٢٣.

التابعي الكبير الذي قد أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم، كعبيد الله بن عدي بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب، وأمثالهما، إذا قال: " قال رسول الله ﷺ " والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك. وحكى ابن عبد البر عن بعضهم: أنه لا يعد إرسال صغار التابعين مراسلاً، ثم إن الحاكم يخص المرسل بالتابعين، والجمهور من الفقهاء والأصوليين يعممون التابعين وغيره.

٩ - تعريف ابن رجب الحنبلي (٧٩٥)^(١) أما ابن رجب فإنه لم يتعرض لتعريف المرسل كما فعل سلفه وخلفه من أهل المصطلح، وإنما اكتفى بالأمثلة التطبيقية التي تحدد مفهومه عن المرسل، وفي شرح العلل له تبعاً لأصله، صور من المرسل، هذه أمثلتها:

١ - أن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ كما كان يفعل سعيد بن المسيب والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن أبي كثير، وهذا هو الأعم الأغلب في المرسلات.

٢ - أن يسقط التابعي راوياً بينه وبين الصحابي: كرواية مجاهد عن علي، وبينهما ابن أبي ليلى. أو يقال: سعيد بن المسيب عن عمر حجة، رغم انه لم يسمع من عمر كثيراً، ولكنه أرسل عنه كثيراً.

٣ - أن يقول تابع التابعي: قال رسول الله ﷺ كمالك مثلاً، ومن في طبقته جاء في علل الترمذي قوله: قال علي: قلت ليحيى: فمرسلات مالك؟ قال: هي أحب إلي، ثم قال يحيى: ليس في القوم أحد أصح حديثاً من مالك.

١٠ - تعريف ابن الملقن (٨٠٤)^(٢) وهو قول التابعي الكبير كعبيد الله بن عدي بن الخيار وأبن المسيب وأمثالهما قال رسول الله ﷺ أو فعله، ثم قال: والمشهور

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، م.س، ص ١٨٤.

(٢) هو إبراهيم ابن الشيخ علي بن محمد بن علي بن بقاء، الصالحي، الملقن ابن الملقن (ت: ٧٠٠ هـ)، رجل صالح، روى عن ابن عبد الدائم. وكان من أبناء الأربيعين، توفي في صفر (الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، م.س، ١٥/٩٤٧).

التَّسْوِيَةَ بَيْنَ التَّابِعِينَ أَجْمَعِينَ فِي ذَلِكَ (١).

١١ - تعريف الحافظ العراقي (٨٠٦) مَرْفُوعٌ تَابِعٌ عَلَى الْمَشْهُورِ... مُرْسَلٌ أَوْ قَيْدُهُ بِالْكَبِيرِ (٢).

١٢ - تعريف ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) المرسل (٣) ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره.

ملخص التعريفات السابقة: يمكن حصر تعريف العلماء للحديث المرسل على أربعة أقوال:

الأول: هو ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ فيخرج بذلك ما أضافه صغار التابعين ومن بعدهم.

الثاني: هو إضافة التابعي إلى النبي ﷺ من غير تقييد بالكبير.

قال ابن حجر: " وهذا الذي عليه جمهور المحدثين، ولم أر تقييده بالكبير صريحا عن أحد، لكن نقله ابن عبد البر عن قوم، بخلاف ما يوهمه كلام المصنف - يقصد ابن الصلاح - نعم قيد الشافعي المرسل الذي يقبل - إذا اعتضد - بأن يكون من رواية التابعي الكبير. ولا يلزم من ذلك، أنه لا يسمى ما رواه التابعي الصغير مرسلا. والشافعي مصرح بتسمية رواية من دون كبار التابعين مرسلة وذلك في قوله: " ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة" (٤).

الثالث: ما سقط منه رجل وهو على هذا هو والمنقطع سواء وهذا مذهب أكثر

(١) ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٥٨٠٤هـ)، المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، ١٤١٣هـ، ١/١٢٩.

(٢) زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، م.س، ١/٢٠٢.

(٣) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، م.س، ٢/٥٤٦.

(٤) المرجع نفسه، النكت، ٢/٥٤٣.

الأصوليين وهذا قول الخطيب البغدادي في الكفاية، بل وصرح بذلك وعرفه في كتابه الفقيه والمتفقه^(١) بقوله: (هو ما انقطع إسناده، وهو أن يروي المحدث عن من لم يسمع منه، أو يروي عن من سمع ما لم يسمع منه، ويترك اسم الذي حدثه به فلا يذكره)، ومن أطلق المرسل على المنقطع من أئمة المحدثين كما قال السخاوي في (فتح المغيث)^(٢) أبو حاتم الرازي، وابنه عبد الرحمن "ابن أبي حاتم"، وأبو زرعة الرازي، والبخاري، وأبو داود، والترمذي، والدارقطني، والبيهقي. واختاره أيضا ابن عبد البر في التمهيد فقال: (المنقطع عندي كل ما لا يتصل سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره)^(٣).

وهو ما عليه جمهور الفقهاء والأصوليين، حيث قال الإمام النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم: (أما المرسل فهو عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب الحافظ أبي بكر البغدادي وجماعة من المحدثين (ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه) فهو عندهم بمعنى المنقطع)^(٤).

الرابع: قول غير الصحابي رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ، وهذا التعريف يدخل في عمومه كل من لم تصح له صحبة ولو تأخر عصره.

قال ابن حجر: "فإن قيل ما احترز به الغزالي رحمه الله تعالى كما قدمته، قد ينقدح منه قدح في صحة التعريف الذي أخبرت أنه قول الجمهور، وذلك لأن قولهم: المرسل ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ يدخل فيه ما سمعه بعض الناس في حال كفره من النبي ﷺ (ثم أسلم) بعده وحدث عنه بما سمعه منه، فإن هذا

(١) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٥٤٦٣هـ)، الفقيه والمتفقه، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغزالي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ٢، ١٤٢١هـ، ١/٢٩١.

(٢) السخاوي، فتح المغيث، م.س، ١/١٧٣.

(٣) ابن عبد البر القرطبي، التمهيد، م.س، ١/٢١.

(٤) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢، ١/٣٠.

والحالة؛ هذه تابعي قطعاً وسماعه منه صحيح متصل وهو داخل في حد المرسل الذي ذكرته.

قلت: وهذا عندي نقض صحيح واعتراض وارد لا محيد عنه ولا انفصال منه إلا أن يزداد في الحد ما يخرج به، وهو: أن يقول: المرسل، ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره^(١)، وقد ذهب إلى هذا الاحتراز أيضاً الإمام الصنعاني رحمه الله حيث قال: "واعلم أنه يرد على هذا الرسم ما سمعه بعض الناس حال كفره من رسول الله ثم أسلم بعد وفاته ﷺ وحدث عنه بما سمعه منه؛ فإن هذا والحال هذه تابعي قطعاً وسماعه منه ﷺ متصل وقد دخل في حد المرسل، وحينئذ فلا بد من زيادة قيد بأن يقال: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره"^(٢).

ويجاب عن هذا الاعتراض أن ما ذكره الإمامان ابن حجر، والصنعاني من سماع بعض الناس حال كفرهم من رسول الله ﷺ ثم إسلامهم بعد وفاته ﷺ وتحديثهم عنه بما سمعوه منه؛ أمر نادر جداً، وكأن الأئمة أعرضوا عن هذا القيد لندرته، وإذا كان كذلك فلا حاجة إليه في التعريف، وقد صرح بذلك الحافظ السخاوي رحمه الله فقال: "وكذا قيده شيخنا بما سمعه التابعي من غير النبي ﷺ ليخرج من لقيه كافرًا فسمع منه ثم أسلم بعد وفاته ﷺ وحدث بما سمعه منه كالتنوشي رسول هرقل؛ فإنه مع كونه تابعياً محكوماً لما سمعه بالاتصال لا الإرسال وهو متعين

(١) المرجع نفسه، المنهاج، ١/٣١.

(٢) الصنعاني، توضيح الأفكار، م.س، ١/٢٥٨.

وكأنهم أعرضوا عنه لندوره" (١).

إنّ خلاصة أقوال المحدثين في الحديث المرسل بأنه: ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ باتفاق على التابعي الكبير، واختلافهم في التابعي الصغير هل هو مرسل أو منقطع. وقد وافق المحدثين جماعة من الأئمة (٢) كابن فورك، وأبي نصر بن

(١) السخاوي، فتح المغيث، م.س، ١/١٧٠. وإن قصة التنوخي هذه أخرجها الإمام أحمد في «مسنده» من طريق سعيد بن أبي راشد قال: لقيت التنوخي رسول هرقل إلى رسول الله ﷺ بحمص وكان جار لي شيخاً كبيراً قد بلغ العقد أو قرب، فقلت: ألا تخبرني عن رسالة هرقل إلى رسول الله ﷺ، ورسالة رسول الله ﷺ إلى هرقل؟ قال: بلى، قدم رسول الله تبوك فبعث دحية الكلبي إلى هرقل... الحديث. والقصة «ضعيفة» لجهالة سعيد بن أبي راشد، وعليه مدار الإسناد (ينظر: مسند الإمام أحمد، ٢٤/٤١٩)، وعلى هذا فلا يصح التمثيل بذلك لضعف القصة ويضاف إلى ذلك أيضاً عدم تأكدنا من إسلام التنوخي فقد قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب: ٤/٢٦» روى عن التنوخي النصراني رسول قيصر، ويقال: رسول هرقل، فلم يجزم الحافظ بإسلامه.

(٢) المروزي، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٥٤٨٩هـ)، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م، ١/٣٧٦. القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة المتحدة، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ص ٣٨٠.

الصباغ^(١)، وأبي المظفر بن السمعاني^(٢)، وكذلك القرافي^(٣).
أما مشايخ أهل الكوفة فيقول الحاكم عنهم: "بأن كل من أرسل الحديث من التابعين وأتباع التابعين ومن بعدهم من العلماء فإنه عندهم مرسل محتج به"^(٤) وهذا قول معظم الحنفية إلا من أطلق الإرسال على قول الراوي من الأعصار الثلاثة الأولى: قال صلى الله عليه وسلم، ولم يوافق الحاكم على التعريف فعد مرسل تابع التابعي معضلاً فقال: "وليس كذلك عندنا، فإن مرسل أتباع التابعين عندنا معضل".
فالمرسل في اصطلاح بعض المحدثين: قول الإمام من أئمة النقل وهو من له أهلية الجرح والتعديل الثقة قال صلى الله عليه وسلم مع حذفٍ من السند، وتقييده، أي القائل أو الإمام

(١) ابن الصباغ عبد السيد بن محمد البغدادي: الإمام، العلامة، شيخ الشافعية، أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر البغدادي، الفقيه المعروف بابن الصباغ، مصنف كتاب (الشامل)، وكتاب (الكامل)، وكتاب (تذكرة العالم والطريق السالم)، مولده: ٤٠٠هـ (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٨/٤٦٦).

(٢) عبد الرحيم بن عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، أبو المظفر ابن أبي سعد، وكان فاضلاً جليلاً نبيلاً متديناً محباً لرواية العلم، ذا أخلاق حسنة وسيرة جميلة، وكانت سماعاته التي بخط والده وخطوط المعروفين من المحدثين صحيحة، فأما ما كان بخطه فلا يعتمد عليه، فإنه كان يلحق اسمه في طباق لم يكن اسمه فيها إلحاقاً ظاهراً، ويدعى سماع أشياء لم يوجد سماعه منها. وكان متسامحاً. سألته عن مولده، فقال: في ليلة الجمعة لسبع عشرة ليلة خلت من ذي القعدة سنة سبع وثلثين وخمسائة بنيسابور. وتوفي بمرو ما بين سنة أربع عشرة أو ست عشرة وستمئة (الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، م.س، ٢١/١١٨).

(٣) شهاب الدين القرافي المالكي الأصولي: أحمد بن إدريس المشهور بالقرافي الشيخ الإمام العالم الفقيه الأصولي شهاب الدين الصنهاجي الأصل أصهل من قرية من كورة بوش من صعيد مصر الأسفل تعرف بهشيم ونسب إلى القرافة ولم يسكنها وإنما سئل عنه عند تفرقة الجامعة بمدرسة صاحب ابن شكر فقيل هو بالقرافة فقال بعضهم اكتبوه القرافي فلزمه ذلك وكان مالكيًا إماماً في أصول الفقه وأصول الدين عالماً بالتفسير ويعلم آخر، (صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي (ت: ٥٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م، ٦/١٤٦).

(٤) النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ص ٢٦.

القائل – بالتابعي أو الكبير^(١) منهم أي التابعين كعبد الله بن عدي وقيس بن أبي حازم، فدخل في التعريف .

المنقطع بالاصطلاح المشهور للمحدثين: وهو ما سقط من رواته قبل الصحابي راو أو اثنان فصاعداً من موضع واحد، وهو كقول الخطيب وبه قال الشيخ موفق الدين الحنبلي في الروضة^(٢) والآمدني في الأحكام^(٣) والغزالي في المستصفى^(٤) .

ويظهر واضحاً أن المرسل بمعناه العام يشمل المنقطع لكن المنقطع أكثر عموماً فهو يتحدد بكل ما لم يتصل سنده سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره، أما المرسل فهو ما أرسله التابعي عن النبي ﷺ . والمحدثون يفصلون بين المرسل والمنقطع ويجعلون بينهم اختلافاً واضحاً، وقد نقل الحاكم الإجماع أن "المرسل" ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ مطلقاً سواء كان كبيراً أو صغيراً، حيث يقول في معرفة علوم الحديث^(٥) "فإن مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ ."

هنا يرد إشكال، وهو: كيف نجمع بين ما قاله أعيان المحدثين المذكورين آنفاً: (بأنهم يطلقون "المرسل" على كل منقطع)، وبين نقل الحاكم لإجماع المحدثين: (بأنهم يطلقون "المرسل" على ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ)؟ (والجواب عليه)

(١) التابعي الكبير هو الذي يروي عن كبار الصحابة، وهذا يكون أغلب رواياته عن الصحابة. أما التابعي الصغير فهو الذي يروي عن صغار الصحابة، وهم الذين تأخرت وفاتهم، وهذا يكون أغلب رواياته عن التابعين (ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، م.س، ٢/٥٤٠).

(٢) ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٥٦٢٠هـ)، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٢/٥١٤٢٣، م، ١/٣٦٣ .

(٣) الآمدني، الأحكام في أصول الأحكام، م.س، ٢/١٢٣ .

(٤) الغزالي، المستصفى، م.س، ص ١٣٥ .

(٥) الحاكم، معرفة علوم الحديث، م.س، ص ٢٥ .

١ - أن كلام الحاكم رحمه الله المنقول: كان في سياق ذكر (المرسل الذي قوي الاختلاف في الاحتجاج به) لا على مطلق المرسل.
٢ - أن فعل الحاكم رحمه الله نفسه في كتبه كالمستدرک والمدخل إلى معرفة الإكليل وغيرهما: (كان يُطلق المرسل على المنقطع) في مواطن كثيرة، مما يدل على أن عبارته المذكورة لا يقصد بها على أن المحدثين أجمعوا على أن هذا هو المرسل وما سواه ليس بمرسل، وبذلك يزول الإشكال، فالتعريف الراجح للمرسل عند المحدثين: ما أضافه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير تقييد بالكبير^(١). وقيده بعضهم بحديث التابعي الكبير^(٢)، وحده بعضهم^(٣) (أنه قول غير الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم). والمشهور الأول وهو الذي استقر عليه الاصطلاح عند المحدثين.

لأنَّ في هذا التعريف وقفة، فقله: «ولم يذكر الصحابي» خطأ، ولكن الصواب أن يقول: هو ما أضاف التابعي إلى رسول الله ﷺ، دون ذكر الوساطة أو دون ذكر من حدّثه بذلك لأنّه لو قال دون ذكر الصحابي، كأنّه يقول إنّ الساقط هو الصحابي فقط، ونحن إذا تأكدنا أنّ الساقط هو الصحابي فقط، فلا شك أنّ الحديث مقبول، لأنّ الصحابة كلهم عدول، فما يضرنا أن يسقط، وما يضرنا أن يُبهم، الصحابي

(١) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ص ٢٥. ابن عبد البر، التمهيد، م.س، ١/١٩ - ٢٠.

(٢) عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (ت: ٥٧٣٠هـ)، الكشف الأسرار شرح أصول البزدوي، دار الكتاب الإسلامي، د.ط، د.ت، ٣/٢. الشوكاني، إرشاد الفحول، م.س، ١/١٧٣.

(٣) نقله ابن كثير (اختصار علوم الحديث، ص ٤٨) عن ابن الحاجب.

ولا يُذكر اسمه، لأنّه قد ثبتت عدالة الصحابة جميعاً^(١) فحينذاك نحن لا نقول إن الساقط في الحديث المرسل صحابي فقط، ولكن نحن نخاف أن يكون مع الصحابي تابعي آخر، والتابعي يحتاج إلى نظر في حاله هل هو ثقة، أم ضعيف؟... فلما لم نعرف هذا وقفنا في الحديث المرسل وهو عند جمهور أهل العلم يُعدُّ من الأحاديث الضعيفة^(٢)، حتى يخرج بذلك من سمع النبي ﷺ حال كفره ثم أسلم بعد وفاته، والله أعلم، وأما جمهور أهل الأصول والفقهاء؛ فقالوا: المرسل، قول من لم يلق النبي ﷺ: قال رسول الله ﷺ، سواء كان من التابعين أو من تابعي التابعين أو ممن بعدهم (وهو أعم من تفسير المحدثين)^(٣).

أهم نتائج البحث:

(١) قال الفتوحى في «شرح الكوكب المنير» (٢/٤٧٣) قال الشيخ تقي الدين وغيره: «الذي عليه سلف الأمة وجمهور الخلف أنّ الصحابة رضي الله عنهم عدول بتعديل الله تعالى لهم» وقال الشوكاني - رحمه الله - (٦٢) «وإذا تقرر لك عدالة جميع من ثبتت له الصحبة علمت أنّه إذا قال الراوي عن رجل من الصحابة ولم يسمع كان ذلك حجة ولا يضر الجهالة لثبوت عدالتهم على العموم» (الشوكاني، إرشاد الفحول، م.س، ١/١٨٨).

(٢) قال الإمام النووي في مقدمة «شرح المذهب» ص ٦٠: «الحديث المرسل لا يحتج به عندنا وعند جمهور المحدثين وجماعة من الفقهاء، وجماهير أصحاب الأصول والنظر، وحكاه الحاكم أبو عبدالله بن البيهق، عن سعيد بن المسيب، ومالك وجماعة أهل الحديث وفقهاء الحجاز... إلخ»، وقال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٥٤) «وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه: هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم».

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في نزهة النظر (ص ٨٢) «وإنما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف، لأنّه يحتمل أن يكون صحابياً، ويحتمل أن يكون تابعياً، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً، ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الثاني يحتمل أن يكون حمل عن صحابي ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق، ويتعدد إمّا بالتجويز العقلي، فالى ما لا نهاية له، وإمّا بالاستقراء».

(٣) الإسنوي، عبد الرحيم بن علي الإسنوي الشافعي، جمال الدين (ت: ٥٧٧٢هـ)، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠/٥١٩٩٩م، ص ٢٧٧، وقال النووي في شرح مسلم: «وأما المرسل فهو عند الفقهاء والأصوليين والخطيب البغدادي وجماعة من المحدثين ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع» (الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، م.س، ص ٤٤٨).

أولاً: اختلف العلماء في حقيقة المرسل على عدة أقوال:

- ١ - ذهب قوم إلى أنه ما رفعه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ .
 - ٢ - وجمهور المحدثين على أنه ما رفعه التابعي كبيراً أو صغيراً إلى النبي ﷺ ، وهو الراجح في هذا المبحث .
 - ٣ - أكثر علماء الأصول والفقهاء على أنه ما سقط من سنده رجل سواء كان المرسل تابعياً أو من بعده
- ثانياً: أول من أحدث مصطلح المرسل الخفي هو ابن الصلاح، أما العلماء السابقين له فلم يكن لهذا المصطلح أي ذكر عندهم، وإنما كانوا يعدون هذا النوع من المنقطع، وجاء بعض العلماء بعد ابن الصلاح ليحملوا هذا الرأي .
- ثالثاً: استقر تعريف المرسل الخفي على ما قاله ابن الصلاح .
- رابعاً: عدم حجية المرسل الخفي، وهو نوع من أنواع الحديث الضعيف .

المبحث الثاني: حكم الحديث المرسل

المطلب الأول: أقوال العلماء

وقع خلاف بين العلماء في حجية المرسل، والناظر في مذهب الأئمة الأربعة في الاحتجاج بالحديث المرسل، يجد أن أقدمهم زمناً أكثرهم احتجاجاً به، وأن آخرهم زمناً أكثرهم تضييقاً في الاحتجاج به، فأقدم الأمة أبو حنيفة والمرسل عند أبي حنيفة حجة بإطلاق، ثم الإمام مالك، ومالك عنده المرسل حجة إذا عضده عمل أهل المدينة، ثم الإمام الشافعي والمرسل عنده حجة إن وجد ما يشهد له من الموقوف الصحيح أو مما يقبل الجبر من الحديث الضعيف، وآخرهم الإمام أحمد وهو لا يعتبر المرسل حجة. ويمكن حصر أقوال أهل العلم في حكم الحديث المرسل

على ثلاثة أقوال رئيسة^(١)

القول الأول: ان الحديث المرسل ضعيف لا تقوم به حجة، وهو قول ابن المسبب والزهري والأوزاعي ومن بعدهم من فقهاء الحجاز، وهذا ما ذهب اليه جمهور المحدثين فهو قول عبد الرحمن ابن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وعمامة أصحابهما كابن المدني وأبي خيثمة زهير بن حرب ويحيى بن معين وابن أبي شيبه ثم أصحاب هؤلاء كالبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وهذه الطبقة ثم من بعدهم كالدردار قطني والحاكم والخطيب والبيهقي ومن يطول الكلام بذكرهم ممن صنف في الأحكام فقل من يدخل منهم في كتابه المراسيل إذا كان مقصورا على إخراج الحديث المرفوع، وكثير من أهل الفقه والأصول^(٢).

قال الامام مسلم رحمه الله تعالى: " والمرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس حجة"^(٣).

وقال ابن الصلاح: " وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو الذي استقر عليه آراء جماعة حفاظ الحديث ونقاد الأثر وتداولوه في تصانيفهم"^(٤).

ووجههم: هو جهالة الوسطة التي روى المرسل الحديث عنه، اذ قد يكون الساقط صحابيا وقد يكون تابعيا، وعلى الاحتمال الثاني قد يكون ثقة وقد يكون غير

(١) أوصلها الحافظ ابن حجر (النكت، ٢/٥٤٦ - ٥٥٢) الى ثلاثة عشر قولاً.

(٢) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٥٧٩٤هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، ٦/٣٤٠. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٦هـ)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ١/٢٤٥.

(٣) مقدمة صحيح مسلم: هامش النووي، ١/١١٢، ونقله عنه ابن الصلاح في علوم الحديث، ص ٤٩ - ٥٠.

(٤) ابن الصلاح، علوم الحديث، م.س، ص ٤٩.

ثقة؛ قال الخطيب البغدادي: (والذي نختاره سقوط فرض العمل بالمرسل، وان المرسل غير مقبول، والذي يدل على ذلك: أن ارسال الحديث يؤدي الى الجهل بعين راويه، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه، وقد بينا من قبل أنه لا يجوز قبول الخبر الا ممن عرفت عدالته، فوجب كذلك كونه غير مقبول، وأيضا فان العدل لو سئل عمن أرسل؟ فلم يعدله لم يجب العمل بخبره اذا لم يكن معروف العدالة من جهة غيره، وكذلك حاله اذا ابتداء الامسك عن ذكره وتعديله؛ لأنه مع الامسك عن ذكره غير معدل له فوجب ألا يقبل الخبر عنه) (١).

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر المرسل في أنواع المردود: (وانما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون صحابيا ويحتمل أن يكون تابعيا وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفا ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الثاني يحتمل أن يكون حمل عن صحابي، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي، وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق، ويتعدد إما بالتجويز العقلي فيألى ما لا نهاية، وإما بالاستقراء فيألى ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وجد في رواية بعض التابعين عن بعض (٢).

القول الثاني: يقبل المرسل من كبار التابعين دون غيرهم بشرط الاعتبار في الحديث المرسل والراوي المرسل، أما الاعتبار في الحديث: فهو أن يعتضد بواحد من أربعة أمور:

أن يروى مسندا من وجه آخر، أو يروى مرسلا بمعناه عن راو آخر لم يأخذ عن شيوخ الأول؛ فيدل ذلك على تعدد مخرج الحديث، أو يوافقه قول بعض الصحابة أو يكون قال به أكثر أهل العلم.

وأما الاعتبار في راوي المرسل:

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٣٨٧.

(٢) ابن حجر، نزهة النظر، م.س، ص ٤٣ - ٤٤.

١ - فأن يكون الراوي اذا سمي من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عنه في الرواية، أن لا يكون ممن يخالف الحفاظ إذا اسند الحديث فيما أسندوه، فاذا وجدت هذه الأمور كانت دلالة على صحة مخرج حديثه فيحتج به. وهو قول الامام الشافعي^(١).

وذكر إمام الحرمين عن الشافعي أنه لا يرد المرسل مطلقا، ولكن يتطلب فيه مزيد تأكيد، ليحصل غلبة الظن في الثقة، واستنبط هذا من مذهبه في قبول مراسيل سعيد بن المسيب، واستحسانه مراسيل الحسن، وهذا ما اختاره إمام الحرمين، ورأى أن الراوي الموثوق به، العالم بالجرح والتعديل إذا قال: حدثني من أثق به وأرضاه، يوجب الثقة بحديثه، وإن قال: حدثني رجل، توقف عنه.

وكذلك إذا قال الإمام الراوي: قال النبي ﷺ فهذا بالغ في ثقة من روى له. قال: وقد عثرت في كلام الشافعي على أنه إذا لم يجد إلا المرسل مع الإقرار بالتعديل على الإجمال، فإنه يعمل به، فكان إضراجه عن المرسل في حكم تقديم المسانيد عليها^(٢)، وجاء عن البعض من الشافعية قولهم: إن الشافعي يرد الحديث المرسل على الإطلاق منهم: ابنُ السَّمْعَانِي، ابنُ الصَّبَّاحِ، الغَزَالِي، ابنُ بَرَهَانَ، حيث أنهم اخذوا يدافعوا وينافحوا عن مذهب الإمام الشافعي في قبول المرسل، إلا أن الظاهر من كلام الشافعي في الرسالة انه يقبل المرسل بالشروط التي ذكرت آنفاً، وكل ما ذكر خلاف مذهب الشافعي^(٣).

القول الثالث: يقبل المرسل ويحتج به اذا كان راويه ثقة: وهو قول أبي حنيفة، ومالك، ورواية عن أحمد، وهو مذهب كثير من المتقدمين^(٤)، ولهم في ذلك أربعة

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٣٨٤. ابن الصلاح، علوم الحديث، م.س، ص ٤٩.
صلاح الدين العلاءي، جامع التحصيل، م.س، ص ٣٩.
(٢) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، م.س، ٦/٣٥٦.
(٣) المرجع نفسه، البحر المحيط، ٦/٣٥٧..
(٤) السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٥٤٨٣هـ)، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١/٣٦١.

أقوال وهي:

القبول مطلقاً في جميع الأعصار والأمصا، وهذا القول ذهب إليه متأخرو الحنفية، واختاره الآمدي من الشافعية في الأحكام، ومن الحنابلة القاضي أبو يعلى، وهذا توسع غير مرضي بل هو باطل مردود بالإجماع في كل عصر على اعتبار الأسانيد والنظر في عدالة الرواة وجرحهم ولو جوز قبول مثل هذا لزال فائدة الإسناد بالكلية وبطلت خصيصة هذه الأمة وسقط الاستدلال بالسنة على وجهها وظهور فساد هذا القول غني عن الإطالة فيه ولا تفرغ عليه^(١).

قبول مراسيل التابعين وأتباعهم مطلقاً، إلا أن يكون المرسل عرف بالإرسال من غير الثقات فإنه لا يقبل مرسله، وأما بعد العصر الثالث فإن كان المرسل من أئمة النقل قبل مرسله وإلا فلا، وهذا القول لأبي حنيفة، وعيسى بن ابان، واختاره أبو بكر الجصاص، والبيزدي، وغالب متأخري الحنفية.

قبول مراسيل التابعين على اختلاف طبقاتهم دون من بعدهم، وهو قول الإمام مالك وجمهور أصحابه، وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد بن حنبل، وكل من تقبل المرسل من أهل الحديث.

قبول مراسيل كبار التابعين ورد ما عداها، حكاه الخطيب عن بعض أهل العلم^(٢). من خلال استعراض هذه الأقوال أن من قال بقبول الحديث المرسل هم الفقهاء والأصوليون، وذلك لأنهم ينظرون إلى الحديث من حيث صحة ذلك المعنى والاحتجاج به في الأحكام، أما الحفاظ المحدثون فيريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلًا، وهو ليس بصحيح على طريقتهم، لانقطاعه وعدم اتصال إسناده، قال ابن رجب رحمه الله بعد أن ذكر خلاف العلماء في الاحتجاج بالمرسل: "واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ، وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإن الحفاظ إنما يريدون

(١) صلاح الدين العلائي، جامع التحصيل، م.س، ص ٣٣.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٤٨٥. صلاح الدين العلائي، جامع التحصيل، م.س،

ص ٣٤.

صحة الحديث المعين إذا كان مرسلًا، وهو ليس بصحيح على طريقتهم، لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ.

وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتج به من القرائن، وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما... وقد ذكر ابن جرير وغيره أن إطلاق القول بأن المرسل ليس بحجة من غير تفصيل بدعة حدثت بعد المائتين^(١).

المطلب الثاني: أدلة القائلين بقبول المرسل

استدل القائلون بالاحتجاج بالحديث المرسل بأدلة كثيرة:

- ١ - قالوا أن الراوي الثقة لا يسعه حكاية الحديث بصيغة الجزم عن الرسول ﷺ إذا لم يكن من سمعه منه ثقة.
- ٢ - إن الظاهر من حال التابعين أنهم أخذوا عن الصحابة، وهم عدول لا يضر جهالة أعيانهم.
- ٣ - إن أهل تلك القرون كان غالب حالهم الصدق والعدالة بشهادة الرسول ﷺ لهم بذلك، فحيث لم نطلع على ما يجرح الراوي فالظاهر أنه عدل مقبول.
- ٤ - لو كان حكم المتصل والمنقطع مختلفاً، لألزموا أنفسهم التحفظ من رواية كل مرسل عن رسول الله ﷺ وبينوا ذلك لأتباعهم.
- ٥ - الاستدلال بعمل الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ومن ذلك: قول البراء بن عازب رضي الله عنه: ما كل ما نحدث سمعنا من رسول الله عليه السلام، وإنما حدثنا عنه، لكننا لا نكذب، وقال الأعمش: قلت لإبراهيم: إذا رويت لي حديثاً عن عبد الله فأسنده لي، فقال: إذا قلت لك حدثني فلان عن عبد الله فهو ذاك،

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، م.س، ص ٥٤٤.

وإذا قلت لك: قال عبد الله فهو غير واحد؛ فدل ذلك على أن الإرسال كان معروفاً عندهم وكانوا يحتجون به^(١).

٦ - الاستدلال بدفع اللوازم الباطلة من ترك الاحتجاج بالمرسل، وله وجهان: ما يترتب عليه من الطعن في الرواة العدول، قالوا: (من علم أنه لا يستجيز الشهادة على غير رسول الله بالباطل؛ فكيف يظن أن يستجيز الشهادة على رسول الله بالباطل؟ مع قوله عليه السلام: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار")^(٢).

استدلوا كذلك بما يترتب على رد الحديث المرسل، فقالوا: (وفيه تعطيل كثير من السنن)^(٣) وقالوا: لو لم يكن المرسل حجة لما اشتغل الناس بروايته وكتبه.

المطلب الثالث: مناقشة الأدلة

أما ما قيل في الدليل الأول فيُجاب عنه بما قاله ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي عندما ذكر ضابط التفاوت بين المراسيل حيث قال: "أن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه، بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه على أنه غير مرضي، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره كثيراً، يكونون عن الضعيف ولا يسمونه، بل يقولون: عن رجل)، وهذا معنى قول القطان: (لو كان فيه إسناد لصاح به)، يعني لو كان أخذه عن ثقة لسماه وأعلن باسمه"^(٤).

أما الدليل الثاني: فنحن نجعل بعدالة الراوي، ولربما روى التابعي عن تابعي آخر، وأسقطه لضعف فيه يقول العلائي: "علة في رد المرسل إنما هي الجهل بعدالة

(١) البزدوي، علي بن محمد البزدوي الحنفي (ت: ٥٧٣٠هـ)، كنز الوصول إلى معرفة الأصول، مطبعة جاويد بريس - كراتشي، د.ط.، ص ١٧٢. السرخسي، شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت: ٥٤٨٣هـ)، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ١ / ٣٦١.

(٢) أصول السرخسي، م.س، ١ / ٣٦١.

(٣) البزدوي، كنز الوصول، م.س، ص ١٧٣.

(٤) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، م.س، ص ١٨٧.

الراوي" (١).

وقال ابن عبد البر: " وحجتهم في رد المراسيل ما أجمع عليه العلماء من الحاجة إلى عدالة المخبر، وأنه لا بد من علم ذلك، فإذا حكى التابعي عن من لم يلقه لم يكن بد من معرفة الوساطة إذ قد صح أن التابعين أو كثيرا منهم رووا عن الضعيف وغير الضعيف فهذه النكتة عندهم في رد المرسل" (٢).

أما قولهم: لو كان حكم المتصل والمنقطع مختلفاً لألزموا أنفسهم التحفظ من رواية كل مرسل عن رسول الله ﷺ، وبينوا ذلك لأتباعهم. يقول الخطيب في الكفاية: "قال بعض من احتج بصحة المراسيل لو كان حكم المتصل والمنقطع مختلفاً لبينه علماء السلف، ولألزموا أنفسهم التحفظ من رواية كل مرسل عن رسول الله ﷺ، وبينوا ذلك لأتباعهم، بل كان المنقطع عند أهل النظر أبين حجةً وأظهر قوةً من المتصل، فإن من وصل الحديث عن رسول الله ﷺ بالإسناد إذا كان لما سمع مؤدياً وإلى الأمة ما حمل مسلماً، وإذا قال: قال رسول الله ﷺ كان للشهادة قاطعاً، ولصدق من رواه له ضامناً ولا يظن بثقة عدل أن يقول قال رسول الله ﷺ إلا لتلقيه خيراً متواطئاً، وهذا الكلام غير صحيح، فأما قوله لو كان حكم المتصل والمنقطع مختلفاً لبينه علماء السلف، ولألزموا أنفسهم التحفظ من رواية كل مرسل عن رسول الله ﷺ وبينوا ذلك لأتباعهم، فإننا نقول إنهم قد بينوا اختلاف المتصل

(١) صلاح الدين العلائي، جامع التحصيل، م.س، ص ٣٦.

(٢) ابن عبد البر، التمهيد، م.س، ١/٦.

والمنقطع، هذا بن شهاب الزهري يقول لإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة^(١) ما أخبرني محمد بن الحسين القطان قال: أنا دعلج^(٢) بن أحمد قال: ثنا أحمد بن

(١) إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة المدني، مولى آل عثمان بن عفان. روى عن مجاهد ونافع وطائفة وعنه الوليد بن مسلم، وابن سabor، وقد روى عنه عبد السلام بن حرب أنه قال: خطبنا معاوية وعليه برد أخضر. وروى أن الزهري سمع إسحاق يحدث ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة! ما أجرأك على الله! ألا تسند أحاديثك؟ تحدث بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة. قال البخاري: تركوه، ونهى أحمد عن حديثه، وقال الجوزجاني: سمعت أحمد ابن حنبل يقول: لا تحل الرواية عندي عن إسحاق بن أبي فروة. وقال أبو زرعة وغيره: متروك، مات سنة أربع وأربعين ومائة، (أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٢/٤٤٨).

(٢) دعلج بن أحمد بن دعلج بن عبد الرحمن السجستاني: المحدث، الحجة، الفقيه، الإمام، أبو محمد السجستاني، ثم البغدادي، التاجر، ذو الأموال العظيمة. ولد سنة تسع وخمسين ومائتين أو قبلها بقليل، وسمع بعد الثمانين ما لا يوصف كثرة بالحرمين، والعراق، وخراسان، والنواحي حال جولته في التجارة. وحدث عن: علي بن عبد العزيز، ومحمد بن غالب تميم، ومحمد بن عمرو قشمرذ النيسابوري، وعبد العزيز بن معاوية القرشي، وهشام بن علي السيرافي، وبشر بن موسى، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إبراهيم البوشنجي، ومحمد بن أيوب البجلي، والعباس بن الفضل الأسفاطي، وأبي مسلم الكجي، ومحمد بن ربح البزاز، وعثمان بن سعيد الدارمي، ومحمد بن عبد الرحمن السامي، وإمام الأئمة ابن خزيمة، وعدد كثير. حدث عنه: الدار قطني، وابن جميع الغساني، وأبو عبد الله الحاكم، وابن رزقويه، وأبو القاسم بن بشران، وعلي بن أحمد البادي، وأبو علي بن شاذان، وأحمد بن أبي عمران الهروي، والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، وخلق سواهم. مات لعشر بقين من جمادى الآخرة سنة إحدى وخمسين وثلاث مائة (الذهبي، سير أعلام النبلاء، م.س، ١٦٣٠).

علي الأبار^(١) قال: ثنا علي بن حجر^(٢) عن عتبة بن أبي حكيم^(٣) قال: جلس إسحاق بن أبي فروة إلى الزهري فجعل يقول: قال رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ فقال له الزهري: ما لك قاتلك الله تحدث بأحاديث ليس لها أزمة، وروي عن غير بن شهاب شبيه بهذا المعنى^(٤).

وأما الدليل الخامس: فيجاب عنه أن هناك فارق بين مراسيل الصحابة ومراسيل غيرهم من وجوه: لخصها الشافعي بقوله: "أحدها: أنهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه، والآخر: أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه، والآخر: كثرة الإحالة، كان أمكن للوهم وضعف من يُقبل عنه^(٥)"، ثم إن مراسيل الصحابة محمولة على السلامة لأمر:

● لأنهم جميعهم عدول.

(١) أحمد بن علي بن مسلم، أبو العباس النخشي، المعروف بالأبار، سكن بغداد وحدث بها عن مسدد، وعبد الله بن محمد بن أسماء، وأمّية بن بسطام، وعلي بن عثمان اللاحيقي، والعباس بن الوليد النرسي، ومحمود بن غيلان، ويعقوب بن حميد بن كاسب، وعلي بن حجر، وأبي قدامة السرخسي، وغيرهم، توفي يوم الأربعاء النصف من شعبان سنة تسعين ومائتين، (الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، م.س، ٥/٦٤). روى عنه أبو العباس السراج النيسابوري، ويحيى بن محمد بن صاعد، وأبو سهل بن زياد القطان، وإسماعيل بن علي الخطبي، ودعلج بن أحمد، وجعفر بن محمد بن الحكم الواسطي، وأحمد بن جعفر بن سلم، في آخرين. وكان ثقة حافظاً متقناً، حسن المذهب.

(٢) علي بن حجر بن إياس بن مقاتل بن مخادش أبو الحسن السعدي سمع إسماعيل بن جعفر، وفرج بن فضالة، وشريك بن عبد الله، وعلي بن مسهر، وعتاب بن بشير، ويحيى بن حمزة، وسفيان بن عيينة. روى عنه محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج في صحيحهما، وعمامة الخراسانيين، وكان علي يسكن قديماً بغداد، ثم انتقل إلى مرو، فنزلها، ونسب إليها، وانتشر حديثه بها، وكان صادقاً متقناً حافظاً. ولد سنة أربع وخمسين ومائة، ومات عشية يوم الأربعاء للنصف من جمادى الأولى سنة أربع وأربعين ومائتين. (الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، م.س، ١٣/٣٦٢).

(٣) عتبة بن أبي حكيم الهمداني ثم الشعباني، أبو العباس الشامي الأردني الطبراني. قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ضعيف. الحديث، وقال النسائي: ضعيف (أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٩/٣٠٠).

(٤) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٣٩١.

(٥) الشافعي، الرسالة، م.س، ص ٤٦٥.

● لأن الظاهر فيما أرسلوه أنهم سمعوه من النبي ﷺ أو من صحابي سمعه منه .
● ولأن ما رووه عن التابعين فقد بينوه، وهو أيضاً قليل نادر لا اعتبار به^(١).
وهذا خلاف غيرهم، قال في التبصرة: (جرت عادة أصحاب الحديث بالرواية عن كل أحد، ولهذا قال ابن سيرين: لا تأخذوا بمراسيل الحسن وأبي العالية، فإنهما لا يباليان ممن أخذنا)^(٢)، لذا رد جماعة من الصحابة والتابعين الحديث المرسل، من ذلك ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن عباس أنه لم يقبل مرسل بعض التابعين، مع كون ذلك التابعي ثقة محتجاً به في الصحيحين^(٣)، وأما عن الدليل السادس فيجيب عن الوجه الأول فيه: وأجيب: أنا لا نسلم بذلك، (باحتمال ظنه عدالته، وليس في نفس الأمر كذلك، ويجوز أنه لو أظهره لاقتضى نظرنا أنه غير عدل)^(٤) ثم يقال أيضاً: يجوز أن لا يعرفه، وهو ممن يعتقد جواز الرواية عن المجاهيل^(٥) وأما عن الوجه الثاني فيجيب عنه من وجهين:

– أن الخبر المسند يوجب العلم أو غلبة الظن وهو كافٍ في بيان الأحكام.
– أن الاشتغال بكتابتها قد يكون للترجيح بها، أو البحث عما يقويها، أو يكون كالاتغال بمعرفة المنسوخات، مع رفع حكمها^(٦)
– وأجابوا عن حجة النافين للاحتجاج بالحديث المرسل بأجوبة، منها:

قال البزدوي: (فأما قوله: إن الجهالة تنافي شروط الحججة فغلط؛ لأن الذي أرسل إذا كان ثقة تقبل إسناده لم يتهم بالغفلة عن حال من سكت عن ذكره، وإنما علينا

(١) الشوكاني، إرشاد الفحول، م.س، ص ١٧٣.

(٢) الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٥٤٧٦هـ)، التبصرة في أصول الفقه، تحقيق: د. محمد حسن هيتود، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٣هـ، ص ٣٢٧.

(٣) مقدمة صحيح مسلم، م.س، ص: ١٣. الشوكاني، إرشاد الفحول، ص ١٧٦.

(٤) السبكي، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م، ٢/٣٤٠.

(٥) البزدوي، كنز الوصول، م.س، ١ / ١٧٣.

(٦) الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، م.س، ١ / ٣٢٨.

تقليد من عرفنا عدالته لا معرفة ما أبهمه، ألا ترى أنه إذا أثنى على من أسند إليه خبراً، ولم يعرفه بما يقع لنا العلم به صحت روايته؛ فكذلك هذا^(١).

ويُجاب: بأن كثير من الرواة رووا عن من لا يحتج بحديثه؛ لظنهم الحجة به، ولم يقبل ظنهم، قال الترمذي في العلل: (ومن ضعف المرسل فإنه ضعف من قبل أن هؤلاء الأئمة حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثاً وأرسله، لعله أخذه عن غير ثقة، قد تكلم الحسن البصري في معبد الجهني ثم روى عنه^(٢)).

٢ - وأجاب المحتجون بالمرسل: لا نستطيع أن نعلم استجماع شروط الرواية في الراوي إلا ممن أدرك أو سمع منه، فإذا ضمن ذلك وأرسل إلى النبي ﷺ دل على استجماع الشروط عنده.

وأجيب: بأمثلة كثيرة كان الراوي فيها يرسل دون أن يضمن استجماع شروط الصحة، من ذلك ما رواه ابن حزم بإسناده: (عن النعمان بن راشد عن زيد بن أبي أنيسة أن رجلاً أجنب فغسل؛ فمات، فقال النبي ﷺ: "لو يعموه، قتلوه قتلهم الله"، قال النعمان: فحدثت به الزهري؛ فرأيته بعد يروي عن النبي ﷺ، فقلت: من حدثك؟ قال: أنت حدثتني عن محمد بن عمار، قلت: عن رجل من أهل الكوفة، قال: أفسدته في حديث أهل الكوفة دغل كثير^(٣)).

المطلب الرابع: أدلة القائلين برد الحديث المرسل

قال الغزالي في المستصفى: "والدليل أنه لو ذكر شيخه ولم يعدله وبقي مجهولاً

(١) البزدوي، كنز الوصول، م.س، ١/ ١٧٣.

(٢) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، العلل الصغير، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ٧٥٤.

(٣) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت: ٥٤٥٦هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد شاكر، دار الأفاق الجديدة، بيروت، د.ت، ٢/ ١٤٥ - ١٤٦.

عندنا لم نقبله فإذا لم يسمه فالجهل أتم فمن لا يعرف عينه كيف تعرف عدالته فإن قيل رواية العدل عنه تعديل فالجواب من وجهين:

الأول: أنا لا نسلّم، فإن العدل قد يروي عن من لو سئل عنه لتوقف فيه أو جرحه، وقد رأيناهم رويوا عن من إذا سئلوا عنه عدلوه مرة، وجرحوه أخرى، أو قالوا: لا ندري، فالراوي عنه ساكتٌ عن تعديله، ولو كان السكوت عن الجرح تعديلاً لكان السكوت عن التعديل جرحاً، ولوجب أن يكون الراوي إذا جرح من روى عنه مكذباً نفسه، ولأن شهادة الفرع ليس تعديلاً للأصل، ما لم يصرح، وافتراق الرواية والشهادة في بعض التعبدات لا يوجب فرقا في هذا المعنى.

كما لم يوجب فرقا في منع قبول رواية المجروح والمجهول، وإذا لم يجز أن يقال لا يشهد العدل إلا على شهادة عدل لم يجز ذلك في الرواية، ووجب فيها معرفة عين الشيخ، والأصل حتى ينظر في حالهما، فإن قيل: العنعنة كافية في الرواية، مع أن قوله: روى فلان عن فلان عن فلان يحتمل ما لم يسمعه فلان عن فلان، بل بلغه بواسطة، ومع الاحتمال يقبل، ومثل ذلك في الشهادة لا يقبل، قلنا: هذا إذا لم يوجب فرقا في رواية المجهول، والمرسل مروى عن مجهول، فينبغي أن لا يقبل، ثم العنعنة جرت العادة بها في الكتبة، فإنهم استثقلوا أن يكتبوا عند كل اسم روي عن فلان سماعاً منه، وشحوا على القرطاس والوقت أن يضيعوه، فأجزوا، وإنما يقبل في الرواية ذلك إذا علم بصريح لفظه أو عامته أنه يريد به السماع، فإن لم يرد السماع فهو متردد بين المسند والمرسل فلا يقبل.

الجواب الثاني: أننا إن سلّمنا جدلاً أن الرواية تعديل، فتعديله المطلق لا يقبل ما لم يذكر السبب، فلو صرح بأنه سمعه من عدل ثقة لم يلزم قبوله، وإن سلم قبول التعديل (١).

والأدلة هي:

(١) الغزالي، المستصفى، م.س، ص ١٣٤.

١ - النظر للجهل بحال المحذوف، لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي، وإذا كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفاً، وإن اتفق أن يكون المرسل لا يروى إلا عن ثقة، فالتوثيق مع الإبهام غير كاف، ولأنه إذا كان المجهول المسمى لا يقبل، فالمجهول عيناً وحالاً أولى.

٢ - أن الذي درج عليه سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، هو الاحتياط في قبول الأخبار ونقدها والنظر في اتصالها، وقد ورد عنهم أخبار كثيرة تدل على ذلك، فمن ذلك أنه قد ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: (كنت إذا سمعت رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني به، وإذا حدثني رجل من أصحابه استحلفت، فإذا حلف لي صدقته، وإنه حدثني أبو بكر وصدق أبو بكر) (١).

٣ - قال ابن عبد البر في التمهيد: (وحجتهم في ردّ المرسل: ما أجمع عليه العلماء من الحاجة إلى عدالة المخبر، وأنه لا بد من علم ذلك، فإذا حكى التابعي عمّن لم يلقه لم يكن بدّ من معرفة الوسطة. إذ قد صح أن التابعين أو كثيراً منهم رووا عن الضعيف وغير الضعيف، فهذه النكته عندهم في ردّ المرسل، لأن مرسله يمكن أن يكون سمعه ممن يجوز قبول نقله، وممن لا يجوز، ولا بد من معرفة عدالة الناقل، فبطل لذلك الخبر المرسل للجهل بالوسطة) (٢).

٤ - قال النووي في المجموع: (ودليلنا في ردّ المرسل مطلقاً أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله، فرواية المرسل أولى، لأن المروي عنه محذوف مجهول العين والحال) (٣).

(١) أخرجه أحمد في مسنده: ١/٤١٣، رقم: ٦٤٢، فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأخرجه الترمذي: ٢/٢٥٧، رقم: ٤٠٦، باب ما جاء في الصلاة عند التوبة، وأخرجه أبو داود: ٢/٨٦، رقم: ١٥٢١، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار.

(٢) ابن عبد البر، التمهيد، م، س، ١/٦.

(٣) النووي، المجموع، م، س، ١/٦٠.

٥ - قال الخطيب: ولو كان حكم المتصل والمرسل واحدا لما ارتحل كتبة الحديث وتكلفوا مشاق الأسفار الى ما بعد من الأقطار للقاء العلماء والسماع منهم في سائر الآفاق^(١).

وقال أيضاً: "وذلك أن معنى المنقطع مغيب يحتمل أن يكون حمل عمن يرغب عن الرواية عنه إذا سمى، وإن بعض المنقطعات وإن وافقه مرسل مثله، فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحدا من حيث لو سمى لم يقبل، وإن قول بعض الصحابة، إذا قال لو وافقه يدل على صحة المخرج، ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سمع قول الصحابي يوافقه، ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء"^(٢)، فالخطيب يريد بيان المعنى الذي كان عنه المنقطع مغيباً مع ترجيح المنقطع عن كبار التابعين إذا وافقه قول بعض الصحابة فيأتي بوجهي الاحتمال الأول: أن موافقة قول الصحابي يدل دلالة قوية على صحته، والثاني يمكن أن يكون التابعي سمع الخبر ممن لو سمى لم يقبل فلما رأى قول الصحابي يوافقه غلط فيه فظنه أمانة صحته، فرواه على الإرسال، ولم يسم من حدثه إياه، أما إذا عضد بمسند جاء من طريق آخر، فلا يخلو إن كان المسند صحيحاً صار (أي المسند والمرسل) أقوى من صحيح جاء من طريق واحد، كما قال العراقي: فإن يقلل فالمسند المعتمد... فقل: دليان به يعتضد.

أي فإن قيل: قولكم يقبل المرسل إذا جاء مسنداً من وجه آخر لا حاجة حينئذ إلى المرسل، بل الاعتماد حينئذ على الحديث المسند، والجواب أنه بالمسند تبيننا صحة المرسل، وصارا دليلين يرجح بهما عند معارضة دليل واحد، فقوله: "به" أي بالمسند يعتضد المرسل^(٣)، وأما إذا كان العاضد مسنداً ضعيفاً أو مرسلأ آخر من غير طريق الأول وغيرهما مما ذكره الشافعي فإنه يحتج به؛ لأنه صار في مرتبة

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٤٠٢.

(٢) المرجع نفسه، الكفاية، م.س، ص ٤٠٥.

(٣) العراقي، التبصرة والتذكرة، م.س، ١/٢١٢.

الحسن، كما قال ابن الصلاح في الحسن: الحسن يتقاصر عن الصحيح، من شرطه أن يكون رواته قد ثبتت عدالتهم وضبطهم وإتقانهم... وذلك غير مشروط في الحسن فإنه يكتفي فيه بما سبق ذكره من مجيء الحديث من وجوه وغير ذلك مما تقدم شرحه، وإذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعد ذكرنا له نص الشافعي رضي الله عنه في مراسيل التابعين أنه يقبل منها المرسل إذا جاء نحوه مسنداً، وكذلك لو وافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول في كلام له.

وقال ابن الصلاح أيضاً: "ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت... وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر^(١)، وهذا ما اعتمده النووي، وقال العراقي في منظومته: لكن إذا صح لنا مخرجه... بمسند أو مرسل يخرج^(٢).

المطلب الخامس: الراجع

بعد هذه الجولة في مذاهب العلماء في الاحتجاج بالحديث المرسل وعدمه وعرض أدلتهم يتبين قوة مذهب جمهور المحدثين في عدم الاحتجاج بالمرسل؛ وذلك لجهالة عين الراوي المحذوف فضلاً عن جهالة حاله، فإذا كان المجهول المسمى لا يقبل فالمجهول عيناً وحالاً أولى، فالقول المعتمد عند العلماء المخرجين أن المرسل ضعيف لا يعتمد عليه وليس بحجة في ذاته، لكن ضعفه يسير يقبل الجبر، فيتساهل فيه في الشواهد ولا يتساهل في الأصول، وقد ذكر الإمام الشافعي كلمة اشتهرت عنه وفهمت عنه خطأ، فقد قال: "أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب"^(٣)، وليس

(١) مقدمة ابن الصلاح، م.س، ص ٣٤.

(٢) العراقي، التبصرة والتذكرة، م.س، ١/٢٠٧.

(٣) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٤٠٤.

مراد الشافعي بمقولته هذه على التحقيق أن مراسيل سعيد بن المسيب حجة، وإن مراده أنه بالسبر وجد جل مراسيل سعيد بن المسيب تقبل الجبر^(١)، ولكن أعل الشافعي في (الأم) في أكثر من موطن الاحتجاج ببعض الأحاديث وهي من مراسيل سعيد، وذلك لأنه لم يجد لها ما يجبرها، فمراد الشافعي إذن أن مراسيل سعيد جلها ممكن جبره وإلا تبقى في دائرة الضعف وقد نصص على ذلك^(٢).

المطلب السادس: أسباب الإرسال

١ - أن يكون المرسل قد سمع الحديث عن جماعة، ثبتت عدالتهم، وضح عنده الحديث من روايتهم، فيرسله اعتماداً على ثقة شيوخه، كما في إبراهيم النخعي عن ابن مسعود^(٣).

٢ - أن يكون المرسل قد نسي من حدثه به، لكنه عرف المتن، فذكره مراسلاً؛ لأن أصل طريقته أنه لا يحمل إلا عن ثقة^(٤).

٣ - أن لا يقصد بروايته لهذا الحديث التحديث، إنما يذكر الحديث على وجه المذاكرة، أو المناظرة، وعلى جهة الفتوى، أو الوعظ والذكري، فيعتنى بالمتن؛ لأنه المقصود في تلك الحالة دون السند، ولا سيما إن كان السامع عارفاً بمن طوي ذكره لشهرته^(٥).

٤ - قد يكون الحامل على الإرسال ضعف شيخ المرسل، أو ضعف أحد الرجال

(١) البغدادي، الفقيه والمتفقه، م.س، ١/٥٣٣.

(٢) الشافعي، الأم، م.س، ٣/١٩٢.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد، م.س، ١ / ١٧ و ٦/٤٤٢.

(٤) المرجع نفسه، التمهيد، ١/١٧.

(٥) ينظر هذه الوجوه باختصار في "النكت لابن حجر" (٢/ ٥٥٥) حيث قال: "وهذا كله في حق من لا يرسل إلا عن ثقة وأما من كان يرسل عن كل أحد، فربما كان الباعث له على الإرسال: ضعف من حدثه، لكن هذا يقتضي القدح في فاعله لما تترتب عليه من خيانة، والله أعلم"، وهذا ليس على إطلاقه، وإلا فكثير من المدلسين يدلسون لضعف شيوخهم، والأئمة على قبول حديثهم إذا صرحوا فيه بالسماع، فإذا لم يطعنوا في المدلس، فمن باب أولى المرسل، لأن الإرسال أخف من التدليس من بعض الوجوه.

الذين هم فوقه^(١).

٥ - الظروف المحيطة بالراوي، فقد تجعله لا يسمي بعض الرواة في السند خشية أن يلحقه بذلك أذى، أو يُردَّ الحديث إذا سماه؛ لسوء ظن السامعين به، وذكُر عن الحسن البصري بسند لا يصح أنه لما كان يقول: قال رسول الله ﷺ سألوهُ: لم لا تُسند؟ فقال: أنا في زمان بني أمية، فكل ما سمعتم حديثاً قلت فيه: قال رسول الله ﷺ فقد سمعته من علي رضي الله عنه، ومع ذلك فينظر في سماع الحسن من علي^(٢).

٥ - قد يشكُّ الراوي في الحديث: أهو مسند، أم مرسل - وإن كان مسنداً عنده - فيرسله، كما عرف بذلك مالك وغيره من الأئمة، والله أعلم.

٦ - ما ذكره الإمام مسلم عن إرسال الأئمة: أنهم كانت لهم تارات يرسلون فيها الحديث إرسالاً، ولا يذكرون من سمعوه منه، وتارة ينشطون فيسندون الخبر على هيئة ما سمعوه، فيخبرون بالنزول فيه إن نزلوا، وبالصعود إن صعدوا^(٣).

المطلب السابع: الفرق بين الإرسال الجلي والتدليس

إذا روى الراوي عن شيخ سمع منه وروى عنه ما لم يسمعه منه وإنما سمعه بواسطة على وجه الإيهام أنه سمع منه فهو تدليس، وإن روى عن شيخ لم يره، ولم يدركه فروايته عن شيخه مرسل^(٤).

وهنا يُذكر كلام نفيس للخطيب البغدادي " تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممن دلّسه عنه بروايته إياه على وجه يوهم أنه سمعه منه ويعدل عن البيان

(١) ابن حجر، النكت، م.س، ٢ / ٥٥٥ - ٥٥٦.

(٢) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، م.س، ص ٥٣٧. وهذا الخبر لا يصح إسناده لأن فيه ثمامة بن عبيدة، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، وكذبه ابن المديني (الجرجاني، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٥٣٦٥)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل عبد الموجود، الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨/١٩٩٧م، ٢/٣٢١).

(٣) صحيح مسلم، م.س، ١/٢٣.

(٤) السخاوي، فتح المغيبي، م.س، ١/٢٢٣.

لذلك ولو بين أنه لم يسمعه من الشيخ الذي دلّسه عنه وكشف ذلك لصار بيانه مرسلًا للحديث غير مدلس فيه لأن الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعًا ممن لم يسمع منه وملاقيا لمن لم يلقه إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة من حيث كان المدلس ممسكًا عن ذكر من بينه وبين من دلّسه عنه وإنما يفرق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط وهو الموهن لأمره فوجب كون هذا التدليس متضمنًا للإرسال والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل الحديث وذموا من دلّسه والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضي ذم المدلس وتوهينه:

فأحدها: ما ذكرناه من إيهامه السماع ممن لم يسمع منه وذلك مقارب للإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه.

والثانية: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال وذلك بخلاف موجب الورع والأمانة، والثالثة أن المدلس إنما لم يبين من بينه وبين من روى عنه لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضيًا مقبولًا عند أهل النقل فلذلك عدل عن ذكره، وفيه أيضًا أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلّسه عنه طلبًا لتوهيم علو الإسناد والأنفة من الرواية عمّن حدثه وذلك خلاف موجب العدالة ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم وترك الحمية في الإخبار بأخذ العلم عمّن أخذه، والمرسل المبين بريء من جميع ذلك" (١).

ولهذا التفريق فائدة: فمن وصف بالتدليس، وعنعن فعنعنته مردودة حتى يصرح بالسماع عن شيخه في كل رواياته هذا على الاجمال أما على التفصيل حسب طبقات المدلسين، وأما ان كانت روايته مرسلة وعنعن فعنعنته مردودة لأنها

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٣٥٧.

منقطعة .

أهم نتائج البحث :

أولاً: جمهور الفقهاء على قبول الحديث المرسل والاحتجاج به .
ثانياً: أكثر علما الحديث وعلماء الأصول على رد الحديث المرسل وتضعيفه وعدم الاستدلال به، وهو الراجح في هذا المبحث .
ثالثاً: قبول مرسل التابعي الكبير بشروط وهو مذهب الإمام الشافعي .
رابعاً: التدليس متضمن للإرسال ولا عكس وإنما يفرق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط وهو الموهن لأمره .
خامساً: الإرسال الجلي ليس فيه إيهام، لذلك لم يذم العلماء من أرسل الحديث وذموا من دلسه لأن المرسل المبين بريء من موجبات الذم التي تلحق بالمدلس .

المبحث الثالث: تعريف التدليس وأقسامه

المطلب الأول: تعريف التدليس

لغةً: مأخوذ من الدكس، وهو السواد والظلمة. قال الليث: دلس في البيع، وفي كل شيء إذا لم يبين عيبه^(١)، وقال الحافظ ابن حجر: " إنه مشتق من الدكس وهو الظلام، وكأنه أظلم أمره على الناظر لتغطية وجه الصواب فيه"^(٢). والتدليس اصطلاحاً: هو ما أخفي عيبه إما في الإسناد، أو في الشيوخ^(٣).

المطلب الثاني: أقسام التدليس

(١) الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٥٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ١٢/٣٦٢.

(٢) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، م.س، ٢/٦١٤.

(٣) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٥٨١٦هـ)، رسالة في أصول الحديث، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ، ص. ٩٠.

قسم علماء المصطلح التدليسَ على عدة أقسام، واختلفوا في ذلك، فمنهم من عدّها ستة ومنهم من عدّها أقل من ذلك أو أكثر.

أولاً: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: عدّها ستة أقسام وهي (١)

١ - من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوّه أو دونه الا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين تقبل أخبارهم فمنهم من التابعين أبو سفيان طلحة بن نافع وقتادة.

٢ - قوم يدلّسون الحديث فيقولون قال فلان، فإذا وقع إليهم من ينقر سماعتهم ويلح ويراجع ذكروا فيه سماعتهم.

٣ - قوم دلّسوا على أقوام مجهولين لا يدرى من هم ومن أين هم.

٤ - قوم دلّسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يُعرفوا.

٥ - قوم دلّسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلّسونه.

٦ - قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، وإنما قالوا: قال فلان، فحُمّل ذلك منهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل.

ثانياً: الحافظ ابن الصلاح (٢) قسّمه على قسمين رئيسين، هما:

١ - تدليس الإسناد.

٢ - تدليس الشيوخ.

ثالثاً: الحافظ العراقي: ذهب الحافظ العراقي في تعليقه على الحافظ ابن الصلاح

إلى أنّ التدليس ثلاثة أقسام، فزاد عليه: تدليس التسوية، فقال: "القسم الثالث من أقسام التدليس الذي لم يذكره ابن الصلاح وهو تدليس التسوية" (٣)، ونقل

(١) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ص: ١٠٣ - ١٠٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، م.س، ص ٧٣.

(٣) العراقي، التبصرة والتذكرة، م.س، ١/٢٤٢.

عنه الحافظ في النكت القول " ترك المصنف قسماً ثالثاً من أنواع التدليس وهو شر الأقسام" (١).

وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال: " فيه مشاحة... والتسوية على تقدير تسليم تسميتها تدليساً هي من قبيل القسم الأول وهو تدليس الإسناد فعلى هذا لم يترك قسماً ثالثاً، إنما ترك تفريع القسم الأول. أو أخل بتعريفه ومشى على ذلك العلائي فقال: " تدليس السماع نوعان" (٢).

فالذي جرى عليه أهل علماء المصطلح بعد هو تقسيم الحافظ ابن الصلاح وأن الأنواع التي ذُكرت في أقسام التدليس تدخل جميعها تحت هذين القسمين، كالخطيب البغدادي (٣) والإمام النووي (٤) وابن كثير (٥) وابن حجر (٦) والسخاوي (٧) والسيوطي (٨) وغيرهم.

يقول الإمام البلقيني: الأقسام الستة الذي ذكرها الحاكم داخله تحت القسمين السابقين: فالقسم الأول والثاني والثالث والخامس والسادس داخله تحت القسم الأول - أي تدليس الإسناد - والرابع: عين القسم الثاني - أي الشيوخ - (٩)،

(١) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، م.س، ٢/٦١٦.

(٢) المرجع نفسه، النكت على ابن الصلاح، م.س، ٢/٦١٦.

(٣) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٣٦٢ - ٣٦٥.

(٤) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، م.س، ١/٢٥٦.

(٥) ابن كثير، اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص ٥٥.

(٦) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، م.س، ٢/٦١٦.

(٧) السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث، م.س، ١/٢٣٦.

(٨) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، م.س، ١/٢٥٦.

(٩) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، م.س، ص ٢٣٣.

وقال البقاعي^(١) معلقاً على تقسيم الحافظ العراقي: "إن أراد أصل التدليس فليس إلا ما ذكر ابن الصلاح من كونها اثنين باعتبار إسقاط الراوي أو ذكره وتعمية وصفه، وإن أراد الأنواع فهي أكثر من ثلاثة بما يأتي من تدليس القطع وتدليس العطف"^(٢)، وقال أيضاً: "التحقيق أنه ليس إلا قسمان تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ".

فالتدليس قسمان: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

أولاً: تدليس الإسناد: هو المراد بالتدليس عند الإطلاق، وهو أهم صورته وأشهرها وأكثرها وجوداً، وقد اختلفت عبارات علماء الحديث، في تعريفه على أقوال، ويمكن تلخيص هذه الأقوال في قولين أساسيين: الأول عند المتقدمين، والثاني عند المتأخرين من علماء الحديث.

التعريف الأول: جمهور المتقدمين من علماء الحديث على أن تدليس الإسناد هو: "رواية الراوي عن عاصره ولم يلقه، فيتوهم أنه سمعه منه، أو عمن لقيه ما لم يسمعه منه".

أي أن يروي غير الصحابي عن عمن سمع منه – أو عمن حصل له من اللقاء به ما يظن

(١) البقاعي، الحافظ برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط، بن علي بن أبي بكر البقاعي الشافعي، برهان الدين أبو الحسن، العلامة المحدث الحافظ. ولد سنة تسع وثمانمائة تقريباً وأخذ القراءات عن ابن الجزري وغيره، والحديث عن الحافظ ابن حجر، والفقهاء عن التقي بن قاضي شهبة. ولازم القاياتي، والونائي، وسائر الأشياخ. ومهر وبرع في الفنون وداب في الحديث، ورحل وسمع من البرهان الحلبي، والبرهان الواسطي، والتدمري، والمجد البرماوي، والبدر البوصيري، وخلق يجمعهم معجمه الذي سماه "عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران". وله تصانيف كثيرة حسنة منها كتاب "الجواهر والدرر في مناسبة الآي والسور" و"النكت على شرح ألفية العراقي" و"النكت على شرح العقائد" ومختصر كتاب الروح لأبْن القيم سماه "سر الروح" و"القول المفيد في أصول التجويد" وكفاية القارئ "في رواية أبي عمرو" والاطلاع على حجة الوداع". وله ديوان شعر سماه "أشعار الواعي بأشعار البقاعي" (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحقيق: فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت، ص ٢٤).

(٢) الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، م.س، ١٣١٨ و٣٣٩.

معه حصول السماع - ما لم يسمعه منه من حديثه، حاذفاً الواسطة، قاصداً إيهام السماع بإحدى طرق الإيهام، بينما تجد التعريف الثاني للتدليس، عند جمهور المتأخرين، حيث قالوا في تدليس الإسناد: هو أن يروي الراوي عن من قد سمع منه ما لم يسمع منه، موهماً السماع، من غير أن يذكر أنه سمعه منه".
وهكذا عرفه الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) (١)، ومن جاء بعده كالسخاوي (٢٠٩ هـ) (٢)، وشيخ الإسلام الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) (٣)، ومحمد بن إبراهيم المعروف بابن الحنبلي (ت ٩٧١ هـ) (٤)، ومحمد بن عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣٢ هـ) (٥)، وقد استفاد ابن حجر هذا التعريف، من كلام أبي بكر البزار (ت ٢٩٢ هـ) (٦)، وأبي الحسن بن القطان (ت ٦٢٨ هـ) (٧)، وابن عبد البر (٨)، والحافظ العلاءي (ت ٧٦١ هـ) (٩).

(١) ابن حجر، نزهة النظر، م.س، ص.٣٩

(٢) السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث، م.س، ١/٢٠٩ - ٢١١.

(٣) الأنصاري، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت: ٩٢٦ هـ)

(٤) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تحقيق: عبد اللطيف هميم، ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢/٥١٤٢٢، ٢٠٠٢م، ١/١٨٠.

(٥) محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف ب ابن الحنبلي (ت: ٩٧١ هـ)، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٨ هـ، ص٧٢ - ٧٣.

(٦) المناوي، زين الدين عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين المناوي (ت: ١٠٣١ هـ)، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م، ١/٣٥٥ - ٣٧٣.

(٧) العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦ هـ)، التقييد والإيضاح - شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩م، ص.٩٧

(٨) ابن القطان، علي بن محمد الحميري الفاسي أبو الحسن ابن القطان (ت: ٦٢٨ هـ)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٩٦٩م، ص.٩٧

(٩) ابن عبد البر، التمهيد، م.س، ١/٥١.

(١٠) صلاح الدين العلاءي، جامع التحصيل، م.س، ص.٩٧

الفرق بين التعريفين:

من خلال النظر في التعريفين، يظهر أن التعريف الأول، دخل فيه رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه بصيغة موهمة للسمع، وهذا ما يعرف بالمرسل الخفي، عند الحافظ ابن حجر^(١)، وهو قسم من أقسام التدليس عند المتقدمين، أما **التعريف الثاني**: فقد ميّز الحافظ ابن حجر والذين من بعده، بين رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمع منه موهما السماع، وبين رواية الراوي عمن عاصره، ولم يسمع منه موهما السماع، فصار الأول معروفا عندهم بتدليس الإسناد، وصار الثاني معروفاً بالمرسل الخفي، وهو فرق دقيق جداً، يدل على دقة علماء الحديث، في تحديد مصطلحاتهم.

وعلى هذا، ترى أن هناك عدداً من الرواة، وصفهم المتقدمون بالتدليس، بناءً على تعريفهم السابق، بينما تجد المتأخرين، لا يعدونهم من المدلسين، بل يعدون فعلهم من باب الإرسال لا التدليس.

قال ابن حجر: " من ذكر بالتدليس أو الإرسال إذا ذكر بالصيغة الموهمة عمن لقيه فهو تدليس، أو عمن أدركه ولم يلقه، فهو المرسل الخفي، أو عمن لم يدركه فهو مطلق إرسال " (٢).

بهذا التفريق الدقيق بين المصطلحات الثلاثة: الإرسال، والتدليس، والمرسل الخفي، يمكن تحديد فعل ابن جريج، وتبين ما هو من باب الإرسال، أو من باب التدليس، أو المرسل الخفي، وذلك عند دراسة أقول المتقدمين والمتأخرين، في تدليس ابن جريج، وتحديد نوعه.

لذلك فإن المشكلة في عدم معرفة اصطلاح، أو معنى اصطلاح المتقدمين، والمتأخرين، وليست المشكلة في مجرد مسمى التدليس، فتجد المعاصرين يبنون

(١) ابن حجر، نزهة النظر، م.س، ص ٤٢ - ٤٣.

(٢) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ٢/٦٢٣.

نتائج لا تصح أبداً. فتجدهم يقولون عن ابن جريج مدلس، ويرد خبره، ثم يقول: وهذا رأي الجمهور. فجمهور المحدثين من المتقدمين لم يعملوا الإسناد بعنقة أي مدلس، وذلك لمعرفتهم بأن إطلاق لفظة التدليس لا تستدعي رد العنقة مطلقاً فتجد عدداً لا بأس به من المتأخرين، والمعاصرين لمجرد قراءته فلان مدلس أعل الحديث بعنقة هذا الراوي، ورد الحديث، أو ضعفه، دون أن يدقق النظر في اصطلاح المحدثين، ودون تمييز نوع التدليس الذي وصف به الراوي ناهيك عن معرفة ما إذا كان مكثراً منه، أو لا بعد ثبوت صفة نوع التدليس في حقه، فمن المعروف أنه ليس كل مدلس ترد عنقته مطلقاً، وإلا كان يلزم رد عدد لا بأس به من الروايات التي جاءت معنقة في الصحيحين، وكذلك ليس كل نوع من أنواع التدليس يحتاج صاحبه إلى تصريح بالسماع، مثل تدليس الشيوخ، وهي صورة من صور التدليس التي لا يحتاج صاحبها للتصريح بالسماع لأنها أصلاً مبنية على الاتصال، وكذلك رواية الراوي من صحيفة عمّن قد عاصره ولقيه أو لم يلقه ووهي صورة أخرى لا تحتاج للتصريح بالسماع حتى يحكم عليها بالاتصال.

فالذي ينبغي ملاحظته أن كلمة (مدلس) عند الأئمة المتقدمين ليست على معنى واحد فقط حتى تعطى حكماً واحداً، بل لها معان متعددة تعرف من كلامهم، فإذا وجد نص لأحد الأئمة يصف فيها أحد الرواة بأنه مدلس، فلا بد من النظر في التدليس المراد، لأن حكم كل صورة يختلف عن الأخرى.

فترى الآن كثيراً من المحققين المعاصرين يخلطون خلطاً عجيباً في هذه المسألة فيعللون إسناداً بعينه بعنقة مدلس يدلس تدليس شيوخ لكن شيخه في هذا الإسناد معروف أو يعللون الإسناد لمجرد عنقة المدلس مع أن التدليس تدليس صيغ. فلا بد من معرفة الفرق بين التعريفين لأن المتأخرين مثل الحافظ ابن حجر ومن حذا حذوه ميزوا بين تدليس الإسناد، والمرسل الخفي، بينما جمهور المحدثين أدخلوا المرسل الخفي في تدليس الإسناد، وعلى هذا فالمرسل الخفي يكفي لنفيه ثبوت

سماع الراوي عن شيخه ولو مرة، بخلاف تدليس الإسناد. والمرسل الخفي إذا كان في رواية الراوي إيهاً للسمع، أما إذا لم يكن ثم إيهاً فهو مرسل، فالمتقدمون يعلمون الفرق بين رواية الراوي عمن سمع منه الذي لم يسمعه موهماً للسمع وبين رواية الراوي عمن عاصره فقط ولم يلقه موهماً للسمع مع هذا كله يطلقون على الحالتين مصطلح التدليس، ولكنهم يفرقون في الحكم بين الحالتين، فالمشكلة الكبيرة تكمن عندما يطبق اصطلاح المتأخرين مطلقاً ويجعل قاعد مضطربة على اصطلاح المتقدمين، لأن إنزال حكم الأضيق الذي هو في اصطلاح المتأخرين على الواسع، والأشمل الذي عند المتقدمين لا يمكن، والله أجل، وأعلم.

المطلب الثالث: الفرق بين تدليس الإسناد والمرسل الخفي

تدليس الإسناد: هو رواية الراوي عمن عاصره، ولم يسمع منه إذ كان بصيغة موهمة للسمع. وإذا لم يكن بصيغة موهمة فهو إرسال، وهذا عند جمهور المحدثين، وقد سماه الخطيب في الكفاية بالمرسل الخفي، وأما عند المتأخرين كابن حجر فالمرسل الخفي: هو رواية الراوي عمن أدركه ولم يلقه، فإن لم يدركه، فهو مطلق الإرسال.

والتدليس عندهم: رواية الراوي بالصيغة الموهمة عمن لقيه، وهذا أضيق من تعريف المتقدمين فاكتفوا بالمعاصرة، وقد أحسن الدكتور نور الدين عتر في منهج النقد في شرح هذه المسألة حيث يقول: "وأما الفرق بين المرسل الخفي وبين المدلس فوقع فيه كلام كثير لأئمة أصول الحديث، واختلفت فيه وجهاتهم، تبعاً لاختلافهم حول ما يعتبر مندرجاً في المدلس.

وحاصل التفريق بين تدليس الإسناد والمرسل الخفي وجهان:

الأول: أن المدلس يروي عمن سمع منه أو لقيه ما لم يسمع منه بصيغة موهمة

للسماع، وأما المرسل فإنه يروي عن من لم يسمع منه ولم يلقه إنما عاصره فقط. فهما متباينان.

الثاني: إن التدليس إيهام سماع ما لم يسمع، وليس في الإرسال إيهام، فلو بين المدلس أنه لم يسمع الحديث من الذي دلّسه عنه لصار الحديث مرسلًا لا مدلسًا، نبه على ذلك النقاد المحققون كالخطيب البغدادي وابن عبد البر. وكذلك فيما يرى من كان معروفًا من أمره أن من يحدث عنه لم يسمع منه لاشتهار ذلك، أو اشتهار أنه سمع منه أحاديث، بعينها إذا لم يقصد الإيهام. فهذا ينبغي أن يكون مرسلًا خفيًا لا مدلسًا. ويدل على ذلك أنهم لم يذكروا هذا النوع في المدلسين ولم يصفهم بالتدليس تلامذتهم ومن عرفهم من علماء الجرح والتعديل. ومن هنا ميز علماء الرجال بين الفريقين كما وجدناه في صنيع الحافظ العلائي وغيره، فإنهم ينبهون على المدلس أنه مدلس، ويصفون غيره بأنه "يرسل"، أو "كثير الإرسال"^(١).

المطلب الرابع: أنواع تدليس الإسناد

يلحق بهذا النوع - وهو تدليس الإسناد - أنواع وهي:

١ - **تدليس التسوية:** وهو رواية الراوي عن شيخه، ثم إسقاط راوٍ ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر^(٢)، وبعبارة أخرى تدليس التسوية: وهو أن يروي مدلس حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة فيسند المدلس الذي سمع من الثقة ويذكر شيخه الثقة الأول، ويسقط الضعيف الذي في السند بين ثقتين ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات.

(١) نور الدين العتر، منهج النقد، م.س، ص ٣٨٧.

(٢) صلاح الدين العلائي، جامع التحصيل، م.س، ص ١٠٢.

قال الحافظ العلاءي: "وهو مذموم جداً من وجوه كثيرة منها أنه غش وتغطية لحال الحديث الضعيف وتلبس على من أراد الاحتجاج به، ومنها أنه يروي عن شيخه ما لم يتحمله عنه لأنه لم يسمع منه الحديث إلا بتوسط الضعيف ولم يروه شيخه بدونه .

ومنها أنه يصرف على شيخه بتدليس لم يأذن له فيه، وربما ألحق بشيخه وصمة التدليس إذا تحقق عليه أنه رواه عن الوساطة الضعيف ثم يوجد ساقط في هذه الرواية فيظن أن شيخه الذي أسقطه ودلس الحديث وليس كذلك" (١) .
وقد لا يفعل ذلك لنفسه بل يفعله لشيخه أو بعض من فوقه؛ أي إنه لا يحذف شيخه بل يحذف بعض من فوقه، فكأن هذا الذي فعل له ذلك هو الذي دلس وهو في الحقيقة غير مدلس (٢) .

ونقل السيوطي عن الحافظ ابن حجر القول: إن ابن القطان إنما سماه تسوية بدون لفظ التدليس، فيقول: سواه فلان، وهذه تسوية، والقدماء يسمونه تجويداً، فيقولون: جوده فلان، أي ذكر من فيه من الأجواد، قال: والتحقيق أن يقال متى قيل تدليس التسوية: فلا بد أن يكون كل من الثقات الذين حذف بينهم الوسائط في ذلك الإسناد قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث، وإن قيل تسوية بدون لفظ التدليس لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه، كما فعل مالك فإنه لم يقع في التدليس أصلاً، ووقع في هذا فإنه يروي عن ثور عن ابن عباس وثور لم يلقه وإنما روى عن عكرمة عنه فأسقط عكرمة لأنه غير حجة عنده، وعلى هذا يفارق المنقطع بأن شرط الساقط هنا أن يكون ضعيفاً فهو منقطع خاص" (٣) . وبهذا يتضح لنا الفرق بين تدليس التسوية وبين التسوية، وقول

(١) المرجع نفسه، جامع التحصيل، ص ١٠٢ .

(٢) السيوطي، تدریب الراوي، م.س، ١/٢٥٧ - ٢٥٩ . السخاوي، فتح المغیث، م.س، ١/٢٤٢ .

(٣) السيوطي، تدریب الراوي، م.س، ١/٢٥٧ - ٢٥٩ . السخاوي، فتح المغیث، م.س، ١/٢٤٢ .

الحافظ: إنه منقطع خاص لأن الساقط هنا يشترط أن يكون ضعيفاً، ولا يشترط ذلك في المنقطع ولذا كان المنقطع خاصاً.

ومثاله: ما أخرجه ابن أبي حاتم في علله قال: "سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحق ابن راهويه عن بقية، قال: حدثني أبو وهب الاسدي، قال: حدثنا نافع عن ابن عمر، قال: "لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه". قال أبي: هذا الحديث له علة قل من يفهمها، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وعبيد الله بن عمرو وكنيته أبو وهب وهو أسدي فكناه ببقية بن الوليد، ونسبه إلى بني أسد لكيلا يظن به حتى إذا ترك إسحق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى به، وكان بقية من أفعل الناس لهذا، وأما ما قال إسحق في روايته عن بقية عن أبي وهب حدثنا نافع، فهو أن وجهه عندي أن إسحق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث، ولم يظن لما عمل بقية من تركه إسحق من الوسط وتكنيته عبيد الله بن عمرو فلم يفتقد لفظ بقية في قوله حدثنا نافع أو عن نافع" (١).

٢ - تدليس العطف: "وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه، ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع، ويعطف الثاني عليه" (٢)، وهو على أصناف ثلاثة:

الأول: عطف اسم راو على اسم راو قبله مع نية القطع، وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون المدلس قد سمع ذلك المروي من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع أيضاً؛ وهو إنما حدث بالسماع عن الأول ثم نوى القطع فقال: (وفلان)، أي: وحدث فلان، مثاله ما روى الحاكم في قال: (وفيما حدثونا أن

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٣٦٤.

(٢) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ٢/١١٦.

جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوماً على أن لا يأخذوا منه التذليل ففطن لذلك فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حسين ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفاً مما قلته، إنما قلت حدثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي (١).

الثاني: عطف جملة سياق حديث على جملة سياق حديث ورد قبله، ومثال ذلك فيما يظهر في صنيع هشيم في حديثه التالي: قال عبد الله بن أحمد: "حدثني أبي قال: حدثنا هشيم قال أخبرنا الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ جعل يوم خيبر للفرس سهمين وللرجل سهماً" (٢)؛ ثم قال: "حدثني أبي قال: حدثنا هشيم قال: وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ مثل ذلك سمعت أبي يقول: لم يسمعه هشيم من عبيد الله".

فهشيم ساق حديثاً لشيخه الكلبي بقوله (حدثنا)، ثم عطف عليه حديثاً لشيخه عبيد الله ولكن لم يبدأه بأية صيغة؛ فهو أراد بهذا العطف جملة على جملة، أي (وحدث عبيد الله) إلى آخره، لا عطف فاعل على فاعل، أعني لم يعطف عبيد الله على الكلبي.

الثالث: أن ينفي السماع من الأول ثم يذكر الثاني من غير صيغة أداء ويوهم أنه سمع منه بخلاف الأول، وقد ادعى بعضهم أن أبا إسحاق السبيعي فعله. قال البخاري: حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه أنه سمع عبد الله يقول: "أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار فوجدت حجرتين والتمست الثالث فلم أجده فأخذت روثه فأتيته بها فأخذ الحجرتين وألقى الروثة وقال هذا ركس".

(١) هذه القصة ذكرها الحاكم بغير سند، ويظهر أنها لم تُرو مسندة، وتناقها أهل المصطلح هكذا بدون سند (الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ص ١٠٥).

(٢) الرازي، العلل ومعرفة الرجال، م.س، ٢/٢٦٢ - ٢٦٣.

وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق حدثني عبد الرحمن^(١). قال الحاكم في المعرفة: "قال علي: وكان زهير وإسرائيل يقولان عن أبي إسحاق: إنه كان يقول: ليس أبو عبيدة حدثنا ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن النبي ﷺ في الاستنجاء بالأحجار الثلاثة، قال ابن الشاذكوني^(٢) ما سمعت بتدليس قط أعجب من هذا ولا أخفى، قال: أبو عبيدة لم يحدثني، ولكن عبد الرحمن عن فلان عن فلان، ولم يقل حدثني؛ فجاز الحديث وسار"^(٣).

ولكن الحافظ ابن حجر بين أن هذا ليس بتدليس، وكذلك فعل في شرح الحديث فقال: "قوله: (ليس أبو عبيدة) أي ابن عبد الله بن مسعود؛ وقوله (ذكره) أي لي (ولكن عبد الرحمن بن الأسود) أي هو الذي ذكره لي بدليل قوله في الرواية الآتية المعلقة (حدثني عبد الرحمن). وإنما عدل أبو إسحاق عن الرواية عن أبي عبيدة إلى الرواية عن عبد الرحمن مع أن رواية أبي عبيدة أعلى له لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة بخلاف رواية عبد الرحمن فإنها موصولة، ورواية أبي إسحاق لهذا الحديث عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود عند الترمذي وغيره من طريق إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق، فمراد أبي إسحاق هنا بقوله (ليس أبو عبيدة ذكره) أي لست أرويه الآن عن أبي عبيدة وإنما أرويه عن عبد الرحمن... قوله (وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه) يعني يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي عن أبي إسحاق وهو جده قال (حدثني عبد الرحمن) يعني ابن الأسود بن يزيد بالإسناد المذكور أولاً.

وأراد البخاري بهذا التعليق الرد على من زعم أن أبا إسحاق دلس هذا الخبر كما

(١) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب: لا يستنجى بروث، رقم: ١٥٦، م.س، ١/٤٣.

(٢) الشاذكوني أبو أيوب سليمان بن داود، العالم، الحافظ، البار، أبو أيوب سليمان بن داود بن بشر المنقري، البصري، الشاذكوني، روى عن: حماد بن زيد، وعبد الواحد بن زياد، وجعفر بن سليمان، وعبد الوارث، ومعتز بن سليمان، وطبقتهم، فأكثر إلى الغاية (الذهبي، سير أعلام النبلاء، م.س، ١٠/٦٧٩).

(٣) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ص ١٠٥، ص ١٠٨.

حكّي ذلك عن سليمان الشاذكوني حيث قال: لم يسمع في التدليس بأخفى من هذا، قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن، ولم يقل: ذكره لي، انتهى. وقد استدل الإسماعيلي أيضاً على صحة سماع أبي إسحاق لهذا الحديث من عبد الرحمن بكون يحيى القطان رواه عن زهير فقال بعد أن أخرجه من طريقه: والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان، أو بالتصريح من قوله؛ فانزاحت عن هذه الطريق علة التدليس" (١).

ومن المهم بيانه أن الحافظ ابن حجر قيد تدليس العطف بقيد هو اشتراك شيخي المدلس في الرواية عن شيخ واحد (٢)، وخالفه في ذلك تلميذه الحافظ السخاوي، مشيراً إلى أن تقييده هذا إنما كان من أجل المثال الذي وقع له؛ وكذا الصنعاني إذ قال: "لا يقتصر أن يعطف بشيخ واحد، فرمما كان العطف بأكثر من واحد من شيوخه" (٣).

تدليس القطع: وهو "أن يحذف الصيغة ويقتصر على قوله: فلان عن فلان" (٤). مثلاً الزهري عن أنس، وهذا الصنيع يليق أن يسمى التدليس بحذف الصيغة، أي: "أن يسقط الراوي أداة الرواية مقتصراً على اسم الشيخ أو يأتي بها ثم يسكت ناوياً القطع".

وعلى هذا فتدليس القطع: هو أن يأتي الراوي فيروي عن شيخ من شيوخه سمع منه مباشرة، ولكنه يروي حديثاً لم يسمعه منه، ويقطع صيغة التحديث، فلا يأتي بها، كأن يقول مثلاً: الزهري عن أنس، فلا يقول: حدثنا، ولا: أخبرنا، ولا: عن،

(١) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، م.س، ١/٢٥٨.

(٢) السخاوي، فتح المغيب، م.س، ١/٢٢٧. الصنعاني، وتوضيح الأفكار، م.س، ١/٣٣٩.

(٣) الصنعاني، وتوضيح الأفكار، م.س، ١/٣٣٩.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس، م.س، ص ٢٥. العراقي، التبصرة والتذكرة في

علوم الحديث، م.س، ١/١٠٧.

ولا: قال . وبمقتضى هذا التعريف فإن تدليس القطع يكون على صنفين :
الأول : أن يقطع اتصال أداة الرواية بالراوي مقتصراً على اسمه فحسب . الثاني : أن
يأتي بأداة الرواية ثم يسكت ناوياً القطع ويأتي بعد ذلك باسم الراوي .
ومن الأمثلة عليه : صنيع هشيم في حديثه الذي رواه عنه عبد الله بن أحمد ، قال :
حدثني أبي قال حدثنا هشيم قال : إما المغيرة وإما الحسن بن عبيد الله ، عن
إبراهيم : لم يربأساً بمصافحة المرأة التي قد خلت من وراء الثوب ؛ سمعت أبي
يقول : لم يسمعه هشيم من مغيرة ولا من الحسن بن عبيد الله^(١) ومن أمثلته : ما
كان يفعله عمر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي ؛ قال ابن سعد في (الطبقات)
فيه : (وكان يدلّس تدليساً شديداً وكان يقول : " سمعتُ " و " حدثنا " ، ثم
يسكت ثم يقول : " هشام بن عروة ، الأعمش ")^(٢)

وقال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي ذكر عمر بن علي فأتني عليه خيراً ، وقال :
(كان يدلّس ، سمعته يقول : حجاج سمعته ، يعني : حدثنا آخر ، قال أبي : هكذا
كان يدلّس)^(٣) ، ومن الأمثلة ما قاله علي بن خشرم عن ابن عيينة ، قال : جلس ابن
عيينة معنا يحدثنا في مجلس التحديث ، فقال لهم : الزهري عن أنس ، وابن عيينة
تلميذ مباشر للزهري ، فقال له علي بن خشرم : يا ابن عيينة ! أسمعته من الزهري ؟
فسكت ولم يرد عليه ، ثم سأله وقال : أسمعته من الزهري ؟ فسكت ، ثم سأله
الثالثة ، فقال : لا والله ما سمعته من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري ، بل سمعته
من عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، ورواية ابن
عيينة عن عبد الرزاق تعتبر من رواية الأقران ؛ لأنهما من طبقة واحدة .

فهنا ابن عيينة قال : الزهري ، فقطع وأسقط الصيغة ، فلم يقل : حدثني ، ولا قال :
أنبأني ، ولا قال : قال ، ولا قال : عن ، بل قال : الزهري مباشرة ، فلما قالوا : أسمعته

(١) الرازي ، العلل ومعرفة الرجال ، م.س ، ٢/٢٤٧ .

(٢) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، م.س ، ٧/٢١٣ .

(٣) الرازي ، العلل ومعرفة الرجال ، م.س ، ٣/١٤ .

من الزهري؟ قال: لا ولا ممن حدث عن الزهري، سمعته عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس^(١).

ومما يجدر التنبيه عليه أن لحافظ ابن حجر (رحمه الله) مثل في (النكت) لتدليس القطع أو السكوت: (مثاله ما روينا في الكامل لأبي أحمد بن عدي وغيره عن عمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول: (حدثنا)، ثم يسكت ينوي القطع، ثم يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها)^(٢).

ولا يلزم أن يكون التدليس بإسقاط راو واحد بل قد يكون بإسقاط أكثر من راو، فالتدليس قد يقع بإسقاط المدلس أكثر من واسطة بينه وبين شيخه كما قال أحمد بن حنبل في المبارك بن فضالة: كان يرسل [عن] الحسن؛ قيل: يدلّس؟ قال: نعم؛ قال: (وحدث يوماً عن الحسن بحدِيث فَوْقَ عَلَيْهِ، قال: حدثنيه بعض أصحاب الحديث عن أبي حرب عن يونس)^(٣) أي عن الحسن، وبناء على ما تقدم فإنه قد لا يقنع الناقد الفطن بالوقوف على راو واحد بين الراوي المدلس وشيخه في حديث من الأحاديث، لقيام القرينة على قوة احتمال أن تكون الواسطة بينهما أكثر من راو؛ وهذا أمر مهم يدخل في مسألة أحكام متابعة المدلسين والضعفاء لبعضهم في الروايات.

٤ - تدليس السكوت: "وهو أن يذكر صيغة التحمل، ثم يسكت قليلاً، ثم يقول: فلان"^(٤)، أي أن يذكر الشيخ الصيغة ويسكت عن ذكر شيخه، ثم يذكر

(١) السخاوي، فتح المغيب بشرح الفية الحديث للعراقي، م.س، ١/٢٢٦.

(٢) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، م.س، ٢/٦١٧، وبالمناسبة لا يُعلم أحدٌ وصف الطنافسي بالتدليس غير الحافظ ابن حجر في (النكت)، بل لم يذكره ابن حجر نفسه في (طبقات المدلسين)، ولا وصفه بالتدليس في (التهذيب) ولا (التقريب)، ولكنه قال في ترجمة عمر بن علي المقدمي من (التقريب) (ثقة وكان يدلّس شديداً). فهذا كله يدل على أن المقصود هو المقدمي وليس

الطنافسي، والله اعلم

(٣) يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، م.س، ٢/٦٣٣.

(٤) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، م.س، ٢/٦١٧.

شيخاً فوقه بطبقة، كأن يقول: حدثنا، ثم يسكت هنيهة، فيسمي اسماً في نفسه لا يسمعه الذين يجلسون معه في مجلس التحديث، ثم بعد ذلك يذكر شيخاً فوقه بطبقة، ومثل العلماء على ذلك بقول عمر بن عبيد الطنافسي: حدثنا وسكت، ثم قال: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، فالتأمل لهذا السند يظن أن هذا المحدث قد سمعه ممن فوقه - من هشام بن عروة - ويكون السند أمامه ظاهراً نقياً نظيفاً، ليس فيه شيء؛ لأن المحدث لا عنعن ولا قال: قال، ولا قطع، بل قال: حدثنا وتنفس، ثم قال: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، ولكن لما روجع المحدث في الوسطة بينه وبين هشام بن عروة، قال: ما سمعته من هشام بن عروة.

فهذا هو تدليس السكوت، وهو أشد وأنكى من النوع الأول؛ لأن المحدث هنا يذكر الصيغة فيقول: حدثنا أو أخبرنا أو سمعت، ثم بعد ذلك يسكت، ويسمي من سمع منه في نفسه دون أن يعلم مجلس التحديث أنه سماه، ثم يأتي باسم من الطبقة التي فوقه، ويجري الإسناد على ذلك فيصبح كأنه لا إضلال فيه؛ لوجود صيغة التحديث، وكلها مستوية بين التلميذ وبين الشيخ.

٥ - **تدليس الصيغ**: وهو أن يذكر الراوي، صيغة التحمل من شيخه، على غير ما اصطاح عليه أهل

الحديث، كأن يصرح بالإخبار في الإجازة، أو بالتحديث في الوجدادة، أو فيما لم يسمعه^(١).

وقد سمي ابن حجر هذا النوع بتدليس الإجازة وهو أن يروي الراوي ما تحمله بالإجازة، بصيغة أداء توهم أنه سمعه من المجيز، أو أنه كتب به إليه، مع أنه إنما

(١) السخاوي، فتح المغيث، م.س، ١/٣٤٤. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٥٧٤٨هـ)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٢٤١هـ، ص ٥٦ - ٥٨.

سمع منه عبارة الإجازة فقط، أو كتب إليه بالإجازة فقط، وأشار إلى المجاز به، أو عينه، دون أن يكتبه له. ومن تلك الصيغ المستعملة للإيهام (أخبرني) و(شافهني) و(كتب إلي). قال ابن حجر: "ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التعبير بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة موهماً للسمع ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئاً"^(١).

ومن وُصف بهذا النوع من التدليس أبو نعيم الأصبهاني، قال ابن حجر: "كانت له إجازة من أناس أدركهم ولم يلقيهم فكان يروي عنهم بصيغة "أخبرنا"، ولا يبين كونها إجازة، لكنه كان إذا حدث عن سمع منه يقول: "ثنا" سواء كان ذلك قراءة أو سماعاً، وهو اصطلاح له تبعه عليه بعضهم، وفيه نوع تدليس لمن لا يعرف ذلك"^(٢)، ومن أهل العلم من لم يرض بتسمية هذا الصنيع تدليساً؛ قال العلائي عقب ذكره طبقات المدلسين: "وهذا كله في تدليس الراوي ما لم يتحملة أصلاً بطريق ما؛ فأما تدليس الإجازة والمناولة والوجادة بإطلاق "أخبرنا" فلم يعده أئمة الفن في هذا الباب، كما قيل في رواية أبي اليمان الحكم بن نافع عن شعيب، ورواية مخرمة بن بكير بن الأشج عن أبيه، وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري، وشبه ذلك؛ بل هو إما محكوم عليه بالانقطاع أو يعد متصلاً.

ومن هذا القبيل ما ذكره محمد بن طاهر المقدسي عن الحافظ أبي الحسن الدار قطني أنه كان يقول فيما لم يسمع من البغوي: "قرئ على أبي القاسم البغوي حدثكم فلان" ويسوق السند إلى آخره، بخلاف ما هو سماعه فإنه يقول فيه: "قرئ على أبي القاسم وأنا أسمع"، أو "أخبرنا أبو القاسم البغوي قراءة"، ونحو ذلك؛ فإما أن يكون له من البغوي إجازة شاملة بمروياته كلها فيكون ذلك متصلاً له، أو لا يكون كذلك فيكون وجادة؛ وهو قد تحقق صحة ذلك عنه؛ على أن

(١) ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين، م.س، ص ١٦ و ٣٣.

(٢) المرجع نفسه، طبقات المدلسين، م.س، ص ١٨.

التدليس في المتأخرين بعد سنة ثلاث مائة يقل جداً قال الحاكم: لا أعرف في المتأخرين من يُذكر به إلا أبا بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي" (١).

المطلب الخامس: حكم تدليس الإسناد

تدليس الإسناد بأنواعه مكروه جداً، وقد ذم التدليس كبار النقاد، وبالغوا في ذمه، فقال شعبة بن الحجاج: "التدليس في الحديث أشد من الزنا ولأن أسقط من السماء أحب إلي من أن أدلس" (٢).

ونقل مرة عنه القول: "لأن أذني أحب إلي من أدلس" (٣). وقال حماد بن زيد: "المدلس متشبع بما لم يُعط" (٤) وقال سليمان بن داود المنقري: "التدليس والغش والغرور والخداع والكذب يحشر يوم تبلى السرائر في نفاذ واحد... وذكر لعبد الله بن المبارك رجل ممن كان يدلس، فقال فيه قولاً شديداً وأنشد فيه: دلس للناس أحاديثه والله لا يقبل تدليسا" (٥).

أقوال العلماء في حكم قبول رواية المدلس تدليس الإسناد: اختلف أهل العلم في قبول حديث المدلس تدليس الإسناد على أقوال:

١ – **عدم القبول مطلقاً:** فلا تقبل روايته لما فيه من الغش والتُّهْمَة، إذ عدل عن الكشف إلى الاحتمال، وهو تشبع بما لم يعط (٦).

وقال السيوطي: "مكروه جدا ذمه أكثر العلماء وبالغ شعبة في ذمه فقال لأن أذني أحب إلي من أن أدلس وقال التدليس أخو الكذب، قال فريق منهم من عرف به

(١) صلاح الدين العلائي، جامع التحصيل، م.س، ص ١١٣.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، م.س، ص ٣٥٥.

(٣) السيوطي، تدريب الراوي، م.س، ١/٢٦٢.

(٤) السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، م.س، ١/٢٣٥.

(٥) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، م.س، ٢/٦٣٢.

(٦) مقدمة ابن الصلاح، م.س، ص ٧٥. السخاوي، فتح المغيث، م.س، ١/١٣٤.

صار مجروحاً مردود الرواية وإن بين السماع^(١). ففريق من أهل الحديث والفقهاء اعتبروا المدلس مجروحاً بذلك، وقالوا: لا تقبل روايته بحال بين السماع أو لم يبين، والصحيح التفصيل، وأن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم المرسل وأنواعه، وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو (سمعت، وحدثنا، وأخبرنا) وأشباهاها فهو مقبول محتج به.

٢ – **القبولُ مطلقاً**: قال الخطيب: "وقال خلق كثير من أهل العلم خير المدلس مقبول لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب ولم يروا التدليس ناقضاً للعدالة وذهب إلى ذلك جمهورٌ من قِبَل المراسيل من الأحاديث وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال"^(٢).

٣ – **قبول الرواية من المدلس** إذ عرف عنه أنه لا يدلس إلا عن ثقة: قال الحافظ العراقي: "قال الإمام أبو بكر البزار في جزئه "معرفة من يترك حديثه أو يقبل": "إن من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً، .. فمن كانت هذه صفته وجب أن يكون حديثه مقبولاً وإن كان مدلساً"^(٣).

وقال الخطيب: "وقال بعض أهل العلم: إذا دلس المحدث عمن لم يسمع منه ولم يلقه وكان ذلك الغالب على حديثه لم تقبل رواياته"^(٤)، وأما إذا كان تدليسه عمن قد لقيه وسمع منه فيدلس عنه رواية مالم يسمعه منه فذلك مقبول بشرط أن يكون الذي يدلس عنه ثقة"^(٥).

وهو مذهب أكثر أئمة الحديث كما نص على ذلك ابن عبد البر فقال: "فمن كان لا يدلس إلا عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً وإلا فلا"^(٦)، ونقل

(١) السيوطي، تدريب الراوي، م.س، ١/٢٦٢.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، م.س، ٣٦١.

(٣) العراقي، التبصرة والتذكرة، م.س، ١/٢٣٧.

(٤) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، م.س، ص ٣٦١.

(٥) السخاوي، فتح المغيبي، م.س، ١/٢٢٩.

(٦) ابن عبد البر، التمهيد، م.س، ١/١٧.

الخطيب عن أبي الفتح الأزدي الحافظ القول: "التدليس على ضربين: فإن كان تدليسا عن ثقة لم يحتج أن يوقف على شيء وقبل منه، ومن كان يدلس عن غير ثقة لم يقبل منه الحديث إذا أرسله حتى يقول: حدثني فلان أو سمعت، فنحن نقبل تدليس ابن عيينة ونظرائه، لأنه يحيل على مليء ثقة ولا نقبل من الأعمش تدليسه لأنه يحيل على غير مليء والأعمش إذا سألته عن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف^(١) وعباية بن ربعي^(٢) وابن عيينة إذا وقفته قال عن ابن جريج ومعمرو ونظرائهما فهذا الفرق بين التدليسين"^(٣).

٤ - ما رواه المدلس الثقة بلفظ مبين الاتصال، نحو سمعت وحدثنا وأخبرنا وأشابهها قبل منه، واحتج به، قال الخطيب: "وقال آخرون خير المدلس لا يقبل إلا أن يورده على وجه مبين غير محتمل للإيهام فإن أورده على ذلك قبل"، قال الخطيب: "وهذا هو الصحيح عندنا"^(٤).

وقال الحافظ العلائي: "والصحيح الذي عليه جمهور أئمة الحديث والفقهاء والأصول الاحتجاج بما رواه المدلس الثقة مما صرح فيه بالسماع، دون ما رواه بلفظ محتمل، لأن جماعة من الأئمة الكبار دلسوا، وقد اتفق الناس على الاحتجاج بهم، ولم يقدح التدليس فيهم كقتادة والأعمش والسفيانين الثوري وابن عيينة وهشيم بن بشير، وخلق كثير. وأيضا فإن التدليس ليس كذبا صريحا بل هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل، كما قال الإمام الشافعي رحمه الله: ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته، وليست تلك العورة بكذب فيرد حديثه ولا على النصيحة في الصدق

(١) موسى بن طريف الأسدي الكوفي - حدث عنه الأعمش - كذبه أبو بكر بن عياش. - وقال يحيى والدارقطني: ضعيف - وقال الجوزجاني: زائغ، وقال الخريبي: كنا عند الأعمش، فقال: ألا تعجبون من موسى بن طريف، ينظر ميزان الإعتدال: ٤/٢٠٨. يحدث عن عباية، عن علي رضي الله عنه، أنه قال: أنا قسيم النار، هذا لي وهذا لك.

(٢) عباية بن ربعي: من غلاة الشيعة (الذهبي، ميزان الإعتدال، ٢/٣٨٧).

(٣) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، م.س، ص ٣٦٢.

(٤) المرجع نفسه، الكفاية، ص ٣٦١.

فيقبل منه ما قبلناه من أهل الصدق، فلذلك قلنا إنه لا يقبل من المدلس حديث حتى يقول: حدثنا وسمعت؛ هذا لفظه. والذي ينبغي أن ينزل قول من جعل التدليس مقتضياً لجرح فاعله على من أكثر التدليس عن الضعفاء وأسقط ذكرهم تغطية لحالهم، وكذلك من دلس اسم الضعيف حتى لا يعرف، ولهذا ترك جماعة من الأئمة كأبي حاتم الرازي وابن خزيمة وغيرهما الاحتجاج ببقية مطلقاً، قال ابن حبان: سمع بقية من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة، ثم سمع من أقوام كذايين عن مالك وشعبة فروى عن الثقات بالتدليس ما أخذ عن الضعفاء، ولا شك في أن مثل هذا مقتض للجرح لكن الذي استقر عليه عمل الأكثرين الاحتجاج بما رواه المدلس الثقة بلفظ صريح في السماع وبهذا أجاب علي بن المديني ويحيى ابن معين وغيرهما^(١).

وهو الذي ذهب إليه جمهور أئمة الحديث والفقهاء والأصول، كما مر^(٢) أما ما كان في الصحيحين من رواية المدلسين بصيغة العنعنة، فهو محمول على ثبوت السماع عندهم فيه من جهة أخرى كما نص على ذلك الإمام النووي وغيره^(٣)، وتوسع الصنعاني أيما توسع وأجاد، وقال العلامة المعلمي في بيان كون التدليس جرحاً لصاحبه أم لا؟: ذكر أبو رية ما حكى عن شعبة في ذم التدليس وقال: "ومن الحفاظ من جرح من عرف بهذا التدليس من الرواة، فرد روايته مطلقاً وإن أتى بلفظ الاتصال"، أقول - والقائل المعلمي - : بعد أن استحکم العرف الذي مر بيانه نشأ أفراد لا يلتزمون، وهم ضربان:

الضرب الأول: من بين عدم التزامه فصار معروفاً عند أصحابه والآخذين عنه أنه إذا قال: (قال فلان...) ونحو ذلك وسمى بعض شيوخه احتمال أن يكون سمع

(١) صلاح الدين العائلي، جامع التحصيل، م.س، ص ٩٧. العراقي، التبصرة والتذكرة، م.س، ١/٢٣٦.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، م.س، ص ٧٥. السخاوي، فتح المغيبي، م.س، ١/١٣٤.

(٣) السيوطي، تدريب الراوي، م.س، ١/١٦٢.

الخبر من ذاك الشيخ واحتمل أن يكون سمعه من غيره عنه، فهؤلاء هم المدلسون الثقات. وكان الغالب أنه إذا دلس أحدهم خبراً مرة أسنده على وجهه أخرى، وإذا دلس فسئل بين الواقع...

الضرب الثاني: من لم يبين بل يتظاهر بالالتزام ومع ذلك يدلس عمداً، وتدليس هذا الضرب الثاني حاصله إفهام السامع خلاف الواقع، فإن كان المدلس مع ذلك متظاهراً بالثقة كان ذلك حملاً للسامع ومن يأخذ عنه على التدين بذاك الخبر عملاً وإفتاءً وقضاءً، فأما تدليس الضرب الأول فغايبته أن يكون الخبر عند السامع محتملاً للاتصال وعدمه، وما يقال إن فيه إيهام الاتصال إنما هو بالنظر إلى العرف الغالب بين المحدثين، فأما بالنظر إلى عرف المدلس نفسه فما ثم إلا الاحتمال.

فالضرب الثاني هو اللائق بكلمات شعبة ونحوها وبالجرح وإن صرح بالسماع^(١)، ومما لا بد من توضيحه: أن المدلس إذا لم يثبت سماعه لحديث بعينه من شيخه، وكان الأمر على الاحتمال، ثم تابعه على رواية ذلك الحديث عن ذلك الراوي الذي فوقه: بعض الرواة، فلا يصح أن تجعل المتابعة - حينئذ - لذلك المدلس، لاحتمال أن تكون للواسطة التي أسقطها بينه وبين شيخه، بل قد تكون تلك الواسطة المحذوفة ذلك المتابع نفسه، أي الراوي الذي كان يُظن أنه متابع للمدلس، وهو في الحقيقة شيخه المحذوف؛ فإن ثبت مثل ذلك بشأن بعض روايات المدلسين، فحينئذ يكون على ذلك المحذوف مدار الروايتين.

ثم إن تبين أن ذلك الشيخ قد تفرد بالحديث: حُكِمَ على حديثه ذاك بمقتضى ذلك السند، فإن وُجد أن ذلك الراوي ضعيفٌ ضَعْفُ الحديث بسببه، فصارت الرواية التي كانت تعدُّ - أول الأمر - متابعَةً: دليلاً على ضعف رواية المدلس لا على

(١) عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (ت: ١٣٨٦هـ)، الأتوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ص ١٦٢.

قوتها، ومثال ذلك: حديث عمرو بن شعيب، قال: طاف محمد - جده - مع أبيه عبد الله بن عمرو، فلما كان سبعهما، قال محمد لعبد الله حيث يتعودون: استعذ؛ فقال عبد الله: أعوذ بالله من الشيطان، فلما استلم الركن تعوذ بين الركن والباب، وألصق جبهته وصدره بالبيت، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ يصنع هذا". فهذا الحديث رواه ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (١)، وتابع ابن جريج في روايته عن عمرو به المثنى بن الصباح عند أبي داود، لكن ابن جريج مدلس، وقد ثبت أنه دلس في هذا الحديث، وثبت أن الوساطة بينه وبين عمرو بن شعيب هو المثنى نفسه، إذ أخرجه، من غير تدليس، عبد الرزاق في (المصنف) أيضاً فرواه عن ابن جريج عن المثنى عن عمرو بن شعيب به، وبهذه الرواية يتبين أن رواية ابن جريج عن عمرو، لهذا الحديث، لا تتقوى برواية ابن المثنى عن عمرو للحديث نفسه، أعني التي عند أبي داود؛ بل تبين أنها رواية ساقطة - كرواية أبي داود، وكرواية عبد الرزاق الأخرى المتصلة - لأنها راجعة إلى رواية المثنى نفسه، وهو ضعيف بمرة ولا يحتج به (٢) ... أما إذا روى المدلس حديثاً بالنعنة ثم وقف على رواية صحيحة الإسناد إلى المدلس، وهو يذكر فيها واسطة بينه وبين من فوقه في الإسناد الأول، فإنه حينئذ يُعلم بذلك أن في موضع النعنة انقطاعاً أي تدليساً؛ قال ابن القطان: "فإذا روى المدلس حديثاً بصيغة محتملة، ثم رواه بواسطة تبين انقطاع الأول عند الجميع"؛

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب الملتزم، رقم: ١٨٩٩، ٢/١٨١، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب المناسك، باب التعوذ بالبيت، رقم: ٩٠٤٣ - ٩٠٤٤، ٥/٧٤ - ٧٥.

(٢) المثنى بن الصباح اليماني الابنواوي، أبو، ويُقال: أبو يحيى المكي من أبناء فارس، قال الفلاس: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه. وقال محمد بن المثنى: ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدثا عن سفيان، عن المثنى ابن الصباح شيئاً قط. وقال أحمد: لا يسوى حديثه شيئاً. مات سنة تسع وأربعين ومائة. وقال النسائي: متروك، وروى معاوية عن ابن معين، قال: يكتب حديثه ولا يترك. وقال البخاري: قال يحيى القطان: يترك لاختلاط منه. وقال ابن عدي: الضعف على حديثه بين (أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٢٧/٢٠٣، والذهبي، ميزان الإعتدال، م.س، ٢/٤٣٥).

قال الحافظ ابن حجر - معلقاً - : " وهذا بخلاف غير المدلس، فإن غير المدلس يُحمل غالب ما يقع منه من ذلك على أنه سمعه من الشيخ الأعلى، وثبتته فيه بواسطة" (١).

ماهي الأسباب الحاملة للمدلسين على التدليس؟

ذكر العلماء أن للمدلسين أغراضاً حملتهم على التدليس، منها الحمود، ومنها المذموم، وهي:

١ - ضَعْفُ الشَّيْخ: قال الخطيب - في سياق ذكره الأحوال التي تقتضي ذم التدليس وتوهينه - : " والثالثة: أن المدلس إنما لم يبين من بينه وبين من روى عنه؛ لعلمه بأنه لو ذكَّره لم يكن مرضياً مقبولاً عند أهل النقل، فلذلك عدلَ عن ذكِّره" (٢).

٢ - صغر سن الشيخ: قال الخطيب: في كلامه على تدليس التسوية: " لكنه يُسْقَطُ ممن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية، أو صغير السن، ويُحَسِّنُ الحديث بذلك" (٣).

وذلك: لأنه قد يقع في نفس المدلس الحرج بسبب روايته عن هذا الصغير، فَيُظَنُّ به أنه ليس بصاحب رحلة، وأن الصغار رحلوا إلى المشايخ الكبار، فسبقوه في هذا الفن، فعند ذلك تستنكف نفسه عن الرواية عن هذا الصغير؛ فيسقطه، ويروي عن من لم يسمع منه.

٣ - أن تكون عند هذا المدلس أحاديث كثيرة لهذا الشيخ، فلا يحب تكرار الرواية عنه، حتى لا يقع السامع في ملل بسبب ذلك، فيسقطه المدلس، أو يغير اسمه (٤).

(١) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، م.س، ٢/٦٢٥.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٣٥٧..

(٣) المرجع نفسه، الكفاية، ص ٣٦٤.

(٤) صلاح الدين العلائي، جامع التحصيل، م.س، ص ٩٥، وهذا السبب يرد ذكره عند الكلام على الأسباب الحاملة على تدليس الشيوخ.

٤ - إيهام علو الإسناد: قال الخطيب: " وفيه أيضاً: أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه طلباً لتوهيم علو الإسناد (١) .

٥ - تحسين الحديث وإظهاره مستوياً بالثقات، كما في تدليس التسوية .

٦ - أن يكون الساقط ثقة عند المدلس، وليس كذلك عند غيره، فيسقطه ليجوز حديثه في الناس، للاحتياج إليه (٢) .

٧ - الدعوة إلى الله: قال ذلك الحاكم في المعرفة (٣) .

٨ - وقد يكون لكون المدلس حياً، وعدم التصريح به أبعد عن المحذور الذي نهى الشافعي عنه لأجله (٤)، ولعله يعني قول الشافعي: "إياك والرواية عن الأحياء" لاحتمال أن ينسى الحي، ويجحد ما رواه، فينال تلميذه من ذلك شيء (٥) .

ثانياً: تدليس الشيوخ: " وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه، أو يكتنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يُعرف " (٦) .

إذاً تدليس الشيوخ: أن يروي الراوي عن الشيخ، فيسميه أو يكتنيه أو ينسبه أو يصفه، بما لم يشتهر به، أو بما لم يعرف به أصلاً؛ فيما أن يُجهل - بسبب ذلك - الشيخ المراد تعيينه، أو توافق تسميته تسمية غيره من الثقات أو الكبار أو المشاهير فيوهم ذلك أنه المراد بكلامه .

١. **وعرفه العراقي:** "بأن يصف المدلس شيخه الذي سمع ذلك الحديث منه

بوصف لا يعرف به من اسم كنيته أو نسبة إلى قبيلة أو بلد أو صنعة أو نحو،

ذلك كي يوعر الطريق إلى معرفة السامع له" (٧) .

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٣٥٧.

(٢) السخاوي، فتح المغيث، م.س، ١/٢٣٧.

(٣) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ص ١٠٤.

(٤) السخاوي، فتح المغيث، م.س، ١/٢٣٧.

(٥) العراقي، التقييد والإيضاح، م.س، ص ١٥٤.

(٦) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ص ١٦٧.

(٧) العراقي، التبصرة والتذكرة، م.س، ١/٢٤١.

٢. وعلق الحافظ العسقلاني على هذا التعريف بقوله: "ليس قوله مما لا يعرف به قيّداً، بل إذا ذكره بما يعرف به إلا أنه لم يشتهر به كان ذلك تدليساً"^(١)، وهو تعقب متجه، والله أعلم.

٣. وعرفه السيوطي بقوله: "تدليس الشيوخ بأن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف"^(٢)، وفي هذا القسم من التدليس تضييع للمروي عنه وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته كما قال الإمام ابن الصلاح^(٣).

المطلب السادس: حكم تدليس الشيوخ

يختلف الحكم في هذا القسم باختلاف مقصد التدليس، وإليك أقوال العلماء فيه:

١ - قال ابن الصلاح: "أمره أخف منه" يريد أخف من الإسناد، وكذا قال العراقي^(٤).

٢ - وقال البقاعي: "إنما كان دونه لأن التدليس في الشيوخ يعرفه الماهر من أهل الصناعة، وأما في الإسناد فلا يُعرف إلا من قبل المدلس بأن يعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من ذلك الشيخ"^(٥).

٣ - وقال الحافظ ابن كثير في حكم تدليس الشيوخ: "تارة يكره كما إذا كان أصغر سناً منه، أو نازل الرواية ونحو ذلك، وتارة يحرم كما إذا كان غير ثقة فدلسه

(١) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، م.س، ١/١٠٣.

(٢) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، م.س، ١/٢٥٦.

(٣) مقدمة ابن الصلاح، م.س، ص٧٦.

(٤) العراقي، التبصرة والتنكرة، م.س، ١/٢٤٠.

(٥) برهان الدين، إبراهيم بن عمر البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق: ماهر الفحل، مكتبة الراشد، ط١، ١٤٢٨/٥/٢٠٠٧، م، ١/٤٤٧.

لغلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته" (١).
٤ – وقال الحافظ ابن حجر: "وقد يفعل ذلك – تدليس الشيوخ – لضعف شيخه وهو خيانة ممن تعمدته" (٢)، ونبه الحافظ على وجود مظنة المفسدة في هذا النوع، من اختلاط أسماء الضعفاء بالثقات كما حصل في كنية عطية العوفي بأبي سعيد، حتى ظن البعض ممن لا يجيد الصنعة أنه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه (٣).

٥ – وقال السيوطي: "الأول وسببها توعير طريق معرفته على السامع، كقول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد أبا بكر بن أبي داود السجستاني، وفيه تضييع للمروي عنه والمروي أيضاً، لأنه قد لا يفتن له فيحكم عليه بالجهالة... وتختلف الحال في كراهته بحسب غرضه، فإن كان لكون المغير اسمه ضعيفاً فيدلسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء، فهو شر هذا القسم والأصح: أنه ليس بجرح" (٤).

٦ – قال ابن الصباغ: "أن من فعل ذلك؛ لكون من روى عنه غير ثقة عند الناس، وإنما أراد أن يغير اسمه ليقبلوا خبره، يجب أن لا يقبل خبره، وإن كان هو يعتقد منه الثقة فقد غلط في ذلك؛ لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو، فإن كان لصغر سنه، فيكون ذلك رواية عن مجهول، لا يجب قبول خبره حتى يعرف من روى عنه" (٥).

٧ – وقال الآمدي: "إن فعله لضعفه فجرح أو لضعف نسبه أو لاختلافهم في قبول روايته فلا" (٦).

(١) ابن كثير، اختصار علوم الحديث، م.س، ص ٥٥.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس، م.س، ص ١٧.

(٣) الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، م.س، ١/٣٣٦.

(٤) السيوطي، تدريب الراوي، م.س، ١/٢٦٤.

(٥) العراقي، التبصرة والتذكرة، م.س، ١٨/٤٦٤. ١/٢٤١.

(٦) السيوطي، تدريب الراوي، م.س، ١/٢٦٥.

٨ - وقال ابن السمعاني: إن كان بحيث لو سئل عنه لم يبينه فجرح وإلا فلا. ومنع بعضهم إطلاق اسم التدليس على هذا، روى البيهقي في المدخل عن محمد بن رافع قال: قلت لأبي عامر كان الثوري يدلس؟ قال لا، قلت أليس إذا دخل كورة يعلم أن أهلها لا يكتبون حديث رجل قال حدثني رجل وإذا عُرف الرجل بالاسم كناه وإذا عُرف بالكنية سماه؟ قال هذا تزوين ليس بتدليس أو لكونه صغيراً في السن أو متأخر الوفاة حتى شاركه من هو دونه فالأمر فيه سهل أو سمع منه كثيراً فامتنع من تكراره على صورة واحدة إيهاماً لكثرة الشيوخ أو تفننا في العبارة فسهل أيضاً وقد يسمح الخطيب وغيره من الرواة المصنفين بهذا^(١).
حكم رواية المدلس تدليس شيوخ: المدلس تدليس شيوخ لم يختلف أحد في قبول حديثه طالما يروي عن المعروفين، وعنننته لا تؤثر في الإسناد^(٢).

المطلب السابع درجة الحديث المدلس

حديث المدلس قابل للاعتضاد، ويصل إلى درجة الحسن لغيره، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، كذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسناً لذاته بل بالمجموع"^(٣)، وإلى هذا ذهب السيوطي أيضاً حيث قال: "وكذا إذا كان ضعفها لإرسال، أو تدليس، أو جهالة حال، زال بمجيئه من وجه آخر، وكان دون الحسن لذاته"^(٤)، ويشترط في تقوية حديث المدلس، أن لا يعرف المحذوف، فإذا عرف المحذوف، فإنه يحكم له بالحكم المناسب حسب قواعد المحدثين.

(١) السيوطي، تدريب الراوي، م.س، ١/٢٦٥.

(٢) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، م.س، ٢/٦٢٦.

(٣) ابن حجر، نزهة النظر، م.س، ص ٥١ - ٥٢.

(٤) السيوطي، تدريب الراوي، م.س، ١/١٧٧.

المطلب الثامن: حكم رواية المدلس بالنعنة في الصحيحين

ذكر فيما سبق، أن المدلس إذا صرح بالسماع ممن لقيه، فروايته متصلة، أما إذا روى بلفظ محتمل موهم للسماع، فلا يقبل منه ذلك، ولو نظرنا إلى الصحيحين، لوجدنا جملة من أحاديث المدلسين، لم يصرح فيها بالسماع، والعلماء في ذلك

على قولين:

فالذي عليه جمهور العلماء، أن أحاديث المدلسين في الصحيحين خاصة، حكمها الصحة والاتصال، **قال النووي:** "وما كان في الصحيحين، وشبههما عن المدلسين (بعن)، محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى" (١).

وقال السخاوي: "وأكثر العلماء أن المعنعات التي في الصحيحين منزلة منزلة السماع (٢) وقد قبل العلماء معنعات الصحيحين الإجماع على تلقيهما بالقبول، ولأنه عُرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث، إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنهما غير مؤثرة عندهما (٣).

قول آخر يقول بمعاملة خبر المدلس في الصحيحين كمعاملته خارجهما، وممن قال بهذا ابن دقيق العيد، وابن المرحّل، والصنعاني، وابن حجر، فقد قال: "وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري لما علم من شرطه ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تسير أحاديثهم الموجودة عنده بالنعنة فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض وإلا فلا" (٤)

القول الراجح في مسألة التدليس في الصحيحين: الصحيح الراجح أن نقول إحساناً للظن بالصحيحين: كل عنعنة جاءت من مدلس في الصحيحين فهي

(١) السيوطي، تدريب الراوي، م.س، ١/٢٣٠.

(٢) السخاوي، فتح المغيث، م.س، ١/٣٥٥.

(٣) ابن حجر، مقدمة فتح الباري، م.س، ص. ٣٤٧.

(٤) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، م.س، ٢/٦٣٥ - ٦٣٦. ابن حجر، مقدمة فتح الباري، م.س، ص. ٣٨٥.

محمولة على الاتصال، فإن أصحاب الصحيحين تلقت الأمة أحاديثهم بالقبول، فلا بد علينا أن نقول: تمر عنعننا المدلس كما هي على السماع في الصحيحين دون غيرهما.

أهم نتائج البحث:

- ١ - تبين مما سبق أن التدليس قسمان: تدليس إسناد وتدليس شيوخ.
- ٢ - أن المتقدمين لم يفرقوا بين تدليس الإسناد، والمرسل الخفي بينما ابن حجر ومن جاء بعده ميزوا بين تدليس الإسناد والمرسل الخفي؛ وأعطوا لكل واحدٍ تعريفاً خاصاً.
- ٣ - أن مشكلة المعاصرين من أهل العلم عند حكمهم على رواية راوٍ متهم بالتدليس أنهم لم يفرقوا بين معنى التدليس عند المتقدمين، والمتأخرين فيردون روايته بمجرد عنعنته مطلقاً دون التمييز بين نوع التدليس الذي وصف به الراوي وقد يقع هذا الأمر من المتأخرين.
- ٤ - إن الفرق لرئيس بين التدليس، والمرسل الخفي أن التدليس فيه إيهام السماع وأما المرسل الخفي فليس فيه هذا الإيهام.
- ٥ - إن الرجح في رواية الراوي المدلس الثقة أنها مقبولة إذا كانت بلفظ مبين للاتصال نحو (سمعت وحدثنا وأخبرنا)، وأما ما رواه بلفظٍ محتملٍ فحكمه على الاتصال.
- ٦ - إن حديث المدلس قابل للاعتضاد ويصل إلى درجة الحسن لغيره.
- ٧ - إن الرجح في روايات المدلسين في الصحيحين أنها محمولة على الاتصال.

المبحث الرابع: ضوابط قبول خبر المدلس

هذا بحث مهم، يسهل به تمييز ما قد يعلل بالتدليس، مما لا يعلل، ولو لم يصرح المدلس فيه بالسَّماع. بأن روى "عن فلان"، أو "أن فلاناً"، أو "قال فلان"...،

فيعتبر كالسَّماع، وقد اشتهرت بعض حالات من هذا النوع، حتى قد يُظنُّ أنه لا يوجد غيرها، مثل تصريحه بالسَّماع من طريق آخر، أو كون الراوي لا يدلُّس إلا عن ثقة، فكان من المهم التوسع في هذا الباب، وقد نبه الإمام ابن رجب على لطائف من ذلك لكنه لم يستوعب، ثمَّ قدَّم بعض العصريين بحثاً وافياً مفصلاً حول هذا الأمر، وهنا نورد ما يستوعب هذا الموضوع:

المطلب الأول: الأمور التي تحمل خبر المدلس متصلاً

أولاً: ورود الحديث مصرحاً فيه بالسَّماع ممن فوقه في طريق آخر إذا كان لقيه أو عاصره، أو أمكن لقاءه له، فإنه يعد متصلاً بلا خلاف. وفي هذا يقول أبو عمرو بن الصلاح^(١) "وإنَّ ما رواه المدلِّس بلفظٍ محتمل لم يبين فيه السَّماع والاتصال حكمه حكم المرسل وأنواعه، وما رواه بلفظٍ مبين للاتصال نحو (سمعت، وحدثنا، وأخبرنا) وأشباهها فهو مقبول محتج به"، وهذه القضية مسلَّمة معروفة عند المحدثين، لكن ينبغي الحذر؛ لأنه قد يقع التصريح بالسَّماع من بعض الرواة عن المدلس غلطاً.

ثانياً: العلم بأنَّ المدلِّس يدلُّس عن بعض الرواة، ولا يدلُّس عن بعض آخر.

المطلب الثاني: طرق تمييز تدليس الراوي أو عدمه عن شيخه

أولاً: إما تصريح الراوي عن نفسه بذلك. كما ثبت عن ابن جريج، قال: "إذا قلت: قال عطاء فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت^(٢)". وكذا لو قال: عن عطاء ونحوها؛ لأنه مثل (قال) في احتمال التدليس. واقتصار بعض العصريين في هذا الحكم على لفظ (قال عطاء) جمود، لا سيما وأن ابن جريج لزم عطاء بن أبي رباح نحو خمس عشرة سنة، سمع فيها كل رواياته، فلم يحتج للتدليس.

(١) ابن الصلاح، علوم الحديث، م.س، ص ٧٥.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٤٠٦.

ثانياً: وإما تقرير علماء الرجال أن هذا المدلس لا يدلّس إذا روى عن شيخه فلان، أو شيوخه الفلانيين.

ثالثاً: وإما أن يكون المدلس من أثبت الناس في شيخه؛ فإن قبول عنعنة المدلس عن أكثر عنه ولازمه من شيوخه هو منهج أئمة الحديث. وهذه حال ابن جريج مع بعض شيوخه:

١ - ابن جريج عن عمرو بن دينار: فقد لازمه تسع سنين^(١)، فاستوعب حديثه كله.

٢ - ابن جريج عن نافع مولى ابن عمر: لأن ابن جريج أثبت الناس في نافع؛ قال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد ن أثبت أصحاب نافع؟ قال: "أيوب وعبيد الله ومالك بن أنس، وابن جريج أثبت من مالك في نافع"^(٢).

٣ - ابن جريج عن ابن أبي مليكة: قال في هذه الأحاديث عن يحيى بن سعيد القطان: (كلها صحاح)^(٣).

رابعاً: معرفة من كان يدلّس بعبارة دون عبارة.

خامساً: معرفة الواسطة إذا كان ثمة تدليس، أو ثقة الواسطة بالعلم أن المدلس لا يدلّس إلا عن ثقة: قال أبو عمر بن عبد البر: "كل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه وترسيله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح"^(٤) وقال البزار: "من كان يدلّس عن الثقات كان

(١) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٢/٨٥٦. ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٤٠٤.

(٢) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٢/٨٥٦. ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٤٠٥.

(٣) الرازي، الجرح والتعديل، م.س، ١/٢٤١.

(٤) ابن عبد البر، التمهيد، م.س، ١/٣٠.

تدليسه عند أهل العلم مقبولاً" (١).

سادساً: أن يتابع المدلس من هو ثقة غير مدلس: إذا وافق المدلس ثقة في الرواية عن شيخه، حملت على السماع، ووجب العمل بالحديث؛ لأجل رواية الثقة لها خاصة دون غيره.

سابعاً: أن يأتي المدلس مقروناً بغيره في الرواية عن شيخه، مثل حديث مالك وابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر "أن رسول الله رمل الثلاثة أطواف، من الحجر إلى الحجر" (٢)، فابن جريج مدلس، وقد اقترن بمالك في الرواية عن جعفر، فدل على عدم التدليس.

ثامناً: من احتُمل تدليسه: احتمل الأئمة عنعنة جماعة من المدلسين الثقات، ولم يفتشوا عن السماع في رواياتهم؛ لأن كل واحد منهم لم يوصف بالتدليس إلا نادراً، وذلك يشمل رجال الطبقة الأولى من طبقات المدلسين، الذين يندر تدليسهم جداً بحيث لا ينبغي أن يُعدوا في المدلسين (٣).

قال الحافظ بن حجر: "وغالب رواياتهم مصرحة بالسماع، والغالب إن اطلاق من أطلق ذلك عليهم فيه تجوز من الإرسال إلى التدليس، ومنهم من يطلق ذلك بناءً على الظن ويكون التحقيق بخلافه" (٤).

ويشمل ذلك أيضاً رجال الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، فإنهم لا يُفتش عن تصريحهم بالسماع، وقد احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرج لهم صاحبها الصحيحين، وذلك لإمامتهم، وقلة تدليسهم في جنب ما رووا من الأحاديث

(١) إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت: ٥٨٠٢هـ)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، تحقيق: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨/٥١٩٩٨م، ١/١٧٦.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب استحباب الرمل في الطواف، ٤/٦٤.

(٣) كما ذكر العائني في جامع التحصيل، ص ١١٣.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١١/٣٦٧. ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس، م.س، ص ٤٧.

الكثيرة.

ومن الأمثلة على ذلك:

عمرو بن دينار: تدليسه نادرٌ جداً، لذلك جعله العلائي من الطبقة الأولى بل لعل التحقيق براءته من ذلك إطلاقاً.

يزيد بن هارون الواسطي: ذكروا عنه أنه قال: "ما دلّستُ قط إلا حديثاً واحداً عن عون، فما بورك لي فيه".

سفيان بن سعيد الثوري: الحافظ المكثر الإمام، وقد احتمل الأئمة عنعنته، لقلة تدليسه في جنب ما روى، "ما أقل تدليسه". قال الذهبي: "لكن له نقد وذوق" (١).

محمد بن مسلم بن شهاب الزهري: وصفه بعض الأئمة بالتدليس، وجعله العلائي في الطبقة الثانية. لكن ينطبق على تدليسه وصف الإرسال، لكونه روى عن جماعة لم يسمعهم وجماعة لم يدركهم (٢).

تاسعاً: روايات المحققين عن المدلسين: هناك رواةٌ يتحرون الصحة في أحاديث المدلسين، فإذا ورد الحديث من طريقهم عن مدلس لم نحتج للتفتيش عن سماعه، وهذه قاعدة تشمل جوانب، كثيرة نذكر منها جانبين يهماننا في بحثنا:

روايات المدلسين في الصحيحين أو أحدهما: وذلك لأن من شرط الصحيح اتصال السند، وذلك يوجب التحري في رواية المدلس، فما أخرج الشيخان أو أحدهما من طريق مدلسٍ بعن، فإنه محمول على السماع. وأرى ألا يلتفت إلى ما أُشير من بعض الأكابر من التشكك في بعض ذلك، وإنه لا يسعنا إلا حسن الظن، وهذه الأمثلة السابقة من روايات المحققين عن المدلسين شاهدٌ عظيم لذلك، فقد اكتفى

(١) ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس، م.س، ص ٦٤. ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح، م.س، ٢/٦٣١.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس، م.س، ص ١٠٩.

العلماء بما ثبت من دلائل عامة وأثبتوا السماع في كل أفرادها، فما في الصحيحين أولى وأحرى؛ فهما شيخا أئمة الصنعة، فضلا عن انعقاد الإجماع على تلقي كتابيهما بالقبول.

رواية ابن حبان في صحيحه بسند فيه مدلس، وكذا كتب الصحة أيضاً: فإنّه محمول على الاتصال وثبوت السماع، لاعتبار ذلك شرطاً من شروط الصحيح، وقد جاء عن ابن حبان القول: "فإذا صح عندي خبر من رواية مدلس أنه بين السماع فيه، لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره، بعد صحته عندي من طريق آخر"^(١).

وهذا يقتضي تعميم الحكم على كل كتاب شرط فيه الصحة، مثل صحيح ابن خزيمة، والمستدرک للحاكم، والمختارة للضياء المقدسي، وإن كانت هذه الكتب كذا كتاب ابن حبان دون الصحيحين، لتساهل أصحابها، وورود الانتقاد عليها لكن مالم يقدّم دليل على انقطاع حديث المدلس بالبحث والمراجعة، فلتأخذ بالأصل^(٢).
عاشراً: من نزل بالسند: وذلك بأن يكون السند - لو دلّسه - عالياً فينزل عنه^(٣).

مثال ذلك: حديث صلاة الكسوف ثمانين ركوعات في أربع سجّادات، أي أن يركع في كل ركعة أربع مرات، ويسجد سجّدتين: رواه حبيب بن أبي ثابت عن طاووس عن ابن عباس، معنعناً، وحبيب مدلس، وقد سمع من طاووس، وسمع من ابن عباس، فحكم لحديثه هذا بالاتصال فقد خرجه مسلم في صحيحه، وقال عنه

(١) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبُد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٥٣٥٤هـ)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، حققه وخرجه أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م، ١/١٦٢.

(٢) نور الدين عتر، لمحات موجزة في أصول علل الحديث، دار السلام، بيروت، ٢٠١٣ م، ص ١٤٢.

(٣) السند العالي هو ما قل عدد روايته مع الاتصال، وضده النازل.

الترمذي: "حسن صحيح" (١)؛ لأنه لو أراد أن يدلّس لرواه عن ابن عباس مباشرةً طلباً لعلو السند عندهم، وكان لعلو السند عندهم شأنٌ عظيم، فدلّ نزوله في السند على أنه لم يدلّس (٢).

المطلب الثالث: الشروط التي يجرح بها المدلس

- ١ - أن يكون الحديث المدلّس حديثاً ظاهره النكارة والبطلان.
 - ٢ - أن يكون الراوي المدلس عالماً ببطلانه ونكارتة.
 - ٣ - أن يعلم المدلس أن الراوي الذي أسقطه هو الذي جاء من قبله ذلك البطلان أو النكارة.
- وتعرف هذه الشروط بالقرائن الدالة وكثرة رواية الراوي للمنكرات عن الضعفاء.

المطلب الرابع: طرق معرفة التدليس في الحديث

أولاً: إخبار المدلس نفسه، بأن يقول: دلست عليكم كذا، كما مرّ في قصة تدليس هشيم عند الحديث عن تدليس العطف.

ثانياً: أن يلح عليه، كما قال الحاكم: "أما الجنس الثاني من المدلسين فقوم يدلسون الحديث فيقولون: قال فلان، فإذا وقع إليهم من ينقر سماعتهم، ويلح ويراجعهم، ذكروا فيه سماعتهم"، ومن ذلك ما حدث به ابن عيينة عن الزهري فقال: ما سمعته من الزهري، قال: ولا ممن سمعوا منه، إذ كانت السلسلة في الأصل عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، فأسقط شيخين بينه وبين الزهري، فهو صرح بالتدليس بعد أن ألح عليه (٣).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم: ٩٠٩، كِتَابُ الْكُفُوفِ - بَابُ ذِكْرِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ رَكَعَ ثَمَانٍ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، ٢/٦٢٧.

(٢) نور الدين عتر، إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام، دار الفرفور، دمشق، ط ٩، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ٢/١٧٤ - ١٧٦.

(٣) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ص ١٠٤.

ثالثاً: أن يشترط الراوي على المدلس أن يصرح، فيعرف هذا مدلس أو لا، كأحاديث أبي الزبير، فإنه إن كان الليث بن سعد يحدث عنه علمنا أن هذا مصرح فيه بالسماع^(١)، أو كقتادة وأبي إسحاق السبيعي والأعمش، فكل هؤلاء إذا روى عنهم شعبة فقد كفانا تدليسهم^(٢)

رابعاً: عن طريق جمع الطرق فتعرف علة الحديث، كما قال ابن المديني: لا يصل أحد إلى علة الحديث إلا بجمع الطرق^(٣) وذلك بأن تكون هذه الرواية تأتي بلا واسطة، ثم تأتي من طريق آخر بالواسطة، فنعلم من ذلك أن هذا الراوي مدلس، فنقول: هو لا يرويها عنه إلا بواسطة وقد أسقط الواسطة، إذاً: الطريق هذا طريق فيه علة.

خامساً: أن ينص أحد الأئمة على تدليس الراوي عن شيخه في كل أحاديثه أو في حديث بعينه.

سادساً: أن ينص الأئمة على عدم سماع الراوي من شيخه الذي في السند أصلاً، فعندها تكون روايته عنهم مدلسة.

سابعاً: أن يرد الحديث عن الراوي بما يوهم الاتصال، ثم يظهر تصريحه بالواسطة بينه، وبين شيخه، فعندها تكون روايته مدلسة^(٤).

نتيجة هذا البحث:

١ - أن مسألة ضوابط قبول خبر المدلس مسألة مهمة في تسهيل التمييز بين ما قد

(١) هناك قصة مشهورة قال فيها الليث: "جئت أبا الزبير فدفعت إلي كتابين فانقلبت بهما ثم قلت في نفسي: لو أنني عاودته فسألته أسمع هذا كله من جابر؟ فسألته فقال: منه ما سمعت ومنه ما حدثت عنه، فقلت له أعلم على ما سمعت منه، فأعلم لي على هذا الذي عندي" (الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٤/٣٧).

(٢) قال شعبة: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبو إسحاق وفتادة" (النكت على ابن الصلاح لابن حجر، م.س، ٢/٦٣٠).

(٣) السخاوي، فتح المغي، م.س، ١/٢٨٦.

(٤) الفقرات خامسا وسادسا وسابعا هناك أمثلة عنها في المطلب الرابع: الضوابط في تمييز حديثه (أي ابن جريج) من البحث الأول في الفصل الثاني.

يعلل بالتدليس وما لا يعلل .

٢ – إن المعاصرين استوعبوا ضوابط قبول خبر المدلس، وهذا فضل من الله أنه لم يحرمهم من ترك الأثر في هذا العلم الشريف .

الفصل الرابع

شيوخ وتلاميذ ابن جريج

المبحث الأول: شيوخ ابن جريج

المطلب الأول: شيوخه الحجازيون

أولاً: المكيون:

أبو الزبير^(١) هو محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي، أبو الزبير المكي مولى حكيم بن حزام، طبقته: ٤ : طبقة تلي الوسطى من التابعين، روى له: (البخاري – مسلم – أبو داود – الترمذي – النسائي – ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق إلا أنه يدللس، رتبته عند الذهبي: حافظ ثقة، وكان مدلساً واسع العلم، قال أبو حاتم: لا يحتج به، وفاته: ١٢٦ هـ، عدد أحاديث ابن جريج عنه في الكتب الستة: مائة وخمس وخمسون حديثاً منها: تسعة وثلاثون حديثاً بالعنعنة – سبعة وتسعون حديثاً بلفظ أخبرني – ثلاثة أحاديث بلفظ أخبرنا – حديث واحد بلفظ أنبأنا – ثلاثة أحاديث بلفظ حدثني – حديث واحد بلفظ حدثنا – أربعة أحاديث بلفظ قال – خمسة أحاديث بلفظ أن أبا الزبير أخبره – حديثان بلفظ أنه سمع أبا الزبير.

٢ – إسماعيل بن أمية القرشي^(٢) هو إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي المكي (ابن عم أيوب بن موسى)، طبقته: ٦ : من الذين عاصروا صغار التابعين، وفاته: ٥١٤٤ وقيل قبلها،

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ٩/٤٤٠. أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٥/٤٢٢.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/١٣٧. أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٣/٤٥.

روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت، رتبته عند الذهبي: ثقة، عدد أحاديث ابن جريج عنه في الكتب الستة: ثمانية أحاديث منها: ستة بلفظ أخبرني - وحديث بلفظ حدثني - وحديث بالنعنة.

٣ - الحسن بن مسلم بن يناق المكي^(١)، طبقته: ٥، من صغار التابعين، وفاته: بعد ٥١٠٠هـ بقليل، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، رتبته عند الذهبي: ثقة، قال أحمد بن أبي الطيب، عن ابن عيينة: مات الحسن قبل طاووس، سمع منه ابن جريج^(٢)، عدد أحاديث ابن جريج عنه في الكتب الستة: عشرون حديثاً منها: سبعة أحاديث بالنعنة - عشرة أحاديث بلفظ أخبرني - حديث واحد بلفظ أخبرنا - حديث واحد بلفظ حدثني - حديث واحد بلفظ أن الحسن بن مسلم أخبره.

٤ - سليمان بن أبي مسلم الأحمول^(٣) هو سليمان بن أبي مسلم، قيل عبد الله المكي الأحمول (خال ابن أبي نجيح)، طبقته: ٥، من صغار التابعين، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، قاله أحمد، رتبته عند الذهبي: لم يذكرها، عدد أحاديث ابن جريج عنه في الكتب الستة: خمسة عشر حديثاً منها: ثمانية أحاديث بلفظ أخبرني - وحديثان بلفظ حدثني - وخمسة أحاديث بالنعنة.

٥ - عبد الله بن طاووس^(٤) هو عبد الله بن طاووس بن كيسان اليماني، أبو محمد الأبنوي (كان يختلف إلى مكة)، طبقته: ٦، من الذين عاصروا صغار التابعين،

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٢٤٣. أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٦/٣٢٥.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٥٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، د.ت، ٢/٣٠٦.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٤١٣. أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٢/٦٢.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٥/٢٦٧.

وفاته: ٥١٣٢هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة فاضل عابد، رتبته عند الذهبي: لم يذكرها، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: تسعة أحاديث منها: ستة بالعنعنة - حديث واحد بلفظ أخبرني - ثلاثة أحاديث بلفظ أخبرني.

٦ - عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة^(١) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة: زهير بن عبد الله بن جدعان القرشي التيمي، أبو بكر ويقال أبو محمد المكي الأحول، طبقتة: ٣: من الوسطى من التابعين، وفاته: ١١٧ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة فقيه، رتبته عند الذهبي: لم يذكرها. عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثة وستون حديثاً منها: ستة أحاديث بلفظ سمعت - حديثان بلفظ حدثني - سبعة عشر حديثاً بلفظ أخبرني - حديث واحد بلفظ أخبرنا - سبعة وعشرون حديثاً بالعنعنة - حديث واحد بلفظ قال لي - حديثان بلفظ قال - سبعة أحاديث بلفظ سمعت.

٧ - عبد الله بن عبيد بن عمير بن قتادة بن سعد الليثي^(٢) هو عبد الله ابن عبيد بن عمير بن قتادة بن سعد الليثي، الجندعي، أبو هاشم المكي (والد محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير)، طبقتة: ٣: من الوسطى من التابعين، وفاته: ٥١١٣هـ، روى له: (مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، رتبته عند الذهبي: وثقه أبو حاتم. عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: خمسة أحاديث منها: أربعة أحاديث بالعنعنة - حديث واحد بلفظ سمعت.

(١) المرجع نفسه، تهذيب التهذيب، م.س، ٥/٣٠٦.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٥/٣٠٨. أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ١٥/٢٥٩.

٨ - عبد الله بن كثير بن المطلب^(١) هو عبد الله بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة: الحارث بن صبيبة بن سعيد بن سعد بن سهم، القرشي السهمي المكي، طبقته: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين. الوفاة: بعد ٥١٢٢، روى له: (مسلم - النسائي)، رتبته عند ابن حجر: مقبول، رتبته عند الذهبي: لم يذكرها، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد بالعنعنة.

٩ - عبد الله بن مسافع الحجبي^(٢) هو عبد الله بن مسافع بن عبد الله بن شيبه بن عثمان بن أبي طلحة: عبد الله، القرشي العبدي المكي الحجبي، طبقته: ٤: طبقة تلى الوسطى من التابعين، الوفاة: ٩٩ هـ ب الشام، روى له: (أبو داود - النسائي)، رتبته عند ابن حجر: لم يذكرها، رتبته عند الذهبي: لم يذكرها، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: خمسة أحاديث منها: حديث واحد بالعنعنة - ثلاثة أحاديث بلفظ أخبرني - حديث واحد بلفظ قال.

١٠ - عبد العزيز بن جريج^(٣) هو عبد العزيز بن جريج القرشي مولا هم المكي (والد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج)، طبقته: ٤: طبقة تلى الوسطى من التابعين، روى له: (أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه) رتبته عند ابن حجر: لين، رتبته عند الذهبي: قال البخاري: لا يتابع على حديثه، وحسن الترمذي له، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديثان بالعنعنة.

١١ - عبد الحميد بن جبير بن شيبه^(٤) هو عبد الحميد بن جبير بن شيبه بن عثمان بن أبي طلحة القرشي العبدي الحجبي المكي (أخو شيبه بن جبير)،

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٥٣٧. ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٥/٣٦٧.
(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٥٤٥. أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٦/١١٩.

(٣) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٨/١١٨.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٥٦٤. ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/١١١. أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٦/٤١٥.

طبقتة: ٥: من صغار التابعين، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة. رتبته عند الذهبي: لم يذكرها. عدد أحاديث ابن جريج عنه في الكتب الستة: ستة أحاديث منها: ثلاثة أحاديث بلفظ أخبرني - ثلاثة أحاديث بالعنعنة.

١٢ - عبد الرحمن بن سابط الجمحي^(١) هو عبد الرحمن بن سابط وقيل ابن عبد الله بن سابط (وهو الصحيح) وقيل ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سابط القرشي الجمحي المكي. طبقتة: ٣، الوفاة: ١١٨ هـ ب مكة، روى له: (مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة كثير الإرسال، رتبته عند الذهبي: فقيه ثقة، ذو مراسيل. عدد أحاديث ابن جريج عنه في الكتب الستة: حديثان منهما: حديث بلفظ أخبرني - حديث بالعنعنة.

١٣ - عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار القرشي المكي^(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار القرشي المكي، (حليف بني جمح)، الملقب بالقس لعبادته، طبقتة: ٣: من الوسطى من التابعين، روى له: (مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة عابد، رتبته عند الذهبي: لم يذكرها (قال: شايح مع عفة)، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: سبعة أحاديث منها: حديثان بلفظ حدثني - وحديثان بلفظ سمعت - وثلاثة أحاديث بالعنعنة.

١٤ - عثمان بن السائب الجمحي المكي، مولى أبي محذورة^(٣)، طبقتة: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين، روى له: (أبو داود - النسائي)، رتبته عند ابن

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٥٧٩. ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١/١٨١. أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٧/١٢٣.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٤٨٧. ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٢١٣. أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٧/٦٢٣.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٦٦٢. ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٧/١١٧. أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٩/٣٧٤.

حجر: مقبول، رتبته عند الذهبي: وثق، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بالعنعنة – وحديث بلفظ أخبرني .

١٥ – عثمان بن أبي سليمان^(١) هو عثمان بن أبي سليمان قيل: محمد، ابن جبير بن مطعم القرشي النوفلي المكي. طبقته: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين، روى له: (البخاري تعليقا – مسلم – أبو داود – الترمذي في الشمائل – النسائي – ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، رتبته عند الذهبي: وثقه أحمد، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: سبعة أحاديث منها: أربعة أحاديث بلفظ أخبرني – حديث واحد بلفظ حدثني – حديث واحد بلفظ حدثنا – حديث واحد بالعنعنة .

١٦ – عطاء بن أبي رباح^(٢) هو أسلم، القرشي الفهري أو الجمحي، مولا هم أبو محمد المكي. المولد: ب الجند^(٣) (قيل ذلك)، طبقته: ٣: من الوسطى من التابعين، الوفاة: ١١٤ هـ، على المشهور، وقيل: بعدها، روى له: (البخاري – مسلم – أبو داود – الترمذي – النسائي – ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، وقيل: تغير بأخرة، ولم يكتر ذلك منه. رتبته عند الذهبي: أحد الأعلام. عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: أربعة وعشرون ومائة حديثاً منها: ثمانون حديثاً بالعنعنة – وثلاثة أحاديث بلفظ سمعت – وخمسة أحاديث بلفظ قلت – وحديثان بلفظ قال – وخمسة وعشرون حديثاً بلفظ أخبرني – وحديثان بلفظ حدثني – وثلاثة أحاديث بلفظ حدثنا – حديث واحد بلفظ قال لي – ثلاثة أحاديث بلفظ زعم .

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٦٦٣. ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٧/١٢٠. الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ١/٦٦٣.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٦٧٧. ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٧/٢٠٢.

(٣) الجند، بفتح الجيم والنون، بعدها دال مهملة: بلدة مشهورة باليمن، خرج منها جماعة من العلماء، بينها وبين صنعاء ثمانية وخمسون فرسخاً (الحموي)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ت: ٦٢٦ هـ، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥ م، ٢/١٦٩).

١٧ - عكرمة بن خالد المخزومي^(١) هو عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة القرشي المخزومي المكي (أخو الحارث بن خالد المخزومي الشاعر)، طبقته: ٣: من الوسطى من التابعين الوفاة: بعد عطاء بن أبي رباح ب مكة، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي)، رتبته عند ابن حجر: ثقة. رتبته عند الذهبي: قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ضعيف. عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: خمسة أحاديث منها: حديثان بلفظ أخبرني - حديثان بالعنعنة - وحديث واحد بلفظ أن عكرمة بن خالد.

١٨ - عمر بن عطاء بن أبي الخوار المكي، مولى بنى عامر^(٢)، طبقته: ٤: طبقة تلى الوسطى من التابعين. روى له: (مسلم - أبو داود)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، رتبته عند الذهبي: صدوق، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: سبعة أحاديث منها: ستة أحاديث بلفظ أخبرني - حديث واحد بالعنعنة.

١٩ - عمرو بن دينار^(٣) هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي مولى موسى بن باذم. طبقته: ٤: طبقة تلى الوسطى من التابعين. الوفاة: ١٢٦ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت. رتبته عند الذهبي: إمام عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: ستة وأربعون حديثاً منها: اثنان وثلاثون حديثاً بلفظ

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٧/٢٥٩. أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ٢٠/٢٤٩.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٧/٤٨٣. أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ٢١/٤٦١.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٦٨٧. ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٨/٢٨ - ٢٩.

أخبرني - وثمانية أحاديث بالعنعنة - وحديثان بلفظ حدثني - وحديث بلفظ حدثنا - وحديث بلفظ سمعت - وحديث بلفظ قال .

٢٠ - كثير بن كثير بن المطلب^(١) هو كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة القرشي السهمي المكي (أخو جعفر بن كثير، وعبد الله بن كثير)، طبقته: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين. روى له: (البخاري - أبو داود - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة. رتبته عند الذهبي: ثقة عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثة أحاديث منها: حديثان بالعنعنة - وحديث بلفظ حدثني .

٢١ - محمد بن عباد بن جعفر الخزومي^(٢) هو محمد بن عباد بن جعفر بن رفاعه بن أمية بن عابد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي الخزومي المكي. طبقته: ٣: من الوسطى من التابعين، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة. رتبته عند الذهبي: لم يذكرها، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: تسعة أحاديث منها: أربعة أحاديث بلفظ أخبرني - وثلاثة أحاديث بلفظ سمعت - وحديث بلفظ حدثني - وحديث بالعنعنة .

٢٢ - مزاحم بن أبي مزاحم المكي^(٣) هو مزاحم بن أبي مزاحم المكي، مولى عمر بن عبد العزيز، ويقال مولى طلحة (أصله من سبي البربر)، طبقته: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين، روى له (أبو داود - الترمذي - النسائي)، رتبته عند ابن حجر: مقبول، رتبته عند الذهبي: ثقة، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بالعنعنة - وحديث بلفظ أخبرني .

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٨/٤٢٦.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٦٨٧.

(٣) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٢٧/٤٢٠.

٢٣ - منبوذ بن أبي سليمان^(١) منبوذ بن أبي سليمان ويقال ابن سليمان المكي، يقال اسمه سليمان (ومنبوذ لقب غلب عليه)، الطبقة: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين، روى له: (النسائي). رتبته عند ابن حجر: مقبول، رتبته عند الذهبي: ثقة، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بالعننة - وحديث بلفظ أخبرني.

٢٤ - يحيى بن عبد الله بن صيفي^(٢) هو يحيى بن عبد الله بن محمد بن صيفي، ويقال يحيى بن محمد بن عبد الله بن صيفي، القرشي الخزومي المكي، مولى بنى مخزوم، طبقته: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، رتبته عند الذهبي: ثقة، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديثان بالعننة - حديثان بلفظ أخبرني.

٢٥ - يحيى بن عبيد المكي^(٣) هو يحيى بن عبيد المكي، مولى السائب بن أبي السائب الخزومي. طبقته: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين، روى له: (أبو داود - النسائي)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، رتبته عند الذهبي: ثقة، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بالعننة.

٢٦ - يعلى بن مسلم^(٤) هو يعلى بن مسلم بن هرمز المكي (يقال إنه أخو سليم وعبد الله ابنا مسلم بن هرمز، أصله من البصرة). طبقته: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين. روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي). رتبته عند ابن حجر: ثقة. رتبته عند الذهبي: لم يذكرها. عدد الأحاديث التي

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١٠/٢٩٧.

(٢) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٣١/٤١٦.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/١٠٦١.

(٤) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، م.س، ٢/٣٩٨.

رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثة عشر حديثاً منها: أحد عشر حديثاً بلفظ أخبرني - حديث بلفظ قال - وحديث بالنعنة .

الشيوخ المكيون والذين ليس لهم علاقة بالبحث

أبو بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي التيمي - أبو عثمان بن يزيد الحجازي - أبو هاشم إسماعيل بن كثير - جعفر بن خالد أو أبو حريز الحجازي - جعفر بن خالد بن سارة القرشي الخزومي الحجازي - داود بن أبي عاصم الثقفي - سعيد بن كثير بن المطلب - سليمان بن بابيه المكي - عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار - عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة - عبد الله بن أبي عمار - عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين - عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى - عبد الله بن عثمان بن خثيم القاري . عبد الله بن كثير القاري - عبيد الله بن أبي يزيد - عتبة بن محمد بن الحارث بن نوفل القرشي الهاشمي - عمر بن عطاء بن وراز - عمرو بن أبي سفيان الجمحي - القاسم بن أبي بزة المكي - مجاهد بن جبر المكي - محمد بن الحارث بن سفيان بن عبد الأسد القرشي الخزومي ، المكي . محمد بن علي بن يزيد بن ركانة القرشي المطلبي الحجازي - محمد بن قيس بن مخزومة - مغيث الحجازي . منصور بن عبد الرحمن الحجبي - ميمون ، أبو المغلس الحجازي . الوليد بن عطاء بن خباب - يعلى بن حكيم - يوسف بن ماهك - عتبة بن محمد بن الحارث بن نوفل .

ثانياً: المدنيون:

١ - إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة^(١) زيد بن سهل الأنصاري النجاري المدني ، أبو يحيى (أخو إسماعيل وعبد الله وعمرو ويعقوب) ، الطبقة: ٤ : طبقة تلي الوسطى من التابعين . الوفاة: ٥١٣٢ وقيل بعدها ، روى له : (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه) ، رتبته عند ابن حجر: ثقة حجة .

(١) أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ٢/٤٤٤ .

رتبته عند الذهبي: لم يذكرها، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديثان بالنعنة.

٢ - الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب^(١) هو الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد، ويقال: المغيرة، بن أبي ذباب الدوسي المدني، الطبقة: ٥: من صغار التابعين، الوفاة: ١٤٦ هـ، روى له: (البخاري في خلق أفعال العباد - مسلم - أبو داود في المراسيل - الترمذي - النسائي - ابن ماجه). رتبته عند ابن حجر: صدوق يهم، رتبته عند الذهبي: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد بالنعنة.

٣ - زيد بن أسلم^(٢) هو زيد بن أسلم القرشي العدوي، أبو أسامة، ويقال أبو عبد الله، المدني الفقيه، مولى عمر بن الخطاب، الطبقة: ٣: من الوسطى من التابعين، الوفاة: ١٣٦ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة عالم، وكان يرسل. رتبته عند الذهبي: الفقيه، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بالنعنة - وحديث بلفظ أخبرني.

٤ - سليمان بن عتيق^(٣) هو سليمان بن عتيق الحجازي المدني، ويقال: ابن عتيق، (وهو وهم). الطبقة: ٤: طبقة تلي الوسطى من التابعين، روى له: (مسلم - أبو داود - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق، رتبته عند الذهبي: ثقة، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بالنعنة.

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ١/٤٣٧.

(٢) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، م.س، ١/٤١٤.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٤١١.

٥ - صفوان بن سليم^(١) هو صفوان بن سليم المدني، أبو عبد الله وقيل أبو الحارث القرشي الزهري مولاهم، الفقيه.. المولد ٦٠هـ، الطبقة: ٤ : طبقة تلى الوسطى من التابعين، الوفاة: ١٣٢ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة مفت عابد رمى بالقدر، رتبته عند الذهبي: ثقة حجة، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بالنعنة.

٦ - العباس بن عبد الرحمن بن مينا^(٢) هو عباس بن عبد الرحمن بن مينا الأشجعي الحجازي، الطبقة: ٦ من الذين عاصروا صغار التابعين، روى له: (أبو داود في المراسيل - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: مقبول، رتبته عند الذهبي: صالح، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بالنعنة.

٧ - عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب^(٣) هو عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو محمد المدني (أمه زينب الصغرى بنت علي بن أبي طالب)، الطبقة: ٤ : طبقة تلى الوسطى من التابعين. الوفاة: بعد ٤٠ ٥١ هـ، روى له: (البخاري في الأدب المفرد - أبو داود - الترمذي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق في حديثه لين، ويقال تغير بأخرة، رتبته عند الذهبي: قال أبو حاتم وعدة: لين الحديث، وقال ابن خزيمة لا أحتج به، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثة أحاديث بالنعنة.

٨ - عمرو بن شعيب^(٤) هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي: السهمي، أبو إبراهيم ويقال أبو عبد الله، المدني، الطبقة: ٥ : من

(١) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، م.س، ١/٥٠٣.

(٢) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٤/٢٢٠.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/١٣.

(٤) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، م.س، ٢/٧٩.

صغار التابعين، الوفاة: ١١٨ هـ بالطائف، روى له: (البخاري في جزء القراءة خلف الإمام - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه). رتبته عند ابن حجر: صدوق، رتبته عند الذهبي: قال البخاري: رأيت أحمد وعلياً وإسحاق وأبا عبيد وعمامة أصحابنا يحتجون به، وقال أبو داود: ليس بحجة. عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثة عشر حديثاً منها: اثنا عشر حديثاً بالعنعنة - وحديث بلفظ حدثني.

٩ - العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي^(١) هو العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، أبو شبل المدني، مولى الحرقة من جهينة. الطبقة: ٥: من صغار التابعين. الوفاة: ١٠٠ وبضع وثلاثون هـ. روى له: (البخاري في جزء القراءة خلف الإمام - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق ربما وهم، رتبته عند الذهبي: أحد علماء المدينة، قال أبو حاتم: صالح أنكر من حديثه أشياء، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بالعنعنة، وحديث بلفظ أخبرني.

١٠ - محمد بن علي بن يزيد بن ركانة^(٢) هو مُحَمَّد بن علي بن يزيد بن ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب القرشي المطلب الحجازي. الطبقة: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين. روى له: (أبو داود)، رتبته عند ابن حجر: صدوق. رتبته عند الذهبي: وثقه ابن حبان، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بالعنعنة.

١١ - محمد بن مسلم بن شهاب الزهري^(٣) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة القرشي الزهري، أبو بكر المدني، الطبقة: ٤: طبقة تلى الوسطى من التابعين. الوفاة: ٥١٢٥، وقيل قبلها ب

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٨/١٨٦.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٨٨٠.

(٣) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، م.س، ٢/٢١٩.

شغب^(١)، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، رتبته عند الذهبي: أحد الأعلام، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: أربعون وثمانية أحاديث: عشرون حديثاً بالعنعنة - حديثان بلفظ حدثنا - أربعة عشر حديثاً بلفظ أخبرني - حديثان بلفظ سمعت - ثلاثة أحاديث بلفظ أخبرت - حديث بلفظ أخبرنا - خمسة أحاديث بلفظ حدثني - حديث بلفظ قال .

١٢ - محمد بن المنكدر^(٢) هو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير القرشي التيمي، أبو عبد الله ويقال أبو بكر، المدني (أخو أبي بكر بن المنكدر)، الطبقة: ٣: من الوسطى من التابعين، الوفاة: ١٣٠ هـ أو بعدها، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، رتبته عند الذهبي: إمام، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: ستة أحاديث منها: حديثان بلفظ أخبرني - وحديثان بالعنعنة - وحديث بلفظ حدثني - وحديث بلفظ حدثنا .

١٣ - محمد بن يوسف المدني^(٣) هو محمد بن يوسف بن عبد الله بن يزيد الكندي، أبو عبد الله المدني، الأعرج (ابن بنت السائب بن يزيد). الطبقة: ٥: من صغار التابعين، الوفاة: ١٤٠ هـ تقريباً، روى له: (البخاري - مسلم - الترمذي - النسائي)، رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت، رتبته عند الذهبي: صدوق، مقل، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: أربعة أحاديث منها: حديثان بلفظ أخبرني - حديث بالعنعنة - حديث بلفظ حدثني .

(١) شغب: قرية خلف وادي القرى بالحجاز كانت للإمام الزهري وبها قبره(الحموي، معجم البلدان، م.س، ٣/٣٥٢).

(٢) أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ٣/٢٦٥ - ٥٠٤.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٩/٥٣٤.

١٤ - مظاهر بن أسلم^(١) هو مظاهر بن أسلم، ويقال ابن محمد بن أسلم، القرشي الخزومي، المدني، الطبقة: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين، روى له: (أبو داود - الترمذي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ضعيف، رتبته عند الذهبي: ضعفه، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديثان بالعنعنة، وحديث بلفظ حدثني .

١٥ - موسى بن عقبة^(٢) هو موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي الأسدي المطرفي، أبو محمد المدني، مولى آل الزبير بن العوام (ويقال مولى أم خالد)، الطبقة: ٥: من صغار التابعين، الوفاة: ١٤١ هـ وقيل بعد ذلك، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة فقيه، إمام في المغازي. رتبته عند الذهبي: ثقة حجة، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثون حديثاً منها: عشرون حديثاً بلفظ أخبرني - وثمانية أحاديث بالعنعنة - وحديثان بلفظ حدثني .

١٦ - نافع مولى ابن عمر^(٣) هو نافع أبو عبد الله المدني (قيل إن أصله من المغرب وقيل من نيسابور وقيل غير ذلك) مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي. الطبقة: ٣: من الوسطى من التابعين. الوفاة: ١١٧ هـ أو بعد ذلك، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت فقيه مشهور، رتبته عند الذهبي: من أئمة التابعين وأعلامهم، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: ستة وعشرون حديثاً منها: سبعة أحاديث بالعنعنة - حديث بلفظ قلت لنافع - حديثان بلفظ أملى علي - حديث بلفظ أخبرنا - حديث بلفظ أن نافعاً أخبره - خمسة أحاديث بلفظ سمعت .

(١) المرجع نفسه، تقريب التهذيب، م.س، ١/٩٥٠.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٤/٢١٤.

(٣) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٢٩/٢٩٨.

١٧- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النجاري، أبو سعيد المدني القاضي^(١) الطبقة: ٥ : من صغار التابعين، الوفاة: ٥١٤٤ أو بعدها، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت، رتبته عند الذهبي: الإمام، حافظ فقيه حجة، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: أربعة أحاديث منها: حديث بلفظ قال كتب لي: حديثان بلفظ أخبرني - حديث بالعنعنة.

من ليس له علاقة بالبحث وهو من شيوخ ابن جريج:

إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، وهو ابن أبي يحيى الأسلمي .
إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص .
أسيد بن أبي أسيد البراد .
جعفر بن محمد الصادق .
سالم أبي النضر .
سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة .
سهيل بن أبي صالح .
شيبة بن نصاح المقرئ .
صالح بن سعيد المؤذن .
صالح بن كيسان .
عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم .
عبد الله بن عبد الرحمن بن يحسن الحجازي .
عبد الله بن كيسان القرشي التيمي .
عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي الخزومي المدني .

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١١/٢٢١.

عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي العمري
المدني أبو عثمان (أخو عبد الله وأبى بكر وعاصم)، وهو من أقرانه .
عكرمة مولى ابن عباس، ولم يسمع منه .
عمر بن حفص الحجازي .
عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير .
عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبى حسن الأنصاري المازني، المدني .
محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى بكر .
محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو عبد الله المدني .
هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي .
يونس بن يوسف بن حماس بن عمرو الليثي .

المطلب الثاني: شيوخه العراقيون

أولاً: الكوفيون:

١ - أيوب بن هانئ الكوفي^(١) الطبقة: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين، روى له: (ابن ماجه) رتبته عند ابن حجر: صدوق فيه لين، رتبته عند الذهبي: صدوق، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثة أحاديث بالعنعنة .

٢ - حبيب بن أبي ثابت^(٢) قيس بن دينار، ويقال ابن هند، ويقال حبيب بن هند، الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي، الطبقة: ٣: من الوسطى من التابعين، الوفاة: ١١٩ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس،

(١) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، م.س، ٢/٢٦٢.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٢/١٧٨.

رتبته عند الذهبي: ثقة مجتهد فقيه، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديثان بلفظ أخبرت عن - وحديث بالعنعنة.

٣ - عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي (والد عبد الأعلى)^(١) الطبقة: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين، روى له: (أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق يهم، رتبته عند الذهبي: لين، ضعفه أحمد، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد بالعنعنة.

٤ - عبدة بن أبي لبابة الأسدي الغاضري مولاهم، أبو القاسم البزاز الكوفي ويقال مولى قريش (نزيل دمشق وهو خال الحسن بن الحر)^(٢)، الطبقة: ٤: طبقة تلى الوسطى من التابعين، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود في المسائل - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، رتبته عند الذهبي: إمام فاضل ورع، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثة أحاديث منها: حديث بالعنعنة - وحديث بلفظ أخبرني - وحديث بلفظ حدثني.

من ليس له علاقة بالبحث:

زهير بن معاوية بن حديج بن الرحيل بن زهير بن خيثمة
عطاء بن السائب.

ميمون بن مهران الجزري.

ثانياً - شيوخه البصريون:

(١) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٦/٣٥٢.

(٢) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، م.س، ١/٦٧٧.

١ - أيوب بن أبي تميمة^(١) كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري، مولى عنزة، ويقال مولى جهينة. المولد: ٦٦ هـ، الطبقة: ٥: من صغار التابعين، الوفاة: ١٣١ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، رتبته عند الذهبي: الإمام، قال شعبة: ما رأيت مثله، كان سيد الفقهاء، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: ستة أحاديث منها: حديثان بلفظ قال - حديثان بالعنعنة - حديث بلفظ أخبرني - حديث بلفظ أن أيوب أخبره.

٢ - حميد بن أبي حميد الطويل البصري^(٢)، أبو عبيدة الخزاعي ويقال السلمي ويقال الدارمي، مولى طلحة الطلحات (خال حماد بن سلمة)، الطبقة: ٥: من صغار التابعين، الوفاة: ١٤٢ هـ، ويقال ١٤٣ هـ روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء. رتبته عند الذهبي: وثقوه، يدلس عن أنس، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بالعنعنة.

٣ - عبد الكريم بن أبي المخارق^(٣) هو قيس، وقيل: طارق، أبو أمية المعلم البصري (نزل مكة). الطبقة: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين، الوفاة: ١٢٦ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود في المسائل - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ضعيف، رتبته عند الذهبي: ضعفه أحمد وغيره، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد بالعنعنة.

من ليس له علاقة بالبحث:

(١) أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ٣/٤٥٧.

(٢) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، م.س، ١/٣٥٢.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٢/٦٤٦.

- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم .
- سويد بن حجير بن بيان الباهلي .
- معمر بن راشد الأزدي الحداني .
- هشام بن حسان الأزدي القردوسي .
- أبو حرب بن أبي الأسود الديلي، البصري .

ثالثاً - شيوخه الخراسانيون :

١ - يحيى بن صبيح الخراساني النيسابوري^(١)، أبو عبد الرحمن، ويقال أبو بكر المقرئ (وهو جد سليمان بن حرب لأمه)، الطبقة: ٧: من كبار أتباع التابعين، الوفاة: ب مكة، روى له: (أبو داود)، رتبته عند ابن حجر: صدوق، رتبته عند الذهبي: ثقة، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بالعننة .

من ليس له علاقة بالبحث :

- زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني .
- عطاء بن أبي مسلم .

المطلب الثالث شيوخه الشاميون

١ - سليمان بن موسى القرشي الأموي مولاهم، أبو أيوب، ويقال أبو الربيع، ويقال أبو هشام، الدمشقي الأشدق^(٢)، الطبقة: ٥: من صغار التابعين، روى له (مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق فقيه في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل . رتبته عند الذهبي: أحد الأئمة، قال النسائي: ليس بالقوى، وقال البخاري: عنده مناكير، عدد الأحاديث التي

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١١/٢٣٢ .

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٢/٢٢٥ .

رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: أحد عشر حديثاً منها: ثمانية أحاديث بالنعنة – حديثان بلفظ حدثنا – حديث بلفظ قال .

٢ – عمران بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي (أخو أيوب بن موسى) (١)، الطبقة: ٧: من كبار أتباع التابعين، روى له: (أبو داود – الترمذي)، رتبته عند ابن حجر: مقبول، رتبته عند الذهبي: وثق، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بلفظ حدثني – وحديث بالنعنة .

من ليس له علاقة بالبحث:

النعمان بن راشد الجزري، أبو إسحاق الرقي، مولى بني أمية .
خصيف بن عبد الرحمن الجزري .
عبد الكريم بن مالك الجزري .

المطلب الرابع شيوخه اليمانيون

١ – عمرو بن مسلم الجندي، اليماني (٢) الطبقة: ٦: من الذين عاصروا صغار التابعين، روى له: (البخاري في خلق أفعال العباد – مسلم – أبو داود – الترمذي – النسائي)، رتبته عند ابن حجر: صدوق له أو هام، رتبته عند الذهبي: لينه أحمد وغيره، ولم يترك، وقواه ابن معين، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بالنعنة .

من ليس له علاقة بالبحث:

الحكم بن أبان العدني .
طاووس بن كيسان اليماني .

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٨/١٤١.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٣/٢٨٩.

المغيرة بن حكيم الصنعاني الأبنواوي .

المطلب الخامس: شيوخه المصريون

١ - يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري^(١) الطبقة: ٧: من كبار أتباع التابعين، الوفاة: ١٦٨ هـ روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق ربما أخطأ، رتبته عند الذهبي: أحد العلماء، صالح الحديث، قال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: حديث بالنعنة - وحديث بلفظ أخبرني .

من ليس له علاقة بالبحث: سعيد بن أبي أيوب: مقلص، الخزاعي مولاهم

المصري، أبو يحيى .

ومن خلال ما سبق في مبحث شيوخ ابن جريج أن أكثر الشيوخ عدداً هم المكيون ثم المدنيون ثم البصريون ثم الكوفيون ثم الشاميون ثم اليمينيون ثم الخراسانيون ثم المصريون، وأن أكثر الأحاديث عددا هي الأحاديث عن المكيين ثم المدنيين ثم الشاميون ثم الكوفيون ثم البصريون، ووجدت أن غالب أحاديثه عن المكيين محمول على السماع، وغالب أحاديثه عن المدنيين بالنعنة، وغالب أحاديثه عن الشاميين بالنعنة، أما بقية الأحاديث عن بقية الشيوخ فتكاد تستوي الأحاديث المروية بالنعنة بالأحاديث المروية بالألفاظ التي تفيد الاتصال .

أما الشيوخ الأقران لابن جريج:

قبل ذكر أقران ابن جريج الذين روى عنهم سأوضح ما المقصود بالأقران هنا .

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١١/١٨٦ .

الأقران لغة: جمع قرن – بكسر القاف – وهو الكفاء والنظير في الشجاعة والحرب، وفي حديث ثابت بن قيس: "بئسما عودتم أقرانكم" (١) أي: نظراءكم، وأكفاءكم في القتال (٢)، وجمعه قرون.

والقرن هو: القوم المقترنون في زمانٍ واحد، وقيل هو: الأمة تأتي بعد الأمة، وقيل هو: الوقت من الزمان على اختلاف العلماء في تحديد هذه المدة، وإن كان أشهر الأقوال وأرجحها أنه: مائة سنة، وهذا ما تعارف عليه الناس.

والأقران هم: جماعة عاشوا في تلك المدة، وكانوا نظراء وأكفاء لبعض سواء في الشجاعة والحرب، أو في العلم والحفظ، أو في غير ذلك.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي: لم يخرج التعريف الاصطلاحي لرواية الأقران عند علماء مصطلح الحديث عن حدود هذه المعاني: فالأقران عندهم هم: الذين تقارب إسنادهم وسنهم، قال الإمام الحاكم: إنما القرينان إذا تقارب سنهما وإسنادهما (٣).

وقال ابن حجر: إن تشارك الراوي ومن روى عنه في أمرٍ من الأمور المتعلقة بالرواية مثل: السن واللقى وهو: الأخذ عن المشايخ فهو النوع الذي يقال له: رواية الأقران لأنه حينئذٍ يكون راوياً عن قرينه (٤).

وقال السخاوي: الأقران هم: من تماثلوا أو تقاربوا في السند يعني: الأخذ عن الشيوخ، وكذا في السن، لكن غالباً، لأنهم ربما يكتبون كالحاكم بالتفاوت في الإسناد وإن تفاوتت الأسنان، مع أن ظاهر كلام شيخنا – يعني ابن حجر العسقلاني – أنه لو حصلت المقارنة في السن دون الإسناد كفي (٥).

(١) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب التحنط عند القتال، رقم ٢٨٤٥، م.س، ٤ / ٢٧.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، م.س، ١٣/٣٣٧.

(٣) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، م.س، ١/٢١٥.

(٤) ابن حجر، نزهة النظر، م.س، ١/١١٨.

(٥) السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، م.س، ٤/١٦٨.

ومحصلة هذه النقول: أن الأقران هم جماعة من العلماء تقاربوا في السن وتقاربوا في الإسناد أيضاً، ومعنى تقارب الإسناد: أن يكونوا اتفقوا في الأخذ عن مجموعة من الشيوخ.

ومعنى تقارب الأسنان: أن يكونوا أحياء في عصرٍ واحد وإن تفاوتت أسنانهم، والإمام الحاكم وغيره من العلماء يكتفون بالتقارب في الإسناد وإن تفاوتت أسنانهما، وابن حجر وغيره يكتفون بالاشتراك في أحد الأمرين، وقد عدت إلى كتاب تهذيب الكمال، وكتاب الأقران لأبي الشيخ، وأقوال ابن حجر في كتبه، فوجدت الشيوخ التالية أسماؤهم مع ذكر المصدر:

أولاً: في تهذيب الكمال (١)

عبيد الله بن عمر العمري: عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة حديثان فقط بلفظ أخبرني.

معمر بن راشد: عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة ثلاث أحاديث، اثنان بلفظ أخبرني، وحديث بلفظ حدثنا.

النعمان بن راشد: لم أجد لابن جريج رواية عنه في الكتب الستة.

ثانياً: ذكر الأقران لأبي الشيخ (٢)

١. أبو معاوية الضرير: ليس لابن جريج رواية عنه في الكتب الستة.

٢. إسماعيل بن عليّة: ليس لابن جريج رواية عنه في الكتب الستة.

٣. سفیان الثوري: ليس لابن جريج رواية عنه في الكتب الستة.

٤. قيس بن الربيع: ليس لابن جريج رواية عنه في الكتب الستة.

(١) أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ١٨ / ٣٤١ و٣٤٣.

(٢) الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ)، ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضاً، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ / ٥ / ١٩٩٦م، ١/٤٧ - ٤٨ - ٢٢٠ - ٢٢٧

ثالثاً: فتح الباري^(١)

موسى بن عقبة: عدد الأحاديث التي رواها عنه ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثون حديثاً، عشرون حديثاً بلفظ أخبرني .
مما سبق وجدت أن رواية ابن جريج عن أقرانه قليلة حتى في غير الكتب الستة، وأغلب أحاديثه عن أقرانه فيها تصريح بالسماع .

المبحث الثاني: تلاميذ ابن جريج

المطلب الأول: رواية الحفاظ عنه

في هذا المطلب سأقوم بتعريف الحافظ عند علماء الحديث، ثم سأذكر الرواة الحفاظ عن ابن جريج الذين أشار إليهم الحافظ الذهبي في كتاب تذكرة الحفاظ، بعد استخراجهم من كتاب تهذيب الكمال، وذلك في إطار الكتب الستة، ثم سأترجم لكل واحد من هؤلاء ترجمة يسيرة مع ذكر طبقتهم ودرجته عند ابن حجر، والذهبي إذا كانت له علاقة بالبحث .

أولاً: تعريف الحافظ: الحافظ هو الذي يأتي في درجة أعلى من المحدث^(٢) (الذي اشتغل بالحديث رواية، ودراية، وجمع رواية...) فالحافظ هو من بلغ درجةً بحيث يكون ما يعرفه من الأحاديث أكثر مما لا يعرفه، قال ابن الجزري: "الحافظ: من روى ما يصل إليه، ووعى ما يحتاج لديه"^(٣) .

(١) ابن حجر، فتح الباري، م.س، ٤/٤٠٩ .

(٢) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، م.س، ١/٣٨ .

(٣) الهروي، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تحقيق: قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، د.ت، ١/١٢٢ .

وقد تباينت تعريفات العلماء للحافظ حسب تفاوت العرف، واختلاف الزمان في ذلك^(١)، وتعتبر الألقاب التالية التي أطلقها العلماء ضمن درجات تفوق الحافظ، وهي:

– الحجة: ويطلق على الحافظ من حيث الاتقان، وعرفه المتأخرون بأنه من يحفظ ثلاثمائة ألف حديث مع معرفة أسانيدھا.

– الحاكم: هو الذي أحاط بجميع الأحاديث حتى لا يفوته منها إلا اليسير.

– أمير المؤمنين في الحديث، وهو أعلى الدرجات، ويطلق على من فاق حفظاً واتقاناً وتعمقاً في علم الأحاديث، وعلمها كل من سبقه من المراتب بحيث صار مرجعاً لغيره، وقد صنّف الإمام الذهبي كتاب تذكرة الحفاظ جمع فيه من لقب بالحافظ بالمعنى الذي يشمل الحافظ، والحجة، وما فوقه.

ثانياً – الرواة الحفاظ:

١ – إسماعيل بن عليّة^(٢) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاھم أبو بشر البصري، المعروف بابن عليّة (أخو ربعي، ووالد إبراهيم وحماد ومحمد)، المولد: ١١٠ هـ، الطبقة ٨: من الوسطى من أتباع التابعين، الوفاة: ١٩٣ هـ ببغداد، روى له: (البخاري – مسلم – أبو داود – الترمذي – النسائي – ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة حافظ، رتبته عند الذهبي: إمام حجة، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: سبعة أحاديث.

٢ – ثور بن يزيد^(٣) هو ثور بن يزيد بن زياد الكلاعي، ويقال الرحبي، أبو خالد الشامي الحمصي، الطبقة ٧: من كبار أتباع التابعين. الوفاة: ١٥٠ هـ وقيل ١٥٣ أو

(١) نور الدين عتر، منهج النقد، م.س، ص٧٧.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ١/٢٣٥. ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/١٣٦. ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١/٢٧٥.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ١/١٣٢. ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/١٩٠. ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٢/٣٣.

١٥٥ هـ ببیت المقدس، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر، رتبته عند الذهبي: الحافظ ثبت، لكنه قدرى، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديثان .

٣ - **حجاج بن محمد**^(١) هو حجاج بن محمد المصيبي، أبو محمد الأعور، مولى سليمان بن مجالد مولى أبى جعفر المنصور (ترمذي الأصل، سكن بغداد)، الطبقة ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ٢٠٦ هـ ببغداد، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، رتبته عند الذهبي: الحافظ، قال أحمد: ما كان أضبطه، وأشد تعاهده للحروف، ورفع من أمره جداً، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: خمس وستون ومائة حديث .

٤ - **حماد بن سلمة**^(٢) هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة بن أبى صخرة، مولى ربيعة بن مالك بن حنظلة من بنى تميم، ويقال مولى قريش . الطبقة ٨: من الوسطى من أتباع التابعين، الوفاة: ١٦٧ هـ، روى له: (البخاري تعليقا - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة . رتبته عند الذهبي: الإمام، أحد الأعلام، هو ثقة صدوق يغلط وليس في قوة مالك، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد .

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ١/٢٥٢. أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٥/٤٥١ - ٤٥٢.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٣/١١.

٥ - روح بن عبادة^(١) هو روح بن عبادة بن العلاء بن حسان بن عمرو بن مرثد القيسي، أبو محمد البصري (من بنى قيس بن ثعلبة من أنفسهم) الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ٢٠٥ أو ٢٠٧ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة فاضل له تصانيف. رتبته عند الذهبي: الحافظ، صنف الكتب، وكان من العلماء. عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: ست وخمسون حديثاً.

٦ - سفيان الثوري^(٢) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي (من ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد) المولد: ٩٧ هـ، الطبقة: ٧: من كبار أتباع التابعين. الوفاة: ١٦١ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس، رتبته عند الذهبي: الإمام، أحد الأعلام علما وزهداً، قال ابن المبارك: ما كتبت عن أفضل منه، وقال ورقاء: لم ير سفيان مثل نفسه، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: خمسة عشر حديثاً.

٧ - سفيان بن عيينة بن أبي عمران^(٣) هو ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، المكي، مولى محمد بن مزاحم (أخي الضحاك بن مزاحم)، المولد: ١٠٧ هـ، الطبقة: ٨، من الوسطى من أتباع التابعين. الوفاة: ١٩٨ هـ ب مكة، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار. رتبته عند الذهبي: أحد الأعلام،

(١) أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ٩/٢٣٨.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٤/١١١.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ١/١٩٣.

ثقة ثبت حافظ إمام. عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: ست وعشرون حديثاً.

٨ - الضحاك بن مخلد^(١) هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم بن الضحاك الشيباني أبو عاصم النبيل البصري (يقال إنه مولى بنى شيبان ويقال من أنفسهم)، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين. الوفاة: ٢١٢ هـ أو بعدها، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت، رتبته عند الذهبي: الحافظ، قال عمر بن شبة: والله ما رأيت مثله، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: ستة وعشرون ومائة حديثاً.

٩ - عبد الله بن إدريس^(٢) هو عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود بن حجية بن الأصهب بن يزيد بن حلاوة الأودي الزعافري، أبو محمد الكوفي. الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين، الوفاة: ١٩٢ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة فقيه عابد، رتبته عند الذهبي: أحد الأعلام، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: ستة أحاديث.

١٠ - عبد الله بن داود^(٣) هو عبد الله بن داود بن عامر الهمداني الشعبي، أبو عبد الرحمن الخريبي، (كوفي الأصل سكن الخريبة وهي محلة بالبصرة)، المولد: ٥١٢٦. الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ٢١٣ هـ، روى له: (البخاري - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة عابد، رتبته عند الذهبي: ثقة حجة صالح، حديث واحد.

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٢/٣٢٥.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٤٩١.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٥/١٩٩.

١١ - عبد الله بن وهب^(١) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولا هم الفهري، أبو محمد المصري الفقيه، المولد: ١٢٥ هـ، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ١٩٧ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة حافظ عابد. رتبته عند الذهبي: أحد الأعلام. عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثة عشر حديثاً.

١٢ - عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو^(٢) هو يحمّد الشاميّ الدمشقي، أبو عمرو الأوزاعي (إمام أهل الشام في زمانه في الحديث والفقه)، الطبقة: ٧، من كبار أتباع التابعين، الوفاة: ١٥٧ هـ ببيروت، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة جليل، فقيه. رتبته عند الذهبي: شيخ الإسلام، الحافظ الفقيه الزاهد، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد فقط.

١٣ - عبد الرزاق بن همام^(٣) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولا هم، اليماني، أبو بكر الصنعاني، المولد: ١٢٦ هـ، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ٢١١ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة حافظ مصنف شهير عمى في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، رتبته عند الذهبي: أحد الأعلام، صنف التصانيف. عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: إثنا وستون ومائة حديثاً.

١٤ - عبید الله بن موسى بن أبي المختار^(٤) باذام، العبسي مولا هم، أبو محمد الكوفي: المولد: ١٢٨ هـ الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ٢١٣ هـ، على

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٢/٥٢١.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٥٩٣.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ١/٢٦٦.

(٤) أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ١٨/٥٢.

الصحيح، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، كان يتشيع، رتبته عند الذهبي: ثقة، أحد الأعلام على تشييعه وبدعته، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد .

١٥ - عيسى بن يونس^(١) هو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو عمرو ويقال أبو محمد، الكوفي (أخو إسرائيل بن يونس، نزل الشام مرابطاً)، الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين. الوفاة: ١٨٧هـ، وقيل ١٩١هـ بالشام، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة مأمون، رتبته عند الذهبي: أحد الأعلام في الحفظ والعبادة، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: تسعة عشر حديثاً .

١٦ - الليث بن سعد^(٢) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، مولى عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، المولد: ٩٤هـ أو ٩٣هـ بقرقشندة، الطبقة: ٧: من كبار أتباع التابعين. الوفاة: ١٧٥هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه) رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت فقيه إمام، رتبته عند الذهبي: الإمام، ثبت من نظراء مالك. عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد .

١٧ - المفضل بن فضالة^(٣) هو المفضل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة الرعيني القتباني، أبو معاوية المصري القاضي، المولد: ١٠٧هـ، الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين، الوفاة: ١٨١هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة فاضل عابد، أخطأ ابن سعد في

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ١/٢٠٤.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٨/٤٥٩.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٩٦٧.

تضعيفه، رتبته عند الذهبي: ثقة إمام، مجاب الدعوة، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: أربعة أحاديث، محمد بن عبد الله بن المثني .

١٨ - مكّي بن إبراهيم^(١) هو مكّي بن إبراهيم بن بشير بن فرقد التميمي الحنظلي البرجمي، أبو السكن البلخي ويقال مكّي بن إبراهيم بن فرقد بن بشير، المولد: ٥١٢٦هـ، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ٢١٥هـ ببلخ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه) رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت، رتبته عند الذهبي: الحافظ، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثة أحاديث .

١٩ - همام بن يحيى^(٢) هو همام بن يحيى بن دينار العوزي المحلمي، أبو عبد الله، ويقال أبو بكر، البصري مولى بني عوذ بن سود بن الحجر بن عمرو، الطبقة: ٧: من كبار أتباع التابعين، الوفاة: ١٦٤ أو ١٦٥هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة ربما وهم، رتبته عند الذهبي: الحافظ، قال أحمد: هو ثبت في كل المشايخ. عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: أربعة أحاديث .

٢٠ - وكيع بن الجراح^(٣) هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي (من قيس عيلان). المولد: ب أصبهان، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ١٩٦ أو ١٩٧هـ بفيد (في طريق مكة)، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة حافظ عابد. رتبته عند الذهبي: أحد الأعلام، قال أحمد ما رأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظ كان أحفظ من ابن مهدي، وقال حماد لو شئت لقلت إنه أرجح من

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١٠/٢٩٣.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ١/٢٢٣ - ٢٢٤.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١١/١٢٣.

سفيان، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: خمسة أحاديث .

٢١ - وهيب بن خالد^(١) هو وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري، صاحب الكرايس، الطبقة: ٧: من كبار أتباع التابعين، الوفاة: ١٦٥هـ، وقيل بعدها روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت لكنه تغير قليلا بأخرة، رتبته عند الذهبي: الحافظ، قال ابن مهدي: كان من أبصرهم بالحديث والرجال، وقال أبو حاتم: ثقة، يقال: لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديثان .

٢٢ - يحيى بن سعيد^(٢) هو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي أبو أيوب الكوفي لقبه الجمل (نزيل بغداد)، المولد: ١١٤هـ، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ١٩٤ هـ ببغداد، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق يغرب، رتبته عند الذهبي: الحافظ، ثقة يغرب عن الأعمش، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: ستة أحاديث .

٢٣ - يحيى بن سعيد القطان^(٣) هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري الأحول الحافظ، يقال مولى بني تميم (ويقال: ليس لأحد عليه ولاء)، المولد: ٥١٢٠هـ، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ٥١٩٨، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/١٠٤٥.

(٢) المرجع نفسه، تقريب التهذيب، ١/١٠٥٥.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ١/٢١٨.

ابن حجر: ثقة متقن حافظ إمام قدوة. رتبته عند الذهبي: الحافظ الكبير، كان رأساً في العلم والعمل، قال أحمد: ما رأيت مثله، وقال بندار: أنبأنا إمام أهل زمانه يحيى القطان. عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: ستة وثلاثون حديثاً.

التلاميذ الذين ليست لهم علاقة بالبحث:

حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم، أبو أسامة الكوفي .
خالد بن الحارث بن عبيد بن سليمان بن عبيد بن سفيان بن مسعود
عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري .
محمد بن جعفر الهذلي مولاهم، أبو عبد الله البصري .
محمد بن عبد الله بن المثني بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري
النضر بن شميل بن خرشة المازني، أبو الحسن النحوي البصري ثم المروزي .
يحيى بن زكريا بن أبي زائدة: ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي .
يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النجاري، أبو سعيد المدني القاضي .

المطلب الثاني: رواية الثقات عن ابن جريج

في هذا المطلب أيضاً سأقوم بتعريف الثقة عند علماء الحديث، ثم سأذكر الرواة الثقات عن ابن جريج، بعد استخراجهم من كتاب تهذيب الكمال، وذلك في إطار الكتب الستة، ثم سأترجم لكل واحد من هؤلاء ترجمة يسيرة مع ذكر طبقتة ودرجته عند ابن حجر، والذهبي إذا كانت له علاقة بالبحث .

أولاً: تعريف الثقة: الثقة لغة المؤمن^(١)، اصطلاحاً: الثقة: هو العدل الضابط، أو هو من تشترط العدالة فيه، أو من ويمتاز بالضبط والإتقان، فإن انضاف إلى ذلك المعرفة والإكثار فهو حافظ. وهذا التعريف باعتبار ماهية الثقة، ما هو الثقة؟ أو من

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، م.س، ١/٩٢٧.

هو الرجل الذي يطلق عليه ثقة في عرف المحدثين؟ وأما الثقة باعتبار النظر في أقوال العلماء: فهو من وثقة كثير، ولم يضعف، وبهذا قال الذهبي رحمه الله، وكلمة كثير إنما جاءت باعتبار الغالب^(١). والمراد ب(ولم يضعف) أي لم يضعف من قبل إمام معتبر، ولم يضعف بجرح صحيح، لم يضعف، بجرح صحيح، فإذا كان عندنا راو وثقه جماعة من أهل العلم، ثم جاء آخرون، فطعنوا فيه، فينظر في هؤلاء الطاعنين: هل قولهم يعتبر في الجرح والتعديل مع مقابلة كلام الأئمة أو لا؟

ثانياً: أهمية وفائدة علم الثقات والضعفاء: هو من أجل أنواع علوم الحديث؛ لأنه بواسطته يعرف الحديث الصحيح من الضعيف.

ثالثاً: أشهر المصنفات فيه، وأنواعها: مصنفات مفردة في الثقات: مثل كتاب "الثقات" لابن حبان، وكتاب الثقات "للعجلي لكن غير مرتب فرتبه الإمام السبكي وسماه "ترتيب الثقات"، و"كتاب تذكرة الحفاظ" للإمام الحافظ شمس الدين محمد الذهبي، و"كتاب تاريخ أسماء الثقات" للحافظ ابن شاهين.

مصنفات مفردة في الضعفاء: كثيرة جداً، ك"الضعفاء" للبخاري، والنسائي، والعقيلي، والدارقطني. ومنها كتاب "الكامل في الضعفاء" لابن عدي، وكتاب "المغني في الضعفاء" للذهبي، و"ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، للإمام الذهبي، و"لسان الميزان" للحافظ ابن حجر العسقلاني.

مصنفات مشتركة بين الثقات والضعفاء: وهي كثيرة أيضاً. منها: كتاب "تاريخ البخاري الكبير"، ومنها كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، وهي كتب عامة للرواة، ومنها كتب خاصة ببعض كتب الحديث، مثل كتاب "الكامل في أسماء الرجال" لعبد الغني المقدسي، وتهذيباته المتعددة التي للمزي، والذهبي، وابن حجر، والخزرجي^(٢).

(١) الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، م.س، ١/٦٧.

(٢) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، م.س، ١٢٩ - ١٣٢.

رابعاً: الرواة الثقات عن ابن جريج:

١ - إسماعيل بن عياش^(١) هو إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين، الوفاة: ١٨١ أو ١٨٢ هـ، روى له: (البخاري في جزء رفع اليدين - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، رتبته عند الذهبي: عالم الشاميين، قال يزيد بن هارون ما رأيت أحفظ منه، وقال دحيم هو في الشاميين غاية وخلط عن المدنيين. عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثة أحاديث.

٢ - أنس بن عياض بن ضمرة^(٢) ويقال أنس بن عياض بن جعدبة، ويقال أنس بن عياض بن عبد الرحمن الليثي، أبو ضمرة المدني، المولد: ١٠٤ هـ، الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين، الوفاة: ٢٠٠ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، رتبته عند الذهبي: ثقة، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد.

٣ - بشر بن منصور^(٣) هو بشر بن منصور السليمي، أبو محمد الأزدي البصري (والد إسماعيل بن بشر بن منصور، وسليمة من ولد مالك بن فهم من الأزد)، الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين، الوفاة: ١٨٠ هـ، روى له: (مسلم - أبو

(١) ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف ب ابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، دار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤، ١/٢٧.

(٢) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ) الثقات، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣، ٦/٧٦.

(٣) ابن حبان، الثقات، م.س، ٨/١٤٠.

داود - النسائي)، رتبته عند ابن حجر: صدوق عابد زاهد. رتبته عند الذهبي: ثقة، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد.

٤ - جعفر بن عون^(١) هو جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث القرشي الخزومي، أبو عون الكوفي. المولد: ١٢٠ هـ، وقيل ١٣٠ هـ، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ٢٠٦ هـ وقيل ٢٠٧ هـ ب الكوفة، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه) رتبته عند ابن حجر: صدوق، رتبته عند الذهبي: ثقة، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد.

٥ - حفص بن غياث^(٢) هو حفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك بن الحارث النخعي، أبو عمر الكوفي (قاضيها، وولي القضاء ببغداد أيضا)، الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين. الوفاة: ١٩٤ أو ١٩٥ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة فقيه تغير حفظه قليلا في الآخر. رتبته عند الذهبي: قال يعقوب بن شيبة: ثبت إذا حدث من كتابه، ويتقى بعض حفظه، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: ثمانية أحاديث.

٦ - حماد بن مسعدة^(٣) هو حماد بن مسعدة، أبو سعيد البصري، التميمي، ويقال التيمي، ويقال مولى باهلة، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ٢٠٢ هـ ب البصرة. روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، رتبته عند الذهبي: ثقة، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديثان.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٢/١٠١.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ١/٥٦٧.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٣/٢٠ - ٢١.

٧ - داود بن عبد الرحمن^(١) هو داود بن عبد الرحمن العطار، أبو سليمان المكي، المولد: ١٠٠ هـ ب مكة. الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين. الوفاة: ١٧٤ أو ١٧٥ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، لم يثبت أن ابن معين تكلم فيه، رتبته عند الذهبي: ثقة، قال الشافعي: ما رأيت أروع من داود، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد.

٨ - زيد بن حبان^(٢) هو زيد بن حبان الرقي، مولى ربيعة (كوفي الأصل)، الطبقة: ٧: من كبار أتباع التابعين، الوفاة: ٥١٥٨ هـ، روى له: (النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق كثير الخطأ، وتغير بأخرة، رتبته عند الذهبي: ضعفه الدارقطني، وروى عثمان الدارمي، عن يحيى: ثقة. عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد.

٩ - سالم بن نوح^(٣) هو سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري، أبو سعيد العطار، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: بعد ٢٠٠ هـ، روى له: (البخاري في الأدب المفرد - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي)، رتبته عند ابن حجر: صدوق له أوهام. رتبته عند الذهبي: قال أبو حاتم وغيره: لا يحتج به، وقال أبو زرعة: صدوق، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد.

١٠ - سليمان بن حيان^(٤) هو سليمان بن حيان الأزدي، أبو خالد الأحمر الكوفي الجعفري (نزل فيهم، ولد بجرجان)، المولد: ب جرجان. الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين، الوفاة: ٥١٩٠ أو قبلها. روى له: (البخاري - مسلم -

(١) ابن حبان، الثقات، م.س، ٦/٢٨٦.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٢/١٠١.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/١١٣.

(٤) ابن حبان، الثقات، م.س، ٦/٣٩٥.

أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق يخطئ، رتبته عند الذهبي: صدوق إمام، قال ابن معين: ليس بحجة. عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: أربعة أحاديث.

١١ - شعيب بن إسحاق^(١) هو شعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن بن عبد الله القرشي الأموي مولاهم أبو محمد البصري ثم الدمشقي، مولى رملة بنت عثمان بن عفان، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ١٨٩ هـ، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة رمى بالإرجاء، وسماعه من ابن أبي عروبة بأخرة. رتبته عند الذهبي: قال أبو داود: ثقة مرجئ، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: أربعة عشر حديثاً.

١٢ - عثمان بن الحكم^(٢) هو عثمان بن الحكم الجذامي المصري (من بني نضرة)، الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين، الوفاة: ١٦٣ هـ، روى له: (أبو داود - النسائي)، رتبته عند ابن حجر: صدوق له أوهام، رتبته عند الذهبي: قال أبو حاتم: ليس بالمتقن. عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد.

١٣ - عثمان بن الهيثم^(٣) هو عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى بن حسان بن المنذر: الأشج العصري العبدي، أبو عمرو البصري المؤذن، الطبقة: ١٠: كبار الآخذين عن تبع الأتباع، الوفاة: ٢٢٠ هـ في رجب، روى له: (البخاري - النسائي)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، تغير فصار يتلقن، رتبته عند الذهبي: لم

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٤٣٦.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٣/٣٢.

(٣) ابن حبان، الثقات، م.س، ٨/٤٥٣ - ٤٥٤.

يذكرها، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثة أحاديث.

١٤ - علي بن مسهر^(١) هو علي بن مسهر القرشي، أبو الحسن الكوفي (قاضي الموصل، أخو عبد الرحمن بن مسهر قاضي جبل)، الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين، الوفاة: ٥١٨٩، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة له غرائب بعد أن أضر، رتبته عند الذهبي: ثقة، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثة أحاديث.

١٥ - محمد بن بكر^(٢) هو محمد بن بكر بن عثمان البرساني، أبو عثمان ويقال أبو عبد الله، البصري (و برسان من الأزدي)، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ٢٠٤ هـ ب البصرة، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق قد يخطئ، رتبته عند الذهبي: ثقة صاحب حديث، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: اثنان وسبعون حديثاً.

١٦ - محمد بن ربيعة^(٣) هو محمد بن ربيعة الكلابي الرؤاسي، أبو عبد الله الكوفي (ابن عم وكيع بن الجراح)، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين. الوفاة: بعد ٥١٩٠، روى له: (البخاري في الأدب المفرد - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق، رتبته عند الذهبي: وثقه أبو داود وجماعة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: ثلاثة أحاديث.

(١) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، م.س، ٢/٤٧.

(٢) ابن حبان، الثقات، م.س، ٩/٣٨.

(٣) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، م.س، ٢/١٧٠.

١٧ - محمد بن عمرو^(١) هو محمد بن عمرو اليافعي الرعييني (عداده في أهل مصر)، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، روى له: (مسلم - النسائي)، رتبته عند ابن حجر: صدوق له أوهام، رتبته عند الذهبي: وثق، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديثان.

١٨ - مخلد بن يزيد^(٢) هو مخلد بن يزيد القرشي أبو يحيى ويقال أبو خداش ويقال أبو الجيش ويقال أبو الحسن ويقال أبو خالد، الحاراني، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ٥١٩٣، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - النسائي - ابن ماجه) رتبته عند ابن حجر: صدوق له أوهام. رتبته عند الذهبي: ثقة، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: اثنا عشر حديثاً.

١٩ - هشام بن يوسف^(٣) هو هشام بن يوسف الصنعاني، أبو عبد الرحمن الأبنائي، القاضي (قاضى صنعاء، من أبناء الفرس)، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: ٥١٩٧، روى له: (البخاري - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة، رتبته عند الذهبي: لم يذكرها، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: عشرون حديثاً.

٢٠ - يحيى بن سليم يحيى^(٤) هو يحيى بن سليم القرشي الطائفي، أبو محمد، ويقال أبو زكريا المكي الحذاء الخراز (نزىل مكة)، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين. الوفاة: ١٩٣ هـ أو بعدها ب مكة، روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق سيء الحفظ. رتبته عند الذهبي: ثقة، قال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال النسائي: منكر

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٨٨٥.

(٢) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، م.س، ٢/٢٤٩.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/١٠٢٣.

(٤) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، م.س، ٢/٣٦٧.

الحديث عن عبيد الله بن عمر، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد .

التلاميذ الذين ليست لهم علاقة بالبحث :

الأخضر بن عجلان الشيباني البصري (أخو شميظ بن عجلان)

بشر بن الحسن بن بشر بن مالك بن يسار البصري

زهير بن محمد التميمي العنبري .

سفيان بن حبيب البصري، أبو محمد، ويقال أبو معاوية .

سلمة بن سعيد بن عطية، ويقال: ابن عطاء، البصري .

عبد الله بن الحارث بن عبد الملك القرشي الخزومي .

عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي .

عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي .

محمد بن حرب الخولاني، أبو عبد الله الحمصي، المعروف بالأبرش .

مسلم بن خالد القرشي الخزومي مولاهم، أبو خالد المكي .

موسى بن طارق اليماني، أبو قرعة، الزبيدي، القاضي .

يحيى بن زياد بن أبي داود الأسدي، مولاهم، أبو محمد الرقي .

المطلب الثالث: رواية الضعفاء عنه

في هذا المطلب أيضاً سأقوم بتعريف الضعيف عند علماء الحديث، ثم سأذكر الكتب التي تعني بذكر الضعفاء، ثم سأذكر الرواة الضعفاء عن ابن جريج، بعد استخراجهم من كتاب تهذيب الكمال، وذلك في إطار الكتب الستة، ثم سأترجم لكل واحد من هؤلاء ترجمة يسيرة مع ذكر طبقته ودرجته عند ابن حجر، والذهبي إذا كانت له علاقة بالبحث .

أولاً: تعريف الضعيف: الضعيف لغة: ضد القوي، ويكون الضعف حسياً ومعنوياً. واصطلاحاً: الضعيف: هو اسم عام يشمل من فيه طعن في ضبطه أو عدالته، أو هو الراوي الذي اختل ضبطه أو سقطت عدالته، أو هو من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، وكذلك يطلق الضعيف ويراد به المتهم بالكذب. (وروايته ضعيفة مردودة إن تفرد بها، وإن توبع ينجبر ضعفه إن كان قد ضعف لخلل في ضبطه دون عدالته، وإن ضعف لعدالته لا ينجبر ضعفه بالمتابعة) (١)، وهناك عبارات تطلق على الضعيف تبين مرتبته وحكم حديثه، وأجملها في مرتبتين (٢)

قولهم: فيه مقال، أو أدنى مقال، أو ضعف، أو ينكر مرة ويعرف أخرى، أو ليس بذلك، أو ليس بالقوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بمأمون، أو ليس بالمرضي، أو ليس يحمده، أو ليس بالحافظ، أو غيره أو ثق منه، أو فيه شيء، أو فيه جهالة، أو لا أدري ما هو، أو فيه ضعف، أو لين الحديث، أو سيئ الحفظ، أو ضعف، أو للضعف ما هو، أو فيه لين "عند غير الدار قطني، فإنه قال: إذا قلت: لين لا يكون ساقطاً متروك الاعتبار ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط لا يسقط به عن العدالة"، ومنه قولهم: تكلموا فيه، أو سكتوا عنه، أو مطعون فيه. أو فيه نظر، عند غير البخاري، فإنه يقول ذلك فيمن تركوا حديثه.

قولهم: فلان لا يحتج به، أو ضعفه، أو مضطرب الحديث، أو له ما ينكر، أو حديثه منكر، أو له مناكير، أو ضعيف، أو منكر، عند غير البخاري، أما البخاري فقد قال: "كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه"، وحكم من ذكر في هاتين المرتبتين - كما بين السخاوي - : يعتبر بحديثه، أي يخرج حديثه

(١) عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م، ١/٦٠٧.

(٢) نور الدين عتر، منهج النقد، م.س، ١١١.

للاعتبار – وهو البحث عن روايات تقويه ليصير بها حجة – لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها .

ثانياً: الكتب التي تعني بذكر الضعفاء من الرواة:

هناك كتب تذكر الضعفاء خاصةً: مثل "كتاب الضعفاء" و "كتاب الضعفاء الصغير" للبخاري، و "كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي"، و "كتاب الضعفاء" لأبي زرعة الرازي، و "كتاب الضعفاء" لأبي نعيم، و "كتاب الضعفاء" للأصبهاني، و "كتاب المغني في الضعفاء" للذهبي، و "كتاب الكامل في الضعفاء" لابن عدي الجرجاني .

وهناك كتب تجمع بين الضعفاء ويرهم من المجروحين: مثل "كتاب الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي، ومثل "كتاب الضعفاء والمتروكين" للدارقطني، و "كتاب الضعفاء والمتروكين" للنسائي، و "كتاب تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين" لابن شاهين، و "كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" لأبي حاتم الدارمي البستي .

ثالثاً: أسماء الرواة الضعفاء عن ابن جريج في الكتب الستة:

١ – زهير بن محمد^(١) هو زهير بن محمد التميمي العنبري، أبو المنذر الخراساني المروزي الخرقى (قدم الشام وسكن الحجاز)، الطبقة: ٧: من كبار أتباع التابعين، الوفاة: ٥١٦٢، روى له: (البخاري – مسلم – أبو داود – الترمذي – النسائي – ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروى عنه الشاميون آخر! وقال

(١) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٥٧٤٨هـ)، المغني في الضعفاء، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دار احياء التراث، قطر، ط ٦٥، ١/٢٤١ - ٢٤٢.

أبو حاتم، رتبته عند الذهبي: ثقة يغرب، ويأتي بما ينكر، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد.

٢ - سالم بن نوح^(١) هو سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري، أبو سعيد العطار، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين، الوفاة: بعد ٥٢٠٠، روى له: (البخاري في الأدب المفرد - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي)، رتبته عند ابن حجر: صدوق له أوهام، رتبته عند الذهبي: قال أبو حاتم وغيره: لا يحتج به، وقال أبو زرعة: صدوق، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد.

٣ - عبد المجيد بن عبد العزيز^(٢) هو عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي، أبو عبد الحميد المكي، مولى المهلب بن أبي صفرة (مروزي الأصل)، الطبقة: ٩: من صغار أتباع التابعين. الوفاة: ٢٠٦ هـ، روى له: (مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: صدوق يخطئ وكان مرجئاً أفرط ابن حبان فقال: متروك، رتبته عند الذهبي: قال أحمد: ثقة يغلو في الإرجاء، وقال أبو حاتم: ليس بالقوى، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: ستة أحاديث.

٤ - عثمان بن الحكم^(٣) هو عثمان بن الحكم الجذامي المصري (من بنى نضرة)، الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين، الوفاة: ١٦٣ هـ، روى له: (أبو داود - النسائي)، رتبته عند ابن حجر: صدوق له أوهام، رتبته عند الذهبي: قال أبو

(١) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ١/٣٠٩.

(٢) أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت: ٥٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلنجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤ / ١٩٨٤م، ٣/٩٦.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ١/٦٦١.

حاتم: ليس بالمتقن، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد .

٥ - **مندل بن علي** (١) هو مندل بن علي العنزي، أبو عبد الله الكوفي، يقال اسمه عمرو، ومندل لقب (أخو حبان بن علي)، المولد: ٥١٠٣، الطبقة: ٧: من كبار أتباع التابعين، الوفاة: ١٦٧ أو ١٦٨ ب الكوفة، روى له: (أبو داود - ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ضعيف، رتبته عند الذهبي: ضعفه أحمد، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد .

٦ - **هشام بن سليمان** (٢) هو هشام بن سليمان بن عكرمة بن خالد بن العاص القرشي المخزومي، المكي، الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين، روى له: (البخاري تعليقا - مسلم - ابن ماجه) رتبته عند ابن حجر: مقبول، رتبته عند الذهبي: صدوق، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: أربعة أحاديث .

٧ - **يحيى بن أيوب الغافقي**: وقد ترجمت له في مبحث الشيوخ (٣)، عدد

الأحاديث التي رواها عن ابن

جريج في الكتب الستة: ثلاثة أحاديث .

الرواة الذين ليست لهم علاقة بالبحث:

الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد المكي .

حماد بن عيسى بن عبيدة بن الطفيل الجهني، الواسطي، وقيل البصري .

ذواد بن علبة الحارثي، أبو المنذر الكوفي .

(١) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: بوران الضناوي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ١/٢٣٠ .

(٢) الذهبي، المغني في الضعفاء، م.س، ١٠/٧١٠ .

(٣) النسائي، الضعفاء والمتروكين، م.س، ٣/١٩١ .

سعيد بن سالم القداح، أبو عثمان المكي (خرساني الأصل، ويقال: كوفي، سكن مكة).

المطلب الرابع: رواية المتروكين والكذابين عنه

أولاً - معنى عبارة المتروك والكذاب: إن عبارة متروك الحديث والكذاب من عبارات الجرح التي تطلق على الراوي الضعيف هي من أسوأها كما عند ابن حاتم وابن الصلاح^(١).

١ - أما المتروك: فهو الذي لاتستحق أحاديثه أن تروى لأنها لا قيمة لها، وذلك لنزولها عن حد الاستشهاد فضلاً عن حد الاحتجاج، قال صاحب تحرير علوم الحديث: "جرح بليغ مفسر في لفظه ظاهر في أنه من جهة حديث الراوي، وما أتى به من المنكرات التي غلبت عليه فاستحق هذا الوصف"^(٢).

٢ - وأما الكذاب أو المتهم بالكذب: فهو أن يكون الراوي مشهوراً بالكذب، ومعروفاً به في كلام الناس، (وإن لم يثبت كذبه في الحديث النبوي) فعندها يُظن أنه يتعمد الكذب في أخباره، ويقال عن حديثه متروك وموضوع، وعنه فلان متروك.

٣ - ألفاظ أخرى تطلق على المتروك والكذاب: بالإضافة إلى عبارة كذاب ومتروك هناك ألفاظ أخرى أطلقها علماء الجرح والتعديل على أهل هذه الزمرة تبين تدرجهم في المراتب قوة وضعفاً مثل:

أ - يكذب أو يضع الحديث أو وضّاع، أو يضع الحديث، أو وضع حديثاً، أو دجال، أهل هذه المرتبة أسوأ حالاً من غيرها.

(١) زين الدين العراقي، ألفية العراقي، م.س، ١/٣٧٧.

(٢) عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، م.س، ١/٦٢٥ - ٦٢٦.

ب – وفلان متهم بالكذب، أو الوضع وفلان ساقط وفلان هالك فلان ذاهب أو ذاهب الحديث وفلان متروك أو متروك الحديث أو تركوه وفلان فيه نظر وفلان سكتا عنه .

ج – فلان رُد حديثه، أو مردود الحديث وفلان ضعيف جداً وفلان واهٍ بالمرّة فلان طرحوه .

٤ – حكم المتروك والكذاب: إن أهل الحديث إذا أطلقوا هاتين العبارتين فحكم الراوي عندها إنه ساقط الحديث لا يُكتب حديثه عند التفرد، وهذا الذي بينه ابن أبي حاتم، ونقله عن أهل الحديث^(١)، قال عبد الحمن بن مهدي: "المحدثون ثلاثة، رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يوهم والغالب على حديثه الوهم فهذا متروك الحديث"^(٢).

ثانياً – مظان الرواة المتروكين والكذابين: أما الكتب التي تعتني بمثل هؤلاء الرواة فهي: "كتاب الضعفاء والمتروكين" للنسائي، و"كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" لابن حبان، و"كتاب الضعفاء والمتروكين" للدارقطني، و"كتاب تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين" لابن شاهين و"كتاب الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي.

ثالثاً – أسماء الرواة المتروكين والكذابين عن ابن جريج في الكتب الستة: سأذكر أسماء هؤلاء الرواة مع ترجمة يسيرة لكل واحد منهم وذكر طبقاتهم، ورتبتهم عند ابن حجر والذهبي .

(١) الرازي، الجرح والتعديل، م.س، ٢/٣٧.

(٢) الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، م.س، ص ٤٠٦.

- ١ - إسماعيل بن زياد^(١) هو إسماعيل بن زياد، ويقال ابن أبي زياد، الكوفي (قاضى الموصل)، الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين، روى له: (ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: متروك كذبوه، رتبته عند الذهبي: واه، عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد.
- ٢ - مسلمة بن علي^(٢) هو مسلمة بن علي بن خلف الخشني، أبو سعيد الدمشقي البلاطي (والبلاط قرية من قرى دمشق على نحو فرسخ منها)، الطبقة: ٨: من الوسطى من أتباع التابعين، الوفاة: قبل ٥١٩٠ هـ ب مصر. روى له: (ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: متروك. رتبته عند الذهبي: تركوه. عدد الأحاديث التي رواها عن ابن جريج في الكتب الستة: حديث واحد.

(١) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٥٣٥٤هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، د.م، ط١، ١٤٢٠/٥١٤٢٠م، ١/١٢٩.

(٢) النسائي، الضعفاء والمتروكين، م.س، ١/٢٢٨.

الباب الثاني

مرويات ابن جريج في الكتب الستة

الموهمة للتدليس والإرسال

تمهيد: في هذا الباب سأقوم بذكر الحديث الذي سأدرسه من أحد الكتب الستة الذي سأحدده عند كل مبحث، ثم سأخرجه من بقية الكتب الستة فقط، وربما أذكر تخريج الحديث من الكتب الأخرى غير الكتب الستة عند الحاجة لذلك، دون أن أتعرض لترجمة رجال السند إلا إذا دعت الحاجة إلى ترجمة أحد رجال السند عند مناقشة أقوال العلماء، ثم بعد ذلك سأذكر ما توصلت إليه من نتيجة بعد مناقشة أقوال العلماء عن دراسة كل حديث، هل ثبت فيه التدليس أم لا.

الفصل الأول

الأهمية الواردة في الصحيحين

في هذا الفصل سأقوم بذكر الأحاديث التي جاء بها البخاري ومسلم في الاحتجاجات، ولن أذكر الأحاديث التي في المتابعات لأنها ليس على شرطيهما.

المبحث الأول: الأحاديث المعننة في صحيح البخاري

المطلب الأول: الأحاديث المعننة المحمولة على الاتصال

١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: «مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارٍ، وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ بِطُولَى الطُّوْلِيِّينَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ خَالِدٍ وَفِيهِ بِأَطْوَلِ الْوَلِيِّينَ بَدَلَ طُولَى الطُّوْلِيِّينَ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بِزِيَادَةٍ: قُلْتُ: مَا طُولَى الطُّوْلِيِّينَ؟ قَالَ: الْأَعْرَافُ وَالْأُخْرَى الْأَنْعَامُ، قَالَ: وَسَأَلْتُ أَنَا ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ، فَقَالَ لِي: مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ الْمَائِدَةُ وَالْأَعْرَافُ^(١).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث رواه البخاري عن ابن جريج بالعنعنة عن ابن أبي مليكة، وهذه العنعنة ليس فيها تدليس، لأن ابن جريج من أثبت الناس في ابن أبي مليكة، كما أنه صرح بالسماع عند أبي داود.

٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقُرَشِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوًا مِنْ قَوْلِ مُجَاهِدٍ: إِذَا

(١) صحيح البخاري، محمد ابن اسماعيل البخاري، كتاب الأذان، بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ، رَقْم:

٧٦٤، م.س، ٩/١٥٣.

اخْتَلَطُوا قِيَامًا، وَزَادَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَأِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلْيُصَلُّوا قِيَامًا وَرُكْبَانًا»^(١) أخرجه البخاري، وأخرج مسلم من طريق سفيان، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر يصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الخوف وفيه زيادة: وقال ابن عمر: «فإذا كان خوف أكثر من ذلك فصل راکباً، أو قائماً تومئ إيماء»، وكذلك أخرجه مسلم من طريق: معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر وليس فيه زيادة تذكر الصلاة عند اشتداد الخوف أو الاختلاط مع العدو، وأخرجه أبو داود، والترمذي من طريق معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وأخرجه ابن ماجه من طريق جرير عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وأخرجه النسائي من طريق معمر، وشعيب، وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري، عن سالم عن ابن عمر، والعلاء، وأبي أيوب عن الزهري عن ابن عمر، وأخرجه من طريق سفيان، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، وكل هذه الطرق تذكر صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الخوف جماعة مع أصحابه وليس فيها ذكر زيادة الصلاة قياماً وركبانياً.

المناقشة والتعليق: في هذا الحديث لم يذكر رواية موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر إلا البخاري ومسلم والنسائي، ولم يذكر زيادة الصلاة قياماً وركبانياً إلا البخاري حيث رواه مرفوعاً بينما رواه مسلم موقوفاً على ابن عمر وإن كان يأخذ حكم الرفع لأن المسألة في باب العبادات التي لا مجال للاجتهاد فيها، والطريق عند البخاري عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج، وهو ثقة أي يحيى بن سعيد، وعند

(١) صحيح البخاري، محمد ابن اسماعيل البخاري، كتاب الجمعة، بابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ رِجَالًا وَرُكْبَانًا رَاجِلٌ قَائِمٌ، رقم: ٩٤٣، م.س، ٢/١٤ - صحيح مسلم، مسلم ابن الحجاج، كتاب صلاة المسافرين، بابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ، رقم: ٨٣٩، ١/٥٧٤.

النسائي ومسلم من رواية يحيى بن آدم هو ثقة^(١)، عن سفيان الثوري، وهذه متبعة جيدة لابن جريج ممن احتمل تدليسه على السماع، وحيث لا يوجد ما يثبت عدم سماع ابن جريج لهذا الحديث عن موسى بن عقبة فتحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال، وكذلك فابن جريج من أثبت الناس في نافع، ولو أنه أراد التدليس بعننته لدلسه عن نافع مباشرة طلباً لعلو الإسناد.

٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ أَيُّوبُ: وَسَمِعْتُ حَفْصَةَ بِنْتَ سِيرِينَ، قَالَتْ: حَدَّثَتْنَا أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهَا جَعَلَتْ رَأْسَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ نَقَضْنَهُ، ثُمَّ غَسَلْنَهُ، ثُمَّ جَعَلْنَهُ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَسَاقَ لَهُ إِسْنَادًا آخَرَ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أُمِّ الْهَدَيْلِ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُليَّةَ، وَأَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، قَالَ: وَقَالَتْ حَفْصَةُ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّهَا قَالَتْ «مَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ»، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ بِالْإِسْنَادِ نَفْسَهُ مِنْ طَرِيقِ حِجَّاجٍ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَتْنَا حَفْصَةُ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، وَذَكَرَتْ غَسْلَهَا لِبِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِيهِ زِيَادَةٌ، وَقَالَ: «أَشْرَعْنَاهَا إِيَّاهُ، وَمَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وَأَلْقَيْنَاهَا مِنْ خَلْفِهَا»، وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، وَفِيهِ قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: مَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وَمِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي حَفْصَةُ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ، عَنْ أَيُّوبَ، وَقَالَتْ حَفْصَةُ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ لِلنَّقْضِ، وَمِنْ طَرِيقِ حِجَّاجٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي أَيُّوبُ بْنُ أَبِي تَمِيمَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، وَفِيهِ ذِكْرٌ لَغَسْلِ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْسَتْ

(١) يحيى بن آدم بن سليمان الأموي مولا هم الكوفي أبو زكريا قال عنه الذهبي في الكاشف ٢/٣٦٠: أحد الأعلام، ووثقه ابن معين والنسائي (ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١١/١٧٥).

فيه مسألة الشعر، وأخرجه أبو داود من طريق عبد الأعلى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سَيْرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: وَضَفَرْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، ثُمَّ أَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا مُقَدَّمِ رَأْسِهَا وَقَرْنَيْهَا، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثْتَنِي حَفْصَةُ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: «وَمَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ» (١)

المناقشة والتعليق: في هذا الحديث وجدت أن من ذكروا كيفية جعل شعر ابنة الرسول صلى الله عليه وسلم بالإضافة للبخاري:

- مسلم: من طريق ابن عُلَيَّةَ عن أيوب عن حفصة.
- الترمذي من طريق هشيم عن خالدو منصور وهشام حيث أورد قول هُشَيْمٍ: وَفِي حَدِيثٍ غَيْرِ هَؤُلَاءِ، وَلَا أَدْرِي وَلَعَلَّ هِشَامًا مِنْهُمْ قَالَتْ: وَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ. قَالَ هُشَيْمٌ: أَظُنُّهُ قَالَ: «فَأَلْقَيْنَاهُ خَلْفَهَا».

- النسائي من طريق:
 - ❖ حجاج عن ابن جريج قال أيوب سمعت حفصة.
 - ❖ ومن طريق هشام قال: حدثتنا حفصة.
 - ❖ ومن طريق إسماعيل، عن أيوب، عن محمد، عن أم عطية، دون ذكر حفصة.
 - ❖ ومن طريق سفيان، قال: حدثنا أيوب، عن محمد، قال: أخبرتني حفصة.
 - ❖ ومن طريق حماد، عن أيوب، وقالت حفصة.

(١) صحيح البخاري، رقم: ١٢٦٠، كتاب الجنائز، بَابُ نَقْضِ شَعْرِ الْمَرْأَةِ، ٢/٧٥. وصحيح مسلم، مسلم ابن الحجاج، رقم: ٩٣٩، كتاب الجنائز، بَابُ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ، ٢/٦٤٧. وسنن الترمذي، رقم: ٩٩٠، بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ، ٣/٣٠٦، وسنن النسائي، رقم: ١٨٨٣، نقض رأس الميت، ٤/٣٠. وسنن أبي داود، رقم: ٣١٤٤، بَابُ كَيْفَ غَسْلُ الْمَيِّتِ، ٣/١٩٧. سنن ابن ماجه، رقم: ١٤٥٩، بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ. ١/٤٦٩.

- وأبو داود من طريق عبد الأعلى، حدثنا هشام، عن حفصة بنت سيرين .
- وابن ماجه من طريق عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب قال: حدثتني حفصة .

فالذين تابعوا ابن جريج في روايته عن أيوب بن أبي تيممة السخيتاني عن حفصة، هم ابن علية وسفيان وحماد، وعبد الوهاب الثقفي وهؤلاء كلهم من الثقات والحفاظ الأثبات لم يعرف عنهم تدليس إلا سفيان بن عيينة، لكنه يدلّس عن الثقات، مما يحمل صيغة ابن جريج (قال) على الاتصال وقد صرح ابن جريج بأنه قرأ الحديث على أيوب عند البيهقي من طريق أبي عمرو الأديب، أنبأ أبو بكر الإسماعيلي، أخبرني الحسن بن سفيان، ثنا حرمله، أنبأ ابن وهب، أنبأ ابن جريج، أن أيوب بن أبي تيممة أخبره قال: سمعت حفصة بنت سيرين، تقول: حدثتنا أم عطية به، وكذلك لم أجد هنا ما قاله الإمام أحمد بن حنبل بأن ابن جريج إذا قال: قال جاء بمناكير حتى لو سلمت بأنه يقصد بالمناكير الغرائب، وما قاله يحيى بن سعيد بأنه شبه الريح فقد وافقه في روايته جمع من الثقات^(١)، وهذا الحديث موقوف وليس مرفوعاً فهو ليس على شرط البخاري في أصوله .

٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ سَلِيمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنِ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِزِمَامٍ - أَوْ غَيْرِهِ - ، فَقَطَعَهُ» .

التخريج: هذا الحديث أخرجه البخاري، وساق له طريقاً أخرى عن هشام أن ابن جريج، أخبرهم قال: أخبرني سليمان الأحول، أن طاووساً، أخبره، وذكر فيه الخزام بدل الزمام، وأنه أمر الرجل أن يقوده بيده، وأخرجه أبو داود من طريق حجاج عن ابن جريج، قال: أخبرني سليمان الأحول، أن طاووساً، أخبره أيضاً ذكر فيه الخزام

(١) البيهقي، السنن الكبرى، م.س، رقم: ٦٧٦٩، باب السنة الثابتة في تفسير شعر رأسها ثلاثة قرون وإلقائهن خلفها، ٤/٩.

بدل الزمام، وأخرجه النسائي من طريق حجاج عن ابن جريج، قال: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ، أَنَّ طَاوُوسًا، أَخْبَرَهُ بِهِ، وَمِنْ طَرِيقٍ: خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ، عَنْ طَاوُوسٍ، وَذَكَرَ فِيهِ زِيَادَةُ قَالَ: «إِنَّهُ نَذَرُ»^(١).

المناقشة والتعليق:

هذا الحديث رواه البخاري بعلو عن عاصم وفيه عنعنة ابن جريج وأخرجه بإسناد نازل عن هشام بن يوسف الصنعاني وفيه تصريح ابن جريج بالإخبار مما يعني القراءة على سليمان، بينما عند النسائي من طريق خالد بن الحارث يصرح ابن جريج بالتحديث الذي يعني السماع ولكن هذا ليس صحيحاً لأن هشاماً من أثبت الناس في ابن جريج قال يحيى بن معين: "هشام بن يوسف أثبت من عبد الرزاق في حديث ابن جريج، وكان أقرأ لكتب ابن جريج من عبد الرزاق"^(٢)، وكذلك حجاج أيضاً من أثبت الناس في ابن جريج وقد ذكرنا رواية ابن جريج بلفظ أخبرني، وعلى العموم فإن عنعنة ابن جريج تحمل على الاتصال، والله أعلم.

٥ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: «قَصَّرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَشْقَصٍ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ، وَفِيهِ زِيَادَةُ عِنْدَ الْمُرَّةِ، وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، أَخْبَرَهُ بِزِيَادَةَ: «وَهُوَ عَلَى الْمُرَّةِ، أَوْ رَأَيْتَهُ يُقَصِّرُ عَنْهُ بِمَشْقَصٍ، وَهُوَ عَلَى الْمُرَّةِ»، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، قَالَ:

(١) صحيح البخاري، محمد ابن اسماعيل، رقم: ١٦٢١، بَابُ إِذَا رَأَى سَيْرًا أَوْ شَيْئًا يُكْرَهُ فِي الطَّوَافِ قَطْعُهُ، ٨/١٤٢. وسنن أبي داود، رقم: ٣٣٠٢، بَابُ مَنْ رَأَى عَلَيْهِ كَفَّارَةً إِذَا كَانَ فِي مَعْصِيَةٍ، ٣/٢٥٣.

(٢) أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ٣٠/٢٦٧.

أَبَانَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، بِزِيَادَةَ «بِمَشْقَصٍ أَعْرَابِيٍّ»، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ، قَالَ لَهُ، وَفِيهِ زِيَادَةُ «بِمَشْقَصٍ أَعْرَابِيٍّ عَلَى الْمُرَّةِ»، وَمِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَبِحَيْيِ الْمَعْنَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، أَخْبَرَهُ قَالَ، وَفِيهِ زِيَادَةُ «أَوْ رَأَيْتَهُ يُقْصِرُ عَنْهُ عَلَى الْمُرَّةِ بِمَشْقَصٍ» (١).

المنافشة والتعليق:

في هذا الحديث انفرد ابن جريج بروايته عن الحسن بن مسلم، ولم تتفق بقية الرواة على راوٍ واحد، وقد صرح ابن جريج بالتحديث كما عند مسلم عن يحيى بن سعيد القطان وهو ثقة ثبت، مما يحمل عنعنة ابن جريج عند البخاري على الاتصال.

٦ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "كَانَ ذُو الْمَجَازِ، وَعُكَاظٌ مَتَجَرَّ النَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ كَانَتْهُمْ كَرَهُوا ذَلِكَ، حَتَّى نَزَلَتْ: لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ^ط وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِّنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ البقرة: ١٩٨، فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ". أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، بِلَفْظِ «كَانُوا لَا يَتَّجِرُونَ بِنَيْي فَأَمَرُوا بِالتَّجَارَةِ

(١) صحيح البخاري، محمد ابن اسماعيل، رقم: ١٧٣٠، بَابُ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ عِنْدَ الْإِحْلَالِ، م.س، ٢/١٧٤. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، رقم: ١٢٤٦، بَابُ التَّقْصِيرِ فِي الْعُمْرَةِ، م.س، ٢/٩١٣. والمشقص: لِقْرَانٌ هُوَ نَصْلٌ عَرِيضٌ يُرْمَى بِهِ الْوَحْشُ وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحْكَمِ هُوَ الطَّوِيلُ مِنَ النَّصَالِ وَلَيْسَ بِعَرِيضٍ وَكَذَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ، يَنْظُرُ: فَتَحَ الْبَارِي: ٢/٥٦٦.

إِذَا أَفَاضُوا مِنْ عَرَفَاتٍ»، ومن طريق عطاء بن أبي رباح، عن عبید بن عمير، ثم قال عطاء في آخر الحديث فَحَدَّثَنِي عَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقْرُوهَا فِي الْمُصْحَفِ (١).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج بلفظ، قال عن عمرو بن دينار، وهو محمول على الاتصال لأن ابن جريج من أثبت الناس في عمرو، كذلك تابعه سفيان بن عيينة الذي يدلّس عن الثقات، وهو حديث موقوف ليس على شرط البخاري، والله أعلم.

٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَنَّ امْرَأَةً، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ عَامِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ فَهَلْ يَقْضِي عَنْهُ أَنْ أَحْجَّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، أخرج البخاري، وساق له عدة أسانيد فرواه من طريق:

- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصرف وجه الفضل بن عباس إلى الشق الآخر، وأن المرأة من خشع.
- مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ أَبِي بَشْرٍ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمَّي نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ فَلَمْ تَحْجَّ، وليس فيه ذكر للفضل بن عباس.

(١) صحيح البخاري، محمد ابن اسماعيل، رقم: ١٧٧٠، بَابِ التَّجَارَةِ أَيَّامِ الْمَوْسِمِ، وَالْبَيْعِ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ، م.س، ٣/٥٣.

- أَبِي الْيَمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنِي شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ.
- آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ أُخْتِي قَدْ نَذَرَتْ أَنْ تُحُجَّ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ... .
- مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ لِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَوْ قَوْمِ الْمَرْأَةِ، وَذَكَرْتُ أُمِّي بَدَلَ أَبِي، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَتَهُ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ: «أَقْضُوا لِلَّهِ الَّذِي لَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ»، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الْقَعْنَبِيِّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ذِكْرَ الرَّجُلِ بَدَلَ الْمَرْأَةِ، وَمِنْ طَرِيقِ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ بِنِ عَبْدِ بَنِ حَنِيفٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ بِزِيَادَةَ "قَدْ أَفْنَدَ وَأَدْرَكَتَهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ، عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحُجِّ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَدَاءَهَا فَهَلْ يُجْزَى عَنْهُ، أَنْ أُودِيَهَا عَنْهُ؟" وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ كَثِيرَةٍ أَذْكَرَ مِنْهَا:
- ا. سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهِ أَنْ مَرَأَةٌ مَاتَتْ وَأَنْ أَخَاهَا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «فَأَقْضُوا لِلَّهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ».
- ب. مُوسَى بْنُ سَلَمَةَ الْهَدَلِيُّ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَمَرْتُ امْرَأَةً سِنَانَ بْنَ سَلَمَةَ الْجُهَنِيَّ أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ حُجَّهَا عَنْ أُمِّهَا.
- ت. أَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَنْسِبِ الْمَرْأَةَ.

- ث . سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ .
ج . الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ، عَنِ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهِ سَوْأَلُ الرَّجُلِ بِدَلِ الْمَرْأَةِ .
ح . يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَقَ، عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهِ سَوْأَلُ الرَّجُلِ بِدَلِ الْمَرْأَةِ أَيْضًا .
خ . مَالِكُ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ بِهِ (١) .

المناقشة والتعليق: هذا الحديث لم يروه عن ابن جريج إلا أبو عاصم، وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي وقد تابعهما في الرواية عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار كل من عبد العزيز بن أبي سلمة، ومالك، وسفيان بن عيينة، وأيوب السختياني، وشعيب، والأوزاعي، وجل هؤلاء لم يعرف بالتدليس، أو عرف به لكنه مقبول التدليس، مما ينفي التدليس عن عننة ابن جريج، والله أعلم .

٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنِ عِكْرِمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا، غَدَا أَوْ رَاحَ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ شَهْرًا، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَسَاقَ لَهُ سَنَدًا آخَرَ مِنْ طَرِيقٍ: مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، وَفِيهِ حَلْفُ بَدَلِ آلَى، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقٍ: حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ صَيْفِيٍّ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢) .

(١) صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل، رقم: ١٨٥٣، بَابُ الْحَجِّ عَمَّنْ لَا يَسْتَطِيعُ التُّبُوتَ عَلَى الرَّاجِلَةِ، ٢/١٣٢ .

(٢) صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل، رقم: ١٩١٠، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَالَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا»، م.س، ٣/٢٧ . صحيح مسلم، مسلم، ابن الحجاج، رقم: ١٠٨٥، بَابُ الشَّهْرِ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، م.س، ٢/٧٦٤ .

المنافشة والتعليق: في هذا الحديث قدم البخاري رواية ابن جريج بإسناد عالٍ التي هي بالعننة على الرواية بإسناد نازل وفيها تصريح ابن جريج بالإخبار، كما عند مسلم مما يحمل عننته على الاتصال، والله أعلم.

٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ، قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، زَادَ غَيْرُ أَبِي عَاصِمٍ، يَعْنِي: أَنْ يَنْفَرِدَ بِصَوْمٍ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، بِزِيَادَةِ وَرَبِّ الْبَيْتِ (١).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث يرويه عن ابن جريج شيخ البخاري أبو عاصم، وفيه عننة ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير، وقد رواه عن ابن جريج غير أبي عاصم، فرواه عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج، أخبرني عبد الحميد بن جبير به، ورواه حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني عبد الحميد بن جبير به (٢). وهذان الطريقتان يبينان تصريح ابن جريج بالإخبار عن عبد الحميد بن جبير مما يحمل عننته على الاتصال، والله أعلم.

١٠ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا يَبْتَاعُ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَسَاقَ لَهُ عِدَّةٌ طَرَقَ فَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ: عَبِيدِ اللَّهِ الْعُمَرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّلَقِّيِّ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ»، وَمِنْ طَرِيقِ: جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ عَنِ

(١) صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل، رقم: ١٩٨٤، بَابُ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، ٣/٤٢. صحيح

مسلم، رقم: ١١٤٣، بَابُ كَرَاهَةِ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مُنْفَرِدًا، م.س، ٢/٨٠١.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، رقم: ١٤١٥٤، م.س، ٢٢/٥٩، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

أبي هريرة وذكر تصرية الإبل والغنم، دون أن يذكر التناجش أو بيع الحاضر للبادي، ومن طريق: أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تَلَقُوا الرُّكْبَانَ... الحديث»، ومن طريق: المكي، أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني زياد، أن ثابتاً، مولى عبد الرحمن بن زيد، أخبره أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من اشترى غنماً مصراً... الحديث»، ومن طريق: عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التلقي... الحديث»، ومن طريق: جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، قال: قال أبو هريرة: يَأْتُرُ عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ... الحديث».

ومن طريق: سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، وطريق: أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يحلُّ لامرأةٍ تسألُ طلاقَ أُختِها... الحديث»، وأخرجه مسلم من طريق: زيد، عن عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى فذكر خِصَالاً، وقال: «من منح منيحة... الحديث»، ومن طريق: هشام، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يخطبُ الرجلُ على خطبة أخيه... الحديث»، ومن طريق: سفیان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضراً لباد... الحديث».

ومن طريق: يونس، عن ابن شهاب، حدثنني سعيد بن المسيب، أن أبا هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تناجشوا، ولا يبيع المرء على بيع أخيه... الحديث»، ومن طريق: العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يسم المسلم على سَوْمِ أخيه... الحديث»، ومن طريق: العلاء، وسهيل، عن أبيهما، وطريق: الأعمش، عن أبي صالح، وطريق: عدي

وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ»، ومن طريق أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، وطريق: عَدِيِّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ التَّلْقِي لِلرُّكْبَانِ... الحديث».

ومن طريق: سُفْيَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ»، ومن طريق عَبْدِ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، وطريق دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَّارٍ، وطريق يَعْقُوبَ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي عَامِرٍ يَعْنِي الْعَقْدِيَّ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، سُفْيَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، كلهم عن أبي هريرة بلفظ «من اشترى أو ابتاع شاة».

ومن طريق: مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، وطريق عَبْدِ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، وطريق جَرِيرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وطريق وَهَيْبٍ، حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، وطريق دَاوُدَ يَعْنِي ابْنَ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْلَى عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ، كلهم عن أبي هريرة بلفظ «لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَمَرَّةً بَلْفِظَ لَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا»، وأخرجه أبو داود من طريق سُفْيَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ»، ومن طريق أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَّاقًا... الحديث».

وطريق أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ تَلْقِي الْجَلْبِ... الحديث»، وطريق سُفْيَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَنَاجَشُوا»، وطريق مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ... الحديث»، وطريق أَيُّوبَ، وَهَشَّامٍ،

وَحَبِيبٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَطَرِيقِ الْمَكِّيِّ يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي زِيَادٌ، أَنَّ ثَابِتًا، مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفَظَ «مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا مُصْرَاةً... الحديث»، ومن طريق أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ... الحديث».

وأخرجه ابن ماجه من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَلَفَظَ «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ»، ولفظ «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ»، ولفظ «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ» ومن طريق هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بَلَفَظَ: «لَا تَلْقَوْا الْأَجْلَابَ... الحديث»، وبلفظ: «مَنْ ابْتَاعَ مُصْرَاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ... الحديث»، وأخرجه الترمذي من طريق: سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ بِالْفَظِ مُتَعَدِّدَةً تَشْبِهُ الْأَلْفَافِ الَّتِي مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الإسْكَندَرَانِيِّ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ».

ومن طريق حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، وَطَرِيقِ أَبِي عَامِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفَظَ: «مَنْ اشْتَرَى مُصْرَاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ... الحديث»، ومن طريق: سُفْيَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَقَالَ قُتَيْبَةُ: يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَنَاجَشُوا»، ومن طريق سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

وأخرجه النسائي من طريق: سُفْيَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَالَ مُحَمَّدٌ: عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

- : « لَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ... الحديث »، ومن طريق مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، وَمِنْ طَرِيقِ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَمِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ، عَنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ »، وَمِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ، عَنِ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفِظَ « لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ... الحديث »، وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنِ ابْنِ يَسَارٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفِظَ « مَنْ اشْتَرَى مُصْرَأَةً، فَإِنْ رَضِيَهَا... الحديث »، وَمِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ، عَنِ أَيُّوبَ، عَنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَنْ ابْتَاعَ مُحْفَلَةً... الحديث »، وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنِ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفِظَ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّلْقِي... الحديث ».

ومن طريق أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، بَلَفِظَ « لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ... الحديث » ومن طريق إِسْمَاعِيلَ، عَنِ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفِظَ « لَا يَبِيعَنَّ حَاضِرٌ لِبَادٍ... الحديث »، وبلفظ « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ... الحديث »، ومن طريق بِشْرِ بْنِ شَعِيبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: « لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ... الحديث »^(١).

(١) صحيح البخاري، رقم: ٢١٦٠، بَابُ: لَا يَشْتَرِي حَاضِرٌ لِبَادٍ بِالسَّمْسَرَةِ، م.س، ٣/٧٢. صحيح مسلم، رقم: ١٠٢٠، بَابُ فَضْلِ الْمُنِيحَةِ، ٢/٧٠٧. سنن أبي داود، رقم: ٢٠٨٠، بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، م.س، ٢/٢٢٨. سنن الترمذي، رقم: ١١٣٤، بَابُ مَا جَاءَ أَنْ لَا يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، م.س، ٣/٤٣٢. سنن النسائي، رقم: ٣٢٣٩ و ٣٢٤٠ و ٣٢٤١ و ٣٢٤٢، لَنْهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، ٦/٧١ - ٧٣. سنن ابن ماجه، رقم: ١٨٦٧، بَابُ لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، م.س، ١/٦٠٠.

المنافشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن الزهري، وقد تابعه في ذلك كل من سفيان بن عيينة ويونس بن يزيد بن أبي النجاد ومعمربن راشد وشعيب بن أبي حمزة^(١)، وهؤلاء لم يعرفوا بالتدليس مما يزيل شبهة التدليس عن عنعنة ابن جريج، والله أعلم.

١١ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفْضَلُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «نَهَى عَنِ الْمَخَابِرَةِ، وَالْمَزَابِنَةِ، وَالْمُحَاقَلَةِ، وَبَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يُطْعَمَ إِلَّا الْعَرَايَا».

التخريج: أخرجه البخاري، ومسلم من عدة طرق، وأخرجه ابن ماجه، وأخرجه أبو داود، والترمذي، وأخرجه النسائي بطرق متعددة^(٢).

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفْضَلُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، صرح ابن جريج بالسماع من عطاء، وأبي الزبير، كما عند مسلم، وأبي داود والنسائي، مما يحمل عنعنته على الاتصال، والله أعلم.

١١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَيَّ اللَّهُ الْأَلْدُ الْخَصِمُ» أخرجه البخاري، وأورداه طريقتين: الأولى، سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ بِهِ، والثاني، طريق يحيى بن سعيد، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ بِهِ، وأخرجه مسلم من طريق وكيع، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ بِهِ،

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٤/١٥٤.

(٢) صحيح البخاري، بَابُ مَنْ بَاعَ ثِمَارَهُ، أَوْ نَحْلَهُ، أَوْ أَرْضَهُ، أَوْ زَرْعَهُ، وَقَدْ وَجَبَ فِيهِ الْعُشْرُ أَوْ الصَّدَقَةُ، فَادَّى الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ بَاعَ ثِمَارَهُ وَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ، رقم: ٢١٨٩، م.س، ٢/١٢٧. صحيح مسلم، رقم: ١٥٣٦، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ، وَعَنِ الْمَخَابِرَةِ، وَبَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوِ صَالِحِهَا، وَعَنْ بَيْعِ الْمُعَاوَمَةِ وَهُوَ بَيْعُ السِّنِّينَ، ٣/١١٦٧ - ١١٧٦. سنن أبي داود، رقم: ١٦٦٢، بَابُ فِي حُقُوقِ الْمَالِ، ٢/١٢٥.

وأخرجه الترمذي من طريق سفيان بن عيينة، وأخرجه النسائي من طريق سفيان بن عيينة، ومن طريق وكيع به^(١).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث رواه البخاري من طريق أبي عاصم، وسفيان عن ابن جريج بالعنعنة ثم رواه عن يحيى بن سعيد وفيه تصريح ابن جريج بالسماع من ابن أبي مليكة مما يحمل عنعنته على الاتصال مع كونه ابن جريج من أثبت الناس في ابن أبي مليكة، والله أعلم.

١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي مَا إِذَا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ، فَأَتَصَدَّقُ؟ قَالَ: «تَصَدَّقِي، وَلَا تُوعِي فَيُوعَى (٢) عَلَيْكِ» أخرجه البخاري، من طرق أخرى، فمن طريق: هشام، عن فاطمة، عن أسماء رضي الله عنها، قَالَتْ: قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُوكِي فَيُوكَى عَلَيْكِ»، ومرة بزيادة «أَنْفِقِي، وَلَا تُحْصِي، فَيُحْصِي اللَّهُ عَلَيْكِ»، ومن طريق: حجاج بن محمد، عن ابن جريج، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، بَلْفِظِ «فَيُوعِي» بالنصب، وزيادة «أَرْضَخِي مَا اسْتَطَعْتِ»، وأخرجه مسلم من طريق: هشام، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر بلفظ «أَنْفِقِي - أَوْ أَنْضِحِي، أَوْ أَنْفِجِي - وَلَا تُحْصِي، فَيُحْصِي اللَّهُ عَلَيْكِ».

ومن طريق حجاج بن محمد، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَبَّادَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَخْبَرَهُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ بزيادة «أَرْضَخِي مَا اسْتَطَعْتِ»، وأخرجه أبو داود من طريق: إسماعيل، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ: حَاتِمِ بْنِ وَرْدَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ

(١) صحيح البخاري، رقم: ٢٤٥٧، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿چ چ چ﴾ البقرة: ٢٠٤ ٩/٧٣، م.س،

٢/١٣١. صحيح مسلم، رقم: ٢٦٦٨، بَابُ فِي الْأَلَدِ الْخَصِمِ، م.س، ٤/٢٠٥٤.

(٢) أَي لَا تَجْمَعِي فِي الْوَعَاءِ وَتَبْخُلِي بِالنَّفَقَةِ فَتُجَازِي بِمِثْلِ ذَلِكَ (ابن حجر، فتح الباري، م.س، ٥/٢١٨).

أَبْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقٍ: هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، وَطَرِيقٍ: حَجَّاجٌ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، بِالْفَافِ مَخْتَلِفَةً مُشَابِهَةً لِمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ (١).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث رواه البخاري بسند عالٍ عن أبي عاصم، وفيه عن ابن جريج ثم رواه من طريق حجاج بن محمد الذي يعد من أثبت الناس في ابن جريج وقد صرح ابن جريج عنده بالإخبار عن ابن أبي مليكة، كما عند مسلم، والنسائي مما يحمل عن ابن جريج على الاتصال، والله أعلم.

١٣ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُتِبْتُ فِي غَزْوَةِ كَذَا وَكَذَا، وَأَمْرَاتِي حَاجَّةٌ، قَالَ: «ارْجِعْ، فَحُجِّ مَعَ امْرَأَتِكَ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقٍ: حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِزِيَادَةَ «لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ»، وَمِنْ طَرِيقٍ: سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِزِيَادَةَ «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، وَلَا تُسَافِرُنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ» و«أَذْهَبَ فَحُجٌّ» بَدَلَ «ارْجِعْ، فَحُجِّ»، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقٍ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، بِزِيَادَةَ «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»، وَلَفْظُ «أَنْطَلِقَ فَحُجٌّ» بَدَلَ ارْجِعْ فَحُجِّ،

(١) صحيح البخاري، رقم: ٢٥٩٠ و ٢٥٩١، بَابُ هَيْبَةِ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا وَعِنْقِهَا، إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ فَهُوَ جَائِزٌ، إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيهَةً، فَإِذَا كَانَتْ سَفِيهَةً لَمْ يَجْزُ، م.س، ٣/١٥٨. صحيح مسلم، رقم: ١٠٢٩، بَابُ الْحَتِّ عَلَى الْإِنْفَاقِ وَكَرَاهَةِ الْإِحْصَاءِ، م.س، ٣/٧١٣ - ٧١٤. سنن أبي داود، رقم: ١٦٩٩، بَابُ فِي الشَّحِّ، م.س، ٢/١٣٣. سنن الترمذي، رقم: ١٩٦٠، بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّخَاءِ، ٤/٣٤٢. سنن النسائي، رقم: ٢٥٥٠ و ٢٥٥١، الْإِحْصَاءُ فِي الصَّدَقَةِ، م.س، ٥/٧٣ - ٧٤.

وأخرجه ابن ماجة من طريق شُعَيْبِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَعْبُدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ (١).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث يرويه سفيان بن عيينة عن ابن جريج فيه عن عنة ابن جريج عن عمرو بن دينار، ثم رواه مباشرة عن عمرو بن دينار، وتابعه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار، وقد صرح ابن جريج بالتحديث عن عمرو بن دينار عند ابن ماجة فكل هذا مع كون ابن جريج من أثبت الناس في عمرو ينفى شبهة التدليس عن عنعنته، والله أعلم.

١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنِ أَبِيهِ، وَعَمِّهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنِ كَعْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، ضُحِيَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ» أخرجه البخاري، ومسلم من طريق أبي عاصم، وعبد الرزاق قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، بِزِيَادَةَ «كَانَ لَا يَقْدَمُ مِنْ سَفَرٍ إِلَّا نَهَارًا فِي الضُّحَى»، وأخرجه أبو داود من طريق عبد الرزاق أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ بِالزِّيَادَةَ نَفْسَهَا عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ قَالَ: ابْنُ شِهَابٍ، وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ بِلَفْظٍ «وَصَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَادِمًا، وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَرَكَعَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ لِلنَّاسِ، فَلَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ جَاءَهُ الْمُخْلَفُونَ... وفيه ذكر استغفار النبي صلى الله عليه وسلم للمخلفين، وحديثه مع كعب بن مالك» (٢).

(١) صحيح البخاري، رقم: ٣٠٦١، بَابُ كِتَابَةِ الْإِمَامِ النَّاسِ، ٤/٧٢. صحيح مسلم، رقم: ١٣٤١، بَابُ سَفَرِ الْمَرْأَةِ مَعَ مَحْرَمٍ إِلَى حَجٍّ وَغَيْرِهِ، ٢/٩٧٨. سنن ابن ماجة، رقم: ٢٩٠٠، بَابُ الْمَرْأَةِ، تَحُجُّ بِغَيْرِ وَلِيٍّ، ٢/٩٦٨.

(٢) صحيح البخاري، رقم: ٣٠٨٨، بَابُ الصَّلَاةِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، م.س، ٤/٧٧. صحيح مسلم، رقم: ٧١٦، بَابُ اسْتِحْبَابِ الرُّكَعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ لِمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ أَوَّلَ قُدُومِهِ، م.س، ١/٤٩٦.

المناقشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن الزهري، وقد اختلف في الرواية عنه فأبو عاصم رواه عن ابن جريج بالعنعنة كما عند البخاري، ثم رواه أبو عاصم وعبد الرزاق، وذكرنا تصريح ابن جريج بالإخبار عن الزهري، كما عند مسلم وأبي داود مما يحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال.

١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا مَخْلَدٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، أَنَّ نَافِعًا، حَدَّثَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: حَشَوْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَادَةً فِيهَا تَمَائِيلٌ كَأَنَّهَا نَمْرُقَةٌ^(١)، فَجَاءَ فَتَقَامَ بَيْنَ الْبَابَيْنِ وَجَعَلَ يَتَغَيَّرُ وَجْهَهُ، فَقُلْتُ: مَا لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا بَالُ هَذِهِ الْوِسَادَةِ؟»، قَالَتْ: وَسَادَةٌ جَعَلْتُهَا لَكَ لِتَضْطَجِعَ عَلَيْهَا، قَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ، وَأَنَّ مَنْ صَنَّعَ الصُّورَةَ يُعَذَّبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ» أخرجه البخاري، وساق له عدة طرق فرواه من طريق: مالك، عن نافع، وفيه أن عائشة اشترت نمرة فيها تصاوير بدل حشوت، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قام على الباب بدل بين البابين، وقول عائشة: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُتُوبُ إِلَى اللَّهِ، وَإِلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ بدل مَا لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ ومن طريق عبيد الله بن عمر، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه القاسم عن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّهَا كَانَتْ اتَّخَذَتْ عَلَى سَهْوَةٍ لَهَا سِتْرًا فِيهِ تَمَائِيلٌ، فَهَتَكَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... الحديث»، وليس فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم "أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ،..."

(١) (النَّمْرُقُ) وَ (النَّمْرُقَةُ) وَسَادَةٌ صَغِيرَةٌ. وَ (النَّمْرُقَةُ) بِالْكَسْرِ لُغَةٌ. وَرَبَّمَا سَمَّوُا الطَّنْفَسَةَ الَّتِي فَوْقَ الرَّحْلِ نَمْرُقَةً (الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٥٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط٥، ١٤٢٠/١٩٩٩م، ص٣١٩).

ومن طريق، الزهري وسفيان، قال: سمعتُ عبدَ الرَّحْمَنِ بنَ القَاسِمِ، وفيه أن عائشة قالت قدم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم من سَفَرٍ، وَقَدْ سَتَرْتُ بِقِرَامٍ لِي عَلَى سَهْوَةٍ لِي فِيهَا تَمَائِيلٌ، فَلَمَّا رَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَتَكَهُ وَقَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخُلُقِ اللَّهِ» قَالَتْ: فَجَعَلَنَاهُ وَسَادَةً أَوْ وَسَادَتَيْنِ، ومن طريق هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سَفَرٍ، وَعَلَّقْتُ دُرْنُوكًا فِيهِ تَمَائِيلٌ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَنْزِعَهُ فَنَزَعْتُهُ».

ومن طريق جُوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، وفيه قول عائشة: أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مِمَّا أَذْنَبْتُ؟ ومن طريق اللَّيْثِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ" وأخرجه مسلم من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، وليس فيه ذكر الوسادة أو القرام لكن فيه ذكر مواعدة جبريل عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه تخلف بسبب الجرو الذي تحت السرير ثم قال أي جبريل: «مَنْعَنِي الْكَلْبُ الَّذِي كَانَ فِي بَيْتِكَ، إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ».

ومن طريق حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ لَنَا سِتْرٌ فِيهِ تَمَائِيلٌ طَائِرٌ، وَكَانَ الدَّاخِلُ إِذَا دَخَلَ اسْتَقْبَلَهُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حَوْلِي هَذَا، فَإِنِّي كُلَّمَا دَخَلْتُ فَرَأَيْتُهُ ذَكَرْتُ الدُّنْيَا» قَالَتْ: وَكَانَتْ لَنَا قَطِيفَةٌ كُنَّا نَقُولُ عَلَمَهَا حَرِيرٌ، فَكُنَّا نَلْبَسُهَا.

ومن طريق أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سَفَرٍ، وَقَدْ سَتَرْتُ عَلَى بَابِي دُرْنُوكًا فِيهِ الْخَيْلُ ذَوَاتُ الْأَجْنَحَةِ، فَأَمَرَنِي فَنَزَعْتُهُ»، ومن طريق الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا مُتَسَتِّرَةٌ بِقِرَامٍ فِيهِ صُورَةٌ،

فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، ثُمَّ تَنَاوَلَ السِّتْرَ فَهَتَكَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ».

ومن طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، بِنَفْسِ اللَّفْظِ السَّابِقِ، إِلَّا قَوْلَهُ «الَّذِينَ يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللَّهِ، بَدَلَ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ»، وَزِيَادَةُ قَوْلِ عَائِشَةَ: «فَقَطَعْنَا مِنْهُ وَسَادَةً أَوْ وَسَادَتَيْنِ»، وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ، يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ.

ومن طريق عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ بَكِيرًا، حَدَّثَهُ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ، حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ، عَنْ عَائِشَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِالْفَظِ مُخْتَلَفَةٍ فِيهَا بَيْنَهَا مِثَابَةٌ لِلْأَلْفَافِ الَّتِي مَرَّتْ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.

وأخرجه أبو داود من طريق سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ، وَلَا تَمَثَالُ»، وَقَالَ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ نَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ، فَانْطَلَقْنَا، ثُمَّ ذَكَرَ خَيْرُ عَائِشَةَ كَمَا عِنْدَ الْبَخَارِيِّ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا فِيمَا رَزَقْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَاللَّبْنَ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، بِالْفَظِ مُخْتَلَفَةٍ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِلَفْظِ «أَنْزَعِيهِ فَإِنَّهُ يَذْكَرُنِي الدُّنْيَا» قَالَتْ: «وَكَانَ لَنَا سَمَلٌ قَطِيفَةٌ تَقُولُ عَلْمَهَا مِنْ حَرِيرٍ كُنَّا نَلْبَسُهَا».

وأخرجه النسائي من طريق شُعبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ، عَنْ عَائِشَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا بُكَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ عَنْ عَائِشَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، يُخْبِرُ عَنْ عَائِشَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِالْفَاظِ مُتَبَايِنَةٍ فِيمَا بَيْنَهَا مِشَابَهَةٌ بِالْجُمْلَةِ لَمَّا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ (١).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن إسماعيل بن أمية بالعنعنة عند البخاري، ولم أجد في كتب الحديث من روى هذا الحديث عن ابن جريج إلا البخاري، ولم أجد من تابع من الرواة ابن جريج في روايته عن إسماعيل بن أمية حتى أستطيع حمل عنعنته على الاتصال، إلا أن ابن جريج من أثبت الناس في نافع ومع ذلك فقد ذكر الوساطة بينه وبين نافع، ولو أراد التدليس لروى الحديث عن نافع مباشرة طلباً لعل الإسناد، وقد يقال أن ابن جريج يفعل ذلك لأن بعض الرواة أحاديثهم معروفة عند أئمة الحديث فلا يستطيع أن يدلسها، وهذا لا دليل عليه بل ويقدر في عدالة ابن جريج كيف وهو معروف بثقته، والله أعلم.

١٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَوْ ابْنُ سَلَامٍ عَنْهُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أُمِّ شَرِيكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ

(١) صحيح البخاري، رقم: ٣٢٢٤، بَابُ إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ، آمِينَ فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْآخْرَى، عُفِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، م.س، ٤/١١٤. صحيح مسلم، الأرقام: ٢١٠٤، ٢١٠٦، بَابُ لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ، ٣/١٦٦٤ - ١٦٦٩. سنن أبي داود، رقم: ٤١٥٣، بَابُ فِي الصُّورِ، ٤/٧٣. سنن الترمذي، رقم: ٢٤٦٨، ٤/٦٤٣. سنن النسائي، رقم: ٧٦١، الصَّلَاةُ إِلَى نَوْبٍ فِيهِ تَصَاوِيرٌ، ٢/٦٧.

اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " أَمْرَبَقْتُلِ الْوَزْغِ، وَقَالَ: كَانَ يَنْفُخُ عَلَيَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ " أخرجه البخاري، ورواه من طريق سفيان بن عيينة، وأخرجه كذلك مسلم، وابن ماجه والنسائي من طريق سفيان بن عيينة دون قوله « كَانَ يَنْفُخُ عَلَيَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ » (١).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بالعنعنة، وقد رواه البخاري ومسلم من طريق سفيان بن عيينة، وكذلك ابن ماجه والنسائي، وسفيان لم يعرف بالتدليس مما يحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال، والله أعلم.

١٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، ح حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ ثُمَّ الْجُنْدَعِيُّ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيٍّ بْنَ الْخِيَارِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ الْمُقَدَّادَ بْنَ عَمْرِو الْكِنْدِيَّ، وَكَانَ حَلِيفًا لِبَنِي زُهْرَةَ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَاقْتَتَلْنَا، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَأَذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسَلَمْتُ لِلَّهِ، أَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لَا تَقْتُلُهُ » فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ إِحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لَا تَقْتُلُهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ » أخرجه البخاري، وساق له إسناداً آخر من طريق يونس، عن الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ

(١) صحيح البخاري، رقم: ٣٣٥٩، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: جِئْنَاكَ بَوَاحِشٍ مِّنَ النِّسَاءِ: ١٢٥، ٤/١٢٨، صحيح مسلم، رقم: ٢٢٣٧، بَابُ اسْتِحْبَابِ قَتْلِ الْوَزْغِ، ٤/١٧٥٧.

به، وأخرجه مسلم وأبو داود من طريق الليث، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي به (١).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث رواه مسلم فقال حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ ح، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ جَمِيعًا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا الْأَوْزَاعِيُّ، وَابْنُ جُرَيْجٍ فَفِي حَدِيثِهِمَا قَالَ: أَسَلَمْتُ لِلَّهِ كَمَا قَالَ اللَّيْثُ. وَأَمَّا مَعْمَرُ فَفِي حَدِيثِهِ: فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لِأَقْتُلَهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (٢).

الإمام النووي بعد أن ذكر الإمام النووي قول أبي علي الجبائي: "الصحيح في إسناد هذا الحديث ما ذكره مسلم أولاً من رواية الليث ومعمرو ويونس وابن جريج وتابعهم صالح بن كيسان هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله"، قال رحمه الله: "وَحَاصِلُ هَذَا الْخِلَافِ وَالْإِضْطِرَابِ إِنَّمَا هُوَ فِي رِوَايَةِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَمَّا رِوَايَةُ اللَّيْثِ وَمَعْمَرِ وَيُونُسَ وَابْنِ جُرَيْجٍ فَلَا شَكَّ فِي صِحَّتِهَا وَهَذِهِ الرِّوَايَاتُ هِيَ الْمُسْتَقَلَّةُ بِالْعَمَلِ وَعَلَيْهَا الْإِعْتِمَادُ" (٣)، فهذه المتابعة من هؤلاء الأئمة الذين لم يعرفوا بالتدليس، وشهادة الإمام النووي، والقاضي عياض لرواية ابن جريج بالصحة، ترفع شبهة التدليس عن عننة ابن جريج، كما أن ابن جريج صرح بالإخبار عن الزهري عند ابن منده (٤).

(١) صحيح البخاري، رقم: ٦٨٦٥، كِتَابُ الدِّيَاتِ، ٩/٣. صحيح مسلم، رقم: ٩٥، بَابُ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْكَافِرِ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ١/٩٥.

(٢) صحيح مسلم، رقم: ٩٥، بَابُ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْكَافِرِ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، م.س، ١/٩٦.

(٣) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، م.س، ٢/١٠٦.

(٤) ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي (ت: ٥٣٩٥هـ)،

الإيمان، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦،

١/٢٠، رقم: ٥٥، ذِكْرُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُوجِبُ اسْمَ الْإِسْلَامِ وَيَحْرِمُ مَالَ قَاتِلِهَا وَدَمَهُ.

١٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: " حَارَبَتِ النَّضِيرُ (١)، وَقُرَيْظَةُ، فَأَجَلَى بَنِي النَّضِيرِ، وَأَفَرَّ قُرَيْظَةُ وَمَنْ عَلَيْهِمْ، حَتَّى حَارَبَتْ قُرَيْظَةَ، فَقَتَلَ رِجَالَهُمْ، وَقَسَمَ نِسَاءَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا بَعْضَهُمْ لِحُقُوبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَنَهُمْ وَأَسْلَمُوا، وَأَجَلَى يَهُودَ الْمَدِينَةِ كُلَّهُمْ: بَنِي قَيْنُقَاعٍ، وَهُمْ رَهْطُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَيَهُودَ بَنِي حَارِثَةَ، وَكُلَّ يَهُودِ الْمَدِينَةِ " أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ، وَإِسْحَاقِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ كُلَّهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، بَلَفَظَ « أَنَّ يَهُودَ النَّضِيرِ، وَقُرَيْظَةَ، حَارَبُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَلَ حَارِبَتِ، وَبَلَفَظَ « وَكُلَّ يَهُودِيٍّ كَانَ بِالْمَدِينَةِ » بَدَلَ « وَكُلَّ يَهُودِ الْمَدِينَةِ » (٢).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع بالنعنة، وابن جريج من أثبت الناس في نافع فلو أراد التدليس لرواه عن نافع مباشرة مما يرفع شبهة التدليس عن نعنته، كما أن حفص بن ميسرة (٣) تابع ابن جريج في الرواية عن موسى ابن عقبة، وقد أخرج مسلم حديثه، ثم قال: " وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَكْثَرُ وَأَتْمٌ " ولم يعرف حفص بن ميسرة بالتدليس مما يؤكد ما قلته عن نفي شبهة التدليس عن نعنة ابن جريج، والله أعلم.

(١) (حاربت) نقضت العهد وصارت محاربة. (النضير وقريظة) قبيلتان من قبائل اليهود. (من عليهم) أطلقهم ولم يأخذ منهم شيئاً. (حتى حاربت) نقضت العهد وأثارت قريشا ضد المسلمين. (بعضهم) بعض رجال قريظة (ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، م، ص، ٧/٣٣٢).
(٢) صحيح البخاري، رقم: ٤٠٢٨، بَابُ حَدِيثِ بَنِي النَّضِيرِ، وَمَخْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ فِي دِيَةِ الرَّجُلَيْنِ، وَمَا أَرَادُوا مِنَ الْعَدْرِ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٥/٨٨. صحيح مسلم، رقم: ١٧٦٦، بَابُ لُجْلَاءِ الْيَهُودِ مِنَ الْحِجَازِ، ٣/١٣٨٧.
(٣) حفص بن ميسرة الصنعاني، أبو عمر، نزيل عسقلان. عن زيد بن أسلم، والعلاء بن عبد الرحمن، وجماعة وثقه أحمد، وابن معين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، وقال الذهبي عنه: احتج به أصحاب الصحاح (الذهبي، ميزان الاعتدال، م، ص، ١/٥٦٩).

١٩ - حَدَّثَنِي مَخْلَدُ بْنُ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ دَمَوْا وَجَهَ نَبِيُّ اللَّهِ» صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ، وَرَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَاصِمٍ بِلَفْظٍ «وَاشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى مَنْ دَمَى وَجَهَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(١).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث رواه البخاري موقوفاً على ابن عباس بينما رواه الحاكم في المستدرک، والطبراني^(٢) في حديث مطول مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم والصحيح وقفه على ابن عباس لأنه كان صغيراً يوم أحد فمن المحتمل أنه سمعه من بعض الصحابة، وإلى هذا أشار الحافظ بن حجر العسقلاني فقال: "حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا مِنْ مَرَّاسِيلِ الصَّحَابَةِ فَإِنَّهُمَا لَمْ يَشْهَدَا الْوُقُوعَةَ فَكَانَهُمَا حَمَلًا هَا عَمَّنْ شَهِدَهَا أَوْ سَمِعَهَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ"^(٣)، وقد رواه ابن جريج عن عمرو بن دينار، وهو من أثبت الناس فيه مما يحمل عنعنته على الاتصال والله أعلم.

٢٠ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ نَصْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ امْرَأَتَيْنِ، كَانَتَا تَخْرِزَانِ فِي بَيْتٍ أَوْ فِي الْحِجْرَةِ، فَخَرَجَتْ

(١) صحيح البخاري، رقم: ٤٠٧٤ و٤٠٧٦، كتاب المغازي، بَابُ مَا أَصَابَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْجِرَاحِ يَوْمَ أُحُدٍ، م.س، ٥/١٠١.

(٢) الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٥٤٠٥)، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، رقم: ٣١٦٣، ٢/٣٢٤ - الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة الثانية، ١٠/٣٠١، رقم: ١٠٧٣١.

(٣) ابن حجر، فتح الباري، م.س، ٧/٣٧٢.

إِحْدَاهُمَا وَقَدْ أُنفِذَ بِإِشْفَى فِي كَفِّهَا^(١)، فَادَّعَتْ عَلَى الْأُخْرَى، فَرُفِعَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَذَهَبَ دِمَاءُ قَوْمٍ وَأَمْوَالُهُمْ»، ذَكَرُوهَا بِاللَّهِ وَأَقْرَعُوا عَلَيْهَا: إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ (آل عمران: ٧٧)، فَذَكَرُوهَا فَأَعْتَرَفْتُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَسَاقَ لَهُ إِسْنَادَيْنِ آخَرَيْنِ مِنْ طَرِيقِ خَلَادِ بْنِ يَحْيَى، وَأَبِي نُعَيْمٍ كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: كَتَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشْرٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِنَفْسِ اللَّفْظِ الثَّانِي عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّاهِرِ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَادٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ بِنَفْسِ اللَّفْظِ الثَّانِي الَّذِي عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ عَسْكَرِ الْبَغْدَادِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ الْجَمْحِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ بِنَفْسِ اللَّفْظِ

(١) أَنْفَذَ: مَنْ نَفَذَ، وَ(النَّفَادُ) الْجَوَازُ يُقَالُ: نَفَذَ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ يَنْفُذُ نَفَادًا - إِشْفَى مَقْصُورٌ بِكَسْرِ الِهِمَزَةِ هُوَ الْمَتَّبَعُ الَّذِي يَخْرُزُ بِهِ قَوْلُهُ وَأَشْفَيْتَ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ أَيِ أَشْرَفْتَ، وَالْمَعْنَى ثَقَبَ كَفِّهَا (الزَيْبِيُّ)، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الْحُسَيْنِيِّ، أَبُو الْفَيْضِ، الْمَلَقَّبُ بِمِرْتَضَى، الزَّيْبِيُّ (ت: ٥١٢٠هـ)، تَاجُ الْعُرُوسِ مِنْ جَوَاهِرِ الْقَامُوسِ، دَارُ الْهَدَايَةِ، د.م، ٩/٤٨٧).

الثاني عند البخاري، وقال الترمذي: " حديث حسن صحيح " ، وأخرجه النسائي من طريق يحيى بن أبي زائدة، عن نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة به (١).
المنافشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن ابن أبي مليكة بالعنعنة عند البخاري، وقد تابع ابن جريج في الرواية عن ابن أبي مليكة كل من نافع، ومحمد بن سليم، وقد رواه عن ابن جريج جماعة، وهو من أثبت الناس فيه، ومع ذلك فقد صرح بالإخبار عنه كما عند ابن حبان، والنسائي، مما يحمل عنعنته على الاتصال، والله أعلم (٢).

٢١ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ مَرْوَانَ قَالَ لِبَوَّابِهِ: اذْهَبْ يَا رَافِعُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقُلْ: لَعْنُ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ فَرِحَ بِمَا أُوتِيَ، وَأَحْسَبُ أَنَّ يُحْمَدَ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ مُعَذِّبًا، لِنُعَذِّبِنَّ أَجْمَعُونَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَمَا لَكُمْ وَلِهَذِهِ «إِنَّمَا دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودَ فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَكْتَمُوهُ إِيَّاهُ، وَأَخْبَرُوهُ بِغَيْرِهِ فَأَرَوْهُ أَنْ قَدْ اسْتَحْمَدُوا إِلَيْهِ، بِمَا أَخْبَرُوهُ عَنْهُ فِيمَا سَأَلَهُمْ، وَفَرِحُوا بِمَا أُوتُوا مِنْ كِتْمَانِهِمْ»، ثُمَّ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لَأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ (آل عمران: ١٧٨).

كَذَلِكَ حَتَّى قَوْلِهِ: لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (آل عمران: ١٨٨) تَابِعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ،

(١) صحيح البخاري، رقم: ٤٥٥٢، يَابُ: إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (آل عمران) ٧٧ - ٣/١٤٣، ٦٣٥. صحيح مسلم، رقم: ١٧١١، بَابُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، ٣/١٣٣٦. سنن أبي داود، رقم: ٣٦١٩، بَابُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، ٣/٣١١.
(٢) صحيح ابن حبان، رقم: ٥٠٨٢، نَزَرُ مَا يَجِبُ لِلْمُدْعَى عِنْدَمَا يَدْعِي مِنَ الْحُقُوقِ عَلَى غَيْرِهِ، ١١/٤٧٦. سنن الترمذي، رقم: ١٣٤٢، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، ٣/٦١٨.

أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ مَرْوَانَ: بِهِذَا. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فِيهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ تَلَا الْآيَتَيْنِ بَعْدَ أَنْ أَخْبِرَهُمْ مَعْنَى الْآيَةِ، وَأَنَّهُ قَالَ: " مَا لَكُمْ وَلِهَذِهِ الْآيَةُ بَدَلُ مَا لَكُمْ وَلِهَا"، وَليْس فِيهِ لَفْظُ «إِنَّمَا دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودَ»^(١).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث قال عنه ابن حجر^(٢) " وقد اختلف هشام بن يوسف وحجاج بن محمد في شيخ بن أبي مليكة هشام يجعله علقمة بن وقاص وحجاج يجعله حميد بن عبد الرحمن وقد تابع عبد الرزاق هشام بن يوسف وتابع حجاجا محمد بن عبد الملك بن جريج عن أبيه قال إسحاق بن راهويه في مسنده حدثنا روح بن عبادة حدثنا محمد بن عبد الملك بن جريج عن أبيه عن بن أبي مليكة أن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أخبره أن مروان بعث إلى بن عباس فذكره والظاهر أن هذا الاختلاف غير قاذح لاحتمال أن يكون بن أبي مليكة سمعه منهما جميعاً والله أعلم".

الذي يهم هو حديث علقمة بن وقاص شيخ ابن أبي مليكة حيث يروي عنه ابن جريج بالنعنة عند البخاري فقد أخبر البخاري رحمه الله أن عبد الرزاق تابع هشام في الرواية عن ابن جريج، ولم يذكر لفظ ابن جريج عند عبد الرزاق، حيث صرح ابن جريج بالإخبار عن ابن أبي مليكة^(٣)، مع العلم بأن ابن جريج من أثبت الناس

(١) صحيح البخاري، رقم: ٤٥٦٨، كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ - بَابُ (لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوَا)، ٦/٤٠. صحيح مسلم، رقم: ٢٧٧٨، كِتَابُ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ وَأَحْكَامِهِمْ، ٤/٢١٤٣.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، م.س، ١/٣٧٢.

(٣) أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٥٢١هـ)، تفسير عبد الرزاق، دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ١/٤٢٧، ٥١٤١٩، ط١.

فيه مما ينفي شبهة التدليس عن عنعنته، وهذا الحديث موقوف فهو ليس على شرط البخاري، والله أعلم.

٢٢ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ (النساء: ٥٩)، قَالَ: «نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُدَّافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيٍّ إِذْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَرِيَّةٍ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فَقَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ (١).

المناقشة والتعليق: قال الترمذي عن هذا الحديث: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ" (٢).

فلم يعمل الترمذي هذا الحديث مع أن ابن جريج قد انفرد به، والراوي عن ابن جريج هو حجاج، وهو من أثبت الناس في ابن جريج، وقد روى الحديث مرة فيه عنعنة ابن جريج، ومرة فيه تصريح ابن جريج بالإخبار، مما يعني أن حجاج هو من تصرف في نقل صيغة ابن جريج بالتحديث، أو أنه سمعه من ابن جريج مرتين مرة بالإخبار ومرة بالعننة، أو أن من دون حجاج هو من تصرف في نقل صيغة ابن جريج بالتحديث، وعلى كل حال فإن العننة محمولة على الاتصال لتصريح ابن جريج بالإخبار، وهذا الحديث ليس على شرط البخاري لأنه موقوف، والله أعلم.

٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ حِينَ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ: قُلْتُ:

(١) صحيح البخاري، رقم: ٤٥٨٤، كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ - بَابُ قَوْلِهِ: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ (النساء: ٥٩، ٦/٤٦).

(٢) سنن الترمذي، رقم: ١٦٧٢، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُبْعَثُ وَحْدَهُ سَرِيَّةً، م.س، ٣/٢٤٤.

« أَبُوهُ الزُّبَيْرُ، وَأُمُّهُ أَسْمَاءُ، وَخَالَتُهُ عَائِشَةُ، وَجَدُهُ أَبُو بَكْرٍ، وَجَدَّتُهُ صَفِيَّةٌ »، فَقُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِسْنَادُهُ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنَا، فَشَغَلَهُ إِنْسَانٌ، وَلَمْ يَقُلْ ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجٍ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَفِيهِ زِيَادَاتٌ وَأَلْفَاظٌ مُخْتَلِفَةٌ فَلَمْ يَسْمُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ أَقْرَابَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ كُنَاهُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ صِفَاتٍ جَلِيلَةً لِابْنِ الزُّبَيْرِ، وَمِنْ طَرِيقِ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ قَوْلِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ « لِأَحَاسِبِنَ نَفْسِي لَهُ مَا حَاسَبْتَهَا لِأَبِي بَكْرٍ، وَلَا لِعُمَرَ، وَلَهُمَا كَانَا أَوْلَى بِكُلِّ خَيْرٍ مِنْهُ »^(١)

المنافشة والتعليق: قال ابن حجر معلقاً على الحديث: " قَوْلُهُ فَقُلْتُ لِسُفْيَانَ إِسْنَادَهُ بِالنَّصْبِ أَيِ إِذْ ذُكِرَ إِسْنَادُهُ أَوْ بِالرَّفْعِ أَيِ مَا إِسْنَادُهُ فَقَالَ حَدَّثَنَا فَشَغَلَهُ إِنْسَانٌ وَلَمْ يَقُلْ ابْنُ جُرَيْجٍ ظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ صَرَّحَ لَهُ بِالتَّحْدِيثِ لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَقُلْ ابْنُ جُرَيْجٍ احْتَمَلَ أَنَّ يَكُونُ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَهُمَا وَأَسِطَةٌ وَاحْتَمَلَ عَدَمَ الْوَأَسِطَةِ وَلِذَلِكَ اسْتَظْهَرَ الْبُخَارِيُّ بِإِخْرَاجِ الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ثُمَّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ شَيْخِهِ قَوْلُهُ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ حَجَّاجٌ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْمُصَيَّبِيِّ "

فالبخاري يسأل عن ماهية عنعنة سفيان هل هي بواسطة، أو بغيرها؟ مع أن سفيان لا يدلس إلا عن الثقات، وبقي الأمر على عدم بيانه، فروى متابعاً لسفيان عن طريق حججاج عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة حتى يقوي حديثه، ثم روى الحديث من طريق عمر بن سعيد الذي صرح بالإخبار عن ابن أبي مليكة مما يجعل عنعنة ابن جريج محمولة على الاتصال، وهذا الحديث موقوف فهو ليس على شرط البخاري، والله أعلم.

(١) صحيح البخاري، رقم: ٤٦٦٤، و٤٦٦٥ و٤٦٦٦، بَابُ قَوْلِهِ: إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ (التوبة: ٤٠)، ٦/٦٦.

٢٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، "تَقْرَأُ: إِذْ تَلْفُونَهُ بِالْسِّنِّكُمْ" (١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ بِهِ (٢).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن ابن أبي مليكة بلفظ (قال)، وقد تابعه نافع في الرواية عن ابن أبي مليكة مما يرفع شبهة التدليس، والنعارة عن قوله (قال)، وهو حديث موقوف ليس على شرط البخاري، والله أعلم.

٢٥ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَهُمْ قَالَ يَعْلَى: إِنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا، مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ كَانُوا قَدْ قَتَلُوا وَأَكْثَرُوا، وَزَنُوا وَأَكْثَرُوا، فَأَتَوْا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: إِنَّ الَّذِي تَقُولُ وَتَدْعُو إِلَيْهِ لِحَسَنٍ، لَوْ تَخْبَرْنَا أَنَّ لِمَا عَمَلْنَا كَفَّارَةً فَنَزَلَ: وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا الْفِرْقَانِ: ٦٨ وَنَزَلَتْ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ الزمر: ٥٣. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَسَاقَ لَهُ عِدَّةَ طَرُقٍ:

● مَنْصُورٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، أَوْ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: أَمَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيزَى، قَالَ: سَلَّ ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ، وَذَكَرَ الْآيَةَ ١٥١ مِنَ الْأَنْعَامِ، وَالْآيَةَ ٩٣ مِنَ النِّسَاءِ، وَلَمْ يَذْكُرْ نَزُولَ قَوْلِهِ تَعَالَى

(١) (الولق) هو الإسراع في الكذب وقيل هو الاستمرار فيه. من التلقي أي تخضون فيه وتكثرون التحدث عنه (الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ١/٨٨٤).

(٢) صحيح البخاري، رقم: ٤٧٥٢، كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ إِذْ تَلْفُونَهُ بِالْسِّنِّكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسِبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ (النور: ١٥) - ٥/١٢١، ٦/١٠٥.

قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ
الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ (الزمر: ٥٣)، وكرر البخاري الطريق
نفسها دون ذكر عبد الرحمن بن أبي

● شعبة، حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ النُّعْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، قَالَ: آيَةُ
اِخْتَلَفَ فِيهَا أَهْلُ الْكُوفَةِ، فَرَحَلْتُ فِيهَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْهَا، وَهِيَ الْآيَةُ
٩٣ من النساء، دون ذكر الآيتين في رواية ابن جريج، وفي هذه الطريق ألفاظ
مختلفة وبعضها لم تذكر فيها آيات.

● هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي بَزَّةَ، أَنَّهُ
سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ: هَلْ لِمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا مِنْ تَوْبَةٍ؟ وَذَكَرَ الْآيَةَ ٦٨ مِنْ
الفرقان، وَأَنَّ آيَةَ النِّسَاءِ نَسَخَتْهَا.

وأخرجه مسلم من طريق:

● حَجَّاجٌ وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ
سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ.

● شُعْبَةُ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ النُّعْمَانَ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْكُوفَةِ فِي
هَذِهِ الْآيَةِ وَذَكَرَ الْآيَةَ ٩٣ مِنَ النِّسَاءِ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَقَدْ أُنْزِلَتْ آخِرَ مَا
أُنْزِلَ، ثُمَّ مَا نَسَخَهَا شَيْءٌ».

● شُعْبَةُ، عَنِ مَنْصُورٍ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: أَمَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي
أَسَّالَ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: وَذَكَرَ الْآيَةَ ٩٣ مِنَ النِّسَاءِ، وَالْآيَةَ ٦٨ مِنْ
الفرقان وأنها نزلت في أهل الشرك.

● أَبِي مُعَاوِيَةَ يَعْنِي شَيْبَانَ، عَنِ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ
عَبَّاسٍ، قَالَ: " نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِمَكَّةَ، وَذَكَرَ الْآيَةَ ٦٨ مِنَ الْفُرْقَانِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَزُولَ
الآية ٧٠ من الفرقان.

- يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي بَرَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَلَمْ يَكُنْ قَتْلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا مِنْ تَوْبَةٍ؟ وَذَكَرَ فِيهَا ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ الْآيَةَ ٦٨ مِنَ الْفِرْقَانِ نَسَخَتْهَا الْآيَةُ ٩٣ مِنَ النِّسَاءِ.

وأخرجه أبو داود من طريق:

- مَنْصُورٍ وَالْحَكَمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: ...، وَذَكَرَ الْآيَةَ ٦٨ مِنَ الْفِرْقَانِ ثُمَّ نَزَلَ الْآيَةَ ٧٠ مِنَ الْفِرْقَانِ بَعْدَ تَكْلِمِ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ عَنِ الْآيَةِ الْأُولَى، ثُمَّ ذَكَرَ شَأْنَ الْآيَةِ ٩٣ مِنَ النِّسَاءِ.
- سُفْيَانَ، عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ النُّعْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَذَكَرَ الْآيَةَ ٩٣ مِنَ النِّسَاءِ، وَأَنَّهَا لَمْ يَنْسَخْهَا شَيْءٌ.

وأخرجه ابن ماجه من طريق سفیان بن عيينة، عن عمارة الدهني، عن سالم بن أبي الجعد قال: سئل ابن عباس عمّن قتل مؤمناً متعمداً ثم تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى..، ولم يذكر آيتي الفرقان والزمر التي في رواية ابن جريج.

وأخرجه الترمذي من طريق ورقاء بن عمر، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يجيء المقتول بالقاتل يوم القيامة ناصيته ورأسه بيده وأوداجه تشخب دماً... الحديث" فذكروا لابن عباس، التوبة، فتلاً (الآية ٩٣ من النساء).

وأخرجه النسائي من طريق:

- سُفْيَانَ، عَنْ عَمَّارِ الدُّهْنِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَمَّنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا... الْحَدِيثَ، وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الْآيَتَيْنِ.
- شُعْبَةَ، عَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ النُّعْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: اخْتَلَفَ أَهْلُ الْكُوفَةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَذَكَرَ الْآيَةَ ٩٣ مِنَ النِّسَاءِ، وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَقَدْ أَنْزَلَتْ فِي آخِرِ مَا أَنْزَلَ ثُمَّ مَا نَسَخَهَا شَيْءٌ».

- حَيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي بَزَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَلْ لِمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا مِنْ تَوْبَةٍ؟ ثُمَّ ذَكَرَ ابْنَ عَبَّاسٍ أَنَّ الْآيَةَ ٦٨ مِنَ الْفِرْقَانِ نَسَخَتْهَا الْآيَةُ ٩٣ مِنَ النِّسَاءِ.
- شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: أَمَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى أَنْ أَسْأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: وَذَكَرَ الْآيَةَ ٩٣ مِنَ النِّسَاءِ، وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ عَنْهَا: «نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الشَّرْكِ».
- ابْنُ أَبِي رَوَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ إِلَّا فِيهِ زِيَادَةٌ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ «يُبَدِّلُ اللَّهُ شِرْكَهُمْ إِيْمَانًا وَزَيْنَاهُمْ إِحْصَانًا وَنَزَلَتْ».
- حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.
- مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "يَجِيءُ الْمُقْتُولُ... الْحَدِيثُ"، وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ تَلَا الْآيَةَ ٩٣ مِنَ النِّسَاءِ عِنْدَمَا ذَكَرَتْ لَهُ التَّوْبَةَ (١).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن يعلى بن مسلم عن سعيد بن جبير، واختلف في الرواية عنه فرواه هشام بن يوسف عنه بصيغة قال يعلى كما عند البخاري، ورواه حجاج بصيغة أخبرني، ورواه هشام بن يوسف وابن أبي رواد،

(١) صحيح البخاري، رقم: ٤٨١٠، كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ قَوْلِهِ: قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ (الزمر: ٥٣)، ٦/١٢٥. صحيح مسلم، رقم: ١٢٢، كِتَابُ الْإِيْمَانِ، بَابُ كَوْنِ الْإِسْلَامِ يَهْدِي مَّا قَبْلَهُ وَكَذَا الْهَجْرَةَ وَالْحَجَّ، ١/١١٣. سنن أبي داود، رقم: ٤٢٧٣ و٤٢٧٥، بَابُ فِي تَعْظِيمِ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ، ٤/١٠٥. سنن الترمذي، رقم: ٣٠٢٩، بَابُ: وَمِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ، ٥/٢٤٠. سنن النسائي، رقم: ٣٩٩٩ - ٤٠٠٥، كِتَابُ تَحْرِيمِ الدَّمِ، ٧/٨٥ - ٨٧.

وغيرهما عن ابن جريج عن غير يعلى فمرة عن الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَزَّةَ، لكن ليس بنفس اللفظ والمعنى كما بينت، ومرة عن عبد الأعلى الثعلبي حيث روى ذلك عبد المجيد بن أبي رواد مخالفاً لهشام بن يوسف، وحجاج بن محمد وكل هؤلاء من أعلم الناس في ابن جريج إلا أن عبد المجيد بن أبي رواد جرحه أئمة الحديث من جهة حفظه.

وبالتالي أرجح حديث حجاج وهشام على حديثه لاتفاق ثقتين على شيء واحد، فرما وهم ابن أبي رواد فقال عبد الأعلى بدل يعلى، وعلى كل لم يتابع أحد ابن جريج في الرواية عن يعلى فحديثه غريب من هذا الوجه، فرما هذا معنى النكارة عند ابن حنبل عندما علق على عبار (قال) عند ابن جريج، ولكن ليس ثم تدليس في صيغة ابن جريج لأنه صرح بالإخبار كما روى حجاج عنه، وهو من أثبت الناس فيه، والله أعلم.

٢٦ - حَدَّثَنِي حِبَّانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، «أَنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ» (١) أخرجه البخاري (٢).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن الزهري بالعنعنة وهو موقوف على عائشة، وقد صرح ابن جريج بالإخبار عن الزهري عند أبي عوانة (٣) مما يرفع شبهة التدليس عن عنعنته، هو حديث موقوف ليس على شرط البخاري.

(١) معنى: (أنكرت ذلك) أي أنكرت قولها قبي سكتي المعتدة في غير بيت زوجها (ابن حجر، فتح الباري، م.س، ٩/٤٨١).

(٢) صحيح البخاري، رقم: ٥٣٢٧، كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ الْمُطَلِّقَةِ إِذَا حُشِيَ عَلَيْهَا فِي مَسْكَنِ زَوْجِهَا: أَنْ يُفْتَحَ عَلَيْهَا أَوْ تَبْدُوَ عَلَى أَهْلِهَا بِفَاحِشَةٍ، ٧/٥٨.

معنى (يفتح) من الاقتحام وهو الهجوم على الشخص من غير إذن أي يدخل عليها زوجها ويعاشرها بدون رضاها، ومعنى (تبدو) من البذاء وهو سوء الخلق والفحش في المنطق (ابن حجر، فتح الباري، م.س، ٩/٤٨١).

(٣) مستخرج أبي عوانة، بَيَانُ الْأَخْبَارِ الَّتِي لَا تَجْعَلُ لِلْمُطَلِّقَةِ ثَلَاثًا عَلَى زَوْجِهَا نَفَقَةً، وَلَا سُكْنَى وَإِيجَابَ خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهِ، وَالْإِنْتِقَالَ إِلَى مَنْزِلٍ لَا يَرَاهَا الرَّجَالُ فَتَعْتَدُ فِيهِ، وَالِدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ لِمَنْ لَزِمَتْ عَلَيْهَا رَجْعَةً، ٣/١٨٦، رقم: ٤٦٣٢.

٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عُرْوَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ، يَقُولُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: سَأَلَ أَنَسٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْكُهَّانِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسُوا بِشَيْءٍ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ أَحْيَانًا بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ، يَخْطُفُهَا الْجِنِّيُّ، فَيَقْرُهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ قَرًّا» (١) الدَّجَاجَةَ، فَيَخْلُطُونَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذْبَةٍ. أخرج الزهري، ورواه من طريق معمر، ويونس كلاهما عن الزهري به، وأخرجه مسلم من طريق معمر إلا أن الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم هي عائشة، وليس أناس، ولم يذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لَيْسُوا بِشَيْءٍ»، وأخرجه من طريق معقل وهو ابن عبيد الله، به (٢).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث رواه ابن جريج عن الزهري بلفظ (قال)، وهو مرسل عند البخاري إلا أن مسلم أسنده إلى عائشة، وقد تابع ابن جريج في الرواية عن الزهري كل من يونس ومعمر ومعقل، ولم يعلم من هؤلاء تدليس مما يرفع شبهة التدليس عن رواية ابن جريج، والله أعلم.

٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»

(١) قر الدَّجَاجَةَ "أي كصوتها إذا قطعته. يُقَالُ: قَرَّتِ الدَّجَاجَةُ تَقْرُقُ قِرًا. فَإِنْ رَدَدْتَهُ قَبِيلٌ: قَرَقُرَتْ قِرْقُرَةً. والقِر: ترديدك الكلام في أذن الأطروش حتى يفهم، كما يستخرج ما في القارورة شيئاً إذا أفرغت (ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين النواب، دار الوطن، الرياض، ٢٩٤/٤).

(٢) صحيح البخاري، رقم: ٦٢١٣، كتاب الأدب، باب قول الرجل للشئ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَهُوَ يَنْوِي أَنَّهُ لَيْسَ بِحَقٍّ، ٨/٤٧. صحيح مسلم، رقم: ٢٢٢٨، كتاب الأدب، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، ٤/١٧٥٠.

أخرجه البخاري، ورواه من عدة طرق:

• يونس، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه، وفيه سؤال أسامة لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن نزوله في داره بمكة فقال صلى الله عليه وسلم «وهل ترك عقيل من ربيع أو دور»، وأما قوله «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» فقد نسب إلى عمر رضي الله عنه.

• معمر، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أسامة بن زيد، بمثل حديث يونس الذي قبله إلا أن فيه زياد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة المحصب، حيث قاسمت قريش على الكفر» ولس فيه قوله «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم».

• محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد بلفظ «وهل ترك لنا عقيل من منزل» فقط.

وأخرجه مسلم:

• من طريق يونس بن يزيد ومعمر ومحمد بن أبي حفصة، وزمعة بن صالح، عن ابن شهاب، أن علي بن حسين، أخبره، أن عمرو بن عثمان بن عفان، أخبره، عن أسامة بن زيد بن حارثة بلفظ «وهل ترك لنا عقيل من ربيع، أو دور» فقط.

• ومن طريق سفيان بن عيينة به، وأخرجه أبو داود من طريق معمر، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد بلفظ «هل ترك لنا عقيل من ربيع»، ثم قال: «نحن نازلون بخيف بني كنانة حيث قاسمت قريش على الكفر»، ومن طريق سفيان بن عيينة به، وبمثله ومن هذا الطريق من طريق يونس أخرجه ابن ماجه.

وأخرجه الترمذي:

من طريق سفيان وهشيم عن الزهري به، ثم قال الترمذي: " حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، نَحْوَهُ، : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ هَكَذَا رَوَاهُ مَعْمَرٌ، وَغَيْرٌ وَاحِدٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ نَحْوَهُ هَذَا، وَرَوَى مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَحَدِيثُ مَالِكٍ وَهُمْ، وَهُمْ فِيهِ مَالِكٌ، وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ مَالِكٍ فَقَالَ: عَنْ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ مَالِكٍ قَالُوا عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ، وَعَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَقَانَ هُوَ مَشْهُورٌ مِنْ وَلَدِ عُثْمَانَ، وَلَا يَعْرِفُ عُمَرُ بْنُ عُثْمَانَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مِيرَاثِ الْمُرْتَدِّ، فَجَعَلَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ الْمَالَ لَوَرَّثَتْهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَرِثُهُ وَرَّثَتْهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَاحْتَجَّوْا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ» وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ^(١).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث كما تفرد به الزهري وقد تبين لي ذلك من خلال التخريج، قد رواه الناس عن الزهري، والمحفوظ فيه رواية الجماعة عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، وما خالف ذلك فليس بمحفوظ، كرواية مالك بقوله: عمر ابن عثمان، وكرواية عبد الله بن عيسى بإسقاط عمرو بن عثمان كما بين ذلك الترمذي، وهذا الكلام قاله أبو حاتم الرازي ثم نقل قول ابن عبد البر حول هذا الحديث، فقال: ثم قال ابن عبد البر: «ومن تابع ابن

(١) صحيح البخاري، رقم: ٦٧٦٤، كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، ٨/١٥٦، صحيح مسلم، رقم: ١٣١٤، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ اسْتِحْبَابِ طَوَافِ الْإِقَاضَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، م.س، ٢/٩٥. سنن أبي داود، رقم: ٢٠١٠، كِتَابُ الْمُنَاسِكِ، بَابُ التَّحْصِيْبِ، م.س، ٢/٢١٠. سنن ابن ماجه، رقم: ٢٧٢٩ و ٢٧٣٠ كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ مِيرَاثِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكَ، م.س، ٢/٩١١.

عينه على قوله: عمرو بن عثمان: معمر، وابن جريج، وعقيل، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، والأوزاعي، والجماعة أولى أن يسلم لها»^(١)، فالذي يهم ان ابن جريج قد تابعه مجموعة من الرواة في الرواية عن الزهري الذين لم يعرفوا بالتدليس مما يرفع شبهة التدليس عن عنعنته، ومع ذلك فقد صرح ابن جريج بالإخبار عن الزهري عند أحمد في مسنده^(٢).

٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو هُوَ ذَكْوَانُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَبْضَاعِهِنَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: فَإِنَّ الْبِكْرَ تُسْتَأْمَرُ فَتَسْتَحْيِي فَتَسْكُتُ؟ قَالَ: «سَكَاتُهَا إِذْنُهَا» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ طَارِقٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ بَلْفِظَ «رِضَاهَا صَمْتُهَا»، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، بَلْفِظَ «إِذْنُهَا صُمَاتُهَا»، أَنْ الَّذِي قَالَ: «الْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ» رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْسَتْ عَائِشَةُ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ بَلْفِظَ «فَذَلِكَ إِذْنُهَا، إِذَا هِيَ سَكَتَتْ»، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ بَلْفِظَ «اسْتَأْمَرُوا النِّسَاءَ فِي أَبْضَاعِهِنَّ» قِيلَ: فَإِنَّ الْبِكْرَ تَسْتَحْيِي وَتَسْكُتُ، قَالَ: «هُوَ إِذْنُهَا»، وَمِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ غُرَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا كَهْمَسُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَلَيْسَ فِيهِ لَفْظُ الْحَدِيثِ

(١) الرازي، علل الحديث، م.س، ١/٧٠ - ٧١.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، رقم: ٢١٨٠٨، حديث أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٦/١٣٨.

وإنما فيه قصة الفتاة التي دخلت على عائشة، وأن عائشة عرضت أمرها على رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)

المنافشة والتعليق: هذا الحديث قال عنه ابن حجر: "قوله حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْفَرِيَابِيُّ وَشَيْخُهُ الثَّوْرِيُّ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْكَنْدِيُّ وَشَيْخُهُ بْنُ عُمَيْرَةَ فَإِنَّ كُلًّا مِنَ السُّفْيَانِيِّينَ مَعْرُوفٌ بِالرُّوَايَةِ عَنْ بَنِي جُرَيْجٍ لَكِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْفَرِيَابِيِّ كَمَا جَزَمَ بِهِ أَبُو نَعِيمٍ وَالْفَرِيَابِيُّ إِذَا أُطْلِقَ سُفْيَانٌ أَرَادَ الثَّوْرِيَّ وَإِذَا أَرَادَ بَنِي عُمَيْرَةَ نَسَبَهُ" (٢).

وقد روى ابن جريج الحديث عن ابن أبي مليكة بالعنعنة، قد صرح بالسماع عنه كما عند مسلم، مما يرفع الشبهة عن عنعنته، والله أعلم.

٣٠ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سَلِيمَانَ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو مِنَ اللَّيْلِ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قِيَمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، قَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أُنْبَتْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ لِي غَيْرُكَ».

أخرجه البخاري: ورواه من طريق علي بن عبد الله، قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُوسٍ بَلَفَظَ "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ"، بدل يدعو من الليل، وبزيادة "وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ"، وبزيادة "وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا"

(١) صحيح البخاري، رقم: ٦٩٤٦، كِتَابُ الْإِكْرَاهِ، بَابُ الْبِكْرِ يُرَوِّجُهَا أَبُوهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، ٩/٢١. صحيح مسلم رقم: ١٤٢٠، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ اسْتِنْدَانِ النَّبِيِّ فِي النِّكَاحِ بِالنُّطْقِ، وَالْبِكْرِ بِالسُّكُوتِ، ٢١/٣٧..

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، م.س، ١٢/٣١٩.

بِاللَّهِ " كما نبه إليها سفيان، ومن طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنِ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ، وَمِنْ طَرِيقِ ثَابِتِ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنِ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهِ لَفْظٌ "لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ" بَدَلَ "أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ لِي غَيْرُكَ"، وَمِنْ طَرِيقِ مَحْمُودٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ، أَنَّ طَاوُوسًا، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ بِهِ.

وأخرجه مسلم: من طريق قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ، وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَعْنِ كَلِمَةً عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ إِلَّا أَنْ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ "قِيَامٌ" بَدَلَ "قِيَوْمٌ"، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنِ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظِ "أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَكَانَ الْحَمْدُ، أَنْتَ قِيَامُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَكَانَ الْحَمْدُ، أَنْتَ مَالِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَكَانَ الْحَمْدُ، أَنْتَ الْحَقُّ...، وَبِزِيَادَةِ لَفْظِ: أَنْتَ الْمُقَدَّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ".

وأخرجه النسائي: من طريق قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَحْوَلِ يَعْنِي سُلَيْمَانَ بْنَ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنِ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِزِيَادَةِ "وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ"، وَ"أَنْتَ الْمُقَدَّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ" (١).

(١) صحيح البخاري، رقم: ٧٣٨٥، كِتَابُ التَّوْحِيدِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ [الأنعام: ٧٣]، م.س، ٩/١١٧. صحيح مسلم، رقم: ٧٦٩، كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ الدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَقِيَامِهِ، ١/٥٣٢. سنن أبي داود، رقم: ٧٧١، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا يُسْتَفْتَحُ بِهِ الصَّلَاةُ مِنَ الدُّعَاءِ، م.س، ١/٢٠٥.

المنافشة والتعليق: قال ابن حجر عن هذا الحديث: "في السندِ سُفْيَانُ هُوَ الثَّوْرِيُّ وابن جريج هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَكِّيِّ وَقَوْلُهُ عَنِ سُلَيْمَانَ هُوَ ابْنُ أَبِي مُسْلِمٍ الْأُحُولُ الْمَكِّيُّ وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانٌ"، فابن جريج صرح بالإخبار عن سليمان الأحول كما ظهر في التخريج عند البخاري، كما أشار إليه ابن حجر مما يحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال، والله أعلم.

المطلب الثاني: الأحاديث المعنونة في صحيح البخاري غير المحمولة على الاتصال

١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ سُلَيْمَانَ الْأُحُولِ، خَالَ ابْنِ أَبِي نُجَيْجٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، ح قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، ح قَالَ: وَأُظُنُّ أَنَّ ابْنَ أَبِي لَبِيدٍ، حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اعْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ، فَلَمَّا كَانَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ نَقَلْنَا مَتَاعَنَا، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ، فَلْيَرْجِعْ إِلَى مُعْتَكَفِهِ، فَإِنِّي رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ وَرَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ»، فَلَمَّا رَجَعْنَا إِلَى مُعْتَكَفِهِ وَهَاجَتِ السَّمَاءُ، فَمُطِرْنَا، فَوَ الَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ لَقَدْ هَاجَتِ السَّمَاءُ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَرِيشًا، فَلَقَدْ رَأَيْتُ عَلَى أَنْفِهِ وَأَرْنَبَتِهِ أَثَرَ الْمَاءِ وَالطِّينِ.

التخريج:

أخرجه البخاري: من طريق يحيى، عن أبي سلمة بلفظ «فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ»، ومن طريق يزيد بن الهادي، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بلفظ كُنْتُ أَجَاوِرُ هَذِهِ الْعَشْرَ، ثُمَّ قَدْ بَدَأَ لِي أَنْ أَجَاوِرَ هَذِهِ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ...»، ومن طريق يحيى بن أبي

كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، بلفظ «إني أريت ليلة القدر، وإني نسيتها، فالتمسوها في العشر الأواخر في وتر، فإني رأيت أني أسجد في ماء وطين، ومن كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فليرجع».

وأخرجه مسلم: من طريق بكر وهو ابن مضر، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، بلفظ «إني كنت أجاور هذه العشر...»، ومن طريق عمارة بن غزيرة الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بلفظ «إني اعتكفت العشر الأول...»، ومن طريق هشام، عن يحيى، عن أبي سلمة بلفظ «إني أريت ليلة القدر، وإني نسيتها...».

وأخرجه ابن ماجه: من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة مثل لفظ مسلم الأخير، وأبو داود من طريق معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بلفظ «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ربي على جبهته...»، ومن طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، بلفظ «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأوسط من رمضان...» ومن طريق عبد الأعلى، عن سعيد، عن أبي نضرة، بلفظ «التمسوها في العشر الأواخر من رمضان...»، وأخرجه النسائي: من طريق عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبي سلمة^(١).

المطلب الثالث: الأحاديث التي جاءت بلفظ قال في صحيح البخاري

١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ أَيُّوبُ: وَسَمِعْتُ حَفْصَةَ بِنْتَ سِيرِينَ، قَالَتْ: حَدَّثَنَا أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهَا

(١) صحيح البخاري، رقم: ٢٠٤٠، كتاب الاعتكاف، باب من خرج من اعتكافه عند الصبح، م.س، ٢/٥٠. صحيح مسلم، رقم: ١٠٩٥، كتاب التطيق، السجود على الجبين، م.س، ٢/٢٠٨.

جَعَلْنَ رَأْسَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ نَقَضْنَهُ، ثُمَّ غَسَلْنَهُ،
ثُمَّ جَعَلْنَهُ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ» .

التخريج:

أخرجه البخاري: ساق له عدة طرق: عن إسماعيل، وسفيان، عن خالد عن حفصة بنت سيرين بلفظ «أبدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها»، وعن مالك وعبد الوهاب الثقفي، عن أيوب السخثياني، عن محمد بن سيرين، ومن طريق عبد الرحمن بن حماد، عن ابن عون، عن محمد، ومن طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، ومن طريق عبد الله بن وهب، أخبرنا ابن جريج، أن أيوب، أخبره قال: سمعت ابن سيرين، ومن طريق يحيى بن سعيد، عن هشام بن حسان، قال: حدثتنا حفصة، بلفظ «اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر من ذلك إن رأيته ذلك، بماء وسدر، وأجعلن في الآخرة كافوراً - أو شيئاً من كافور فإذا فرغتن فأذنيني»، ومن سفيان عن هشام، عن أم الهذيل بلفظ «ضفرنا شعر بنت النبي صلى الله عليه وسلم» .

وأخرجه مسلم: من طريق يحيى بن يحيى، أخبرنا يزيد بن زريع، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، ومن طريق محمد بن حازم أبو معاوية، حدثنا عاصم الأحمول، عن حفصة بنت سيرين بلفظ «اغسلنها ثلاثاً...»، ومن طريق يحيى بن أيوب، حدثنا ابن علية، وأخبرنا أيوب بلفظ «اغسلنها وتراً ثلاثاً أو خمساً أو سبعا»، ومن طريق هشيم، وإسماعيل بن علية، عن خالد، عن حفصة بنت سيرين بلفظ «أبدأن بميامنها، ومواضع الوضوء منها» .

وأخرجه ابن ماجه، وأبو داود من طريق عبد الوهاب الثقفي، وحماد بن زيد المعنى، عن أيوب السخثياني، عن محمد بن سيرين، بلفظ «اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً...»، وكذلك أخرجه أبو داود من طريق إسماعيل، عن خالد، ومن طريق

هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ عَنْ خَالِدٍ، وَمَنْصُورٍ، وَهَيْشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، وَحَفْصَةَ (١).

المنافشة والتعليق: إسناده الحديث: أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ أَيُّوبُ: وَسَمِعْتُ حَفْصَةَ بِنْتَ سِيرِينَ، قَالَتْ: حَدَّثَنَا أُمُّ عَطِيَّةَ. هُنَا صَرَحَ ابْنُ جُرَيْجٍ بِالسَّمَاعِ مِنْ أَيُّوبَ كَمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، مِمَّا يَحْمِلُ عِنْعِنَتَهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "كَانَ ذُو الْمَجَازِ، وَعُكَاظُ مَتَجِرِ النَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ كَانَتْهُمْ كَرَهُوا ذَلِكَ، حَتَّى نَزَلَتْ: لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ (البقرة: ١٩٨) فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ". أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَسَاقَ لَهُ إِسْنَادًا آخَرَ مِنْ طَرِيقِ سَفِيَانَ بْنِ عَيِّنَةَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، بِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَمِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ عَبِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ، بِهِ (٢).

المنافشة والتعليق: إسناده الحديث: عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ.

هذا الحديث يرويه ابنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ بلفظ (قال) وهي محمولة على الاتصال لأن ابن جريج من أثبت الناس في عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، وقد تابعه في هذه الرواية سفيان بن عيينة وهو إن دلَّس فإتِّمَّا يدلُّس عن ثقة، بل هو من أثبت الناس في عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، وهذا حديث موقوف ليس على شرط البخاري، والله أعلم.

(١) صحيح البخاري، رقم: ١٢٦٠ و ١٢٥٣، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ نَقْضِ شَعْرِ الْمَرْأَةِ، ٢/٧٥. صحيح مسلم، رقم: ٩٣٩، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ، ٢/٦٤٦. سنن أبي داود، رقم: ٣١٤٢، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ كَيْفِ غَسْلِ الْمَيِّتِ، م.س، ٣/١٩٧.

(٢) صحيح البخاري، رقم: ١٧٧٠، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ التَّجَارَةِ أَيَّامِ الْمَوْسِمِ، وَالْبَيْعِ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ، م.س، ٢/١٨١. سنن أبي داود، رقم: ١٧٣١، كِتَابُ الْمُنَاسِكِ، بَابُ التَّجَارَةِ فِي الْحَجِّ، م.س، ٢/١٤١.

٣ - عن عبد الله بن محمد، قال حدثني يحيى بن معين، حدثنا حجاج، قال ابن جريج: قال ابن أبي مليكة: وكان بينهما شيء، فعدوت على ابن عباس، فقلت: أتريد أن تقاتل ابن الزبير، فتحل حرم الله؟ فقال: «معاذ الله، إن الله كتب ابن الزبير وبني أمية محلين، وإني والله لا أحله أبداً»، قال: قال الناس: بايع لابن الزبير فقلت: " وأين بهذا الأمر عنه، أما أبوه: فحواري النبي صلى الله عليه وسلم - يريد الزبير - وأما جده: فصاحب الغار - يريد أبا بكر - وأمه: فذات النطاق - يريد أسماء - وأما خالته: فأم المؤمنين - يريد عائشة - وأما عمته: فزوج النبي صلى الله عليه وسلم - يريد خديجة - وأما عمه النبي صلى الله عليه وسلم: فجدته - يريد صفيّة - ثم عفيف في الإسلام، قارىء للقرآن، والله إن وصلوني وصلوني من قريب، وإن ربوني ربوني أكفاء كرام، فأثر التوثيات والأسمات والحميدات يريد أبطناً من بني أسد بني تويت وبني أسامة وبني أسد، إن ابن أبي العاص برز يمشي القدمية - يعني عبد الملك بن مروان - وإنه لوى ذنبه - يعني ابن الزبير " .

أخرجه البخاري، وساق له سنداً آخر، ولفظاً مختصراً فقال: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا ابن عيينة، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضي الله عنه: أنه قال حين وقع بينه وبين ابن الزبير: قلت: «أبو الزبير، وأمه أسماء، وخالته عائشة، وجده أبو بكر، وجدته صفيّة» (١).

(١) صحيح البخاري، رقم: [٤٦٦٤ - ٤٦٦٥ - ٤٦٦٦]، كتاب تفسير القرآن، باب: قوله: إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا (التوبة: ٤٠)، م.س، ٦/٦٦.

المنافشة والتعليق: إسناده الحديث: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ.

هذا الحديث يرويه ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، بلفظ (قال)، وهي رواية محمولة على الاتصال، لأن ابْنَ جُرَيْجٍ من أثبت الناس فيه، وهو مع ذلك حديث موقوف ليس على شرط البخاري، والله أعلم.

٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عُرْوَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ، يَقُولُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: سَأَلَ أَنَسُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْكُهَّانِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسُوا بِشَيْءٍ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ أَحْيَانًا بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ، يَخْطُفُهَا الْجِنِّيُّ، فَيَقْرُأُ فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ قَرَّ الدَّجَاجَةِ، فَيَخْلَطُونَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذْبَةٍ».

التخريج: أخرجه البخاري من طريق معمر عن الزهري، وأخرجه مسلم من طريق معقل^(١).

المنافشة والتعليق: إسناده الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عُرْوَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ. هنا تابع معمر بن راشد ابن جريج في روايته عن الزهري، مما يحمل روايته على الاتصال، والله أعلم.

المبحث الثاني: الأحاديث المعنونة في صحيح مسلم

المطلب الأول: الأحاديث المعنونة في صحيح مسلم من رقم ٤٩٠ إلى ١٧١١

(١) صحيح البخاري، رقم: ٦٢١٣، كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِلشَّيْءِ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَهُوَ يَنْوِي أَنَّهُ لَيْسَ بِحَقٍّ، ٨/٤٧. صحيح مسلم، رقم: ٢٢٢٨، كِتَابُ السَّلَامِ، بَابُ تَحْرِيمِ الْكُهَّانَةِ وَإِتْيَانِ الْكُهَّانِ، م.س، ٤/١٧٥٠.

١ - حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعٍ، وَلَا أَكْفَتِ الشَّعْرَ، وَلَا الثِّيَابَ، الْجِبْهَةَ، وَالْأَنْفَ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَالْقَدَمَيْنِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَرَاهُ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمِنْ طَرِيقِ عَمْرِو النَّاقِدِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بَلَفِظَ «أُمِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ، وَنَهِيَ أَنْ يَكْفَ شَعْرَهُ، وَثِيَابَهُ»، وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلَفِظَ «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا أَكْفُ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا»، وَمِنْ طَرِيقِ: بَهْزٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُوسٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ، وَشُعْبَةَ، وَحَمَادٍ، وَأَبِي عَوَانَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلَفِظَ أَمْرَ عِنْدَ سُفْيَانَ، وَحَمَادٍ وَلَفِظَ أَمْرَنَا عِنْدَ شُعْبَةَ، وَلَفِظَ أَمْرَتِ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ وَمِنْ طَرِيقِ وَهَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ بَلَفِظَ «أُمِرْتُ»، قَالَ حَمَادٌ: «أُمِرَ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ، وَلَا يَكْفُ شَعْرًا، وَلَا ثَوْبًا» وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بَلَفِظَ «أُمِرْتُ»، وَرَبَّمَا قَالَ: «أُمِرَ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ آرَابٍ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ: مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ، وَحَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلَفِظَ «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ»، وَمَرَّةً بَلَفِظَ «أُمِرْتُ أَنْ لَا أَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا» دُونَ ذِكْرِ بَقِيَةِ الْأَلْفَاظِ، وَمِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.

وأخرجه الترمذي: من طريق حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن طاووس، بلفظ "أمر النبي صلى الله عليه وسلم...".

وأخرجه النسائي: من طريق حماد، عن عمرو، عن طاووس، عن ابن عباس بلفظ "أمر النبي صلى الله عليه وسلم..."، وليس فيه ذكر الجبهة والأنف، واليدين، والركبتين، والقدمين، ومن طريق ابن وهب، عن ابن جريج، عن عبد الله بن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس، به، ومن طريق وهيب، عن عبد الله بن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس، به، ومن طريق سفيان، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس، به، ومن طريق شعبة، وروح يعني ابن القاسم، عن عمرو بن دينار، عن طاووس، عن ابن عباس بلفظ «أمرت أن أسجد على سبعة، ولا أكف شعراً، ولا ثوباً»، ومن طريق سفيان، عن عمرو، عن طاووس، عن ابن عباس بلفظ "أمر النبي صلى الله عليه وسلم..."، وليس فيه ذكر الجبهة والأنف، واليدين، والركبتين، والقدمين (١).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن عبد الله بن طاووس بالنعنة، وقد تابعه سفيان بن عيينة وابن وهيب وابن وهب في هذه الرواية، مما يرفع شبهة التدليس عن نعنته، والله أعلم.

٢ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ».

(١) صحيح البخاري، رقم: ٨٠٩ و ٨١٠، كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ، م.س، ١/١٦٢. صحيح مسلم، رقم: ٤٩٠، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ أَعْضَاءِ السُّجُودِ، وَالنَّهْيُ عَنِ كَفِّ الشَّعْرِ وَالنُّوْبِ وَعَقْصِ الرَّأْسِ فِي الصَّلَاةِ، م.س، ١/٣٥٤. سنن أبي داود، رقم: ٨٨٩، كِتَابُ الصَّلَاةِ بَابُ أَعْضَاءِ السُّجُودِ، م.س، ١/٢٣٥.

أخرجه مسلم، ورواه من طريق إسماعيل ابن علية، عن أيوب، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «نهى عن تفصيل القبور»، وأخرجه أبو داود من طريق عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير به.

وأخرجه ابن ماجه من طريق عبد الوارث، عن أيوب، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تفصيل القبور»، وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن ربيعة، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر قال: «نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تجصص القبور، وأن يكتب عليها، وأن ينسب عليها، وأن توطأ»، ثم قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح، قد روي من غير وجه عن جابر، وأخرجه النسائي من طريق حفص، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، وأبي الزبير، عن جابر به، زاد سليمان بن موسى: «أو يكتب عليه»، ومن طريق حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابراً به، ومن طريق عبد الوارث، قال: حدثنا أيوب، عن أبي الزبير، عن جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبور»، به (١).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن أبي الزبير، وقد اختلف في الرواية عنه، فرواه حفص بن غياث ومحمد بن ربيعة بالنعنة، ورواه عبد الرزاق، وحجاج وهما من أثبت الناس فيهما ووهما ثقتان بلفظ أخبرني أبو الزبير مما يرفع شبهة التدليس عن عنعنة ابن جريج، والله أعلم.

٣ - حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ الْمُطَّلِبِ، أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ

(١) صحيح مسلم، رقم: ٩٧٠، كتاب الكسوف، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، م.س، ٢/٦٦٧. سنن أبي داود، رقم ٣٢٢٥، كتاب الجنائز، باب في البناء على القبر، م.س، ٣/٢١٦. سنن الترمذي، رقم: ١٠٥٢، باب ما جاء في كراهية تجصيص القبور، والكتابة عليها. م.س، ٣/٣٥٩.

تُحَدِّثُ فَقَالَتْ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنِّي، قُلْنَا: بَلَى، ح وَحَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ، حَجَّاجًا الْأَعْوَرَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ - رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ بْنِ الْمُطَّلِبِ، أَنَّهُ قَالَ يَوْمًا: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ أُمِّي قَالَ: فَظَنْنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أُمَّهُ الَّتِي وَكَلَّتْهُ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: قَالَتْ: لَمَّا كَانَتْ لَيْلَتِي الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا عِنْدِي، انْقَلَبَ فَوَضَعَ رِدَاءَهُ، وَخَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَوَضَعَهُمَا عِنْدَ رِجْلَيْهِ، وَبَسَطَ طَرْفَ إِزَارِهِ عَلَى فِرَاشِهِ، فَاضْطَجَعَ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا رَيْثِمًا ظَنَّ أَنْ قَدْ رَقَدْتُ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ رُوَيْدًا، وَأَنْتَعَلَ رُوَيْدًا، وَفَتَحَ الْبَابَ فَخَرَجَ، ثُمَّ أَجَافَهُ رُوَيْدًا، فَجَعَلْتُ دِرْعِي فِي رَأْسِي، وَاخْتَمَرْتُ، وَتَقَنَّعْتُ إِزَارِي، ثُمَّ انْطَلَقْتُ عَلَى إِثْرِهِ، حَتَّى جَاءَ الْبَقِيعَ فَقَامَ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ انْحَرَفَ فَانْحَرَفْتُ، فَأَسْرَعَ فَأَسْرَعْتُ، فَهَرَوَلْ فَهَرَوَلْتُ، فَأَحْضَرَ فَأَحْضَرْتُ، فَسَبَقْتُهُ فَدَخَلْتُ، فَلَيْسَ إِلَّا أَنْ اضْطَجَعْتُ فَدَخَلْتُ، فَقَالَ: «مَا لَكَ؟ يَا عَائِشُ، حَشِيًّا رَابِيَةً» قَالَتْ: قُلْتُ: لَا شَيْءَ، قَالَ: «لَتُخْبِرِنِي أَوْ لِيُخْبِرَنِي اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ» قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ: «فَأَنْتِ السَّوَادُ الَّذِي رَأَيْتُ أُمَامِي؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَلَهَدَنِي فِي صَدْرِي لَهْدَةً أَوْجَعْتَنِي، ثُمَّ قَالَ: «أُظَنُّنْتُ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ؟» قَالَتْ: مَهْمَا يَكْتُمُ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ، نَعَمْ، قَالَ: "فَإِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي حِينَ رَأَيْتِ، فَنَادَانِي، فَأَخْفَاهُ مِنْكَ، فَأَجَبْتُهُ، فَأَخْفَيْتُهُ مِنْكَ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَيْكَ وَقَدْ وَضَعْتَ ثِيَابِكَ، وَظَنَنْتُ أَنْ قَدْ رَقَدْتُ، فَكْرِهْتُ أَنْ أُوقِظَكَ، وَخَشِيتُ أَنْ تَسْتَوْحِشِي، فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ يَا مُرْكُ أَنْ تَأْتِي أَهْلَ الْبَقِيعِ فَتَسْتَغْفِرَ لَهُمْ"، قَالَتْ: قُلْتُ: كَيْفَ أَقُولُ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ "قُولِي: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْحَقِّقُونَ".

التخريج: أخرجه مسلم، وابن ماجه واقتصر على ذكر الدعاء، وأخرجه النسائي من عدة طرق بألفاظ منها مشابهة، ومنها مختصرة^(١).

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: هَارُونُ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ الْمُطَّلِبِ، أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ.

هذا الحديث قال عنه النسائي: "خَالَفَهُ حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ فَقَالَ: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ"، أي أن حجاج خالف عبد الله بن وهب، ونأخذ برواية حجاج لأنه أوثق من عبد الله بن وهب، وهو من أثبت الناس في ابن جريج، فعلى هذا تكون رواية ابن جريج عن ابن مليكة، وقد صرح بالسماع منه، والله أعلم.

٤ - حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَثَلُ الْمُنْفِقِ وَالْمُتَّصِدِّقِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ عَلَيْهِ جُبَّتَانِ أَوْ جُبَّتَانِ، مِنْ لَدُنْ تُدِيهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَإِذَا أَرَادَ الْمُنْفِقُ - وَقَالَ الْآخَرُ: فَإِذَا أَرَادَ الْمُتَّصِدِّقُ - أَنْ يَتَّصِدَّقَ سَبَعَتْ عَلَيْهِ أَوْ مَرَّتْ، وَإِذَا أَرَادَ الْبَخِيلُ أَنْ يُنْفِقَ، فَلَصَّتْ عَلَيْهِ وَأَخَذَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَوْضِعَهَا، حَتَّى تَجُنَّ بَنَانَهُ^(٢) وَتَعْفُو أَثَرَهُ" قَالَ: فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقَالَ: «يُوسِعُهَا فَلَا تَتَّسِعُ»، أخرجه مسلم، ورواه أيضاً من طريق إبراهيم بن نافع، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بَلْفِظِ «ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) صحيح مسلم، رقم: ٩٧٤، بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقُبُورِ وَالِدُعَاءِ لِأَهْلِهَا، ٢/٦٦٩. سنن ابن ماجه، رقم: ١٠٤٦، بَابُ مَا جَاءَ فِيهَا يُقَالُ إِذَا دَخَلَ الْقَابِرَ، ١/٤٩٣.

(٢) تُجَنُّ بَنَانَهُ: أَي تَغْطِيهِ وَتَسْتُرُهُ. وَالجَنَّةُ: الدَّرْعُ، وَكُلُّ مَا وَقَاكَ جُنَّةٌ. وَالجَنَّةُ: خِرْقَةٌ تَلْبَسُهَا الْمَرْأَةُ فَتَغْطِي رَأْسَهَا مَا قَبْلَ مِنْهُ وَمَا دَبَّرَ غَيْرَ وَسَطِهِ، وَتَغْطِي الْوَجْهَ وَحَلْيَ الصِّدْرِ، وَفِيهَا عَيْنَانِ مَجُوبَتَانِ مِثْلُ عَيْنِي الْبُرْفُوعِ، (ابن منظور، لسان العرب، م.س، ١٣/٩٤).

صلى الله عليه وسلم مثل البخيل والمتصدق، كمثّل رجلين عليهما جنتان من حديد... الحديث»، ومن طريق أحمد بن إسحاق الحضرمي، عن وهيب، حدّثنا عبد الله بن طاووس، عن أبيه بزيادة «انضمت يدها إلى تراقيه» ولم يذكر قوله «حتى تجن بنانه».

وأخرجه البخاري من طريق موسى، حدّثنا وهيب، حدّثنا ابن طاووس، عن أبيه بلفظ «مثل البخيل والمتصدق، كمثّل رجلين، عليهما جبتان من حديد» فقط، ومرة بالزيادات التي في بقية الطرق إلا أنه ذكر قوله: صلى الله عليه وسلم «فكلماً هم المتصدق بصدقته اتسعت عليه حتى تعفى أثره» بدل سبغت، ومن طريق أبي اليمان، أخبرنا شعيب، حدّثنا أبو الزناد، أن عبد الرحمن حدّثه: أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مثل البخيل والمنفق كمثّل رجلين عليهما جبتان من حديد...»، ومن طريق الليث، حدّثني جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هرمز: سمعت أبا هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر قوله «مادت على جلده» بدل سبغت، ومن طريق إبراهيم بن نافع، عن الحسن، عن طاووس، عن أبي هريرة، به إلا قوله تغشى أنامله، بدل تجن بنانه، وانبسط عنه، بدل سبغت.

وأخرجه النسائي من طريق محمد بن منصور، قال: حدّثنا سفيان، عن ابن جريج، عن الحسن بن مسلم، به، ومن طريق عفان، قال: حدّثنا وهيب، قال: حدّثنا عبد الله بن طاووس، عن أبيه بلفظ «مثل البخيل، والمتصدق، مثل رجلين عليهما جنتان من حديد...»^(١).

(١) صحيح البخاري، رقم: ١٤٤٣، كتاب الزكاة، باب مثل المتصدق والبخيل، ٢/١١٥. صحيح مسلم، رقم: ١٠٢١، كتاب الكسوف باب مثل المنفق والبخيل، ٢/٧٠٨ - ٧٠٩.

المناقشة والتعليق: هذا الحديث رواه ابن جريج عن الحسن بن مسلم بالعنعنة، وقد تابعه إبراهيم بن نافع المخزومي الذي يعرف بالتدليس مما يحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال، والله أعلم.

٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «طَافَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيْتِ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمَحْجَنِهِ، لِأَنَّهُ يَرَاهُ النَّاسُ وَلِيَشْرِفَ وَلِيَسْأَلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ عَشُّوهُ» (١).

أخرجه مسلم، ورواه من طريق عيسى بن يونس ومحمد بن بكر كلاهما عن ابن جريج، أخبرني أبو الزبير، بزيادة «وبالصفاء والمروة»، وليس فيه ذكر أنه صلى الله عليه وسلم استلم الحجر بمحجنه، ومن طريق يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، أخبرني أبو الزبير بلفظ «لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً»، ومن طريق عيسى بن يونس أيضاً عن ابن جريج، أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابراً، يقول: " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي على راحلته يوم النحر، ويقول: «لتأخذوا مناسككم، فإنني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه».

وأخرجه النسائي من طريق شعيب، قال: أنبأنا ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير به، ومن طريق يحيى، قال: أنبأنا ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابراً، يقول: «لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً»، ومن طريق عمرو بن علي، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: أنبأنا ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً بن عبد الله، يقول: رأيت رسول

(١) بمحجن بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الجيم عصى محنية الرأس - غشوه بتخفيف الشين أي ازدحموا عليه، (ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٥٩١١هـ)، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، حقق أصله، وعلق عليه: أبو اسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الخبر، ط١، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م، ٣/٣٥١.

اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي الْجُمْرَةَ وَهُوَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: « يَا أَيُّهَا النَّاسُ، خُذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ عَامِي هَذَا ». وأخرجه أبو داود من طريق يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، أخبرني أبو الزبير، وذكر الصفا والمروة، ولم يذكر المحجن، وأيضاً من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، قال: سمعت جابر بن عبد الله، يقول: « لَمْ يَطْفِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا طَوَافَهُ الْأَوَّلُ »، ومن نفس الطريق بلفظ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ يَقُولُ: « لِنَتَّخِذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ »، ولفظ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ ضَحَى، فَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَبَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، وأخرجه الترمذي من طريق علي بن خشرم، بلفظ « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي يَوْمَ النَّحْرِ ضَحَى، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ، فَبَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ »، وقال عنه: " حسن صحيح" (١).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن أبي الزبير بالعنعنة، وقد صرح بالإخبار عنه مما يدل على اتصاله على الاتصال، والله أعلم.

٦ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: « دَبِحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَائِشَةَ بَقْرَةً يَوْمَ النَّحْرِ ». أخرجه مسلم وراه من طريق محمد بن بكر، ويحيى الأموي عن ابن جريج، أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله، يقول: « نَحَرَ

(١) صحيح مسلم، رقم: ١٢٧٣، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ جَوَازِ الطَّوَافِ عَلَى بَعِيرٍ وَغَيْرِهِ، وَأَسْبِلَامِ الْحَجْرِ بِمِحْنٍ وَنَحْوِهِ لِلرَّاكِبِ، ٢/٩٢٦ - ٩٢٧. سنن النسائي، رقم: ٢٩٧٥، كِتَابُ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، الطَّوَافُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، ٥/٢٤١..

رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نِسَائِهِ» وَفِي حَدِيثِ ابْنِ بَكْرٍ عَنْ عَائِشَةَ بَقْرَةَ فِي حَجَّتِهِ (١).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث رواه مسلم فيه عنعنة ابن جريج، ثم ذكر طريقين آخرين كعادته رحمه الله ليزيل ما قد يكون علة، في هاتين الطريقين تصريح ابن جريج بالإخبار عن أبي الزبير مما يرفع شبهة التدليس عن عنعنته، والله أعلم.

٧ - حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمٍ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ، وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَحُجِّي عَنْهُ». سبق أن خرجت هذا الحديث، وعلقت عليه عندما ورد عند البخاري.

٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَاللَّفْظُ لَابْنِ نُمَيْرٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَرِكَةٍ لَمْ تَقْسَمْ، رِبْعَةً أَوْ حَائِطٍ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَكَمْ يُؤْذِنُهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» (٢).

أخرجه مسلم، ورواه من طريق أبي خيثمة، عن أبي الزبير بمثله لكن دون أن يذكر قوله «فإذا باع وكم يؤذنه فهو أحق به»، ومن طريق ابن وهب، عن ابن جريج، أن أبا

(١) صحيح مسلم، رقم: ١٣١٩، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْهَدْيِ وَإِجْرَاءِ الْبَقْرَةِ وَالْبَدَنَةِ كُلِّ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةٍ، ٢/٩٥٦.

(٢) الشُّفْعَةُ مِنْ شَفَعَتِ الشَّيْءَ إِذَا ضَمَمْتَهُ وَتَنَبَّهْتَهُ وَمِنْهُ شَفَعَ الْأَذَانَ وَسُمِّيَتْ شُفْعَةً لِضَمِّ نَصِيبٍ إِلَى نَصِيبٍ وَالرَّبْعَةُ وَالرَّبْعُ يَفْتَحُ الرِّاءَ وَإِسْكَانَ الْبَاءِ وَالرَّبْعُ الدَّارُ وَالْمَسْكَنُ وَمَطْلُقُ الْأَرْضِ وَأَصْلُهُ الْمَنْزِلُ الَّذِي كَانُوا يَرْتَبِعُونَ فِيهِ وَالرَّبْعَةُ تَأْنِيثُ الرَّبْعِ وَقِيلَ وَاحِدَةٌ وَالْجَمْعُ الَّذِي هُوَ اسْمُ الْجِنْسِ رُبْعٌ كَثْمَرَةٌ وَتَمْرٌ وَاجْتَمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ لِلشَّرِيكِ فِي الْعَقَارِ مَا لَمْ يُقْسَمْ، (ينظر، شرح النووي على مسلم، ١١/٤٥).

الزُّبَيْرِ، أَخْبَرَهُ، بِمِثْلِ رِوَايَةِ أَبِي حَيْثَمَةَ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصَرَّفَتِ الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ.»

وأخرجه أبو داود من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن جريج، عن أبي الزبير عن جابر به، ومن طريق معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله باللفظ ذاته عند البخاري.

وأخرجه ابن ماجه من طريق هشام بن عمار، ومحمد بن الصباح قالاً: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرٍ بَلَفِظَ «مَنْ كَانَتْ لَهُ نَخْلٌ أَوْ أَرْضٌ فَلَا يَبِيعُهَا، حَتَّى يَعْضِهَا عَلَى شَرِيكِهِ»، ومن طريق معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله باللفظ ذاته عند البخاري، وأخرجه الترمذي من طريق من طريق سعيد، عن قتادة، عن سليمان الشكري، عن جابر بن عبد الله، ومن طريق معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله بلفظ «إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصَرَّفَتِ الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ.»

وأخرجه النسائي من طريق إسماعيل، عن ابن جريج قال: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ بِهِ، وَمِنْ طَرِيقِ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيُّكُمْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ أَوْ نَخْلٌ، فَلَا يَبِيعُهَا حَتَّى يَعْضِهَا عَلَى شَرِيكِهِ»، ومن طريق محمد بن العلاء، قال: أَنْبَأَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، بَلَفِظَ «لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ» بدل «لَا يَصْلَحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَعْضِهَا عَلَى شَرِيكِهِ» ومن طريق معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة مرسلاً باللفظ ذاته عند البخاري، و من طريق الفضل بن موسى، عن حسين وهو ابن واقد،

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ وَالْجَوَارِ» (١).

المنافشة والتعليق: في هذا الحديث الذي يرويه ابن جريج عن أبي الزبير أورده مسلم بالنعنة، بينما صرح ابن جريج بالتحديث عند مسلم، وغيره ومن طرق أخرى مما يرفع شبهة التدليس عن عنعنة ابن جريج، والله أعلم.

٩ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرَحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بَدَعُوهَا هُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

أخرجه مسلم، ورواه من طريق نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس بلفظ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

أخرجه البخاري من طريق نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس باللفظ ذاته عند مسلم بهذا الطريق، وأخرجه من طريق عبد الله بن داود، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، وذكر قصة الحديث بين المرأتين اللتين كانتا تخرزان وأن الأمر رفع إلى ابن عباس، وأخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة باللفظ ذاته الذي عد البخاري ومسلم الذي من طريق نافع، وأخرجه ابن ماجه من طريق حرملة بن يحيى المصري به، وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن يوسف قال: حدثنا نافع بن عمر الجمحي، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن ابن عباس باللفظ ذاته الذي عند مسلم والبخاري من طريق

(١) صحيح البخاري، رقم: ٢٢١٣، كِتَابُ الْبَيْعِ بَابُ بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ، ٣/٧٩. صحيح مسلم، رقم: ١٦٠٨، كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ، ٣/١٢٢٩.

نافع، وأخرجه النسائي من طريق يحيى بن أبي زائدة، عن نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة وفيه ذكر قصة المرأتين اللتين كانتا تخرزان (١).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن ابن أبي مليكة بالعنعنة عند مسلم وكذلك عند البخاري، وعنعنة ابن جريج محمول على الاتصال، وذلك لأنه من أثبت الناس فيه إضافة لمتابعة نافع لابن جريج، وكذلك فقد صرح ابن جريج بالسماع من ابن أبي مليكة كما عند عبد الرزاق في مصنفه، وابن حبان (٢) خاصة أن الذي يروي عن ابن جريج عند ابن حبان حجاج بن محمد، وهو من أثبت الناس في ابن جريج، والله أعلم.

المطلب الثاني: الأحاديث المعنونة في صحيح مسلم من رقم ٢١١٦ إلى ٢٦٧٠

١ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الضَّرْبِ فِي الْوَجْهِ، وَعَنِ الْوَسْمِ (٣) فِي الْوَجْهِ». أخرجه مسلم، ثم رواه من طريق حجاج بن محمد، ومحمد بن بكر كلاهما، عن ابن جريج، قال: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، وساق له إسناداً آخر من طريق معقل، عن أبي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَيْهِ حِمَارٌ قَدْ وَسِمَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الَّذِي وَسَمَهُ»، وأخرجه أبو داود من طريق محمد بن كثير، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَيْهِ بِحِمَارٍ قَدْ وَسِمَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَمَا بَلَّغَكُمْ أَنِّي قَدْ لَعَنْتُ مَنْ وَسَمَ الْبَهِيمَةَ فِي وَجْهِهَا أَوْ ضَرَبَهَا فِي وَجْهِهَا؟» فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ، وأخرجه الترمذي

(١) صحيح البخاري، رقم: ٢٥١٤، كِتَابُ الرَّهْنِ، بَابُ إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ وَنَحْوُهُ، فَالْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، ٣/١٤٣. صحيح مسلم، رقم: ١٧١١، كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، ٣/١٣٣٦.

(٢) صحيح ابن حبان، رقم: ٥٠٨٢، كِتَابُ الدَّعْوَى، نِكْرٌ مَا يَجِبُ لِلْمُدْعَى عِنْدَمَا يَدْعِي مِنَ الْحُقُوقِ عَلَى غَيْرِهِ، ١١/٤٧٦.

(٣) الوسم: أثر كية يقال بعير موسوم (ينظر: شرح النووي على مسلم، ١٤/٩٦).

من طريق رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ وَالضَّرْبِ »، ثم قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث رواه مسلم من طريق ابن جريج عن أبي الزبير، واختلف الرواة عن ابن جريج فمنهم من رواه بعننة ابن جريج، كما فعل علي بن مسهر، وروح ابن عبادة ومنهم من رواه عن ابن جريج بصيغة التحديث عن أبي الزبير كحجاج بن محمد (وهو من أثبت الناس في ابن جريج) مما يحمل عننة ابن جريج على الاتصال، والله أعلم.

٢ - حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: زَعَمَ أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيُّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، يُبْعَثُ مِنْهُمْ الْبَعْثُ فَيَقُولُونَ: يَنْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ فِيكُمْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَيُوجَدُ الرَّجُلُ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ بِهِ، ثُمَّ يُبْعَثُ الْبَعْثُ الثَّانِي فَيَقُولُونَ: هَلْ فِيهِمْ مَنْ رَأَى أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَيُفْتَحُ لَهُمْ بِهِ، ثُمَّ يُبْعَثُ الْبَعْثُ الثَّلَاثُ فَيُقَالُ: يَنْظُرُوا هَلْ تَرَوْنَ فِيهِمْ مَنْ رَأَى مِنْ رَأَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ ثُمَّ يَكُونُ الْبَعْثُ الرَّابِعُ فَيُقَالُ: يَنْظُرُوا هَلْ تَرَوْنَ فِيهِمْ أَحَدًا رَأَى مِنْ رَأَى أَحَدًا رَأَى أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَيُوجَدُ الرَّجُلُ فَيُفْتَحُ لَهُمْ بِهِ ".

أخرجه مسلم، ورواه من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ: سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا، يُخْبِرُ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، وذكر فئام من الناس بدل البعث، وذكر ثلاثة بعوث أي من رأى من صحب من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرجه البخاري من

(١) صحيح مسلم، رقم: ٢١١٦ و ٢١١٧ كتاب اللباس والزينة، بَابُ النَّهْيِ عَنِ ضَرْبِ الْحَيَوَانَ فِي وَجْهِهِ وَوَسْمِهِ، ٣/١٦٧٣. سنن أبي داود، رقم: ٢٥٦٤، كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ، ٣/٢٦.

طريق عبد الله بن محمد وقتيبة بن سعيد وعلي بن عبد الله ثلاثتهم عن سفیان، عن عمرو، عن جابر، عن أبي سعيد، رضي الله عنه فذكر مرة ثلاث غزوات، ومرتين غزوتين^(١).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن أبي الزبير بالعنعنة، وقد صرح

ابن جريج بالسماع من أبي الزبير كما في أمالي ابن بشران^(٢).

٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَيَّ اللَّهُ الْأَلَدُ الْخُصِمُ».

المنافشة والتعليق: قد سبق تخريج هذا الحديث، مناقشته التعليق عليه عند دراسة صحيح البخاري.

٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنِ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»^(٣) «قَالَهَا ثَلَاثًا».

(١) صحيح البخاري، رقم: ٢٨٩٧، كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ مَنْ اسْتَعَانَ بِالضُّعْفَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الْحَرْبِ، ٤/١٩٧. صحيح مسلم: ٤/١٩٦٢، رقم: ٢٥٣٢، كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بَابُ فَضْلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ.

(٢) أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي (ت: ٥٤٣٠هـ)، أمالي ابن بشران، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧ م، ص ٣٤٥، رقم: ٧٩٤، مَجْلِسُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الثَّانِي مِنْ جُمَادَى الْأَخْرَى سَنَةِ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ.

(٣) المتنتطعون المتعمقون المغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم (ينظر: شرح السيوطي على مسلم، ٦/٣٤).

أخرجه مسلم، وأبو داد من طريق مُسَدَّدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ عَتِيقٍ (١).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه، وفيه عنعنة ابن جريج عن سليمان ابن عتيق، وقد صرح ابن جريج بالتحديث عن سليمان مما يحمل عنعنته على الاتصال عند مسلم، ولولا ذلك لما أخرجه مسلم في صحيحه خاصة أن الإمام مسلم لم يأتِ بمتابع لهذا الحديث مما يعني أنه ليس عنده إشكال بالنسبة لعنعة ابن جريج إذ لو كان هناك إشكال، وأن عنعنة ابن جريج علة قاذحة لأتى بمتابع للحديث كعادته رحمه الله في صحيحه حيث أنه يذكر الحديث ثم يذكر بعده طريقاً أخرى ليبدل على جود على في الطريق الأولى، والله أعلم، وبهذا الحديث أكون قد انتهيت من دراسة صحيح مسلم ولم أجد فيه عنعنة لابن جريج ثبت فيها التدليس، لله الحمد والمنة.

(١) صحيح مسلم، رقم: ٢٦٧٠، كتاب العلم، باب هَلَاكِ الْمُتَنَطِّعُونَ، م.س، ٤/٢٠٥٥ - سنن أبي داود، رقم: ٤٦٠٨، كتاب السنة، باب فِي لُزُومِ السُّنَّةِ، ٤/٢٠١.

الفصل الثاني

الأحاديث الواردة في سنن ابن ماجه ٢٧٣ - ٢٠٩

المبحث الأول: الأحاديث المعنعنة التي لم يثبت فيها التديس والتي ثبت فيها التديس

المطلب الأول: الأحاديث المعنعنة التي لم يثبت فيها التديس

١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمَاصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُكَذِّبُونَ بِأَقْدَارِ اللَّهِ، إِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ، وَإِنْ لَقِيتُمُوهُمْ فَلَا تَسَلِّمُوا عَلَيْهِمْ». أخرجه ابن ماجه (١).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمَاصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

لا يمكن الحديث عن عنعنة ابن جريج في هذا الحديث، وذلك لوجود الضعف عند من هو دون الأوزاعي في سند هذا الحديث، فمحمد بن المصنف ضعيف وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين، قال عنه: "قال أبو حاتم بن حبان سمعت أبا الحسن بن جوضا يقول سمعت أبا زرعة الدمشقي يقول: كان صفوان بن صالح ومحمد بن مصفى يسويان الحديث كبقية بن الوليد ذكره في آخر مقدمة

(١) سنن ابن ماجه، رقم: ٩٢، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب في القدر، م.س، ١/٣٥.

الضعفاء" (١)، وبقية بن الوليد من المدلسين وتدليسه تدليس تسوية يكثر التدليس عن الضعفاء والمجهولين وقد جعله ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين (٢)، ولم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا بقية بن الوليد، وقد تفرد به محمد بن المصنف، والله أعلم.

٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَنْبَأَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَعْلَمُوا الْعِلْمَ لَتَبَاهُوا بِهِ الْعُلَمَاءَ، وَلَا لَتِمَارُوا بِهِ السُّفَهَاءَ، وَلَا تَخَيَّرُوا بِهِ الْمَجَالِسَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَالِنَارُ النَّارُ». أخرجه ابن ماجه (٣).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَنْبَأَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، هذا الحديث قال عنه البوصيري: "رجاله ثقات على شرط مسلم" (٤)، وقال عنه ابن عدي: بأنه حديث غير محفوظ تفرد به يحيى بن أيوب (٥).

ويحيى بن أيوب قال عنه ابن معين: "صالح"، وقال أحمد: "سيء الحفظ"، وقال أبو حاتم: "لا يحتج به"، وقال النسائي: "ليس بالقوي" وقال الدارقطني: "في بعض حديثه اضطراب"، وقد ذكره ابن عدي في كامله وقال: "هو عندي صدوق" (٦).

(١) ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس، م.س، ص ٤٥.

(٢) المرجع نفسه، تعريف أهل التقديس، ص ٤٩.

(٣) سنن ابن ماجه: ١/٩٣، رقم: ٢٥٤، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، بابُ الإِتِّفَاحِ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ بِهِ.

(٤) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكتاني الشافعي (ت: ٥٨٤٠هـ)، مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد

المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣ هـ، ١/٣٧.

(٥) الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، م.س، ٩/٥٨.

(٦) الذهبي، المغني في الضعفاء، م.س، ٢/٧٣١.

فيحيى بن أيوب الغافقي صحيح أنه من رجال مسلم لكنه متكلم فيه، وقد تفرد بهذا الحديث عن ابن جريج فرواه موصولاً وقد خالفه ابن وهب وهو ثقة فرواه عن ابن جريج مرسلًا دون ذكر أبي الزبير، وجابر بن عبد الله، وهذا يؤدي إلى الحكم بالنكارة على رواية يحيى بن أيوب، وهذا ما قاله الذهبي^(١)، فلاجل هذا أترك الكلام عن هذا الحديث، والله أعلم.

٣ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ».

أخرجه ابن ماجه، وأبو داود، وقال: " هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ وَإِنَّمَا يُعْرَفُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ، ثُمَّ أَلْقَاهُ » وَالْوَهْمُ فِيهِ مِنْ هَمَّامٍ، وَكَمْ يَرَوُهُ إِلَّا هَمَّامٌ "، والترمذي بلفظ « إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ » ثم قال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وأخرجه النسائي باللفظ نفسه عند الترمذي، وقال النسائي عن الحديث: وَهَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث كما رأيت عند التخريج أعلمه جماعة من الأئمة كأبي داود والنسائي، وذكره الحافظ العراقي في ألفيته مثلاً للمنكر^(٣)، وقال عنه الحافظ ابن حجر بأنه شاذ^(٤)، وذلك لأن هماماً خالف الجمهور بذكر نزع الخاتم عند

(١)الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٤/٣٦٢.

(٢) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، رقم: ١٩، كِتَابُ الطَّهَّارَةِ، بَابُ الْخَاتَمِ يَكُونُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى يُدْخَلُ بِهِ الْخَلَاءُ، م.س،، ١/٥. سنن الترمذي، رقم: ١٧٤٦، أَبْوَابُ اللَّبَاسِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ، م.س، ٤/٢٢٩. ابن ماجه القزويني، سنن ابن ماجه، رقم: ٣٠٣، كِتَابُ الطَّهَّارَةِ وَسُنَنِهَا، بَابُ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْخَلَاءِ، وَالْخَاتَمِ فِي الْخَلَاءِ، م.س، ١/١١٠.

(٣) زين الدين العراقي، ألفية العراقي في علوم الحديث، م.س، ١/١٥.

(٤) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، م.س، ٢/٦٧٧.

دخول الخلاء، بينما المحفوظ عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه بعد ذلك، وقد تكلم الدار قطني عن وجوه الاختلاف، فقال: "يرويه ابن جريج، واختلف عنه؛ فرواه همام بن يحيى، ويحيى بن المتوكل، ويحيى بن الضريس، عن ابن جريج.

واختلف عن همام: فرواه سعيد بن عامر وهديبة بن خالد، عن همام، عن ابن جريج، عن الزهري عن أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم. وخالفهم عمرو بن عاصم، فرواه عن همام، عن ابن جريج، عن الزهري عن أنس "أنه كان إذا دخل الخلاء" موقوفاً، ولم يُتابع عليه، ورواه يحيى ابن المتوكل ويحيى بن الضريس، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، نحو قول سعيد بن عامر ومن تابعه عن همام، ورواه عبد الله بن الحارث الخزومي وأبو عاصم وهشام بن سليمان وموسى بن طارق، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس: "أنه رأى في يد النبي صلى الله عليه وسلم خاتماً من ذهب، فاضطرب الناس الخواتيم، فرمى به النبي صلى الله عليه وسلم وقال: "لا ألبسه أبداً"، وهذا هو المحفوظ والصحيح عن ابن جريج" (١)، وهذه الرواية التي قال عنها الدار قطني: إنها المحفوظة عن ابن جريج، سبق أن نقلها أبو داود.

وقد أخرج هذه الرواية الإمام مسلم في صحيحه من طريق ابن جريج، أخبرني زياد بن سعد، أن ابن شهاب أخبره، أن أنس بن مالك أخبره: "أنه رأى في يد رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق يوماً واحداً، ثم إن الناس اضطربوا الخواتم من ورق، فلبسوها، فطرح النبي صلى الله عليه وسلم خاتمه، فطرح الناس خواتمهم" (٢).

(١) الدار قطني، العلل، م.س، ١٢/١٧٦.

(٢) مسلم ابن الحجاج، صحيح مسلم، رقم: ٢٠٩٣، كتاب اللباس والزينة، باب في طرح الخواتم، ٣/١٦٥٨.

والبخاري في (صحيحه) (١)، قال ابن القيم رحمه الله تعقيباً على كلام الدار قطني هذا - : " وهَمَّامٌ وإن كان ثقة صدوقاً احتجَّ به الشيخان في الصحيح، فإن يحيى بن سعيد كان لا يُحدِّث عنه ولا يَرْضَى حفظه... وقال يزيد بن زريع - وسُئل عن همام - : كتابه صالح، وحفظه لا يسوى شيئاً. وقال عفان: كان همَّامٌ لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يُخالفُ فلا يرجع إلى كتاب، وكان يكره ذلك، قال: ثم رَجَعَ بعد فنظر في كتبه، فقال: يا عفان كُنَّا نخطئ كثيراً، فنستغفر الله عز وجل" (٢).

ثم قال ابن القيم: " ولا ريبَ أنه ثقةٌ صدوق، ولكنه خُولِفَ في هذا الحديث، فَلَعَلَّهُ مِمَّا حَدَّثَ به من حفظه فَعَلِطَ فيه، كما قال أبو داود والنسائي والدار قطني وعلى هذا: فالحديث شاذ أو منكر كما قال أبو داود، وغريبٌ كما قال الترمذي" (٣)، وقد حكم ابن حجر بالشذوذ على الحديث فقال: " وَحُكِّمَ النَّسَائِيُّ عليه بكونه غير محفوظ أصوب، فإنه شاذٌ في الحقيقة؛ إذ المنفرد به من شرط الصحيح، لكنه بالمخالفة صار حديثه شاذاً" (٤).

وأنا أقول بأن ابن حجر مصيب في حكمه هذا فإن المتقدمون لا يفرقون بين المنكر والشاذ لأن المنكر ما خالف فيه الضعيف الثقات، والشاذ ما خالف فيه الثقة غيره من الثقات، وهمام ثقة، وقد خالف الجمهور من حيث المتن كما ذكرتُ وكذلك في السند فروى الحديث بإسقاط الواسطة بين ابن جريج والزهري، وهو زياد بن سعد، ولهذا قال الترمذي: " حسن صحيح غريب"، أي حسن صحيح من حيث

(١) محمد ابن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، رقم: ٥٨٦٨، كِتَابُ اللَّبَاسِ، باب خاتم الفضة، ٧/١٥٦.

(٢) أبادي، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم أبادي (ت: ١٣٢٩هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ، ١/٢٦.

(٣) العظيم أبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، م.س، ١/٢٦.

(٤) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، م.س، ٢/٦٧٧.

ظاهر السند أن رواته ثقات، وغريب من حيث اللفظ، ومن حيث إسقاط زياد بن سعد، وأما قول النسائي: " وَهَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ ". فالمفهوم منه متناً، وسنداً كما نبه إلى ذلك الدار قطني فقال: " وهذا هو المحفوظ والصحيح عن ابن جريج "، عندما ذكر رواية الآخرين، وأما قول أبي داود: " وَكَمْ يَرَوُهُ إِلَّا هَمَامٌ " فأبسط فيه الكلام فإن الدار قطني قد ذكر متابعاً لهمام من رواية يحيى بن المتوكل، ويحيى بن الضريس .

أما رواية المتوكل فقد أخرجها الحاكم في المستدرک عنه عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لَبِسَ خَاتَمًا نَقَشَهُ " محمد رسول الله "، فكان إذا دَخَلَ الخلاء وَضَعَهُ "، قال الحاكم: " صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، إنما أخرجنا حديث نقش الخاتم فقط " (١)، وقد سقط ذكر أنس رضي الله عنه من مطبوعة (المستدرک)، لكنه في رواية البيهقي من طريقه، وأخرجه البيهقي في (سننه) من طريق الحاكم، ثم قال: " وهذا شاهد ضعيف " (٢).

قال ابن القيم رحمه الله: " وإنما ضَعَفَهُ لَأَنَّ يحيى هذا قال فيه الإمام أحمد: وأهي الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وَضَعَفَهُ الجماعة كلهم (٣) وقد وهم في ذلك ابن القيم رحمه الله؛ فإن يحيى بن المتوكل الذي ضَعَفَهُ أحمد ويحيى بن معين والجماعة كلهم هو: أبو عقيل العمري المدني، مولى العمريين، أما المقصود هنا: فَإِنَّهُ البَاهِلِيُّ البصري أبو بكر، فهو الذي يروي عن ابن جريج، قال ابن معين: " لا أعرفه " (٤)، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: " كان يخطئ " (٥)، وقال

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک للحاكم، رقم: ٦٧١، كِتَابُ الطَّهَّارَةِ، م.س، ١/٢٩٨.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى للبيهقي، رقم: ٤٥١، كِتَابُ الطَّهَّارَةِ، بَابُ وَضْعِ الخَاتَمِ عِنْدَ دُخُولِ الخَلَاءِ، م.س، ١/١٥٤.

(٣) العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، م.س، ١/٢٥.

(٤) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٣١/٥١٦٥.

(٥) ابن حبان، الثقات لابن حبان، م.س، ٧/٦١٢.

النسائي: ليس به بأس وقال في موضع آخر ثقة وقال صالح بن محمد لا بأس، وقال مسلمة بصري صدوق وقال إسحاق في مشيخته رأيت عنده عن ريحان بن سعيد عن عباد بن منصور عن إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن حصين عن عكرمة عامتها مناكير^(١)، قال ابن حجر: "... قَوْلُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: لَا أَعْرِفُهُ، أَرَادَ بِهِ جَهَالَتهَ لَا جَهَالَتهَ عِينه، فَلَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِكَونه روى عنه جماعة؛ فإن مُجَرَّدَ روايتهم عنه لَا تَسْتَلْزِمُ معرفة حاله. وأما ذكر ابن حبان له في (الثقات) فإنه قال فيه - مع ذلك - : كَانَ يُخْطِئُ، وذلك مِمَّا يُتَوَقَّفُ به عن قبول أفرادهِ"^(٢)، لكن يحيى هذا قال عنه الذهبي: "صدوق"^(٣)، وقال الحافظ ابن حجر: "صدوقٌ يخطئ"^(٤).

وحينئذٍ فقد يصلح حديثه للمتابعة، فرمما لهذه الأسباب التي ذكرتها حول يحيى بن المتوكل أي الاختلاف فيه نفى أبو داود أن يكون أحد تابع هماماً فلم يكن رحمه مخطئاً في قوله، وأما المتابعة الأخرى عن يحيى بن الضريس: فلم أجدها في كتب الحديث، حتى إن ابن القيم - رحمه الله - لم يذكر من أخرج هذه المتابعة، وكأنه لم يقف على ذلك، ولكنه قال: "وأما حديث يحيى بن الضريس: فيحيى هذا ثقة، فيُنظَرُ الإسنادُ إليه"^(٥)، وقال مرة: "وحديث ابن الضريس يُنظَرُ في حاله، ومن أخرجه".

وعلى كل حال: فإنَّ هذه المتابعة من يحيى بن المتوكل، ثم من يحيى ابن الضريس قد تفيد في تقوية رواية همام، لكنها مع ذلك تبقى مُخَالَفَةً لرواية الجماعة من أصحاب ابن جريج، وهم أكثر عدداً، وفيهم أبو عاصم النبيل "الثقة الثابت"، وعبد

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١١/٢٧٣.

(٢) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، م.س، ٢/٦٧٨.

(٣) الذهبي، المغني في الضعفاء، م.س، ٢/٧٤٢.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ص ١٠٦٥.

(٥) العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، م.س، ١/٢٥.

الله بن الحارث المخزومي "الثقة"، وغيرهما من ثقات أصحاب ابن جريج؛ ومن هنا جاء حكم الحافظ على هذه الرواية بالشذوذ.

لكن ابن حجر قال: "على أن للنظر مجالاً في تصحيح حديث همّام؛ لأنه مبني على أن أصله حديث الزهري، عن أنس في اتخاذ الخاتم، ولا مانع أن يكون هذا متن آخر غير ذلك المتن...".^(١) فابن حجر يشير إلى أن هذا الحديث ربما جاء عن الزهري من طريق أخرى، وبمتن آخر.

ولكن ابن القيم رفض هذه الإشارة بعد أن ساق عدة روايات عن الزهري في اتخاذ النبي صلى الله عليه وسلم الخاتم، فقال بعد ذلك: هذه الروايات كلها تدلُّ على غلط همّام؛ فإنها مجمعة على أن الحديث إنما هو في اتخاذ الخاتم ولبسه، وليس في شيء منها نزعها إذا دخل الخلاء. فهذا هو الذي حكّم لأجله هؤلاء الحفّاظ بِنكارة الحديث وشذوذه، والمصحح له لما لم يمكنه دَفْع هذه العلة حكم بغرابته لأجلها، فلو لم يكن مخالفاً لرواية من ذُكرَ فما وجه غرابته؟ ولعلَّ الترمذي موافق للجماعة فإنه صحّحه من جهة السند لثقة الرواة واستغربه لهذه العلة وهي التي منعت أبا داود من تصحيح متنه فلا يكون بينهما اختلاف بل هو صحيح السند لكنّه معلول والله أعلم^(٢).

وقد حاول بعض المحدثين أن يجدوا للحديث علة أخرى في رواية همّام، وهي تدليس ابن جريج، ومنهم ابن حجر فقال: "والخلل في هذا الحديث من جهة أن ابن جريج دلّسه عن الزهري بإسقاط الواسطة، وهو زياد بن سعد"^(٣)، بل ذهب الحافظ - رحمه الله - إلى أن التدليس هو علة الوحيدة - بعد أن قال بإمكان تصحيح رواية همّام وحملها على أنها متن آخر لحديث الزهري - فقال: "ولا علة

(١) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، م.س، ٢/٦٧٨.

(٢) العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، م.س، ١/٢٧.

(٣) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، م.س، ٢/٦٧٧.

له عندي إلا تدليس ابن جريج، فإن وجد عنه التصريح بالسَّماع فلا مانع من الحكم بصِحِّته في نقدي، والله أعلم" (١).

وأنا أقول أن ابن حجر لم يقطع بصحة الحديث بل قال بإمكانية ذلك، فإن صح الحديث فالعلة بسبب تدليس ابن جريج، لكن ما الذي دل ابن حجر على أن ابن جريج دلس في هذا الحديث، وهو ثقة، فإذا كان بسبب عنعنته فلم لم يبنه إلى ذلك بقية المحدثين كأبي داود والنسائي والترمذي والدارقطني الذي يصف تدليس ابن جريج بأنه شر التدليس، وحتى لو ثبت تدليس ابن جريج فإن الوساطة بين ابن جريج والزهري معروفة، وهو زياد بن سعد، وهو ثقة فلا يضره ذلك، ولم يجزم ابن حجر بالخطأ من قبل ابن جريج وهو ثقة من شرط الصحيحين، ولا ينسب الخطأ إلى همام مع أن ابن حجر نفسه قال بأنه ربما وهم، وقد تكلم النقاد في حفظه كيحيى وأبي حاتم الرازي (٢)، وقد ذكره الجرجاني في الضعفاء، وكذلك الذهبي (٣).

وقد حاول الشيخ الألباني رحمه الله أن يسير على رأي الإمام ابن حجر رحمه الله فضعف الحديث لمجرد عنعنة ابن جريج دون أن يذكر درجة الشيخ فيما لو صح أن ابن جريج هو الذي أسقطه لا همام، وقد حاول أن يستشهد بأقوال بعض المحدثين والنقاد فلم يفلح رحمه في ذلك، وها أنا ذا أذكر قوله، مبيناً خطأه في فهم أقوال العلماء.

قال رحمه الله بعد أن ذكر قول أبي داود: "كلا؛ بل رواه غيره، وعلته الحقيقية: عنعنة ابن جريج؛ فإنه مدلس. والحديث ضعفه الجمهور" (٤)، وقد بينت عذر أبي

(١) المرجع نفسه، النكت على ابن الصلاح، م.س، ٢/٦٧٨.

(٢) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٥٧٤٨هـ)، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور الميادين، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ١، ١٩٨٦/٥١٤٠٦م، ص ١٨٨.

(٣) الذهبي، المغني في الضعفاء، م.س، ٢/٧١٣.

(٤) الألباني، محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، ضعيف أبي داود، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٤٢٣هـ، ١/١٣.

داود باعتبار أن أحداً لم يتابع همام، وهذا خطأ من الألباني عندما قال: " كلا؛ بل رواه غيره"، ثم قال: "وعلته الحقيقية: عنعنة ابن جريج؛ فإنه مدلس" (١)، فلم يذكر الشيخ الذي أسقطه ابن جريج مع أن المحفوظ أنه سمعه من زياد بن سعد، وهو ثقة فلا يضره ذلك.

أما قوله: "والحديث ضعفه الجمهور" (٢)، فهل ضعفه الجمهور من قبل ابن جريج أم من قبل همام، ولم يذكر أحد ذلك إلا أبو داود مما يدفع إلى الأخذ بقوله حيث لم يصرح الآخرون، ثم قال بعد أن ساق إسناد الحديث: "وهذا إسناد ظاهره الصحة، وقد اغتربه الحاكم؛ فقال: "صحيح على شرط الشيخين" ووافقه الذهبي! وقال الترمذي: "حسن غريب"؛ ثم قال: "ورده النووي فقال: "ضعفه الجمهور، وما ذكره الترمذي مردود عليه، والوهوم فيه من همام، ولم يروه إلا همام!، كذا قال؛ وقد تبع فيه أبا داود كما ترى، وليس بصواب؛ فقد تابعه يحيى بن المتوكل: عند الحاكم والبيهقي، ورجاله ثقات؛ كما قال الحافظ في (التلخيص)" (٣).

والتناقض ظاهر في كلام الإمام الألباني فتراه يصف عمل الحاكم عندما قال عن الحديث: "صحيح على شرط الشيخين". ثم يستشهد بتخريج الحاكم لهذا الحديث فيقول الألباني وهو يرد على النووي: "فقد تابعه يحيى بن المتوكل: عند الحاكم والبيهقي، ورجاله ثقات".

فالحاكم يحكم على السند بأنه صحيح على شرط الشيخين من حيث أن رجاله رجال الصحيح، ولكنه بين علته فقال: "وَلَمْ يُخْرَجَاهُ، إِنَّمَا خَرَجَا حَدِيثَ نَقْشِ الْخَاتَمِ فَقَطْ"، فقوله لم يخرجاه دليل على وجود علة فيه. ثم ترى رحمه يستدل

(١) الألباني، ضعيف أبي داود، م.س، ١/١٣.

(٢) المرجع نفسه، ضعيف أبي داود، م.س، ١/١٤.

(٣) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٥٨٥٢هـ) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، ط، ١٤١٩هـ، ١٩٨٩م، ١/١٤.

بقول النووي ثم يرد كلامه بسبب موافقته لأبي داود في نسبة الوهم إلى همام، فكأنه استشهد بكلام النووي حول قول الترمذي عن الحديث بأنه حسن غريب، وقد بينت معنى قول الترمذي، وهذا غير مخالف للجمهور، ثم استشهد بقول ابن حجر عن الحديث في عون المعبود: قال الحافظ ابن حجر: "وقد نوزع أبو داود في حكمه على هذا الحديث بالنكارة؛ مع أن رجاله رجال الصحيحين"، والجواب: أنه حكم بذلك؛ لأن هماماً تفرد به عن ابن جريج، وهمام – وإن كان من رجال الصحيحين – فإن الشيخين لم يخرجوا من رواية همام عن ابن جريج شيئاً؛ لأنه لما أخذ عنه كان بالبصرة، والذين سمعوا من ابن جريج بالبصرة في حديثهم خلل من قبله، والخلل في هذا الحديث من قبل ابن جريج، دلّسه عن الزهري بإسقاط للواسطة – وهو زياد بن سعد – ووهم همام في لفظه على ما جزم أبو داود وغيره، وهذا وجه حكمه عليه بكونه منكراً. قال: وحكم النسائي عليه بكونه غير محفوظ أصوب؛ فإنه شاذ في الحقيقة، إذ المنفرد به من شرط الصحيح؛ لكنه بالمخالفة صار حديثه شاذاً^(١).

وأنا أقول ثانية أليس ابن جريج من رجال الصحيحين رداً على ابن حجر، وما الدليل على أن الذين سمعوا من أبي جريج بالبصرة في حديثهم خلل من قبله، ثم لماذا يروي هؤلاء الثقات حديث ابن جريج مع أن هناك خلل من قبله، والظاهر من قول ابن حجر أنه لا يخطئ أبو داود في نسبة الهم إلى همام فيرى أن أبا داود كأنه يتهم همام بالوهم من جهة اللفظ.

ثم قال الألباني: "فثبت مما تقدم أن الحديث عن ابن جريج محفوظ، وأن علته القادحة في صحته هي أن ابن جريج عنعنه ولم يصرح بسماعه له من الزهري، ولذلك علق الحافظ القول بصحة الحديث بما إذا وجد فيه هذا السماع، وأنى

(١) ابن حجر، التلخيص الحبير، م.س، ١١٤ - ١١٥.

يوجد؟! فكل من رواه عنه قال فيه: (عن الزهري)؛ وقد قيل: إنه لم يسمعه من الزهري، كما في (التلخيص) (١).

فهو يؤكد أن الحديث برواية همام عن ابن جريج محفوظ مخالفاً بذلك الأئمة كالنسائي وأبي داود وكل أصحاب ابن جريج الذين يروون الحديث عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري بمتن مخالف لما عند همام. وينفي أن يكون هناك سماع لابن جريج من الزهري كيف وكل أصحاب الزهري يروون الحديث عن زياد عن الزهري، وزياد ثقة كما ذكرت، ثم استشهد الإمام الألباني بقول الإمام أحمد، والذهبي، ليدل على تدليس ابن جريج لكنه لم يذكر قولاً لأحدهم حول تدليس ابن جريج إذا عنعن.

فعلى هذا فالقول الصحيح هو قول الجمهور بأن الوهم من همام، ولا علاقة لابن جريج في ضعف الحديث، وقد قال السيوطي عن هذا الحديث: "فَهَمَّامُ بْنُ يَحْيَى ثِقَةٌ احْتَجَّ بِهِ أَهْلُ الصَّحِيحِ، وَلَكِنَّهُ خَالَفَ النَّاسَ، فَرَوَى عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ هَذَا الْمَتْنَ بِهَذَا السَّنَدِ، وَإِنَّمَا رَوَى النَّاسُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ الْحَدِيثَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ، فَلِهَذَا حُكِمَ عَلَيْهِ بِالنَّكَارَةِ" (٢)، والله أعلم. سبق الكلام عن هذا الحديث في سنن أبي داود.

٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبِي أُمِيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، قَالَ: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبُولُ قَائِمًا، فَقَالَ: «يَا عُمَرُ لَا تَبْلُ قَائِمًا» فَمَا بَلْتُ قَائِمًا بَعْدُ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣).

(١) المرجع نفسه، التلخيص الحبير، ١/١٦.

(٢) السيوطي، تدریب الراوي، م.س، ١/٢٧٨.

(٣) سنن ابن ماجه، رقم: ٣٠٨، كِتَابُ الطَّهَّارَةِ وَسُنَنِهَا، بَابُ فِي الْبَوْلِ قَاعِدًا، ١/١١٢.

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ.

وقد قال عنه الترمذي: " وإنما رفع هذا الحديث عبد الكريم أبي المخارق، وهو ضعيف عند أهل الحديث؛ ضعفه أيوب السختياني وتكلم فيه، وروى عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال عمر: « ما بليت قائما منذ أسلمت »، وهذا أصح من حديث عبد الكريم.

وقال عنه البوصيري في الزوائد: " هذا إسناد ضعيف عبد الكريم متفق على تضعيفه وقد تفرد بهذا الخبر وعارضه خبر عبد الله بن عمر العمري الثقة المأمون المجمع على ثقته ولا يغتر بتصحيح ابن حبان هذا الخبر من طريق هشام بن يوسف عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر فإنه بعده أخاف أن يكون ابن جريج لم يسمعه من نافع وقد صح ظنه فإن ابن جريج إما سمعه من ابن أبي المخارق كما ثبت في رواية ابن ماجة هذه^(١).

ولم يتعرض أحد لعنونة ابن جريج، وذلك ربما لتصريحه بالسماع من عبد الكريم كما عند عبد الرزاق في مصنفه، وكذلك فابن جريج لا شبهة في عننته لأن ابن جريج يروي عن نافع مباشرة فلو أراد التدليس لرواه عن نافع مباشرة طلبا لعلو الإسناد، والله أعلم.

٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ إِمْلَاءً عَلَيَّ مِنْ كِتَابِهِ، وَكَانَ السَّائِلُ غَيْرِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ جَحْشٍ، قَالَتْ: كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً طَوِيلَةً، قَالَتْ: فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَفْتِيهِ وَأَخْبِرُهُ، قَالَتْ: فَوَجَدْتُهُ عِنْدَ أُخْتِي زَيْنَبَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ

(١) البوصيري، مصباح الزجاجة، م.س، ١/٤٥.

اللَّهِ إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً، قَالَ: « وَمَا هِيَ؟ أَيْ هَنَّتَاهُ » قُلْتُ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً طَوِيلَةً كَبِيرَةً، وَقَدْ مَنَعْتَنِي الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ، فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا؟ قَالَ: « أَنْعَتُ لَكَ الْكُرْسُفَ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الدَّمَّ » قُلْتُ: هُوَ أَكْثَرُ فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ شَرِيكِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَنْبَأَنَا شَرِيكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمِّهِ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ بزيادة فيها أمر النبي صلى الله عليه وسلم لأم حبيبة بالاعتسال بعد سبعة أو ستة أيام ثم الاعتسال لكل من العصر والظهر في وقت العصر وللمغرب والعشاء في وقت المغرب.

وأخرجه أبو داود من طريق زهير بن حرب وغيره بنحو الرواية الثانية عند ابن ماجه وكذلك من طريق زياد بن أيوب بلفظ « فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تنتظر أيام أقرائها، ثم تغتسل وتصلي، فإن رأيت شيئا من ذلك، توضأت وصلت»، وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن بشار بنحو الرواية الثانية عند ابن ماجه (١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ إِمْلَاءً عَلَيَّ مِنْ كِتَابِهِ، وَكَانَ السَّائِلُ غَيْرِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ جَحْشٍ.

قال الترمذي عقب روايته لهذا الحديث: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الرَّقِيُّ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَشَرِيكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمِّهِ عِمْرَانَ، عَنْ أُمِّهِ حَمْنَةَ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ يَقُولُ: عُمَرُ بْنُ طَلْحَةَ، وَالصَّحِيحُ عِمْرَانُ بْنُ طَلْحَةَ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا

(١) سنن أبي داود، رقم: ٢٨٧، كتاب الطهارة، باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، و١/٨٢، رقم: ٣٠٥، باب من لم يذكر الوضوء إلا عند الحدث، ١/٧٦. سنن الترمذي: ١/٢٢١، رقم: ١٢٨، أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَابُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغُسُلٍ وَاحِدٍ.

الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١)، وأنا أقول: لكن ابن جريج قال عمران بن طلحة لا كما ادعى الترمذي .

وقال الدار قطني: " اختلف على عبد الله بن عقيل فيه، فرَوَاهُ أَبُو أَيُّوبَ الأفریقی عبد الله بن عليّ عنه عن جابر ووهم فيه، وخالفه عبيد الله بن عمر، وابن جريج وعمرو بن أبي ثابت وزهير بن محمد وإبراهيم بن أبي يحيى فرووه عن ابن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمران بن طلحة، عن أمه حمنة قال: وهو الصَّحِيحُ"^(٢).

وقد أعل ابن حزم حديث ابن جريج بالانقطاع بين ابن جريج وابن عقيل، وزعم أن ابن جريج لم يسمع الحديث من ابن عقيل، بينهما فيه النعمان بن راشد، وذكره بسنده فقال: " كذلك حدثناه حمام عن عباس بن أصيغ عن ابن أيمن عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه وذكر هذا الحديث فقال – قال ابن جريج: حدثت عن ابن عقيل، ولم يسمعه"، ثم ذكر ابن حزم تضعيف ابن حنبل للنعمان بن راشد فقال: قال أحمد" وقد رواه ابن جريج عن النعمان بن راشد"^(٣).

وأقول رداً على ابن حزم: أن ابن جريج تابعه في الرواية عن ابن عقيل كل من شريك وزهير بن محمد ومحمد بن بشار وعمرو بن ثابت. لكن ابن حزم قد ضعف شريكاً وزهيراً وعمرواً، أما شريك: فهو شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي. فقد وثقه عدد من الأئمة مثل ابن حبان

(١) سنن الترمذي، رقم: ١٢٨، ١/٢٢١.

(٢) ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٥٨٠٤هـ)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال د: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط١، ٢٥/٥١٤٢٥/٢٠٠٤م، ٣/٦.

(٣) ابن حزم، المحلى، م.س، ٢/١٩٤.

والعجلي^(١)، وقد قال عنه النسائي: "ليس به بأس هو أعلم بحديث الكوفيين من الثوري"، وقد وثقه ابن معين، وقال عنه ابن حجر: "أحد الأعلام"^(٢).
وقال الدار قطني: "ليس شريك بالقوى فيما ينفرد به"، وقال أبو حاتم: "شريك صدوق، هو أحب إلي من أبي الاحوص وله أغاليط"^(٣).

فكان الدار قطني حل اختلاف الأئمة في شريك حينما ضعفه البعض ووثقه البعض أو لينه آخرون، فكأنه يعني إذا انفرد ضَعْفٌ وأما إذا توبع وثق، وقد توبع هنا. وأما زهير بن محمد فهو زهير بن محمد التميمي العنبري أبو المنذر الخراساني المروزي الخرقى^(٤).

فقد قال فيه أحمد بن حنبل أربعة أقوال^(٥) ثقة - مستقيم الحديث - مقارب الحال - ليس به بأس، وعن يحيى بن معين فيه ثلاث روايات: "إحداها: صالح لا بأس به، والثانية: ثقة، والثالثة: ضعيف"، أما النسائي فقد قال عنه: "ليس بالقوى"، وقال عثمان الدارمي: "ثقة صدوق، وله أغاليط كثيرة"، وقال يعقوب بن شيبة: "صدوق صالح الحديث"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "يخطئ ويخالف"^(٦).

وقال أبو حاتم وقد سأله ابنه عنه فقال: "محلله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق؛ لسوء حفظه، وكان من أهل خراسان سكن المدينة، وقدم الشام، فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط"^(٧).

(١) ابن حبان، الثقات، م.س، ٦/٤٤٤.

(٢) الذهبي، الكاشف، م.س، ص ٤٨٥.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٢/٢٧١.

(٤) أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، ٩/٤١٤ - ٤١٩.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٢/٨٥.

(٦) ابن حبان، الثقات، م.س، ٦/٣٣٧.

(٧) الرازي، الجرح والتعديل، م.س، ٣/٥٩٠.

وقال البخاري: "ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح الحديث" (١). قال ابن القيم: "وهذا الحديث قد رواه أبو داود، والترمذي من حديث أبي عامر العقدي - عبد الملك بن عمرو - عنه وهو بصري، فيكون على قول البخاري صحيحاً" (٢).

وأما محمد بن بشار فهو محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر البصري بندار، قال عنه الذهبي: "وثقه غير واحد" (٣)، وبهذا تحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال، والله أعلم.

٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَالحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الخَلَّالُ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَدَّنَ ثِنْتِي عَشْرَةَ سَنَةً وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَكُتِبَ لَهُ بِتَأْذِينِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ سِتُونَ حَسَنَةً، وَلِكُلِّ إِقَامَةٍ ثَلَاثُونَ حَسَنَةً» أخرجه ابن ماجه (٤).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَالحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الخَلَّالُ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

قال الحاكم عن هذا الحديث: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري، وله شاهد من حديث عبد الله بن لهيعة، وقد استشهد به مسلم رحمه الله" (٥)، وقال عنه

(١) أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلابي (المتوفى: ٥٣٩٨)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والساد، المعروف برجال صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ٥١٤٠٧، ١/٢٧٣.

(٢) العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، م.س، ١/٣٢٩.

(٣) الذهبي، الكاشف، م.س، ٢/١٥٩.

(٤) سنن ابن ماجه، ١/٢٤١، رقم: ٧٢٨، كِتَابُ الْأَذَانِ، وَالسُّنَّةُ فِيهِ، بَابُ فَضْلِ الْأَذَانِ، وَنَوَابِ الْمُؤَذِّنِينَ.

(٥) الحاكم، المستدرک، م.س، ١/٣٢٢.

البيهقي: "وقد رواه يحيى بن المتوكل عن ابن جريج عن حدثه، عن نافع قال البخاري: وهذا أشبه" (١).

وقال عنه الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن نافع إلا ابن جريج، ولا عن ابن جريج إلا يحيى بن أيوب، تفرد به: عبد الله بن صالح" (٢)، وسئل أبو حاتم عن هذا الحديث فقال: "هذا منكر جداً" (٣)، وقال عنه البوصيري في مجمع الزوائد: "هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن صالح" (٤).

فالبخاري يرجح رواية ابن المتوكل على رواية يحيى بن أيوب ويذكر أن هناك واسطة بين ابن جريج ونافع فصحح البخاري انقطاعه ولكن ذكر ابن حجر أن الواسطة هو صدقة (٥)، وربما استنكر أبو حاتم هذا الحديث بسبب ضعف عبد الله بن صالح كما نبه لذلك البوصيري، وليس لجهالة الواسطة بين ابن جريج ونافع وذلك لمتابعة عبيد الله بن أبي جعفر لابن جريج في رواية ابن لهيعة التي استشهد بها مسلم حيث لم يفلح الطبراني في قوله بتفرد ابن جريج بهذا الحديث، وكذلك فإن ابن جريج من أثبت الناس في نافع مما يرفع شبهة التدليس عن عنعنة ابن جريج، والله أعلم.

٧ - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: "قَرَأَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ: بِالْمُؤْمِنُونَ فَلَمَّا أَتَى عَلَى ذِكْرِ عَيْسَى، أَصَابَتْهُ شَرْقَةٌ، فَرَكَعَ " يَعْنِي سَعْلَةً. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٦).

(١) سنن البيهقي، ١/٦٣٦، رقم: ٢٠٣٨.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط، م.س، ٨/٣١٢، رقم: ٨٧٣٣.

(٣) الرازي، علل الحديث، م.س، ٢/٢٧٣.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد، م.س، ١/٩٢.

(٥) ابن حجر، التلخيص الحبير، م.س، ١/٥١٥.

(٦) سنن ابن ماجه، ١/٢٦٩، رقم: ٨٢٠، كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ فِيهَا، بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ.

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، رَجُلِ هَذَا السِّنْدِ كُلِّهِمْ ثِقَاتٌ وَقَدْ عَنَعْنَا فِيهِ ابْنَ جُرَيْجٍ إِلَّا أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ مِمَّا يَرْفَعُ شِبْهَةَ التَّدْلِيلِ عَنْ عِنْعِنَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، أَنَّ أَبَا السَّائِبِ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمَّ الْقُرْآنِ، فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَامٍ» فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَإِنِّي أَكُونُ أَحْيَانًا وَرَاءَ الْإِمَامِ، فَغَمَزَ ذِرَاعِي وَقَالَ: يَا فَارِسِيَّ، اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ بِلَفْظٍ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي شَطْرَيْنِ، ... الْحَدِيثُ».

ومسلم من طريق سفيان بن عيينة بزيادة تذكر قسمة الصلاة بين العبد وربّه، ومن طريق أبي أويس به، وأخرجه أبو داود من طريق القعنبي، عن مالك، عن العلاء بن عبد الرحمن، أنه سمع أبا السائب بزيادة تذكر قسمة الصلاة بين العبد وربّه، وأخرجه الترمذي، والنسائي من طريق قتيبة قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، وقال عن مالك، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة به، كما أخرجه الترمذي من طريق محمد بن يحيى، ويعقوب بن سفيان الفارسي، قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن العلاء بن عبد الرحمن قال: حدثني أبي، وأبو السائب، مولى هشام بن زهرة - وكانا جليسين لأبي هريرة - عن أبي هريرة، به (١).

(١) صحيح مسلم، ١/٢٩٦ - ٢٩٧، رقم: ٣٩٥، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ وُجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يُحْسِنِ الْفَاتِحَةَ، وَلَا أَمَكَّنَهُ تَعَلُّمُهَا قَرَأَ مَا تَيَسَّرَ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا. سنن أبي داود: ١/٢١٦، رقم: ٨٢١، كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب.

المناقشة والتعليق: إسناده هذا الحديث: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، أَنَّ أَبَا السَّائِبِ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ.

هذا الحديث يرويه ابن جريج عن العلاء بن عبد الرحمن بالعنعنة، وقد تابعه سفيان بن عيينة ومالك وعبد العزيز بن محمد كما صرح ابن جريج بالسماع من العلاء بن عبد الرحمن كما عند عبد الرزاق^(١)، مما يحمل عنعنته على الاتصال، والله أعلم.

٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَجَدَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، أَنْتَ رَبِّي، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي شَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ» أخرجه ابن ماجة والنسائي من طريق عمرو بن علي بزيادة «سجد وجهي للذي خلقه وصوره فأحسن صورته»^(٢).

المناقشة والتعليق: إسناده هذا الحديث: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ. وقد صرح ابن جريج بالسماع من موسى بن عقبة كما عند الدار قطني^(٣)، مما يحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال، والله أعلم.

١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابِيهِ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ

(١) مصنف عبد الرزاق، ٢/١٢٠، رقم: ٢٧٤٤، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ.

(٢) سنن ابن ماجة، ١/٣٣٥، رقم: ١٠٥٤، كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ فِيهَا، بَابُ سُجُودِ الْقُرْآنِ.

سنن النسائي: ٢/٢٢٠، رقم: ١١٢٦، كتاب التطبيق، باب الدعاء في السجود.

(٣) سنن الدار قطني، ٢/١٤٣، رقم: ١٢٩٤، كِتَابُ الصَّلَاةِ بَابُ صِفَةِ مَا يَقُولُ الْمُصَلِّي عِنْدَ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ.

الْخُطَّابِ قُلْتُ: فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ (النساء: ١٠١)، أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا، وَقَدْ آمَنَ النَّاسُ؟ فَقَالَ: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «صَدَقَهُ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ».

أخرجه ابن ماجه ومسلم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، وأبي كريب، وزهير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم وأبو داود من طريق أحمد بن حنبل، ومسدد، قالوا: حدثنا يحيى، عن ابن جريج، ح وحدثنا خشيش يعني ابن أصرم، حدثنا عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: حدثني عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار به، والترمذي من طريق عبد بن حميد قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريج، قال: سمعت عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار به، والنسائي من طريق إسحق بن إبراهيم به^(١).

المنافشة والتعليق: إسناده هذا الحديث: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابِيهِ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ. رجال هذا السند كلهم ثقات، وقد صرح ابن جريج بالسماع من ابن أبي عمار مما برفع شبهة التدليس عن عنعنته، والله أعلم.

١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ^(٢) أَوْ مَذْيٌ، فَلْيَنْصِرِفْ، فَلْيَتَوَضَّأْ ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ» أخرجه ابن ماجه.

(١) صحيح مسلم، ١/٤٧٨، رقم: ٦٨٦، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها. سنن أبي داود، ٢/٣، رقم: ١١٩٩، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر.

(٢) (قَلَسٌ) بِفَتْحَيْنٍ وَقِيلَ سَكُونِ الثَّانِي مَا خَرَجَ مِنَ الْجَوْفِ مِلْءُ الْفَمِ أَوْ دُونَهُ وَلَيْسَ بِالْقَيْءِ فَإِنْ عَادَ فَهُوَ الْقَيْءُ (السندي، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (المتوفى: ٥١١٣٨هـ)، حاشية السندي على ابن ماجه، دار الجيل، بيروت، د.ط، ١/٣٦٨).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ عقب رواية هذا الحديث: " وهذا الحديث أحد ما أنكر على إسماعيل بن عياش، والمحفوظ ما رواه الجماعة، عن ابن جريج، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا كذلك رواه محمد بن عبد الله الأنصاري وأبو عاصم النبيل وعبد الرزاق وعبد الوهاب بن عطاء وغيرهم، عن ابن جريج وأما حديث ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها فإنما يرويه إسماعيل بن عياش وسليمان بن أرقم، عن ابن جريج، وسليمان بن أرقم متروك وما يرويه إسماعيل بن عياش، عن غير أهل الشام ضعيف لا يوثق به وروي عن إسماعيل، عن عباد بن كثير وعطاء بن عجلان، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها، وعباد وعطاء هذان ضعيفان، والله تعالى أعلم" (١).

وسئل أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث فقال: " هذا خطأ، إنما يروونه عن ابن جريج عن أبيه عن ابن أبي مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا" (٢)، وقال ابن عدي: " ثنا ابن أبي عصمة ثنا أبو طالب قال: سألت أحمد بن حنبل عن حديث ابن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من قاء أو رعف أو أحدث في صلاته فليذهب فليتوضأ ثم ليين على صلاته"، فقال: هكذا رواه ابن عياش، إنما رواه ابن جريج قال: (عن أبي) إنما هو عن أبيه - ولم يسمعه من أبيه - ليس فيه عائشة ولا النبي صلى الله عليه وسلم" (٣)، بسبب ضعف الحديث من جهة ابن عياش أترك دراسة هذا الحديث.

(١) السنن الكبرى للبيهقي، ٢/٣٦٢، رقم: ٣٣٨٣.

(٢) شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٥٧٤٤هـ)، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: سامي بن جاد الله وعبد العزيز الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١/٢٨٦، م٢٠٠٧/٥١٤٢٨.

(٣) شمس الدين الحنبلي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، م.س، ١/٢٨٦.

١٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الْعِيدَ بِلَا أَدَانٍ، وَلَا إِقَامَةٍ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، أَوْ عُثْمَانَ» شَكََّ يَحْيَى.

أخرجه أبو داود، وساق له سندا آخر من طريق حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن عبد الرحمن بن عابس، ولم يذكر أبا بكر عمر أو عثمان، وزاد ذكر أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصدقة للنساء، وأخرجه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن خلاد الباهلي، ليس فيه ذكر للخلفاء الثلاثة، وأخرج البخاري من طريق محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن عبد الرحمن بن عابس بمثل الرواية الثاني عند أبي داود^(١).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث إسناده: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرِجَالَهُ ثِقَاتٌ رِجَالُ الْبُخَارِيِّ، وَقَدْ صَرَحَ ابْنُ جُرَيْجٍ بِالسَّمَاعِ مِنَ الْحُسَيْنِ بْنِ مُسْلِمٍ عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ^(٢)، مِمَّا يَحْمِلُ عَنْعَنَتَهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: "وَهَذَا إِسْنَادُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ رِجَالُ الْبُخَارِيِّ، وَلَوْلَا أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ مَدْلَسٌ، لَقُلْتُ: إِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَكِنَّهُ قَدْ صَرَحَ بِالتَّحْدِيثِ فِي رِوَايَةِ غَيْرِ الْمُصَنِّفِ"^(٣).

ويعني الألباني رحمه الله "بغير المصنف" سنن أبي داود، وتصريح ابن جريج بالتحديث عند الإمام ابن حنبل كما ذكرت آنفاً. وقد نفى أن يكون السند على

(١) صحيح البخاري، ٩/١٠٤، كِتَابُ الْإِعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِأَبِ مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَضَّ عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْحَرَمَانُ مَكَّةَ، وَالْمَدِينَةَ، وَمَا كَانَ بِهَا مِنْ مَشَاهِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُهَاجِرِينَ. سنن أبي داود، ١/٢٩٨، رقم: ١١٤٦ و١١٤٧، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ تَرْكِ الْأَدَانِ فِي الْعِيدِ - .

(٢) مسند احمد، ٢/٤٥٦، رقم: ٢٠٠٤، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٣) الألباني، صحيح أبي داود، م.س، ٤/٣٠٩.

شرط البخاري بسبب وجود ابن جريج وهو مدلس، وقد ناقض نفسه حينما ذكر تصريح ابن جريج بالتحديث، والبخاري رحمه الله أخرج لابن جريج في صحيحه مع أنه عنعن في كثير من رواياته، وربما لم يذكر هذا السند لاضطراب يحيى في روايته لهذا الحديث، فمرة يشك بأن عثمان صلى كأبي بكر عمر، ومرة لا يذكر الخلفاء الثلاثة كما عند الإمام أحمد، فالسند على شرط البخاري والله أعلم.

١٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادِ الْبَاهِلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حَكِيمٍ بْنِ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: جَمَعْتُ الْقُرْآنَ فَقَرَأْتُهُ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي أَخْشَى أَنْ يَطُولَ عَلَيْكَ الزَّمَانُ، وَأَنْ تَمَلَّ، فَأَقْرَأْهُ فِي شَهْرٍ». فَقُلْتُ: دَعْنِي أَسْتَمِعَ مِنْ قُوْتَيْ وَشَبَابِي، قَالَ: «فَأَقْرَأْهُ فِي عَشْرَةٍ» قُلْتُ: دَعْنِي أَسْتَمِعَ مِنْ قُوْتَيْ وَشَبَابِي، قَالَ: «فَأَقْرَأْهُ فِي سَبْعٍ» قُلْتُ: دَعْنِي أَسْتَمِعَ مِنْ قُوْتَيْ وَشَبَابِي فَأَبَى. أخرج ابن ماجه والنسائي (١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادِ الْبَاهِلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حَكِيمٍ بْنِ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، في هذا السند عنعنة ابن جريج عن ابن أبي مليكة، وهو مع أنه من أثبت الناس في ابن أبي مليكة فقد صرح ابن جريج بالسماع من أبي مليكة كما عند عبد الرزاق (٢) في مصنفه مما يحمل عنعنته على الاتصال.

١٤ - حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ أَبُو بَشِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الْقُرْآنِ

(١) سنن ابن ماجه، ١/٤٢٨، رقم: ١٣٤٦، كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ فِيهَا، بَابُ فِي كَمْ يُسْتَحَبُّ يُخْتَمُ الْقُرْآنُ. السنن الكبرى للنسائي، ٧/١٧٦، رقم: ٨٠١٠. كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، فِي كَمْ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ.

(٢) مصنف عبد الرزاق، م.س، ٣/٢٥٥، رقم: ٥٩٥٦.

الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: « طُولُ الْقُنُوتِ ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بَلْفِظٍ: « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ », وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبِي كَرِيبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، بِهِ (١).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ أَبُو بَشِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَجَالَهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ وَقَدْ عَنَعْنَا فِيهِ ابْنَ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ إِلَّا أَنَّهُ صَرَحَ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ مِمَّا يَحْمِلُ عَنْنَتَهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « صَلَّى يَوْمَ الْفَتْحِ فَجَعَلَ نَعْلَيْهِ عَنْ يَسَارِهِ ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ بِزِيَادَةِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ: « فَصَلَّى فِي قَبْلِ الْكَعْبَةِ، فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ، فَافْتَتَحَ بِسُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَمَّا جَاءَ ذَكَرَ مُوسَى أَوْ عِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامَ أَخَذَتْهُ سَعْلَةٌ فَرَكِعَ » (٢).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ.

(١) صحيح مسلم، ١/٥٢٠، رقم: ٧٥٦، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب أفضل الصلاة طول القنوت. سنن الترمذي، ٢/٢٢٩، رقم: ٣٨٧، ٢/٢٢٩، رقم: ٣٨٧، أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في طول القيام في الصلاة.

(٢) سنن أبي داود، ١/١٧٥، رقم: ٦٤٨، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل - سنن النسائي، ٢/٧٤، رقم: ٧٧٦، كتاب القبلة، أين يضع الإمام نعليه إذا صلى بالناس، ٢/١٧٦، رقم: ١٠٠٧، كتاب الإفْتِتَاحِ، قِرَاءَةُ بَعْضِ السُّورَةِ.

رجاله كلهم ثقات وقد عنعن ابن جريج، ولكن صرح بالسماع كما عند النسائي وأبي داود مما يحمل عنعنته على الاتصال، والله أعلم.

١٦ - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لَا يَعُودُ مَرِيضًا إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ ». أخرجه ابن ماجة (١)

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. هذا إسناد فيه مسلمة بن علي قال البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة: منكر الحديث، ومن مناكيره عن ابن جريج عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يعود مريضاً إلا بعد ثلاثة أيام قال أبو حاتم هذا باطل منكر وقال ابن عدي أحاديثه غير محفوظة واتفقوا على تضعيفه (٢)، مقال النووي: " رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ " (٣)، فلهذا أترك دراسة هذا الحديث.

١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُكْتَبَ عَلَى الْقَبْرِ شَيْءٌ ».

التخریج: أخرجه ابن ماجة، ومسلم من طريق: أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بِهِ، وَمِنْ طَرِيقِ هَارُونَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ

(١) سنن ابن ماجة، ١/٤٦٢، رقم: ١٤٣٧، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي عِيَادَةِ الْمَرِيضِ

(٢) البوصيري، مصباح الزجاجة، م.س، ٢/٢٠.

(٣) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٥٦٧٦هـ)، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، تحقيق: حقه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٨/٥١٩٩٧م، ٢/٩٠٧.

حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهِ، وَمِنْ طَرِيقِ مُسَدَّدٍ، وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَبِي عَمْرٍو الْبَصْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ هَارُونَ بْنِ إِسْحَقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى، وَأَبِي الزُّبَيْرِ بَلْفِظَ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبْنَى عَلَى الْقَبْرِ، أَوْ يَزَادَ عَلَيْهِ، أَوْ يَجْصَصَ»، قَالَ النَّسَائِيُّ: زَادَ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى: «أَوْ يَكْتَبُ عَلَيْهِ»^(١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ جَابِرِ بْنِ جَرَّاحٍ، أَنَّ سَلِيمَانَ بْنَ مُوسَى، وَقَدْ عَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، أَمَا رِوَايَةُ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ سَلِيمَانَ فَقَدْ قَالَ: إِسْمَاعِيلُ، يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ. قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي سَلِيمَانَ بْنَ مُوسَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ. قَالَ: وَكَانَ سَلِيمَانَ بْنَ مُوسَى، وَكَانَ، فَأَثْبَتْنِي عَلَيْهِ. «العلل» (٣٦٦٧) (٢).

فالرواية وإن كانت فيها عنعنة إلا أنها محمولة على الاتصال، وذلك: لأنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى، فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: لَا نَعْلَمُ مَكْحُولًا خَلْفَ بِالشَّامِ مِثْلَ يَزِيدَ بْنِ يَزِيدَ، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى^(٣).

١٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أُخْبِرْتُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) صحيح مسلم، ٢/٦٦٧، رقم: ٩٧٠، بَابُ: النَّهْيُ عَنِ تَجْصِيسِ الْقَبْرِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ - سنن أبي داود، ٣/٢١٦، رقم: ٣٢٢٥ - ٣٢٢٦، بَابُ: فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ.

(٢) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيّد - محمود محمد خلي، عالم الكتب، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م، ٢/٨٠٩.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، م.س، ٥/٤٣٤.

وسلم قال: « لا تُبْرَزُ فَخْدُكَ وَلَا تَنْظُرَنَّ إِلَى فَخْدِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ » أخرجه أبو داود، ورواه بالطريق نفسه، لكن بلفظ " لا تكشف " بدل " لا تبرز "، ثم قال هذا الحديث فيه نكارة، وأخرجه ابن ماجه من طريق بشر بن آدم^(١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرْتُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ. فابن جريج صرح من خلال لفظه ب " أخبرت " أن هناك انقطاعاً بينه وبين حبيب، فلم يصرح بالسماع من حبيب، إلا أنه ورد تصريح ابن جريج بالسماع من حبيب عند البيهقي وأحمد بن حنبل من طريق يزيد أبي خالد القرشي^(٢)، وعند الدار قطني وأبي يعلى من طريق روح بن عباد^(٣).

وقد وجه الطعن إلى هاتين الروایتين. أما الرواية الأولى التي عند البيهقي وأحمد بن حنبل: ففيها يزيد أبو خالد القرشي، قال عنه ابن حجر غي تعجيل المنفعة: " مجهول "، لكن ابن حجر في تعجيل المنفعة ذكر بأن ابن حبان ذكره في الثقات، لكنه أخطأ فهو غير هذا^(٤).

وفي لسان الميزان ذكر ابن حجر يزيد أبا خالد بعد أن أورد حديث الفخذ عنه: أورده بن عدي ومشاه فقال ليس هو بمنكر الحديث، ثم قال ابن حجر: " وذكره ابن حبان في الثقات فقال أصله من السند يروي عن الثوري روى عنه محمد بن أبي

(١) سنن أبي داود، ٣/١٩٦، رقم: ٣١٤٠، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ فِي سِتْرِ الْمَيِّتِ عِنْدَ غُسْلِهِ، ٤/٤٠، رقم: ٤٠١٥. سنن ابن ماجه، ١/٤٦٩، رقم: ١٤٦٠، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ.

(٢) سنن البيهقي، ٣/٥٤٥، رقم: ٦٦٢٤، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنَ النَّظْرِ إِلَى عَوْرَةِ الْمَيِّتِ وَمَسَّهَا بِيَدِهِ لَيْسَتْ عَلَيْهَا خَرْقَةٌ.

(٣) سنن الدار قطني، ١/٤٢٠، رقم: ٨٧٤، كِتَابُ الْحَيْضِ، بَابُ فِي بَيَانِ الْعَوْرَةِ وَالْفَخْدِ مِنْهَا. مسند أبي يعلى: ١/٢٧٧، رقم: ٣٣١، مُسْنَدُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٥٨٥٢هـ)، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م، ١/٣٨٣.

بكر المقدمي مستقيم الحديث" (١). وبذلك تزول جهالة الرجل، والله أعلم. وأما الرواية الثانية التي عند الدار قطني وأبي يعلى فإن الطعن الموجه إليه أنه من طريق أحمد بن منصور بن راشد عن روح بن عباد، وأحمد بن منصور لم يوثقه أحد إلا أبا حاتم الرازي قال عنه: صدوق. وهذا الكلام ذكره الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٢).

لكن ابن حبان ذكر أحمد بن منصور في الثقات (٣)، وبذلك فالرجل ثقة، وقد وافقه في رواية روح عن ابن جريج مصرحاً بالسماع من حبيب محمد بن سعد العوفي (٤)، وقد خالفه بشر بن آدم عند ابن ماجه، وهو متكلم فيه (٥)، فرواه عن روح وقد عنعن فيه ابن جريج.

وقد تابع ابن جريج في الرواية عن حبيب بن ثابت عكرمة بن خالد (٦)، وهو مدلس لكن من المرتبة الثانية فهو ممن يحمل تدليسه (٧)، أما قول أبي داود: "هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ نَكَارَةٌ"، فهذا بسبب أن حبيب لم يسمع الحديث من عاصم، قال ابن معين: "

(١) ابن حجر، لسان الميزان، م.س، ٦/٢٩٠.

(٢) الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، م.س، ١/٢٩٦.

(٣) ابن حبان، الثقات، م.س، ٨/٣٤.

(٤) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٥٨٥٢)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ط١، ١٩٤١٩هـ، ٣/٣٤٩.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ١/١٤٩.

(٦) ابن حجر، المطالب العالية، م.س، ٣/٣٤٨.

(٧) ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين، م.س، ١/٣٥.

إن حبيبا لم يسمعه من عاصم وإن بينهما رجلا ليس بثقة" (١)، قال ابن حجر عقب قول أبي داود: "ويقال: إن حبيبا أيضا لم يسمعه من عاصم" (٢).
وأما قول ابن حجر: ووقع في زيادات المسند وفي الدار قطني ومسند الهيثم بن كليب تصريح ابن جريج بإخبار حبيب له وهو وهم في نقدي" (٣).
وقد بينت أنه ليس وهماً لأن أحمد بن منصور ثقة وقد رواه عن روح، كذلك رواية يزيد أبي خالد القرشي التي فيها تصريح ابن جريج بالإخبار عن حبيب، وأما قول أبي حاتم الرازي: "ابن جريج لم يسمع هذا الحديث بذا الإسناد من حبيب؛ إنما هو من حديث عمرو بن خالد الواسطي، ولا يثبت لحبيب رواية عن عاصم، فأرى أن ابن جريج أخذه من الحسن بن ذكوان، عن عمرو ابن خالد، عن حبيب، والحسن بن ذكوان وعمرو بن خالد ضعيفي الحديث" (٤)، إنما كلامه عن السند الذي فيه حجاج، وليس الذي فيه روح بن عباد. من أجل ذلك كله أستطيع أن أقول بأن عنعنة ابن جريج زالت عنه التدليس، والله أعلم.

١٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَوْسُفَ السُّلَمِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ دُعِيَ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ». أخرجه ابن ماجه ومسلم من طريق محمد بن المثني ومحمد بن عبد الله بن نمير به، والنسائي

(١) ابن حجر، التلخيص الحبير، م.س، ١/٦٦٤.

(٢) البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت: ٥٨٤٠هـ)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م، ١١/٤٣١.

(٣) ابن حجر، التلخيص الحبير، م.س، ١/٦٦٤.

(٤) الرازي، علل الحديث، م.س، ٦/٥١.

من طريق سليمان بن منصور البلخي، وأبو داود من طريق محمد بن كثير دون ذكر الصوم^(١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ السُّلَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، هَذَا الْحَدِيثَ يَرَوِيهِ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بِالْعِنْعِنَةِ لَكِنَّهُ صَرَحَ بِالسَّمَاعِ عَنْهُ كَمَا عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ^(٢) مِمَّا يَرْفَعُ شَبَهَةَ التَّدْلِيسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ لَمْ يُنْكَحْهَا الْوَلِيُّ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ أَصَابَهَا، فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنْ اشْتَجَرُوا، فَالسُّلْطَانُ وَكَوَيْ مَنْ لَا وَكَيْ لَهُ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ بِهِ، وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍاه^(٣).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

قال الترمذي عقب روايته لهذا الحديث: "حديث عائشة في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي حديث عندي حسن رواه ابن جريج، عن

(١) صحيح مسلم، ٢/١٠٥٤، رقم: ١٤٣٠، كِتَابُ الْحَجِّ بَابُ زَوَاجِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَنُزُولِ الْجِبَابِ، وَإِنْبَاءِ وَلِيمَةِ الْعُرْسِ. سنن أبي داود، ٣/٣٤١، رقم: ٣٧٤٠، كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ.

(٢) الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ٨/٢٨، رقم: ٣٠٣٠.

(٣) سنن أبي داود، ٢/٢٢٩، رقم: ٢٠٨٣، كِتَابُ النِّكَاحِ بَابُ فِي الْوَلِيِّ. سنن الترمذي، ٣/٣٩٩، رقم: ١١٠٢، أبواب النكاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الحجاج بن أرطاة، وجعفر بن ربيعة، عن الزهري عن عروة، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، « وقد تكلم بعض أصحاب الحديث في حديث الزهري عن عروة، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن جريج ثم لقيت الزهري فسألته فأنكره فضعفوا هذا الحديث من أجل هذا " .

وذكر عن يحيى بن معين أنه قال: « لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم قال يحيى بن معين وسماع إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ليس بذلك إنما صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ما سمع من ابن جريج » وضعف يحيى رواية إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج " ، والعمل في هذا الباب على حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح إلا بولي » عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس وأبو هريرة وغيرهم وهكذا روي عن بعض فقهاء التابعين أنهم قالوا: « لا نكاح إلا بولي » منهم سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وشريح، وإبراهيم النخعي، وعمر بن عبد العزيز، وغيرهم وبهذا يقول سفيان الثوري، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق " ، وقال عنه الحاكم حيث روى تصريح ابن جريج بالسماع من سليمان بن موسى: " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه وقد تابع أبا عاصم على ذكر سماع ابن جريج، من سليمان بن موسى، وسماع سليمان بن موسى، من الزهري وعبد الرزاق بن همام، ويحيى بن أيوب، وعبد الله بن لهيعة، وحجاج بن محمد المصيصي " (١) .

(١) الحاكم، المستدرک، م.س، ٢/١٨٢، رقم: ٢٧٠٦.

فالحديث صحيح وقد صرح ابن جريج بالسماع من سليمان بن موسى عند عبد الرزاق، وأحمد بن حنبل وغيرهما، مما يرفع شبهة التدليس عن عنعنته، والله أعلم.

٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَصَالِحُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْدَلٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بَغَيْرِ إِذْنِ مَوْلِيهِ فَهُوَ زَانٍ». أخرجه ابن ماجه، ورواه أيضا من طريق أزهر بن مروان قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد قال: حدثنا القاسم بن عبد الواحد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن ابن عمر بلفظ: «إذا تزوج العبد بغير إذن سيده كان عاهرا»، وأخرجه أبو داود من طريق عقبة بن مكرم بلفظ: «إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه باطل» (١).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَصَالِحُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْدَلٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

قال عنه أبو داود: "هذا الحديث ضعيف وهو موقوف وهو قول ابن عمر رضي الله عنه". وقال عنه الترمذي: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرٍ، أَصَحُّ" (٢). وقال عنه أحمد بن حنبل: "هذا حديث منكر ومندل ضعيف" (٣)، وسئل الدارقطني عنه، فقال: يرويه موسى بن عقبة، واختلف عنه، فرواه ابن جريج، عن موسى، واختلف عن ابن جريج، فرواه مندل بن علي، ويحيى بن سعيد الأموي، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي، صلى الله عليه وسلم ووهما في رفعه. والصواب ما رواه أبو

(١) سنن أبي داود، ٢/٢٢٨، رقم: ٢٠٧٩، كتاب النكاح، باب في نكاح العبد بغير إذن سيده.

(٢) الترمذي، العلل الكبير، م.س، ١/١٥٩.

(٣) ابن الجوزي، العلل المتناهية، م.س، ٢/١٣٣.

عاصم، وحجاج، وعبد الرزاق، عن ابن جريج بهذا الإسناد، موقوفاً. وكذلك رواه أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً^(١)، وقال عنه البوصيري في مصباح الزجاجة: "هذا إسناد فيه مندل بن علي وهو ضعيف"^(٢).

أما بالنسبة لعننة ابن جريج فقد صرح بالسماع من موسى بن عقبة كما عند عبد الرزاق^(٣)، مما يحمل عننته على الاتصال، والله أعلم.

٢١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ السُّلَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آلَى^(٤) مِنْ بَعْضِ نِسَائِهِ شَهْرًا، فَلَمَّا كَانَ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ رَاحَ، أَوْ غَدَا، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا مَضَى تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَقَالَ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ». أخرجه ابن ماجه، والبخاري من طريق أبي عاصم بزيادة: "يوماً"، وأخرجه مسلم منه طريق هارون بن عبد الله بالزيادة نفسها عند البخاري، وأخرجه النسائي من طريق: يوسف بن سعيد بالزيادة نفسها عند البخاري^(٥).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ السُّلَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. هذا الحديث صرح ابن جريج بالسماع من

(١) الدار قطنى، العلل، م.س، ١٣/٧٣.

(٢) البوصيرى، مصباح الزجاجة، م.س، ٢/١١٤.

(٣) مصنف عبد الرزاق، م.س، ٧/٢٤٣.

(٤) آلى من بعض نساءه: أي حلف ان لا يدخل عليها.

(٥) صحيح البخاري، ٣/٢٧، رقم: ١٩١٠، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا» - ٧/٣٢، رقم: ٥٢٠٢، كتاب النكاح، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غير بيوتهن، صحيح مسلم، ٢/٧٦٤، رقم: ١٠٨٥، كتاب الصيام، باب الشهر يكون تسعاً وعشرين.

يحيى بن عبد الله بن محمد بن صيفي، كما عند البخاري ومسلم، مما يحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال، والله أعلم.

٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ مُظَاهِرٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «طَلَّاقُ الْأُمَّةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَقُرُوهَا حَيْضَتَانِ»، قَالَ أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنِي مُظَاهِرٌ، حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ، عَنِ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ: «وَهُوَ حَدِيثٌ مَجْهُولٌ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى النِّسَابُورِيِّ بِهِ^(١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ مُظَاهِرٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ عَائِشَةَ. هذا الحديث يرويه ابن جريج عن مظاهر بالنعنة، وقد قال عنه أبو داود: "بأنه حديث مجهول"، وذلك لأن مظاهر رفع الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومظاهر هذا هو مظاهر بن أسلم، ضعيف فقد قال عنه البخاري: ضعفه أبو عاصم.

وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، له تطبيق الأمة تطليقتين وعدتها حيضتان، قال الترمذي: لا يعرف له سواه. وقال النسائي: ضعيف، وأما ابن حبان فذكره في الثقات^(٢).

فلم يتابع أحد مظاهر، ولهذا قال الترمذي: حديث عائشة حديث غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا نعرف له في العلم غير هذا

(١) سنن أبي داود، ٢/٢٥٧، رقم: ٢١٨٩، كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ فِي سُنَّةِ طَلَاقِ الْعَبْدِ. سنن ابن ماجه، ١/٦٧٢، رقم: ٢٠٨٠، كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ فِي طَلَاقِ الْأُمَّةِ وَعِدَّتِهَا. سنن الترمذي، ٢/٤٧٩، رقم: ١١٨٢، أَبْوَابُ الطَّلَاقِ وَاللَّعَانِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ طَلَّاقَ الْأُمَّةِ تَطْلِيقَتَانِ.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٤/١٣١.

الحديث، وقد صرح ابن جريج بالسماع من مظاهر كما عند الترمذي، وغيره، ولو أن ابن جريج يصدق على تدليسه بأنه شر التدليس كما فهمه البعض لا كما فهمه الدار قطني، لكان دلس هذا الحديث الغير معروف وأسقط شيخه الضعيف من باب الأولى، فهو يدللس عن شيخه إبراهيم مرة بقوله حدثت، وكأن هذا معروف عند المشتغلين بالحديث أو يدللس اسمه فيسميه بغير اسمه، وهذا موجود عند غير من الحفاظ.

٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْخَمْصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، فَإِنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا وَإِنْ أَبْطَأَ عَنْهَا، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، خُذُوا مَا حَلَّ، وَدَعُوا مَا حُرِّمَ». أخرجه ابن ماجه (١).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْخَمْصِيُّ قَالَ:

حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. هذا الحديث قال عنه البوصيري: " هذا إسناد ضعيف الوليد بن مسلم وابن جريج وأبو الزبير كل منهم كان يدللس وقد رووه بالعنعنة لكن لم ينفرد ابن ماجه بإخراجه من هذا الوجه فقد رواه ابن حبان في صحيحه عن عبد الله بن محمد بن سلم ثنا حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن محمد بن المنكدر عن جابر بإسناده ومثنه.

رواه أيضا عن محمد بن إسحاق بن إبراهيم مولى ثقيف عن الوليد بن شجاع عن ابن وهب فذكر نحوه وله شاهد من حديث حذيفة رواه البزار في مسنده" (٢).

(١) سنن ابن ماجه، ٢/٧٢٥، رقم: ٢١٤٤، كِتَابُ التَّجَارَاتِ، بَابُ الإِقْتِصَادِ فِي طَلَبِ الْمَعِيشَةِ.

(٢) البوصيري، مصباح الزجاجة، م.س، ٣/٨.

وقال عنه الحاكم: " حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه « وشاهده عن أبي الزبير، عن جابر» صحيح على شرط مسلم" (١)، وقال عنه الطبراني: " لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا ابن جريج، ولا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد" (٢).

والصحيح ما قاله الحاكم فقد وجدت تصريح ابن جريج وأبي الزبير ومتابعة للوليد بن مسلم عند السفي في الطيوريات، وسنده: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ الصَّيْدَلَانِي بِمَكَّةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيُّ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْلَمٍ، حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: بِهِ (٣)، مما يجعلني أحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال، والله أعلم.

٢٤ - حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَأَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى الْمِصْرِيَّانِ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَعْرَابِ حِمْلًا خَبِطًا، فَلَمَّا وَجَبَ الْبَيْعُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اخْتَرْتُ»، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: عَمْرُكَ

(١) المستدرک للحاکم، م.س، ٢/٤.

(٢) الطبرانی، المعجم الأوسط، م.س، ٣/٢٦٨.

(٣) الطيوريات: انتخاب: صدر الدين، أبو طاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سلفه الأصبهاني (ت: ٥٥٧٦هـ)، من أصول: أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (ت: ٥٥٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: دسمن يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م، ١/١٧٦.

اللَّهِ بَيْعًا^(١). أخرجه ابن ماجة والترمذي من طريق عمر بن حفص الشيباني بلفظ: «أن النبي صلى الله عليه وسلم خير أعرابيا بعد البيع»^(٢).

المنافشة والتعليق: إسناده هذا الحديث: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَأَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى الْمَصْرِيَّانِ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قال الترمذي عن هذا الحديث بأنه حديث صحيح غريب، وقال عنه الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"^(٣)، وقال عنه الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج، إلا يحيى بن أيوب، تفرد به: موسى بن أعين"^(٤)، وهذا الكلام من الطبراني غير صحيح، لأن ابن وهب تابع يحيى بن أيوب، وقد صرح ابن جريج بالسماع من أبي الزبير كما عند الحاكم والبيهقي^(٥).

٢٥ - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ بَاعَ تَمْرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ مَالِ أَخِيهِ شَيْئًا، عَلَامَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ؟»، أخرجه ابن ماجة ومسلم من طريق أبي

(١) (جِمْلٌ خَبِطٌ) الْجِمْلُ - بَكَسِرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ - مَا كَانَ عَلَى ظَهْرٍ أَوْ رَأْسٍ، وَالْخَبِطُ - بَفَتْحَتَيْنِ وَالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ - اسْمٌ مِنَ الْخَبِطِ يَسْكُونُ الثَّانِي وَهُوَ ضَرْبُ الشَّجَرِ بِالْعَصَا لِيَتَنَاثَرُ وَرَقُهَا، وَاسْمٌ الْوَرَقِ السَّاقِطِ - بَفَتْحَتَيْنِ - وَهُوَ مِنْ عَلَفِ الْإِبِلِ (اخْتَرَهُ) أَي: الثَّمَنُ أَي: الْمُبِيعَ قَوْلُهُ: (عَمَرَكَ اللَّهُ) مِنَ التَّعْمِيرِ أَي: طَوَّلَ عُمُرَكَ، أَوْ أَصْلَحَ حَالَكَ (بَيْعًا) بَفَتْحٍ فَتَشْدِيدِ يَاءٍ مَكْسُورَةٍ تَمَيِّزُ أَي: مِنْ بَيْعٍ كَأَنَّهُ رَضِيَ بِهَذَا الْقَوْلِ فَمَدَحَهُ بِأَنَّهُ خَيْرٌ بَيْعٍ وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُدْعَى لَهُ بِأَنَّهُ خَيْرٌ بَيْعٍ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُدْعَى لَهُ بِالتَّعْمِيرِ. ينظر: حاشية السندي على سنن ابن ماجة، م.س، ٢/٨٥.

(٢) سنن ابن ماجة، ٢/٧٣٦، رقم: ٢١٨٤، كِتَابُ التَّجَارَاتِ، بَابُ بَيْعِ الْخِيَارِ - سنن الترمذي، ٣/٥٤٣، رقم: ١٢٤٩، أَبْوَابُ الْبُيُوعِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُخْدَعُ فِي الْبَيْعِ.

(٣) المستدرک للحاکم، م.س، ٢/٥٦.

(٤) الطبرانی، المعجم الأوسط، م.س، ٤/٣٨.

(٥) السنن الکبر للبيهقي، م.س، ٥/٤٤٤.

الطاهر به، وأخرجه النسائي من طريق إبراهيم بن الحسن وإبراهيم بن الحسن به، وأبو داود من طريق سليمان بن داود المهري، وأحمد بن سعيد الهمداني (١).

المنافشة والتعليق: إسناده هذا الحديث: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج ابن وهب، وأبو عاصم، وحجاج؛ وكلهم ذكر تصريح ابن جريج بالسماع عن أبي الزبير كما عند مسلم والنسائي وأبي داود، مما يحمل عنعنته عند ابن ماجه على الاتصال، والله أعلم.

٢٦ - حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى الْمِصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، ادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

المنافشة والتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث، والتعليق عليه.

٢٧ - حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، أَنَّ هِشَامَ بْنَ يَحْيَى، أَخْبَرَهُ أَنَّ عِكْرِمَةَ بْنَ سَلَمَةَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَخْوَيْنَ مِنْ بَلْمُعِيرَةَ أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا (٢) أَنَّ لَا يَغْرَزُ خَشَبًا فِي جِدَارِهِ، فَأَقْبَلَ مُجَمَّعُ بْنُ يَزِيدَ وَرِجَالٌ كَثِيرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرَزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ» فَقَالَ: «يَا أَخِي إِنَّكَ مَقْضِي لَكَ

(١) صحيح مسلم، ٣/١١٩٠، رقم: ١٥٥٤، كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ فَضْلِ الْغُرْسِ وَالزَّرْعِ. سنن النسائي، ٧/٢٦٤ - ٢٦٥، رقم: ٤٥٢٧ و٤٥٢٨، كِتَابُ الْبَيْتِ وَصُغُ الْجَوَائِحِ.

(٢) (مِنْ بَلْمُعِيرَةَ) أَي: بَنِي الْغُبَيْرَةِ وَهَذِهِ لُغَةٌ - (أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا) أَي: حَلَفَ بِالْعِتْقِ عَلَى أَنْ لَا يَغْرَزَ، ينظر: حاشية السندي على سنن ابن ماجه، م.س، ٢/٥٦.

عَلَيَّ، وَقَدْ حَلَفْتُ، فَاجْعَلْ أُسْطُوْنَا دُونَ حَائِطِي أَوْ جِدَارِي، فَاجْعَلْ عَلَيْهِ خَشَبَكَ». أخرجه ابن ماجه (١).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرِ بْنِ بَكْرٍ بْنُ خَلْفٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، أَنَّ هِشَامَ بْنَ يَحْيَى، أَخْبَرَهُ أَنَّ عِكْرِمَةَ بْنَ سَلَمَةَ، أَخْبَرَهُ...

وقد عنعن فيه ابن جريج عن شيخه عمرو بن دينار إلا أنه صرح بالسماع منه من طريق أبي عاصم كما عند الطبراني، ومن طريق حجاج كما عند الإمام أحمد (٢)، مما يحما عنعنته على الاتصال، والله أعلم.

٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ إِكْتَارَ النَّاسِ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا مَنْحَهَا أَحَدَكُمْ أَخَاهُ»، وَلَمْ يَنْهَ عَنْ كِرَائِهَا.

التخريج: أخرجه ابن ماجه، وأخرجه البخاري من طريق: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وقبيصة، ومحمد بن بشار وأخرجه مسلم من طريق: يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وابن أبي عمر، وعبد بن حميد، وأخرجه النسائي من طريق: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، زَكْرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ به (٣).

(١) سنن ابن ماجه، ٢/٧٨٣، رقم: ٢٣٣٦، كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ الرَّجُلِ يَصْعُقُ خَشَبَةً عَلَى جِدَارٍ جَارِهِ.

(٢) المعجم الكبير للطبراني، م.س، ١٩/٤٤٧.

(٣) صحيح البخاري: ٣/١٠٥، رقم: ٢٣٣٠، و٣/١٠٧، رقم: ٢٣٤٢، بَابُ مَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الزَّرَاعَةِ وَالشَّمْرِ، و٣/١٦٦، رقم: ٢٦٣٤، بَابُ فَضْلِ الْمَنِيحَةِ - صحيح مسلم، ٣/١١٨٤ - ١١٨٥، رقم: ١٥٥٠، بَابُ الْأَرْضِ تُمْنَحُ - سنن ابن ماجه، ٢/٨٢١، رقم: ٢٤٥٦ و٢٤٥٧ و٢٤٦٤، بَابُ الرُّحْصَةِ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

هذا الحديث يرويه ابن جريج عن عمرو بن دينار بالنعنة، وهي محمولة على الاتصال لأن ابن جريج من أثبت الناس في عمرو، وقد تابعه ابن عيينة، كما عند البخاري، ومسلم، والله أعلم.

٢٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ». سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعننة في صحيح مسلم.

٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يُقَطَّعُ الْخَائِنُ، وَلَا الْمُنْتَهَبُ، وَلَا الْمُخْتَلَسُ».

التخريج: أخرجه ابن ماجه، وأخرجه أبو داود من طريق نصر بن علي، بلفظ: «لَيْسَ عَلَى الْمُنْتَهَبِ قَطْعٌ، وَمَنْ أَنْتَهَبَ نُهْبَةً مَشْهُورَةً فَلَيْسَ مِنَّا»، وأخرجه الترمذي من طريق علي بن خشرم قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن ابن جريج، عن أبي الزبير بلفظ «ليس على خائن، ولا منتهب، ولا مختلس قطع»، وأخرجه النسائي من طريق مخلد وأبي داود الحفري، عن سفيان، عن أبي الزبير بزيادة «ولا مختلس قطع»، ومن طريق حجاج، قال: قال ابن جريج: قال أبو الزبير بلفظ «ليس على المختلس قطع»، ولفظ «ليس على الخائن قطع» ومن طريق المغيرة بن مسلم، عن

أبي الزبير بلفظ « ليس على مختلس، ولا منتهب، ولا خائن قطع»، ومن طريق أشعث، عن أبي الزبير بلفظ « ليس على خائن قطع»^(١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: وَقَدْ قَالَ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ: " هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم وقد رواه مغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث ابن جريج. المغيرة بن مسلم هو بصري أخو عبد العزيز القسملبي كذا قال علي بن المديني ".

وأعله النسائي بأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير^(٢)، وقال أبو داود مثل قال النسائي، وزعم أبو داود بأن أحمد بن حنبل قال: " لم يسمعه ابن جريج من أبي الزبير، وأنه سمعه ابن جريج من ياسين الزيات"^(٣).

وقد ذكرت فيما سبق قول ابن أبي حاتم: سألت أبا زرععة عن حديث ابن جريج... (فذكره) فقالوا: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير، يقال: إنه سمعه من ياسين: أنا حدثت به ابن جريج عن أبي الزبير. فقلت لهما: ما حال ياسين؟ فقالوا: ليس بقوى"، وقد بينت أن ياسين الزيات متهم، فلا يصدق في قوله أنه هو الذي حدث به ابن جريج.

وفرضاً أن ياسين الزيات صدق في كلامه، فربما سمع ابن جريج الحديث من أبي الزبير بعد سماعه من ياسين، وقد صرح ابن جريج بسماع الحديث من أبي الزبير كما عند الدارمي من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج، قال: أنبأنا أبو الزبير: قال

(١) سنن أبي داود، ٤/١٣٨، رقم: ٤٣٩١ و٤٣٩٢، كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ الْقَطْعِ فِي الْخُلْسَةِ وَالْخِيَانَةِ. سنن ابن ماجه، ٢/٨٦٤، رقم: ٢٥٩١، كتاب الحدود، باب الخائن والمنتهب والمختلس، ٢/١٢٩٨، رقم: ٣٩٣٥، كتاب الفتن، باب النهي عن النهبة. سنن الترمذي، ٤/٥٢، رقم: ١٤٤٨، أبواب الحدود عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في الخائن، والمختلس، والمنتهب.

(٢) سنن النسائي، م.س، ٨/٨٨، رقم: ٤٩٧٢.

(٣) سنن أبي داود، م.س، ٤/١٣٨، رقم: ٤٣٩٣.

أبو الزبير: قال جابر به^(١)، وكذلك من طريق: عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: قال لي أبو الزبير^(٢)، وكذلك من طريق محمد بن حاتم، قال: أخبرنا سويد، قال: أخبرنا عبد الله، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، عن جابر، في السنن الكبرى للنسائي حيث قال عقبه: "ما عمل شيئاً، ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير عندنا والله أعلم"^(٣).

ورجال هذا السند عند النسائي كلهم ثقات، ومع ذلك يقول بأن ابن جريج لم يسمع الحديث من أبي الزبير، وكذلك الطريقتان السابقتان يُظهران تصريح ابن جريج بالإخبار، وحل هذا الإشكال وبالله التوفيق، أن لفظ أخبرني عند النسائي إنما هو من باب القراءة فابن جريج لم يسمع الحديث لكن قرأه من كتاب أبي الزبير، والله أعلم، بدليل أن النسائي قال: "وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج، عيسى بن يونس، والفضل بن موسى، وابن وهب، ومحمد بن ربيعة، ومخلد بن يزيد، وسلمة بن سعيد بصري ثقة، قال ابن أبي صفوان: وكان خير أهل زمانه، «فلم يقل أحد منهم حدثني أبو الزبير، ولا أحسبه سمعه من أبي الزبير، والله تعالى أعلم»"^(٤).

وفعلًا فإن حجاج وهو أعلم الناس بحديث ابن جريج لم يرو الحديث بلفظ حدثني، وقد تابع سفيان الثوري ابن جريج في الرواية عن أبي الزبير، ومع أن النسائي رحمه الله قال: "لم يسمعه سفيان من أبي الزبير"، إلا أن سفيان ممن يحمل تدليسه.

(١) سنن الدارمي، ٢/١٤٧٨، رقم: ٢٣٥٦، ومن كتاب الحدود، باب ما لا يقطع من السراق.

(٢) مصنف عبد الرزاق، ١٠/٢٠٦، رقم: ١٨٨٤٤، كتاب اللقطة، باب النهبة ومن أوى محدثاً.

(٣) السنن الكبرى للنسائي، ٧/٣٩، رقم: ٧٤٢١، كتاب قطع السارق، ما لا قطع فيه.

(٤) سنن النسائي، م.س، ٨/٨٩، رقم: ٤٩٧٤.

ولن أتكلم عن متابعة المغيرة بن مسلم لابن جريج لأن النسائي قال عنه: "المغيرة بن مسلم ليس بالقوي في أبي الزبير، وعنده غير حديث منكر" (١) وبهذا تزول شبهة التدليس من لفظة ابن جريج، والله أعلم.

٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى، قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُضْطَبِعًا» (٢) بِبُرْدٍ أَخْضَرَ.

التخريج: أخرجه ابن ماجه، وقد رواه من طريق محمد بن يوسف، وقبيصة، قالوا حدثنا سفيان، عن ابن جريج، عن عبد الحميد، عن ابن يعلى بن أمية، عن أبيه يعلى، وأخرجه أبو داود، وأخرجه الترمذي من طريق قبيصة عن سفيان، عن ابن جريج، عن عبد الحميد، عن ابن يعلى، عن أبيه (٣).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن ابن يعلى، وإسناده: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى.

واختلف في الرواية عن ابن جريج فرواه محمد بن كثير عن ابن يعلى، ومحمد بن كثير: هو محمد بن كثير العبدي أبو عبد الله البصري أخو سليمان بن كثير، قال عنه ابن معين: "لم يكن ثقة"، وقال أبو حاتم: "صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال سليمان بن قاسم: "لا بأس به"، وقال ابن الجنيد عن ابن معين: "كان في حديثه ألفاظ كأنه ضعفه"، ثم سألت عنه فقال: "لم يكن لسائل أن يكتب عنه" (٤)، وروى أحمد بن أبي خيثمة، قال لنا ابن معين لا تكتبوا عنه، لم يكن

(١) السنن الكبرى للنسائي، م.س، ٧/٤٠، رقم: ٧٤٢٥.

(٢) مضطبعاً: من الضبع بسكون الباء وهو وسط العضد وقيل هو ما تحت الإبط والاضطباع أن يأخذ الإزار أو البرد فيجعل وسطه تحت إبطه الأيمن ويلقي طرفه على كتفه الأيسر من جهتي صدره وظهره وسمي بذلك لإبداء الضبعين (العظيم أبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، م.س، ٥/٢٣٦).

(٣) سنن أبي داود، رقم: ٢/١٧٧، رقم: ١٨٨٣، كِتَابُ الْمُنَاسِكِ بَابُ الْإِضْطِبَاعِ فِي الطَّوَافِ. سنن ابن ماجه، ٢/٩٨٤، رقم: ٢٩٥٤، كِتَابُ الْمُنَاسِكِ، بَابُ الْإِضْطِبَاعِ.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٩/٤١٨.

بالثقة (١)، ورواه عبد الرزاق عن الثوري عن ابن جريج عن رجل عن ابن يعلى (٢)، أما عبد الرزاق فقد قال أبو بكر بن أبي خيثمة: "سمعت يحيى بن معين: وسئل عن أصحاب الثوري، فقال: أما عبد الرزاق، والفريابي، وعبيد الله بن موسى، وأبو أحمد الزبيري، وأبو عاصم، وقبيصة وطبقتهم فهم كلهم في سفیان قريب بعضهم من بعض، وهم دون يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وابن المبارك، وأبي نعيم" (٣).

ورواه قبيصة، والفريابي عن سفیان عن ابن جريج عن عبد الحميد (٤)، وقد بينت شأن قبيصة والفريابي مع سفیان الثوري، ورواه عبد الله بن الوليد، قال: حدثنا سفیان، عن ابن جريج، عن رجل، عن ابن يعلى (٥)، فشيخ ابن جريج هنا مجهول، ورواه وكيع عن سفیان، عن ابن جريج، عن ابن يعلى، عن أبيه (٦)، كما رواه وكيع، عن سفیان، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن يعلى، عن أبيه (٧). ورواه معاوية يعني ابن هشام، عن سفیان، عن ابن جريج، عن عبد الحميد عن ابن يعلى، عن أبيه (٨).

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٤/١٨.
(٢) أخبار مكة للفاكهي: ١/١٩٧، رقم: ٣٢٢، ذُكِرَ كَرَاهِيَةَ الْكَلَامِ بِالْفَارِسِيَّةِ فِي الطَّوَأَفِ وَالْإِضْطِبَاعِ فِيهِ.
(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٣١١.
(٤) السنن الكبرى للبيهقي: ٥/١٢٩، رقم: ٩٢٥٤، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الْإِضْطِبَاعِ لِلطَّوَأَفِ.
(٥) مسند أحمد: ٢٩/٤٧٣، رقم: ١٧٩٥٢، حديث يعلى بن أمية.
(٦) المصدر السابق: ٢٩/٤٨٣، رقم: ١٧٩٦٩، حديث يعلى بن أمية.
(٧) ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (ت: ٣٥١هـ)، معجم الصحابة لابن قانع البغدادي، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨، ٣/٢١٩.
(٨) أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي الحاملي (ت: ٥٣٠هـ)، أمالي الحاملي - رواية ابن يحيى البيهقي، تحقيق: د. إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم - عمان، الأردن، الدمام، ط١، ١٤١٢هـ، ص ٤٠١.

معاوية بن هشام متكلم فيه، قال عثمان الدارمي: عن ابن معين: "صالح وليس بذلك"، وقال أبو حاتم: "قلت لعلي بن المديني معاوية بن هشام وقبيصة والفريابي"، قال: "مقاربون"، وقال ابن شاهين في الثقات: "قال عثمان بن أبي شيبة: معاوية بن هشام رجل صدق وليس بحجة"، وقال الساجي: "صدوق يهم"، وقال أحمد بن حنبل: "هو كثير الخطأ"^(١).

فمما سبق رأيت أن الرواة مختلفون في شيخ ابن جريج فلم يتفقوا لكن وكيع ابن الجراح قد ذكر أن شيخ ابن جريج هو عطاء وهو من أعلم الناس بحديث سفيان الثوري وهو ثقة حافظ^(٢)، قال أبو بكر المروذي: "قلت، يعني لأحمد بن حنبل: من أصحاب الثوري؟ قال: يحيى، ووكيع، وعبد الرحمن، وأبو نعيم. قلت: قدمت وكيعا على عبد الرحمن؟ قال: وكيع شيخ.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ما رأيت أوعى للعلم من وكيع، ولا أحفظ من وكيع، ما رأيت وكيعا شك في حديث إلا يوما واحدا، ولا رأيت مع وكيع كتابا ولا رقعة قط"^(٣). وقال عنه يحيى بن معين: "ما رأيت أفضل من وكيع، قيل له: ولا ابن المبارك؟ قال: قد كان لابن المبارك فضل، ولكن ما رأيت أفضل من وكيع، كان يستقبل القبلة ويحفظ حديثه"^(٤)، وهؤلاء الرواة دونه في سفيان فلو أنهم اتفقوا على راوٍ معين لأخذت بأقوالهم أما هم مختلفون فأرى أنه من الأرجح الأخذ برواية وكيع، وابن جريج من أثبت الناس في عطاء وعننته عنه محمولة على الاتصال مما يرفع شبهة التدليس عن عننة ابن جريج عند أبي داود، والله أعلم.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١٠/٢١٩.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ص ٥٨١.

(٣) أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ٣٠/٤٧١.

(٤) المرجع نفسه، تهذيب الكمال، ٣٠/٤٧٣.

٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُطَّلِبِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِذَا فَرَّغَ مِنْ سَبْعِهِ جَاءَ، حَتَّى يُحَاذِيَ بِالرُّكْنِ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي حَاشِيَةِ الْمُطَافِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطُّوَافِ أَحَدٌ».

التخریج: أخرجه ابن ماجة، وأخرجه أبو داود من طريق أحمد بن حنبل، وأخرجه النسائي من طريق إسحق بن إبراهيم، ومن طريق يعقوب بن إبراهيم^(١).

المنافشة والتعليق: إسناده الحديث: أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُطَّلِبِ.

هذا الحديث يرويه ابن جريج عن كثيرين كثير، واختلف عليه فرواه سفيان بن عيينة بلفظ حدثنا كثير كما عند أبي داود، وأحمد^(٢)، ورواه أبو أسامة وعيسى بن يونس، ويحيى بالنعنة، كما في سنن أبي داود وابن ماجة، مما يحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال لتصريح بالسماع من كثير، والله أعلم.

٣٣ - حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى الْمِصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ضَحَى، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ، فَبَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ». سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في صحيح مسلم.

٣٤ - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ طَعَامًا، فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا

(١) سنن ابن ماجة، ٢/٩٨٦، رقم: ٢٩٥٨، بَابُ الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الطُّوَافِ - سنن أبي داود، ٢/٢١١، رقم: ٢٠١٦، بَابُ فِي مَكَّةَ. سنن النسائي، ٢/٦٧، رقم: ٧٥٨، سُنَّةُ الْمُصَلِّي - الرُّخْصَةُ فِي ذَلِكَ، و٥/٢٣٥، رقم: ٢٩٥٩، أَيْنَ يُصَلِّي رَكَعَتِي الطُّوَافِ.

(٢) مسند أحمد، ٤٥/٢١٨، رقم: ٧٢٤٣، حَدِيثُ مُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ.

فِيهِ، وَارْزُقْنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ لَبَنًا، فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَزِدْنَا مِنْهُ، فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ مَا يُجْزَى مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، إِلَّا اللَّبَنُ» .

التخريج: أخرجه ابن ماجة، وقد رواه من طريق هشام بن عمار، وفيه ذكر قصة خالد بن الوليد، وليس فيه ذكر الدعاء، وأخرجه أبو داود من طريق مسدد، وموسى بن إسماعيل، مع ذكر الضبين، ومن طريق حفص بن عمر دون ذكر الدعاء، وأخرجه الترمذي من طريق أحمد بن منيع مع ذكر قصة خالد بن الوليد مع ابن عباس^(١).

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: هشام بن عمار قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قال ابن أبي حاتم عندما ذكر هذا الحديث: " قَالَ أَبِي: لَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ؛ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَبِي: وَأَخَافُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أُدْخِلَ عَلَيَّ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَبِرَ تَغَيَّرَ" ^(٢).

وفعلًا لم أجد من تابع هشام ابن عمار في رواية الحديث عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، مما يدفعني لترك مناقشة الحديث بسبب ضعف هشام بن عمار، والله أعلم.

٣٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ مِينَاءَ، عَنْ جُودَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ

(١) سنن ابن ماجة، ٢/١٥٥، رقم: ٢٥٧٥، بَابُ الزَّيْتِ، ٢/١١٣٣، رقم: ٣٤٢٦، بَابُ إِذَا شَرِبَ، أَعْطَى الْأَيْمَنَ، فَالْأَيْمَنَ. سنن أبي داود، ٣/٣٣٩، رقم: ٣٧٣٠، بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا شَرِبَ اللَّبَنَ، ٣/٣٥٣، رقم: ٣٧٩٣، بَابُ فِي أَكْلِ الضَّبِّ. سنن الترمذي: ٥/٥٠٦، رقم: ٣٤٥٥، بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَكَلَ طَعَامًا.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم، م.س، ٤/٣٥٩.

اعْتَذَرَ إِلَيَّ أَخِيهِ بِمَعْدِرَةٍ فَلَمْ يَقْبَلَهَا، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ خَطِيئَةِ صَاحِبِ
مَكْسٍ (١). التخريج: أخرجه ابن ماجة (٢)

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ مِينَاءَ، عَنْ جُودَانَ. هذا الحديث يرويه ابن جريج
عن ابن مينا، واختلف عليه، فرواه الحسين بن إسحاق، ووكيع، عن سفیان، عن
ابن جريج، عن العباس بن عبد المطلب، عن مينا، وبهذا تزول شبهة التذليل عن
عنونة ابن جريج لمعرفة الوساطة بينه، وبين ابن مينا، والله أعلم.

٣٦ - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ
جُرَيْجٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا وِرَاءَ حَمَامَةٍ فَقَالَ: «شَيْطَانٌ، يَتَّبِعُ شَيْطَانَةً». التخريج:
أخرجه ابن ماجة (٣).

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ
الطَّائِفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ.
وفيه يحيى بن سليم الطائفي، وهو متكلم فيه، قال عنه النسائي: ليس بالقوي،
وقال عنه أحمد: رأيت يخلط في أحاديثه فتركته. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه
قال: يحيى بن سليم كذا وكذا، ولم يحمد (٤)، فلذلك أترك مناقشة هذا
الحديث، والله أعلم.

(١) المكس: الضريبة التي يأخذها الماكس، وهو العشار. ينظر ابن الأثير، النهاية في غريب
الحديث، م.س، ٤/٣٤٩.

(٢) سنن ابن ماجة، ٢/١٢٢٥، رقم: ٣٧١٨، م.س، بَابُ الْمَعَاذِيرِ.

(٣) المرجع نفسه، سنن ابن ماجة، ٢/١٢٣٨، رقم: ٣٧٦٦، بَابُ اللَّعِبِ بِالْحَمَامِ.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٤/٣٨٣.

٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ انْتَهَبَ نَهْبَةً مَشْهُورَةً، فَلَيْسَ مِنَّا».

المناقشة والتعليق: سبقت مناقشة هذا الحديث عند دراسة حديث «لا يقطع الخائن...».

المطلب الثاني: الأحاديث المعنونة التي ثبت فيها التدليس

١ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ هَانِيٍّ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا؛ فَإِنَّهَا تَزْهَدُ فِي الدُّنْيَا، وَتَذَكِّرُ الْآخِرَةَ». أخرجه ابن ماجه (١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ هَانِيٍّ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

قال البوصيري: " هذا إسناد حسن، أيوب بن هانئ مختلف فيه وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم" (٢)، وقد عنعن ابن جريج في هذا الحديث، ولم أجد ما يحمل عنعنته على الاتصال، والله أعلم.

٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا كَانَ مِنْ صَدَاقٍ، أَوْ حِبَاءٍ (٣)، أَوْ هِبَةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ

(١) سنن ابن ماجه، ١/٥٠١، رقم: ١٥٧١، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ.

(٢) البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، م، ٢/٤٢.

(٣) (أَوْ حِبَاءٍ) بِالْكَسْرِ وَالْمُدُّ أَيُّ عَطِيَّةٍ وَهِيَ مَا يُعْطِيهِ الزَّوْجُ سِوَى الصَّدَاقِ بِطَرِيقِ الْهَيْبَةِ أَوْ بِإِلَّا تَصْرِيحٍ بِالْهَيْبَةِ وَالْمُرَادُ هَاهُنَا هُوَ الثَّانِي بِفَرِيئَةِ قَوْلِهِ أَوْ هَيْبَةٍ.

النِّكَاحِ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَهِ، أَوْ حُبِّي، وَأَحَقُّ مَا يُكْرَمُ الرَّجُلُ بِهِ ابْنَتُهُ أَوْ أُخْتُهُ». أخرجه ابن ماجة وأبو داود من طريق محمد بن معمر والنسائي من طريق هلال بن العلاء وعبد الله بن محمد بن تميم بلفظ: «أما امرأة نكحت على صداق أو حياء»^(١).

المناقشة والتعليق (مرسل خفي) إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ.

هذا الحديث جاء عند النسائي تصريح ابن جريج بالسماع من عمرو بن شعيب من طريق هلال بن العلاء وهو ضعيف، وروى النسائي الحديث من طريق عبد الله بن محمد بن تميم، وهو ثقة وليس فيه تصريح ابن جريج بالسماع، كما جاء عند عبد الرزاق في مصنفه عدم تصريح ابن جريج بالسماع حيث وافق رواية حجاج بعدم سماع ابن جريج من عمرو بن شعيب^(٢)، فلا يلتفت إلى رواية الضعفاء الذين رووا صيغة السماع مثل: هلال بن العلاء عند النسائي، وأبي بشر الرقي كما عند الطحاوي في مشكل الآثار^(٣)، مما يعني أن عنعنة ابن جريج منقطعة إلا أنه لم يثبت سماع لابن جريج من عمرو بن شعيب مما يجعل هذه العنونة من قبيل المرسل الخفي، والله أعلم.

٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَبُو حَفْصٍ التَّيْسِيُّ، عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ زَوْجِهَا، فَجَاءَتْ عَلَى ذَلِكَ بِشَاهِدٍ عَدْلٍ، اسْتَحْلَفَ زَوْجُهَا، فَإِنْ حَلَفَ بَطَلَتْ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ، وَإِنْ نَكَلَ، فَكُوْلُهُ بِمَنْزِلَةِ شَاهِدٍ آخَرَ، وَجَازَ طَلَاقُهُ». أخرجه ابن ماجة^(٤).

(١) سنن ابن ماجة، ١/٦٢٨، رقم: ١٩٥٥، كِتَابُ النِّكَاحِ بَابُ الشَّرْطِ فِي النِّكَاحِ. سنن أبي داود، ٢/٢٤١، رقم: ٢١٢٩، كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ بِامْرَأَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْقُدَهَا شَيْئًا.

(٢) مصنف عبد الرزاق، ٦/٢٥٧، م.س، رقم: ١٠٧٣٩.

(٣) الطحاوي، مشكل الآثار، ١١/٣٢٤، م.س، رقم: ٤٤٧١.

(٤) سنن ابن ماجة، ١/٦٥٧، رقم: ٢٠٣٨، كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ الرَّجُلِ يَجْعَدُ الطَّلَاقَ.

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَبُو حَفْصِ التَّنِيسِيِّ، عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. قال البوصيري عن هذا الحديث: "هذا إسناد حسن رجاله ثقات" (١)، وقال عنه أبو حاتم: "هذا حديث منكر".

وهنا يروي الحديث عمرو بن أبي سلمة التنيسي، وهو شامي عن زهير بن محمد، ورواية أهل الشام عن زهير بن محمد غير مستقيمة، قال البخاري عن أحمد: "كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر"، وقال أبو حاتم: "حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه" (٢)، لذلك أترك التعليق على عنعنة ابن جريج بسبب ضعف الحديث ممن هو دونه، والله أعلم.

المبحث الثاني: الأحاديث المعنعنة التي ثبت فيها الإرسال والأحاديث التي جاءت بلفظ "قال"

المطلب الأول: الأحاديث المعنعنة التي ثبت فيها الإرسال

١ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ هَانِيٍّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» قَالَ ابْنُ مَاجَةَ: هَذَا حَدِيثُ الْمِصْرِيِّينَ، التَّخْرِيجُ: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣).

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ هَانِيٍّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

(١) البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، م.س، ٢/١٢٥.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ص ٢١٧.

(٣) سنن ابن ماجه، ٢/١١٢٤، رقم: ٣٣٨٨، بَابُ كُلِّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، و٢/١١٢٨، رقم: ٣٤٠٦. كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ - بَابُ مَا رُخِّصَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: " وَهَذَا فِي كِتَابِ ابْنِ جُرَيْجٍ مُرْسَلٌ، وَأَيُّوبُ ضَعِيفٌ (١)، وَالْحَدِيثُ لِأَيُّسَاوِيٍّ شَيْئًا (٢)، أَيُّوبُ بْنُ هَانِيٍّ الْكُوفِيُّ: رَوَى عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ فِي الْأَشْرِبَةِ، وَعَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: " شَيْخٌ صَالِحٌ " وَقَالَ الدَّارِ قُطْنِي: " يُعْتَبَرُ بِهِ "، قُلْتُ: وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: " ضَعِيفٌ " وَقَالَ ابْنُ عَدِي: " لَا أَعْرِفُهُ " وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي الثَّقَاتِ.

وعبد الله ابن وهب هو من روى هذا الحديث عن ابن جريج، وقد قال عنه أبو عوانة في كتاب الجنائز من " صحيحه " : " قال أحمد بن حنبل: في حديث ابن وهب عن ابن جريج شيء "، قال أبو عوانة: " صدق، لأنه يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره " (٣)، فرمما يكون الوهم هنا من عبد الله ابن وهب لأن الحديث يرويه الثقات عن أيوب عن نافع عن ابن عمر.

٢ - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، وَرَاشِدُ بْنُ سَعِيدِ الرَّمْلِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَنْ تَطَبَّبَ، وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ طِبٌّ قَبْلَ ذَلِكَ، فَهُوَ ضَامِنٌ ». . التخریج: أخرجه ابن ماجة، وأبو داود من طريق نصر بن عاصم الأنطاكي، وأخرجه النسائي من طريق عمرو بن عثمان به (٤).

(١) أيوب بن هاني الكوفي: روى عن مسروق بن الأجدع في الأشربة. وعنه ابن جريج. قال أبو حاتم: "شيخ صالح" وقال الدار قطني: "يعتبر به"، قلت: وقال ابن معين: "ضعيف" وقال ابن عدي: "لا أعرفه" وذكره ابن حبان في الثقات (ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٤١٤/١).

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ، م.س، ٤/١٨٥٣، رقم: ٤٢٥٨.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٧٣/٦.

(٤) سنن ابن ماجة، ٢/١١٤٨، رقم: ٣٤٦٦، بَابُ مَنْ تَطَبَّبَ، وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ طِبٌّ. سنن أبي داود، ٤/١٩٥، رقم: ٤٥٨٦، بَابُ فِيمَنْ تَطَبَّبَ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَأَعْنَت. سنن النسائي، ٨/٥٢، رقم: ٤٨٣٠، صِفَةُ شِبْهِ الْعَمْدِ وَعَلَى مَنْ دَبَّهَ الْأَجْنَةُ، وَشِبْهُ الْعَمْدِ، وَذَكَرُ اخْتِلَافِ الْأَفَاطِ النَّاقِلِينَ لِحَبْرِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نُسَيْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ.

المنافشة والتعليق: إسناده الحديث: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، وَرَاشِدُ بْنُ سَعِيدِ الرَّمْلِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ.

هذا الحديث يرويه ابن جريج عن عمرو بن شعيب بالنعنة، وهو من باب المرسل، لأن ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب شيئاً كما ذكرت عند الكلام عن توثيق وتجريح ابن جريج، والله أعلم.

المطلب الثاني: الأحاديث المعنونة التي جاءت بلفظ "قال"

١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبُرْسَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ عَلِيَّ بَدَنَةٌ، وَأَنَا مُوسِرٌ بِهَا، وَلَا أَجِدُهَا، فَأَشْتَرِيهَا «فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبْتَاعَ، سَبْعَ شِيَاهٍ، فَيَذْبَحَهُنَّ».

التخريج: أخرجه ابن ماجه، وأخرجه أبو نعيم من طريق: سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ الْمُعَلَّى قَالَ: ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، بِهِ (١)

مناقشة وتعليق: إسناده الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبُرْسَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

هذا الحديث يرويه ابن جريج عن عطاء الخراساني، بلفظ (قال)، وقد قال يحيى بن سعيد القطان ابن جريج عن عطاء الخراساني ضعيف. إنما هو كتاب دونه إليه (٢)، ولكن كما رأينا أن إِسْمَاعِيلَ بْنَ عِيَّاشٍ، قد تابع ابن جريج في روايته، وهو ثقة في

(١) سنن ابن ماجه، ٢/١٠٤٧، رقم: ٣١٣٦، كِتَابُ الْأَضَاحِيِّ، بَابُ: كَمْ تُجْزَى مِنَ الْغَنَمِ، عَنْ الْبَدَنَةِ.

(٢) البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، م.س، ٣/٢٢٥.

الشاميين، وعطاء الخرساني نزيب دمشق مما ينفي شبهة التدليس عن هذه الرواية، والله أعلم.

٢ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْخُزُّومِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ سَلِيمَانُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، وَأَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَلِيمَانُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنِي، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعَمُوا الطَّعَامَ، وَكُونُوا إِخْوَانًا كَمَا أَمَرَكُمْ اللَّهُ».

التخريج: أخرجه ابن ماجة من طريق محمد بن يحيى الأزدي قال: حدثنا حجاج بن محمد، عن ابن جريج به، وأخرجه أحمد من طريق: عبد الله بن الحارث، عن ابن جريج، قال: قال لي سليمان بن موسى: حدثنا نافع^(١).

مناقشة وتعليق: إسناد الحديث: إسحاق بن إبراهيم قال: أخبرنا عبد الله بن الحارث الخزومي، عن ابن جريج، قال: قال سليمان بن موسى: حدثنا نافع، وأخبرنا الحسن بن محمد، قال: حدثنا حجاج، عن ابن جريج قال: سليمان بن موسى أخبرني، عن نافع.

هذا الحديث من واية ابن جريج عن سليمان بن موسى وقد ذكر لفظ (قال) مما يدعو إلى الشك بالتدليس لكننا رأينا عند أحمد يقول: قال لي مما يعني أنه سمعه من سليمان، وهو إضافة إلى ذلك من أثبت الناس في سليمان، وابن جريج سمع من نافع ولو أراد التدليس لدلّسه عنه مباشرة طلباً لعلو الإسناد، وكل ذلك يرد شبهة التدليس هنا والله أعلم.

(١) سنن ابن ماجة، ٢/١٠٨٣، رقم: ٣٢٥٢، كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ - بَابُ إِطْعَامِ الطَّعَامِ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، ١٠/٤٨١، رقم: ٦٤٥٠، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الفصل الثالث

الأحاديث الواردة في سنن أبي راور

المبحث الأول: الأحاديث المعنعنة التي لم يثبت فيها التدليس والتي ثبت فيها التدليس

المطلب الأول: الأحاديث المعنعنة التي لم يثبت فيها التدليس

١ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَنْفِيِّ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ وَإِنَّمَا يُعْرَفُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ، ثُمَّ أَلْقَاهُ» وَالْوَهْمُ فِيهِ مِنْ هَمَّامٍ، وَكَمْ يَرَوِهِ إِلَّا هَمَّامٌ. سبقت دراسته في الأحاديث المعنعنة في سنن ابن ماجه .

٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ حُكَيْمَةَ بِنْتِ أُمِّمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ، عَنْ أُمِّهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدَحٌ مِنْ عِيدَانٍ تَحْتَ سَرِيرِهِ، يَبُولُ فِيهِ بِاللَّيْلِ». أخرجه أبو داود، والنسائي من طريق أيوب بن محمد الزوزان قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرْتَنِي حُكَيْمَةَ بِنْتُ أُمِّمَةَ، بدون ذكر لفظ الليل^(١).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث فيه عنعة ابن جريج، وقد صرح ابن جريج بالإخبار عن في رواية النسائي مما يحمل عنعنته على الاتصال، ورجال إسناد الحديث كلهم

(١) سنن أبي داود، ١/٧، رقم: ٢٤، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ فِي الرَّجُلِ يَبُولُ بِاللَّيْلِ فِي الْإِنَاءِ ثُمَّ يَضَعُهُ عِنْدَهُ. سنن النسائي، ١/٣١، رقم: ٣٢، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْبَوْلِ فِي الْإِنَاءِ.

ثقات رجال الشيخين إلا حكيمة، وقال الحاكم عن الحديث: "صحيح الإسناد" (١)، ووافقه الذهبي، وصححه ابن حبان (٢).

٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ الْخَزَّازُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أُجُورُ أُمَّتِي حَتَّى الْقَدَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرْ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أَوْ تِيهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا». أخرجه أبو داود، والترمذي (٣).

المناقشة والتعليق: قال الترمذي رحمه الله عن هذا الحديث: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَذَكَرْتُ بِهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ فَلَمْ يَعْرِفْهُ وَاسْتَعْرَبَهُ»، قَالَ مُحَمَّدٌ: " وَلَا أَعْرِفُ لِلْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ سَمَاعًا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا قَوْلُهُ: حَدَّثَنِي مَنْ شَهِدَ خُطْبَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " قَالَ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يَقُولُ: «لَا نَعْرِفُ لِلْمُطَّلِبِ سَمَاعًا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «وَأَنْكَرَ عَلَيَّ بْنُ الْمَدِينِيِّ أَنْ يَكُونَ الْمُطَّلِبُ سَمِعَ مِنْ أَنَسٍ».

فالغرابية في الحديث هي رواية المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أنس، إذ ليس للمطلب سماع من أحد من الصحابة، وأما قول الترمذي: "لا نعرفه إلا من هذا الوجه" يعني لم يروه عن ابن جريج عن المطلب إلا عبد المجيد بن عبد العزيز، مخالفًا من هو أوثق منه، وقد بينت أن الحديث لا يثبت من جهة عبد المجيد عندما تكلمت تجريح النقاد لابن جريج، فلا أرى داعٍ إلى التكرار.

(١) الحاكم، المستدرک، ١/٢٧٢، رقم: ٥٩٣، كِتَابُ الطَّهَارَةِ.

(٢) صحيح ابن حبان، ٤/٢٧٤، رقم: ١٤٢٦، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْإِسْتِطَابَةِ، ذَكَرَ الْخَبْرَ الدَّالَّ عَلَى صِحَّةِ مَا تَأَوَّلْنَا قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَبُلُّ قَائِمًا».

(٣) سنن أبي داود، ١/١٢٦، رقم: ٤٦١، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ فِي كِنْسِ الْمَسْجِدِ. سنن الترمذي، ٥/١٧٨، رقم: ٢٩١٦، أَبْوَابُ الْقُرْآنِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْحَاقَ الْجَوْهَرِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «حِينَ تَقَامُ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا رَأَهُمْ قَلِيلًا جَلَسَ لَمْ يُصَلِّ، وَإِذَا رَأَهُمْ جَمَاعَةً صَلَّى» أخرجه أبو داود^(١).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث فيه عنعنة ابن جريج عن موسى بن عقبة، وسنده: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْحَاقَ الْجَوْهَرِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ.

ورجال السند كلهم ثقات، وقد صرح ابن جريج بالإخبار عن موسى بن عقبة عند البيهقي من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بزيادة كان يخرج بعد النداء إلى المسجد^(٢) ولا اختلاف بين المتنين فعند أبي عاصم حين تقام، وعند عبد المجيد بعد النداء وكلا القولين صحيحين لأن الإقامة تكون بعد النداء.

أما الإسناد عند البيهقي فهو: أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن الحسن البزاز ببغداد أنبأ عبد الله بن محمد بن إسحاق الفاكهي بمكة أنبأ أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن زكريا بن الحارث بن أبي مسرة، ثنا أبي، ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج، أخبرني موسى بن عقبة، عن سالم أبي النضر، وقد قال عنه الحافظ بن حجر "وإسناده قوي مع إرساله"^(٣)، وإن كان فيه عبد المجيد بن عبد العزيز وهو متكلم فيه لكنه قوي في روايته عن ابن جريج خاصة، فقد قال عنه ابن معين:

(١) سنن أبي داود، ١/١٤٩، رقم: ٥٤٥، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ فِي الصَّلَاةِ تَقَامُ وَلَمْ يَأْتِ الْإِمَامُ يَنْتَظِرُونَهُ فَعُودًا.

(٢) سنن البيهقي، ٢/٣١، رقم: ٢٢٨٣، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامِ يَخْرُجُ فَإِنْ رَأَى الْجَمَاعَةَ أَقَامَ الصَّلَاةَ، وَإِلَّا جَلَسَ حَتَّى يَرَى مِنْهُمْ جَمَاعَةً إِذَا كَانَ فِي الْوَقْتِ سَعَةً.

(٣) ابن حجر، فتح الباري، م.س، ٢/١١٠.

"كان أعلم الناس بابن جريج" (١)، وقال الدار قطني: "كان أثبت الناس في ابن جريج" (٢).

أما من هو دون عبد المجيد فثقات إلا أحمد بن زكريا بن الحارث بن ميسرة المكي: الذي روى عن هشام بن سليمان بن عكرمة، وروى عنه ابنه عبد الله بن أحمد شيخ الطحاوي، وروى له أبو جعفر الطحاوي، لم يذكر العيني "في المغاني" فيه شيئاً (٣)، وأما ابنه عبد الله أبو يحيى فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه أبو حاتم: "كتبت عنه بمكة ومحله الصدق" (٤)، وبهذا تحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال، والله أعلم، لكن الشيخ الألباني ضعف الحديث من جهة عنعنة ابن جريج وإرساله (٥) من قبل سالم أبي النضر أما عنعنة ابن جريج فلم يصب فيه الشيخ رحمه الله، وكأنه لم ينتبه لرواية البيهقي التي أوردها نفسه وعلق عليها في كتابه سلسلة الأحاديث الصحيحة وما ذلك إلا أنه رأى هذا المتن عند البيهقي مخالفاً للمتن عند أبي داود مع أنه يمكن التوفيق بينهما مع أنني لم أجد بينهما تعارضاً، أو اختلافاً، أما الإرسال فقد بين الألباني أن رواية البيهقي التي هي من طريق عبد المجيد جاءت موصولة من طريق نافع بن جبير مما يعني أن رواية أبي عاصم موصولة لأنها بمعنى رواية عبد المجيد (٦)، فلا يحكم على الحديث بالضعف، وإنما هو حسن لغيره، والله أعلم.

(١) الرازي، الجرح والتعديل، م.س، ٦/٦٤.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٣٨٢.

(٣) العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: ٥٨٥٥)، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٧ / ٥ / ٢٠٠٦ م، ١/٢٩.

(٤) ابن حبان، الثقات، م.س، ٨/٣٦٩.

(٥) الألباني، ضعيف أبي داود، م.س، ١/١٩٤.

(٦) الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت: ٥١٤٢٠)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ٧/٦٦٨.

٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الزُّرْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِثْلَ ذَلِكَ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الزُّرْقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وقد أخرج البيهقي هذا الحديث من طريق عبد المجيد بن أبي رواد عن ابن جريج، فقال ابن جريج وحدثني موسى بن عقبة أيضاً عن نافع بن جبير، عن مسعود بن الحكم الزُّرْقِيِّ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثل هذا الحديث (٢).

أي الحديث الذي قبله عند البيهقي، وفيه تصريح ابن جريج بالسماع من موسى بن عقبة مما يحمل عن نافع بن جريج من طريق أبي عاصم عند أبي داود على الاتصال، إلا أن أبا عاصم خالف عبد المجيد فقال: - أبي مسعود الزُّرْقِيِّ - بدل مسعود بن الحكم الزُّرْقِيِّ، وربما وهم فيه عاصم، فإن ابن حجر حين ترجم لأبي مسعود الزُّرْقِيِّ قال عنه في التقريب: " أنه مجهول من الثالثة، وقيل هو مسعود بن الحكم" (٣). وقال عنه في التهذيب: " والصواب مسعود بن الحكم" (٤).

٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمِصْبِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ ذَكَرَ، « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُشِيرُ بِأَصْبَعِهِ إِذَا دَعَا، وَلَا يُحْرِكُهَا »، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَزَادَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

(١) سنن أبي داود، رقم: ٥٤٦، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ فِي الصَّلَاةِ تَقَامَ وَلَمْ يَأْتِ الْإِمَامُ يَنْتَظِرُونَهُ قُعُودًا، م.س، ١/١٥٠.

(٢) سنن البيهقي، ٢/٣١، رقم: ٢٢٨٣، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِمَامِ يَخْرُجُ فَإِنْ رَأَى الْجَمَاعَةَ أَقَامَ الصَّلَاةَ، وَإِلَّا جَلَسَ حَتَّى يَرَى مِنْهُمْ جَمَاعَةً إِذَا كَانَ فِي الْوَقْتِ سَعَةً.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ص ٦٧٣.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١٢/٢٣٤.

عليه وسلم يدْعُو كَذَلِكَ، وَيَتَحَامَلُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى. أخرجه أبو داود من طريق أيوب بن محمد الوزان، حدثنا حجاج، قال: ابن جريج، أخبرني زياد، عن محمد بن عجلان، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير، به (١).

المنافشة والتعليق: هذا الحديث: إسناده: إبراهيم بن الحسن المصيصي، حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن زياد، عن محمد بن عجلان، عن عامر بن عبد الله. ورجاله كلهم ثقات، وفيه عنينة ابن جريج، قد صرح بالسماع عند النسائي مما يزيل شبهة التدليس عن عنينته، وقد قال الإمام النووي عن هذا الحديث: "رواه أبو داود بإسناد صحيح" (٢).

وقد اختلف أهل العلم في تحريك السبابة عند التشهد، وهذا الحديث يشهد بعدم تحريكها، وقد قال ابن القيم عن هذه الزيادة في الحديث، وهي (وَلَا يُحْرَكُهَا) "في صحتها نظر"، أي أنها رواية شاذة من زياد بن سعد لمخالفته الثقات، وأن هذه الزيادة لم يذكرها مسلم في صحيحه (٣)، وليس هذا محل بحثي.

٧ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «صَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ بغيرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ» مرت دراسة هذا الحديث في أثناء دراسة سنن ابن ماجه.

٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: وَقَالَ: ابْنُ شِهَابٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ: قَالَ ابْنُ صَالِحٍ: قَالَ الْعَدَوِيُّ: وَإِنَّمَا هُوَ الْعُدْرِيُّ

(١) سنن أبي داود، رقم: ٩٨٩، كتاب الصلاة، باب الإِشَارَةِ فِي التَّشَهُدِ، م.س، ١/٢٦٠.

(٢) النووي، المجموع، م.س، ٣/٤٥٤.

(٣) ابن القيم، زاد المعاد، م.س، ١/٢٣١.

خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ قَبْلَ الْفِطْرِ بَيَوْمَيْنِ بِمَعْنَى حَدِيثِ الْمُقْرِيِّ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث إسناده: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: وَقَالَ: ابْنُ شِهَابٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ: قَالَ ابْنُ صَالِحٍ: قَالَ الْعَدَوِيُّ.

ورجال السند كلهم ثقات، وقد ذكر أبو داود الحديث من طريق أخرى، وذكر أن هذا بمعنى حديث عبد الله بن يزيد المقرئ المكي المتقدم في الإسناد السابق، وقد رواه ابن جريج عن الزهري واختلف فيه فروي عنه عند أبي داود بلفظ "وقال الزهري"، لكن عند الدار قطني روي عن ابن جريج بلفظ: "عن الزهري" (٢).

وقال ابن حجر عن هذه الرواية التي عند الدار قطني: "وقال: يقال: إن ابن جريج لم يسمعه من الزهري" (٣)، ولم أجد هذا الكلام عند الدار قطني، لكن توبع ابن جريج في الرواية عن الزهري ممن لم يعرف عنه تدليس فقد تابعه بكر بين وائل كما عند أبي داود، وتابعه النعمان بن راشد، كما عند ابن حنبل (٤)، مما يرفع شبهة التدليس عن عنعنة أو قول ابن جريج، والله أعلم.

٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ عَبِيدَ بْنَ عَمِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ الْإِبِلِ؟ فَذَكَرَ نَحْوَهُ زَادَ «وِإِعَارَةَ دَلْوِهَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ بِزِيَادَةِ ذِكْرِ جِزَاءِ صَاحِبِ الْإِبِلِ قَبْلَ سُؤَالِ الرَّجُلِ، وَمَنْ

(١) سنن أبي داود، رقم: ١٦٢١، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ مَنْ رَوَى نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ، م.س، ٢/١١٤.

(٢) سنن الدارقطني، رقم: ٢١١٨، كِتَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ، م.س، ٣/٨٤.

(٣) ابن حجر العسقلاني، اتحاف المهرة، تحقيق: مركز خدمة السنة والسير، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر (راجعوه ووجد منهج التعليق والإخراج)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة)، ط ١، ١٥/٥١٤١٥ / ١٩٩٤م، ٦/٥٤٠.

(٤) أحمد بن حنبل، المسند، رقم: ٢٣٦٦٤، حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ، ٣٩/٦٧.

طريق محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبد الملك، عن أبي الزبير، وأخرجه النسائي من طريق واصل بن عبد الأعلى، عن ابن فضيل، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أبي الزبير، وفيه ذكر جزاء صاحب الإبل البقر والغنم، وفيه السؤال من قبل جماعة من الصحابة (١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حدثنا يحيى بن خلف: ثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال: قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير، ورجاله كلهم ثقات رجال مسلم، وابن جريج رواه عن أبي الزبير بلفظ: "قال"، لكنه صرح بالسماع عند مسلم مما يحمل قوله على الاتصال، والله أعلم.

١٠ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ يَعْنِي سُلَيْمَانَ بْنَ حَيَّانَ الْأَحْمَرَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا صَرُورَةَ (٢) فِي الْإِسْلَامِ». أخرجه أبو داود (٣).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا أبو خالد يعني سليمان بن حيان الأحمر، عن ابن جريج، عن عمر بن عطاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، وقد قال الحاكم عن هذا الحديث: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ" (٤)، عمر بن عطاء: هو عمر بن عطاء بن وراز، ويُقال: ورازة، حجازي، قال عنه أحمد بن حنبل: ليس بقوي في الحديث.

وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: كل شيء روى ابن جريج عن عمر بن عطاء، عن عكرمة فهو: عمر بن عطاء بن وراز، وكل شيء روى ابن جريج عن عمر بن عطاء عن ابن عباس فهو: عمر بن عطاء بن أبي الخوار، كان كبيراً، قيل له: أيروي

(١) صحيح مسلم، رقم: ٩٨٨، كتاب الكسوف باب إثم مانع الزكاة، م.س، ٢/٦٨٤ - ٦٨٥. سنن أبي داود، رقم: ١٦٦١، كتاب الزكاة، باب في حقوق المال، ٢/١٢٥.

(٢) الصرورة: أي التبتل وترك النكاح، ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، م.س، ٣/٢٢.

(٣) سنن أبي داود، رقم: ١٧٢٩، كتاب المناسك، باب لا صرورة في الإسلام، ٢/١٤١.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، رقم: ١٦٤٤، كتاب الصوم، ١/٦١٧.

أَبْنُ أَبِي الْخَوَّارِ عَنْ عِكْرَمَةَ؟ قَالَ: لَا، مِنْ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي الْخَوَّارِ عَنْ عِكْرَمَةَ فَقَدْ أَخْطَأَ، إِنَّمَا رَوَى عَنْ عِكْرَمَةَ عُمَرُ بْنُ عَطَاءِ بْنِ وِرَّازٍ وَلَمْ يَرَوْا ابْنَ أَبِي الْخَوَّارِ عَنْ عِكْرَمَةَ شَيْئاً.

وَقَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: عُمَرُ بْنُ عَطَاءِ الَّذِي يَرَوِي عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ يَحْدُثُ عَنْ عِكْرَمَةَ لَيْسَ هُوَ بِشَيْءٍ، وَهُوَ ابْنُ وِرَّازٍ، وَهَمَّ يَضْعَفُونَهُ. كُلُّ شَيْءٍ عَنْ عِكْرَمَةَ فَهُوَ عُمَرُ بْنُ عَطَاءِ بْنِ وِرَّازٍ، وَعُمَرُ بْنُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي الْخَوَّارِ ثِقَةٌ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: ثِقَةٌ، لَيْنٌ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِثِقَةٍ^(١)، أَمَا ابْنُ جُرَيْجٍ فَقَدْ صَرَحَ بِالسَّمَاعِ مِنْ عُمَرَ بْنِ عَطَاءٍ كَمَا فِي سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ^(٢)، مِمَّا يَحْمِلُ عَنْعَتَهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ.

١١ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَابِطٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا «يَنْحَرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةَ الْيُسْرَى قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ قَوَائِمِهَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث إسناده: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَابِطٍ، فَقَدْ رَوَى مُوَصَّوِلاً عَنْ جَابِرٍ، وَمُرْسِلاً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، وَقَدْ صَرَحَ ابْنُ جُرَيْجٍ بِسَمَاعِهِ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، وَأَمَا عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ فَقَدْ عَنْعَنَ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَلَمْ يَتَّبِعْ أَبَا خَالِدٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَحَدٌ، أَمَا رِوَايَتُهُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ فَقَدْ تَابَعَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ^(٤)، مِمَّا بَعْنِي تَفْرَدَهُ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ أَيَّ عَنْ

(١) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٢١/٤٦٣.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ٥/٢٦٩، رقم: ٩٧٦٨، كِتَابُ الْحَجِّ بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ لِلَّذِي لَمْ يَحْجْ: صَرُورَةٌ.

(٣) سنن أبي داود، ٢/١٤٩، رقم: ١٧٦٧، كِتَابُ الْمُنَاسِكِ، بَابُ كَيْفَ تُنْحَرُ الْبَدَنُ.

(٤) أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: ٥٢٣هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ، ٢/٢١٤، رقم: ١٣٥٥٨، كِتَابُ الْحَجِّ، كَيْفَ يُعْقَلُ الْبَدَنُ.

أبي الزبير، وأبو خالد متكلم فيه من قبل حفظه، فقد ذكره ابن عدي في الضعفاء^(١)، قال عنه الذهبي: "كوفي، صاحب حديث وحفظ"، وروى عباس، عن ابن معين: "صدوق ليس بحجة"، وقال علي بن المديني: "ثقة"، وقال أبو حاتم: "صدوق"، وقال ابن عدي في كامله - بعد أن ساق له أحاديث خولف فيها: "هو كما قال يحيى: صدوق ليس بحجة، وإنما أتى في سوء حفظه"^(٢).

فكل ذلك الكلام فيه يعني أنه لا يحتج به إذا خولف، ولذلك قال البخاري عن الحديث: "ويقال: عن أبي خالد الأحمر، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح"^(٣). فالحديث لا يصح من جهة أبي خالد، مما يعني براءة ابن جريج من التدليس، وقد ضعف الشيخ الألباني الحديث بسبب عنعنة ابن جريج وأبي الزبير ثم صححه لأن حديث ابن سابط قواه فكان شاهداً له، واستشهد بسكوت ابن حجر عنه في الفتح^(٤)، وهذا غير صحيح لما ذكرته بل يمكن أن يكون حسناً لغيره نظراً للشواهد، والله أعلم.

١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلى، قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُضْطَبِعاً^(٥) بِبُرْدٍ أَخْضَرَ» أخرجه أبو داود، وابن ماجه من طريق محمد بن يوسف، وقبيصة، قالوا حدثنا سفيان، عن ابن جريج، عن عبد الحميد، عن ابن يعلى بن أمية، عن أبيه يعلى، وأخرجه الترمذي

(١) الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، م.س، ٤/١٧٨.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٢/٢٠٠.

(٣) الرازي، التاريخ الكبير، م.س، ٥/٣٠١.

(٤) محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، صحيح أبي داود، ٦/١٥، وإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، ٤/٣٦٥.

(٥) مضطباعاً: من الضبع بسكون الباء وهو وسط العضد وقيل هو ما تحت الإبط والاضطباع أن يأخذ الإزار أو البرد فيجعل وسطه تحت إبطه الأيمن ويلقي طرفه على كتفه الأيسر من جهتي صدره وظهره وسمي بذلك لإبداء الضبعين (العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، م.س، ٥/٢٣٦).

من طريق قبضة عن سفيان، عن ابن جريج، عن عبد الحميد، عن ابن يعلى، عن أبيه^(١).

المناقشة والتعليق: هذا الحديث يرويه ابن جريج عن ابن يعلى، وإسناده: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى.

واختلف في الرواية عن ابن جريج فرواه محمد بن كثير عن ابن يعلى، ومحمد بن كثير: هو محمد بن كثير العبدي أبو عبد الله البصري أخو سليمان بن كثير. قال عنه ابن معين: "لم يكن ثقة"، وقال أبو حاتم: "صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال سليمان بن قاسم: "لا بأس به"، وقال بن الجنيد عن ابن معين: "كان في حديثه ألفاظ كأنه ضعفه"، ثم سألت عنه فقال: "لم يكن لسائل أن يكتب عنه"^(٢)، وروى أحمد بن أبي خيثمة، قال لنا ابن معين لا تكتبوا عنه، لم يكن بالثقة^(٣)، ورواه عبد الرزاق عن الثوري عن ابن جريج عن رجل عن ابن يعلى^(٤).

أما عبد الرزاق فقد قال أبو بكر بن أبي خيثمة: "سمعت يحيى بن معين: وسئل عن أصحاب الثوري، فقال: أما عبد الرزاق، والفريابي، وعبيد الله بن موسى، وأبو أحمد الزبيري، وأبو عاصم، وقبضة وطبقتهم فهم كلهم في سفيان قريب بعضهم من بعض، وهم دون يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وابن المبارك، وأبي نعيم"^(٥)، ورواه قبضة، والفريابي عن سفيان عن ابن جريج عن عبد

(١) سنن أبي داود، ٢/١٧٧، رقم: ١٨٨٣، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ بَابُ الْإِضْطِبَاعِ فِي الطَّوَافِ. سنن ابن ماجه، ٢/ ٩٨٤، رقم: ٢٩٥٤، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ الْإِضْطِبَاعِ.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٩/٤١٨.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٤/١٨.

(٤) الفاكهي، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (المتوفى: ٢٧٢هـ) أخبار مكة، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، ١/١٩٧، رقم: ٣٢٢، نَكْرُ كَرَاهِيَةِ الْكَلَامِ بِالْفَارِسِيَّةِ فِي الطَّوَافِ وَالْإِضْطِبَاعِ فِيهِ.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٣١١.

الحميد^(١)، وقد بينت شأن قبيلة والفريابي مع سفيان الثوري، ورواه عبد الله بن الوليد، قال: حدثنا سفيان، عن ابن جريج، عن رجل، عن ابن يعلى^(٢).

فشيخ ابن جريج هنا مجهول، ورواه وكيع عن سفيان، عن ابن جريج، عن ابن يعلى، عن أبيه^(٣)، كما رواه وكيع، عن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن يعلى، عن أبيه^(٤)، ورواه معاوية يعني ابن هشام، عن سفيان، عن ابن جريج، عن عبد الحميد عن ابن يعلى، عن أبيه^(٥).

معاوية بن هشام متكلم فيه، قال عثمان الدارمي: عن ابن معين: "صالح وليس بذلك"، وقال أبو حاتم: "قلت لعلي بن المديني معاوية بن هشام وقبيصة والفريابي"، قال: "متقاربون"، وقال بن شاهين في الثقات: "قال عثمان بن أبي شيبة: معاوية بن هشام رجل صدق وليس بحجة"، وقال الساجي: "صدوق يهم"، وقال أحمد بن حنبل: "هو كثير الخطأ"^(٦).

فمما سبق رأيت أن الرواة مختلفون في شيخ ابن جريج فلم يتفقوا لكن وكيع ابن الجراح قد ذكر أن شيخ ابن جريج هو عطاء وهو من أعلم الناس بحديث سفيان الثوري وهو ثقة حافظ^(٧)، قال أبو بكر المروزي: "قلت، يعني لأحمد بن حنبل: من أصحاب الثوري؟ قال: يحيى، ووكيع، وعبد الرحمن، وأبو نعيم. قلت: قدمت وكيعا على عبد الرحمن؟ قال: وكيع شيخ.

(١) السنن الكبرى للبيهقي، ٥/١٢٩، رقم: ٩٢٥٤، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الإِضْطِبَاحِ لِلطَّوَأَفِ.

(٢) مسند أحمد، ٢٩/٤٧٣، رقم: ١٧٩٥٢، حديث يعلى بن أمية.

(٣) مسند الإمام أحمد، ٢٩/٤٨٣، رقم: ١٧٩٦٩، حديث يعلى بن أمية.

(٤) ابن قانع، معجم الصحابة، م.س، ٣/٢١٩.

(٥) المحاملي، أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي (ت: ٥٣٠هـ)، أمالي المحاملي - رواية ابن يحيى البيهقي، تحقيق: د. إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم، عمان - الأردن، الدمام، ط١، ١٤١٢، ص ٤٠١، رقم: ٤٦٩.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١٠/٢١٩.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ص ٥٨١.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ما رأيت أوعى للعلم من وكيع، ولا أحفظ من وكيع، ما رأيت وكيعاً شك في حديث إلا يوماً واحداً، ولا رأيت مع وكيع كتاباً ولا رقعة قط" (١)، وقال عنه يحيى بن معين: "ما رأيت أفضل من وكيع، قيل له: ولا ابن المبارك؟ قال: قد كان لابن المبارك فضل، ولكن ما رأيت أفضل من وكيع، كان يستقبل القبلة ويحفظ حديثه" (٢).

وهؤلاء الرواة دونه في سفيان فلو أنهم اتفقوا على راوٍ معين لأخذت بأقوالهم أما هم مختلفون فأرى أنه من الأرجح الأخذ برواية وكيع، وابن جريج من أثبت الناس في عطاء وعننته عنه محمولة على الاتصال مما يرفع شبهة التدليس عن عننة ابن جريج عند أبي داود، والله أعلم.

١٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ رَبَّنَا آتْنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ». أخرجه أبو داود والنسائي (٣).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ.

رجال هذا الإسناد كلهم ثقات رجال البخاري، غير يحيى بن عبيد المكي مولى السائب الخزومي روى عن أبيه وعنه بن جريج وواصل مولى بن عيينة قال النسائي: ثقة وذكره بن حبان في الثقات (٤)، وهذا الإسناد فيه عننة ابن جريج إلا أنه صرح

(١) أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ٣/٤٧١.

(٢) المرجع نفسه، تهذيب الكمال، ٣/٤٧٢.

(٣) سنن أبي داود، ٢/١٧٩، رقم: ١٨٩٢، كِتَابُ الْمُنَاسِكِ، بَابُ الدُّعَاءِ فِي الطَّوَافِ - السنن الكبرى للنسائي، ٤/١٢٩، رقم: ٣٢٩٠، كِتَابُ الْمُنَاسِكِ، الْقَوْلُ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١١/٢٥٤.

بالسماع من يحيى بن عبيد، عند أحمد بن حنبل، وعبد الرزاق^(١)، مما يحمل عننته على الاتصال، والله أعلم.

١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: بَلَغَنِي، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ بْنِ عَثْمَانَ، قَالَتْ: أَخْبَرْتَنِي أُمُّ عَثْمَانَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَادٍ، وَرَاهُ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ يَوْسُفَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ بِهِ^(٢).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حدثنا محمد بن الحسن العتكي. ثنا محمد بن بكر: ثنا ابن جريج قال: بلغني عن صفية بنت شيبة بن عثمان قالت: أخبرتني أم عثمان بنت أبي سفيان أن ابن عباس وهنا صرح ابن جريج بأنه لم يسمع من صفية، قد ذكرت من قبل أن ابن جريج لم يسمع من صفية، لكن ابن جريج في الرواية الثانية عند أبي داود قد ذكر الوساطة بينه وبين صفية، وهو عبد الحميد بن جبير بن شيبة، وقد عنعن عنه لكنه صرح بالسماع منه كما عند الدار قطني^(٣)، مما يرفع التدليس عن روايته، والله أعلم.

١٥ - حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَيَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ خَالِدٍ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَنَّ عِكْرِمَةَ بْنَ خَالِدٍ، سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ الْعِمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ، قَالَ عِكْرِمَةَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: " اعْتَمَرَ

(١) مسند أحمد، ٢٤/١١٨، رقم: ١٥٣٩٨. مصنف عبد الرزاق، ٥/٥٠، رقم: ٨٩٦٣، كتاب المناسك،

باب الذكر في الطواف.

(٢) سنن أبي داود، ٢/٢٠٣، رقم: ١٩٨٤ و١٩٨٥، كتاب المناسك، باب الحلق والتقشير.

(٣) سنن الدار قطني، ٣/٣٢٠، رقم: ٢٦٦٦، كتاب الحج، باب المواقيت.

النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يحج، وقال إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق، حدثني عكرمة بن خالد، سألت ابن عمر مثله، حدثنا عمرو بن علي، حدثنا أبو عاصم، أخبرنا ابن جريج، قال عكرمة بن خالد: سألت ابن عمر رضي الله عنه مثله^(١).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَيَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وهذا الإسناد رجاله ثقات رجال الشيخين، وقد عن ابن جريج فيه، لكن توبع من قبل ابن إسحاق في الرواية عن عكرمة كما عند البخاري، مما يرفع شبهة التدليس عن عنعنة ابن جريج، والله أعلم.

١٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: " وَاللَّهِ مَا أَعْمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ فِي ذِي الْحِجَّةِ إِلَّا لِيَقْطَعَ بِذَلِكَ أَمْرَ أَهْلِ الشَّرْكِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنْ قُرَيْشٍ وَمَنْ دَانَ دِينَهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا عَفَا الْوَبْرَ وَبَرَّ الدَّبْرَ وَدَخَلَ صَفْرَ فَقَدْ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ فَكَانُوا يُحَرِّمُونَ الْعُمْرَةَ حَتَّى يَنْسَلِخَ ذُو الْحِجَّةِ وَالْحَرَمُ ". أخرج أبو داود، والبخاري من طريق موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا ابن طاووس، عن أبيه دون قوله " وَاللَّهِ مَا أَعْمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ... ".، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن حاتم، حدثنا بهز، حدثنا وهيب، حدثنا عبد الله بن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنه عنهما باللفظ نفسه عند البخاري، وأخرجه النسائي من طريق عبد

(١) صحيح البخاري، ٣/٢، رقم: ١٧٧٥، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ: كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. سنن أبي داود، ٢/٢٠٣، رقم: ١٩٨٦، كِتَابُ الْمُنَاسِكِ، بَابُ الْعُمْرَةِ.

الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى باللفظ ذاته عند البخاري^(١). ومعنى (إذا عفا) أي كثر يقال عفى القوم إذا كثر عددهم ومنه قوله تعالى حتى عفوا. (الوبر) بفتح الواو والباء أي وبر الإبل الذي حلق بالرحال، ولفظ الشيخين يقولون إذا عفا الأثر أي اندرس أثر الإبل وغيرها في سيرها ويحتمل أثر الدبر، (وبراً الدبر) بفتح المهملة والموحدة أي ما كان يحصل بظهور الإبل من الحمل عليها ومشقة السفر فإنه كان يبرأ بعد انصرافهم من الحج كذا في الفتح قال النووي وهذه الألفاظ تقرأ ساكنة الراء لإرادة السجع^(٢).

المناقشة والتعليق: إسناده هذا الحديث: حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَجَالَ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ رَجَالَ مُسْلِمٍ، وَقَدْ عَن فِيهِ كُلُّ مَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَابْنِ إِسْحَاقَ إِلَّا أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ قَدْ صَرَحَ بِالسَّمَاعِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ^(٣)، فاشترك ابن جريج مع ابن إسحاق في الرواية عن عبد الله بن طاووس، ثم متابعة وهيب له كل ذلك يحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال، والله أعلم.

١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا، فَنَكَحَهَا بِاطِلٍ»، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ «فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَأَلْمَهُرُ لَهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ». أخرجه أبو داود والنسائي من طريق: محمد بن معدان بن عيسى بدون ذكر

(١) صحيح البخاري، ٢/١٤٢، رقم: ١٥٦٤، كتاب الحج، باب التمتع والإقتران والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي. صحيح مسلم، ٢/٩٠٩، رقم: ١٢٤٠، كتاب الحج، باب جواز العمرة في أشهر الحج. سنن أبي داود، ٢/٢٠٤، رقم: ١٩٨٧، كِتَابُ التَّنَاسُكِ، بَابُ الْعُمْرَةِ.

(٢) العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، م.س، ٥/٣٢٠.

(٣) مسند أحمد، ٤/١٩٢، رقم: ٢٣٦١، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ثلاث مرات، وأخرجه ابن ماجة من طريق: أبي بكر بن أبي شيبة، وأخرجه الترمذي من طريق: ابن أبي عمر^(١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وهذه الرواية عن سليمان بن موسى، عن الزهري، تفرد به ابن جريج عن سليمان بن موسى واختلف عنه في إسناده وامتته، وقد قال ابن معين عن هذه الرواية: " حَدِيثُ عَائِشَةَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بُولِي لَا يَصِحُّ فِي هَذَا شَيْءٌ إِلَّا حَدِيثُ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى " ^(٢). وقال الحاكم عن هذا الحديث بأنه صحيح على شرط الشيخين^(٣)، وحسنه الترمذي، وقد صرح ابن جريج عند غير واحد بالسماع من سليمان كما عند ابن حنبل وعبد الرزاق^(٤)، مما يحمل عنعنته على الاتصال، والله أعلم.

١٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبُرْسَانِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حَبَاءٍ أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ، فَهُوَ لَهَا وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ، فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَهُ، وَأَحَقُّ مَا أُكْرِمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ ». أخرجه أبو داود وابن ماجة، وذكر هبة بدل عدة، وأخرجه النسائي^(٥)،

(١) سنن أبي داود، ٢/٢٢٩، رقم: ٢٠٨٣، كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ فِي الْوَلِيِّ. السنن الكبرى للنسائي، ٥/١٧٩، رقم: ٥٣٧٣، كتاب النكاح باب الثيب تجعل أمرها لغير وليها.

(٢) ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت: ٥٥٠٧)، ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، دار السلف، الرياض، ط ١، ١٤١٦/٥١٩٦م، ٥/٢٦٧٤.

(٣) المستدرک للحاکم، ٢/١٨٢، رقم: ٢٧٠٦، كِتَابُ النِّكَاحِ.

(٤) مسند أحمد، ٤٠/٢٤٣، رقم: ٢٤٢٠٥، مُسْنَدُ الصَّدِيقَةِ عَائِشَةَ بِنْتُ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

مصنف عبد الرزاق: ٦/١٩٥، رقم: ١٠٤٧٢، كتاب النكاح، باب النكاح بغير ولي.

(٥) سنن أبي داود، ٢/٢٤١، رقم: ٢١٢٩، كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ بِامْرَأَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْقُذَهَا شَيْئًا. سنن النسائي، ٦/١٢٠، رقم: ٣٣٥٣، كتاب النكاح، التزويج على نواة من ذهب.

ومعنى: (على صداق أو حباء) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة مع المد أصله العطية وهو المسمى عند العرب بالحلوان. ومعنى عدة أي من الوعد^(١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبُرْسَانِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ.

هذا الحديث يرويه ابن جريج عن عمرو بن شعيب، واختلف عنه فرواه محمد بن بكر البرساني وأبو خالد بالنعنة، ورواه حجاج عند النسائي وفيه تصريح ابن جريج بالسماع من عمرو بن شعيب، حجاج من أثبت الناس في ابن جريج، مما يحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال والله أعلم، لا أدري لم حكم الألباني على الحديث بالضعف لمجرد عنعنة ابن جريج، وقد رواه عن حجاج هلال بن العلاء، وقد قال عنه أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقد روى أحاديث منكورة عن أبيه، فلا أدري الريب منه أو من أبيه^(٢).

١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُظَاهِرِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «طَلَّاقُ الْأُمَّةِ تَطْلِيْقَتَانِ، وَقُرُؤُهَا حَيْضَتَانِ». هذا الحديث مرت دراسته عند دراسة سنن ابن ماجه.

٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، «أَنَّ يَهُودَ النَّضِيرِ، وَقُرَيْظَةَ، حَارَبُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَجَلَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنِي النَّضِيرِ، وَأَقْرَّ قُرَيْظَةَ وَمَنْ عَلَيْهِمْ، حَتَّى حَارَبَتْ قُرَيْظَةَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَكَتَلَ رِجَالَهُمْ، وَقَسَمَ نِسَاءَهُمْ، وَأَوْلَادَهُمْ، وَأَمْوَالَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا بَعْضَهُمْ لِحَقْوِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَّتَهُمْ وَأَسْلَمُوا، وَأَجَلَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودَ الْمَدِينَةِ

(١) الآبَادِي، عون المعبود، م.س، ٦/١١٦.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٤/٣١٦.

كُلَّهُمْ، بَنِي قَيْنُقَاعَ، وَهُمْ قَوْمُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَيَهُودَ بَنِي حَارِثَةَ، وَكُلَّ يَهُودِيٍّ
كَانَ بِالْمَدِينَةِ».

هذا الحديث قد سبق تخريجه والتعليق عليه عند دراسة الصحيحين .

٢١ - حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ آدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ حَبِيبِ
بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ: «لَا تُبْرِزْ فَخِذَكَ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى فَخِذِ حَيٍّ، وَلَا مَيِّتٍ». مرت دراسة هذا
الحديث في سنن ابن ماجه .

٢٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي
الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ
خَطَبَ يَوْمًا، فَذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قُبِضَ فَكُفِّنَ فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ، وَقُبِرَ لَيْلًا،
فَزَجَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ، حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ
يَضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ
فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ». أخرجه أبو داود، ورواه من طريق الحسن بن الصباح البزاز بلفظ:
«إذا توفي أحدكم فوجد شيئاً فليكفن في ثوب حبرة» وأخرجه مسلم من طريق
هارون بن عبد الله، وحجاج بن الشاعر به، وأخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن
بن خالد الرقي القطان، ويوسف بن سعيد به^(١).

المنافشة والتعليق: إسناده هذا الحديث: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ
الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.
رجاله كلهم ثقات، وقد عنعن ابن جريج عن أبي الزبير، ولكنه صرح بالإخبار عند
مسلم والنسائي، مما ينفي شبهة التدليس عن عنعنة ابن جريج، والله أعلم .

(١) صحيح مسلم، ٢/٦٥١، رقم: ٩٤٣، كتاب الكسوف، باب في تحسين كفن الميت. سنن أبي
داود، ٣/١٩٨، رقم: ٣١٤٨ و٣١٥٠، كتاب الجنائز، باب في الكفن.

٢٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَرِكٍ رُبْعَةٌ، أَوْ حَائِطٌ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ، حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ بَاعَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذَنَهُ». هذا الحديث قد مر تخريجه ودراسته عند دراسة صحيح مسلم.

٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَوْ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، أَوْ عَنْهُمَا جَمِيعًا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا قُسِّمَتِ الْأَرْضُ وَحُدَّتْ، فَلَا شُفْعَةَ فِيهَا». أخرجه أبو داود^(١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَوْ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، أَوْ عَنْهُمَا جَمِيعًا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

ورجاله كلهم ثقات، وقد عنعن ابن جريج عن شيخه الزهري لكن تابعه مالك ومحمد بن إسحاق في الرواية عن الزهري كما عند البيهقي^(٢)، مما يحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال، والله أعلم.

٢٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا ذَكَرَتْ أَوْ كَلِمَةً غَيْرَهَا "قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ). الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةً" قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ الْقِرَاءَةَ الْقَدِيمَةَ {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}» يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةً " قَالَ أَبُو دَاوُدَ:

(١) سنن أبي داود، ٣/٢٨٦، رقم: ٣٥١٥، كِتَابُ الْبُيُوعِ، بَابُ فِي الشُّفْعَةِ.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، ٦/١٧٢، رقم: ١١٥٦٩ و١١٥٧١، كِتَابُ الشُّفْعَةِ، بَابُ الشُّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يُفَسِّمْ.

« سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ الْقِرَاءَةُ الْقَدِيمَةُ {مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ} ». أخرجه أبو داود، والترمذي، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ ثم يقف (١).
المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ.
هذا الحديث قال عنه الدار قطني: "إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَكُلُّهُمْ ثِقَاتٌ" (٢)، وقال عنه الحاكم في مستدركه: " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَكَمْ يُخْرِجَاهُ"، ووافقه الذهبي على ذلك (٣).

وقد رواه ابن جريج عن ابن أبي مليكة دون ذكر الوساطة بين أم سلمة وابن أم مليكة، ولذلك قال الترمذي " هذا حديث غريب " وبه يقرأ أبو عبيد ويختاره. هكذا روى يحيى بن سعيد الأموي، وغيره عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة، وليس إسناده بمتصل لأن الليث بن سعد، روى هذا الحديث عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك، عن أم سلمة. وحديث الليث أصح، وليس في حديث الليث: وكان يقرأ (ملك يوم الدين) ".

فرجح حديث الليث على حديث ابن جريج، ولا أدري لماذا مع أن ابن جريج توبع في روايته عن ابن مليكة، فقد تابعه نافع بن عمرو الجمحي لكن لم يذكر أم سلمة كما في مسند أحمد (٤). فرمما لهذا السبب استغربه أنه لم يتابعه في الرواية عن أبي مليكة عن أم سلمة أحد.

(١) سنن أبي داود، ٤/٣٧، رقم: ٤٠٠١، كِتَابُ الْحُرُوفِ وَالْقِرَاءَاتِ. سنن الترمذي، ٥/١٨٥، رقم: ٢٩٢٧، أبواب القراءات عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم باب في فاتحة الكتاب.

(٢) سنن الدار قطني، ٢/٨٦، رقم: ١١٩١، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ وُجُوبِ قِرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الصَّلَاةِ وَالْجَهْرُ بِهَا وَخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ.

(٣) المستدرک على الصحيحين للحاكم، م.س، ١/٣٥٦، رقم: ٨٤٧، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، أَمَّا حَدِيثُ أَنَسِ.

(٤) مسند أحمد، ٤٤/٤٥، رقم: ٢٦٤٥١، حَدِيثُ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ بِنْتِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويعلی بن مملک لم یرو عنه أحد إلا ابن أبي ملیکة^(١)، وابن جریج من أثبت الناس فی ابن أبي ملیکة مما یحمل عنعنته علی الاتصال، والله أعلم.

٢٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ لُؤَيْنٌ، وَبَعْضُهُ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: قِيلَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ امْرَأَةً تَلْبَسُ النُّعْلَ، فَقَالَتْ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلَةَ مِنَ النِّسَاءِ». أخرجه أبو داود^(٢).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ لُؤَيْنٌ، وَبَعْضُهُ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ.

رجاله ثقات، وقد تفرد به ابن جريج ورواه بالنعنعنة عن ابن أبي مليكة، وابن جريج من أثبت الناس في ابن أبي مليكة مما برفع شبهة التدليس عن عنعنته، والله أعلم.

٢٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ، وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أُتِيَ بِأَبِي قُحَافَةَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَرَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ كَالثَّغَامَةِ بِيَاضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «غَيِّرُوا هَذَا بِشَيْءٍ، وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ». قد سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة صحيح مسلم.

٢٨ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُنتَهَبِ قَطْعٌ، وَمَنْ انْتَهَبَ نُهْبَةً مَشْهُورَةً فَلَيْسَ مِنَّا». أخرجه أبو داود، وابن ماجه من طريق محمد بن بشار قال: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج بلفظ «لا يقطع الخائن، ولا المنتهب، ولا المختلس»، وأخرجه الترمذي من طريق علي بن خشرم قال:

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٤/٤٥٨.

(٢) سنن أبي داود، ٤/٦٠، رقم: ٤٠٩٩، كِتَابُ اللَّبَاسِ بَابُ: فِي لِبَاسِ النِّسَاءِ.

حدثنا عيسى بن يونس، عن ابن جريج، عن أبي الزبير بلفظ «ليس على خائن، ولا منتهب، ولا مختلس قطع»، وأخرجه النسائي من طريق مخلد وأبي داود الحفري، عن سفیان، عن أبي الزبير بزيادة «ولا مختلس قطع»، ومن طريق حجاج، قال: قال ابن جريج: قال أبو الزبير بلفظ «ليس على المختلس قطع»، وبلفظ «ليس على الخائن قطع» ومن طريق المغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير بلفظ «ليس على مختلس، ولا منتهب، ولا خائن قطع»، ومن طريق أشعث، عن أبي الزبير بلفظ «ليس على خائن قطع»^(١).

الناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: وقد قال عنه الترمذي: " هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم وقد رواه مغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث ابن جريج . المغيرة بن مسلم هو بصري أخو عبد العزيز القسملبي كذا قال علي بن المديني "

وأعله النسائي بأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير^(٢)، وقال أبو داود مثل قال النسائي، وزعم أبو داود بأن أحمد بن حنبل قال: " لم يسمعه ابن جريج من أبي الزبير، وأنه سمعه ابن جريج من ياسين الزيات "^(٣).

وقد ذكرت فيما سبق قول ابن أبي حاتم: سألت أبا وأبا زرعة عن حديث ابن جريج... (فذكره) فقالوا: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير، يقال: إنه سمعه من ياسين: أنا حدثت به ابن جريج عن أبي الزبير.

(١) سنن أبي داود، ٤/١٣٨، رقم: ٤٣٩١ و٤٣٩٢، كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ الْقَطْعِ فِي الْخُلْسَةِ وَالْخِيَانَةِ. سنن الترمذي، ٤/٥٢، رقم: ١٤٤٨، أبواب الحدود عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في الخائن، والمختلس، والمنتهب. سنن النسائي، ٨/٨٨ - ٨٩، رقم: ٤٩٧١، كتاب قطع السارق، باب ما لا قطع فيه.

(٢) سنن النسائي، ٨/٨٨، م.س، رقم: ٤٩٧٢.

(٣) سنن أبي داود، ٤/١٣٨، م.س، رقم: ٤٣٩٣.

فقلت لهما: ما حال ياسين؟ فقالا: ليس بقوى"، وقد بينت أن ياسين الزيات متهم، فلا يصدق في قوله أنه هو الذى حدث به ابن جريج، وفرضاً أن ياسين الزيات صدق في كلامه، فربما سمع ابن جريج الحديث من أبي الزبير بعد سماعه من ياسين، وقد صرح ابن جريج بسماع الحديث من أبي الزبير كما عند الدارمي من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج، قال: أنبأنا أبو الزبير: قال أبو الزبير: قال جابر به^(١) وكذلك من طريق: عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: قال لي أبو الزبير^(٢)، وكذلك من طريق محمد بن حاتم، قال: أخبرنا سويد، قال: أخبرنا عبد الله، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، عن جابر، في السنن الكبرى للنسائي حيث قال عقبه: "ما عمل شيئاً، ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير عندنا والله أعلم"^(٣).
ورجال هذا السند عند النسائي كلهم ثقات، ومع ذلك يقول بأن ابن جريج لم يسمع الحديث من أبي الزبير، وكذلك الطريقتان السابقتان يظهران تصريح ابن جريج بالإخبار، وحل هذا الإشكال وبالله التوفيق، أن لفظ أخبرني عند النسائي إنما هو من باب القراءة فابن جريج لم يسمع الحديث لكن قرأه من كتاب أبي الزبير، والله أعلم، بدليل أن النسائي قال: "وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج، عيسى بن يونس، والفضل بن موسى، وابن وهب، ومحمد بن ربيعة، ومخلد بن يزيد، وسلمة بن سعيد بصري ثقة، قال ابن أبي صفوان: وكان خير أهل زمانه، « فلم يقل أحد منهم حدثني أبو الزبير، ولا أحسبه سمعه من أبي الزبير، والله تعالى أعلم »"^(٤).

(١) سنن الدارمي، ٣/١٤٧٨، رقم: ٢٣٥٦، م.س، ومن كتاب الحدود، باب ما لا يقطع من السارق.

(٢) مصنف عبد الرزاق، ١٠/٢٠٦، رقم: ١٨٨٤٤، م.س، كتاب اللقطة، باب النهبة ومن أوى محدثاً.

(٣) السنن الكبرى للنسائي، ٧/٣٩، رقم: ٧٤٢١، م.س، كتاب قطع السارق، ما لا قطع فيه.

(٤) سنن النسائي، ٨/٨٩، م.س، رقم: ٤٩٧٤.

وفعلًا فإن حجاج وهو أعلم الناس بحديث ابن جريج لم يرو الحديث بلفظ حدثني، وقد تابع سفيان الثوري ابن جريج في الرواية عن أبي الزبير، ومع أن النسائي رحمه الله قال: "لم يسمعه سفيان من أبي الزبير"، إلا أن سفيان ممن يحمل تدليسه، ولن أتكلم عن متابعة المغيرة بن مسلم لابن جريج لأن النسائي قال عنه: "المغيرة بن مسلم ليس بالقوي في أبي الزبير، وعنده غير حديث منكر" (١)، وبهذا تزول شبهة التدليس من لفظة ابن جريج، والله أعلم.

٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ الْمَعْنَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، «أَنَّ رَجُلًا زَنَى بِامْرَأَةٍ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجُلِدَ الْحَدَّ، ثُمَّ أُخْبِرَ أَنَّهُ مُحْصَنٌ، فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، مَوْقُوفًا عَلَى جَابِرٍ، وَرَوَاهُ أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِنَحْوِ ابْنِ وَهَبٍ، لَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا زَنَى فَلَمْ يُعْلَمَ بِإِحْصَانِهِ، فَجُلِدَ، ثُمَّ عَلِمَ بِإِحْصَانِهِ فُرَجِمَ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَبُو يَحْيَى الْبَزَّازِ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بَلْفِظِ «أَنَّ رَجُلًا زَنَى بِامْرَأَةٍ فَلَمْ يَعْلَمَ بِإِحْصَانِهِ، فَجُلِدَ، ثُمَّ عَلِمَ بِإِحْصَانِهِ، فَرَجِمَ».

وأخرجه النسائي، ورواه من طريق محمد بن بشار، عن أبي عاصم هو النبيل، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير بلفظ "في محصن زنا ولم يعلم بإحصانه حتى جلد، ثم علم بإحصانه، قال: يرجم" (٢).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ الْمَعْنَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ.

(١) السنن الكبرى للنسائي، م.س، ٧/٤٠، رقم: ٧٤٢٥.

(٢) سنن أبي داود، ٤/١٥١، رقم: ٤٤٣٨ و٤٤٣٩، كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك.

هذا الحديث رواه ابن وهب عن ابن جريج، وقد رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه عنعنة ابن جريج، وخالفه أبو عاصم فرواه عن ابن جريج وفيه تصريح ابن جريج بالإخبار عن أبي الزبير، ولم يرفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال عنه النسائي بأنها أصح من رواية ابن هب، وبهذا نزول شبهة التدليس عن عنعنة ابن جريج التي من رواية ابن وهب، والله أعلم.

٣٠ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَهَذَا حَدِيثُهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ رُكَانَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَقْتِ (١) فِي الْخَمْرِ حَدًّا»، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكِرَ، فَلَقِيَ يَمِيلُ فِي الْفَجِّ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا حَاذَى بِدَارِ الْعَبَّاسِ، انْفَلَتَ فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ فَالْتَزَمَهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضَحِكَ، وَقَالَ: «أَفْعَلَهَا؟» وَكَمْ يَأْمُرُ فِيهِ بِشَيْءٍ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، حَدِيثُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ هَذَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِي عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رُكَانَةَ بِهِ، وَمِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رُوحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رُكَانَةَ بِهِ (٢).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَهَذَا حَدِيثُهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رُكَانَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١) (لم يقت في الخمر) أي لم يوقت ولم يعين يقال وقت بالتخفيف يقت فهو موقوت وليس المراد أنه ما قرر حدا أصلا، ينظر: عون المعبود للإباضي، م.س، ١٢/١١٣.
(٢) سنن أبي داود، ٤/١٦٢، رقم: ٤٤٧٦، كِتَابُ الْخُدُودِ، بَابُ الْحَدِّ فِي الْخَمْرِ - السنن الكبرى للنسائي: ٥/١٣٩، رقم: ٥٢٧١ و ٥٢٧٢، كتاب الحد في الخمر، إقامة الحد على من شرب الخمر على التأويل.

رجاله ثقات إلا محمد بن علي بن ركانة، وقد رواه عنه ابن جريج بالعنعنة، . لكنه صرح بالسماع كما عند النسائي وأحمد بن حنبل والحاكم^(١).

٣١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: مَرَّبِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا جَالِسٌ هَكَذَا، وَقَدْ وَضَعْتُ يَدِي الْيُسْرَى خَلْفَ ظَهْرِي وَاتَّكَأْتُ عَلَى أَلْيَةِ يَدِي، فَقَالَ: «أَتَقَعُدُ قَعْدَةَ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ؟». أخرجه أبو داود^(٢).

المناقشة والتعليق: إسناده هذا الحديث: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ.

رجاله كلهم ثقات، وقد أخرجه الحاكم من طريق عمرو بن خالد، وقال عنه: " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرَجْ لَهُ " ، ووافقه الذهبي^(٣)، وفي هذا الحديث عن ابن جريج إلا أنه صرح بالتحديث عن شيخه إبراهيم بن ميسرة عند عبد الرزاق^(٤) فزال شبهة التدليس فلله الحمد والمنة .

٣٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ الْخَثْعَمِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ فَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، قَالَ: يُقَالُ حِينَئِذٍ هُدَيْتَ، وَكُفَيْتَ، وَوُقِيْتَ، فَتَتَنَحَّى لَهُ الشَّيَاطِينُ، فَيَقُولُ لَهُ شَيْطَانٌ آخَرُ: كَيْفَ لَكَ بِرَجُلٍ قَدْ هُدِيَ وَوُقِيَ؟ " .

(١) مسند أحمد، ٥/١١٦، رقم: ٢٩٦٣، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . المستدرک للحاکم، ٤/٤١٥، رقم: ٨١٢٤، كِتَابُ الْحُدُودِ.

(٢) سنن أبي داود، ٤/٢٦٣، رقم: ٤٨٤٨، كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ فِي الْجَلْسَةِ الْمَكْرُوهَةِ.

(٣) المستدرک للحاکم، ٤/٢٩٩، رقم: ٧٧٠٣، كِتَابُ الْأَدَبِ.

(٤) مصنف عبد الرزاق، ٢/١٩٧، رقم: ٣٠٥٧، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الرَّجُلِ يَجْلِسُ مُعْتَمِدًا عَلَى يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ.

أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن محمد بن تميم، عن حجاج، عن ابن جريج، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، دون قوله " فَتَتَنَحَّى لَهُ الشَّيَاطِينُ، فَيَقُولُ لَهُ شَيْطَانٌ آخَرٌ: كَيْفَ لَكَ بِرَجُلٍ قَدْ هُدِيَ وَكُفِيَ وَوُقِيَ؟"، وأخرجه الترمذي من طريق سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي قال: حدثنا أبي قال: حدثنا ابن جريج، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة مثل رواية النسائي (١).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْخُثْعَمِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

رجاله ثقات كلهم، وقد قال عنه الترمذي: « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وقال في علله: " سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: حَدَّثُونِي عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَا أَعْرِفُ لِابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَلَا أَعْرِفُ لَهُ سَمَاعًا مِنْهُ" (٢)، وهذا الحديث قد علقته عليه سابقاً، قد نفى الترمذي أن يكون قد عرفه إلا من هذا الوجه، لكنه روي من غير هذا الوجه فقد رواه مجاهد عن كعب الأحمبار موقوفاً (٣)، وكذلك قال ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي: " قُلْتُ قَدْ رَوَاهُ أَبُو قُرَّةَ مُوسَى بْنُ طَارِقٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ إِسْحَاقَ وَقَدْ وَقَعَ فِي

(١) السنن الكبرى للنسائي، ٩/٣٩، رقم: ٩٨٣٧، كتاب عمل اليوم والليلة عونك يا رب على ما بقي. سنن الترمذي، ٥/٤٩٠، رقم: ٣٤٢٦، أبواب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما يقول إذا خرج من بيته.

(٢) الترمذي، العلل الكبير، م.س، ١/٣٦٢، رقم: ٦٧٣.

(٣) معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولا هم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (ت: ٥١٥٣)، الجامع (منشور كملق بمصنف عبد الرزاق)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، ط ٢، ١٤٠٣ هـ، ١١/٣٢، رقم: ١٩٨٢٧.

سَمَاعِنَا مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ صَاعِدٍ أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١)، وقد بينت أن ابن جريج صرح بالسماع من إسحاق في موارد الظمان، وأن البخاري رحمه الله لم يصب في نفي سماع ابن جريج من إسحاق، وكذلك لم يصب بنفيه أن يكون لابن جريج غير هذا الحديث عن إسحاق، والحديث صححه ابن حبان.

المطلب الثاني: الأحاديث المعنونة التي ثبت فيها التدليس

١ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَنْطَاكِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ بْنِ سُفْيَانَ، أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ، أَخْبَرَهُمْ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ تَطَبَّبَ، وَلَا يَعْلَمُ مِنْهُ طِبٌّ، فَهُوَ ضَامِنٌ» قَالَ نَصْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «هَذَا لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا الْوَلِيدُ، لَا نَدْرِي هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا». أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن عثمان ومحمد بن مصفى به وابن ماجه من طريق هشام بن عمار، وراشد بن سعيد الرملي به^(٢).

المنافشة والتعليق: (مرسل خفي) إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَنْطَاكِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ بْنِ سُفْيَانَ، أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ، أَخْبَرَهُمْ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَقَدْ قَالَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ: " هَذَا لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا الْوَلِيدُ، لَا نَدْرِي هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا"، أي لم يرو الحديث مسنداً إلا الوليد بن مسلم، ولا ندرى هو صحيح مسند أم لا.

(١) ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٥٦٤٣هـ)، المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٣، ٥١٤٢٠ / ٢٠٠٠م، ٤/٣٧٤.

(٢) سنن أبي داود، ٤/١٩٥، رقم: ٤٥٨٦، كِتَابُ الدِّيَاتِ، بَابُ فِيمَنْ تَطَبَّبَ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَأَعْنَتَ. سنن ابن ماجه، ٢/١١٤٨، رقم: ٣٤٦٦، كِتَابُ الطَّبِّ بَابُ مَنْ تَطَبَّبَ، وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ طِبٌّ.

ولم يتعرض أحد على رواية ابن جريج عن عمرو بن شعيب وقد ذكرت سابقاً أنه لم يسمع من عمرو بن شعيب، وفي هذا الحديث روى عنه بالنعنة، وليس هناك متابع لابن جريج فتبقى عنعنته محتملة للانقطاع، والله أعلم.

٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ حَمِيدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ رَأَيْتِ، أَوْ كَلِمَةً غَيْرَهَا، فِيكُمْ الْمُغْرَبُونَ؟» قُلْتُ: وَمَا الْمُغْرَبُونَ؟ قَالَ: «الَّذِينَ يَشْتَرِكُ فِيهِمُ الْجِنَّ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ حَمِيدٍ، هذا الحديث تفرد ابن جريج بروايته عن أبيه، وقد عنعن ولم أجد ما يحمل عنعنته على الاتصال، والله أعلم.

٣ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبْشِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ» سَأَلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: «هَذَا الْحَدِيثُ مُخْتَصَرٌ، يَعْنِي مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ فِي فَلَاةٍ يَسْتَظِلُّ بِهَا ابْنُ السَّبِيلِ، وَالْبَهَائِمُ عَثَا، وَظُلْمًا بِغَيْرِ حَقٍّ يَكُونُ لَهُ فِيهَا صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (٢).

(١) سنن أبي داود، ٤/٣٢٨، رقم: ٥١٠٧، كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ فِي الصَّبِيِّ يُولَدُ فَيُؤَدَّنُ فِي أُذُنِهِ.
(٢) سنن أبي داود، ٤/٣٦١، رقم: ٥٢٣٩، كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ فِي قَطْعِ السِّدْرِ. سنن النسائي، ٨/٢١، رقم: ٨٥٥٧، كِتَابُ السَّيْرِ، قَطْعُ السِّدْرِ.

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعَمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبْشِيِّ.

هذا الحديث قال عنه الطبراني في المعجم الأوسط: " لا يروى هذا الحديث عن عبد الله بن حبشي إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن جريج"^(١)، وقد رواه ابن جريج بالنعنة عن عثمان بن أبي سليمان، ولم أجد ما يحمل عنعنته على الاتصال، والله اعلم.

المبحث الثاني: الأحاديث المعننة التي ثبت فيها الإرسال والأحاديث التي جاءت بلفظ "قال"

المطلب الأول: الأحاديث المعننة التي ثبت فيها الإرسال

١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ الْمَعْنَى، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سَلِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ رَجُلٍ، مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَكَمْ يَقُلُ: مِنَ الْأَنْصَارِ ثُمَّ اتَّفَقُوا، يُقَالُ لَهُ بَصْرَةٌ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً بَكْرًا فِي سِتْرِهَا، فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا فَإِذَا هِيَ حُبْلَى، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّتْ مِنْ فَرْجِهَا، وَالْوَكْدُ عَبْدٌ لَكَ، فَإِذَا وَكَدْتَ» قَالَ الْحَسَنُ: «فَاجْلِدْهَا» وَقَالَ ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ: " فَاجْلِدْهَا - أَوْ قَالَ: فَحَدِّوْهَا " قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ قَتَادَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ، وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، وَعَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

(١) الطبراني، المعجم الأوسط، م.س، ٣/٥٠، رقم: ٢٤٤١.

المسيب، أرسلوه كلهم وفي حديث يحيى بن أبي كثير، أن بصرة بن أكثم نكح امرأة وكلهم، قال: في حديثه جعل الولد عبداً له. أخرجه أبو داود (١).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حدثنا مخلد بن خالد، والحسن بن علي، ومحمد بن أبي السري المعنى، قالوا: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب.

هذا الحديث راه ابن جريج عن صفوان بن سليم، وقد عرضت فيه أقوال النقاد، وعلقت عليها، وبينت أن ابن جريج صرح بأنه لم يسمع من صفوان بن سليم هذا الحديث، وذلك بلفظ "حدثت" كما عند عبد الرزاق، وهذا من أمانة ابن جريج، وحتى لو لم يصرح بذلك فهذا يسمى إرسالاً خفياً لأن ابن جريج لا يذكر له سماع من صفوان بن سليم، والله أعلم.

٢ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم، حدثنا روح، حدثنا ابن جريج، عن بنانة، مولاة عبد الرحمن بن حسان الأنصاري، عن عائشة، قالت: بينما هي عندها إذ دخل عليها بجارية وعليها جلاجل يصوتن، فقالت: لا تدخلنها علي إلا أن تقطعوا جلاجلها، وقالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جرس». أخرجه أبو داود (٢).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حدثنا محمد بن عبد الرحيم، حدثنا روح، حدثنا ابن جريج، عن بنانة، مولاة عبد الرحمن بن حسان الأنصاري.

وهذا الحديث عن بنانة عن عائشة لا يعرف إلا برواية ابن جريج (٣)، وبنانة مجهولة وقد روى عنها ابن جريج بالعنعنة فلا يمكن الحكم على العنعنة بالتدليس أو الاتصال لعدم معرفة بنانة، والله أعلم. (حديث مرسل).

(١) سنن أبي داود، ٢/٢٤١، رقم: ٢١٣١، كتاب النكاح، باب في الرجل يتزوج المرأة فيجدها حبلً.

(٢) سنن أبي داود، ٤/٩٢، رقم: ٤٢٣١، كتاب الخاتم، باب ما جاء في الجلاجل.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ١/٣٥٣.

٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ جُرَيْجٍ، يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «تَعَاَفُوا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ». أخرجه أبو داود، والنسائي (١).

المناقشة والتعليق (مرسل خفي) إسناد هذا الحديث: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ جُرَيْجٍ، يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَقَدْ قَالَ الْحَاكِمُ عَنْ هَذَا السَّنَدِ: "بَأْتَهُ حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"، وقد وافقه الذهبي على ذلك (٢).

وإنما صححه الحاكم لوجود الشواهد، أما السند ففيه انقطاع بين ابن جريج وعمرو ابن شعيب لأن ابن جريج لم يسمع من عمر بن شعيب شيئاً، ولذلك عنعن ابن جريج في روايته عن عمرو بن شعيب، وهذا منهجه في الرواية عن من لم يسمع منه، ولم أجد ما يحمل عنعنته على الاتصال، والله أعلم.

المطلب الثاني: الأحاديث المعننة التي جاءت بلفظ "قال"

١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: وَقَالَ: ابْنُ شِهَابٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ: قَالَ ابْنُ صَالِحٍ: قَالَ الْعَدَوِيُّ: وَإِنَّمَا هُوَ الْعُدْرِيُّ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ قَبْلَ الْفِطْرِ بِيَوْمَيْنِ بِمَعْنَى حَدِيثِ الْمُقْرِيِّ.

التخريج: أخرجه أبو داود، وساق له إسناد آخر قبله من طريق همام عن محمد بن يحيى، بلفظ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطِيبًا، فَأَمَرَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ، صَاعٍ

(١) سنن أبي داود، ٤/١٣٣، رقم: ٤٣٧٦، كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ الْعَفْوِ عَنِ الْحُدُودِ مَا لَمْ تَبْلُغِ السُّلْطَانَ. سنن النسائي، ٨/٧٠، رقم: ٤٨٨٥ و ٤٨٨٦، كِتَابُ قَطْعِ السَّارِقِ، مَا يَكُونُ حَرْزًا وَمَا لَا يَكُونُ.

(٢) المستدرک علی الصحیحین، ٤/٤٢٤، رقم: ٨١٥٦، كِتَابُ الْحُدُودِ.

تَمْ، أَوْ صَاعٍ شَعِيرٍ، عَنْ كُلِّ رَأْسٍ - زَادَ عَلِيٌّ فِي حَدِيثِهِ: «أَوْ صَاعٍ بُرٍّ، أَوْ قَمَحٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ» (١).

مناقشة وتعليق: إسناد الحديث: أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: وَقَالَ: ابْنُ شَهَابٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ: قَالَ ابْنُ صَالِحٍ: قَالَ الْعَدَوِيُّ: وَإِنَّمَا هُوَ الْعُدْرِيُّ. هنا تابع محمد بن يحيى ابن جريج في روايته عن الزهري، مما يحمل عنعنته على الاتصال، والله أعلم.

٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عَمِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ الْإِبِلِ؟ فَذَكَرَ نَحْوَهُ زَادَ «وَإِعَارَةٌ دَلْوِهَا».

التخريج: أخرجه أبو داود، ومسلم من طريق عبد الرزاق وفيه ذكر صاحب الإبل، والبقر، والغنم، والكنز، وقد قال مسلم في نهاية الحديث: " قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عَمِيرٍ يَقُولُ: هَذَا الْقَوْلُ: ثُمَّ سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ، وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عَمِيرٍ، يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «حَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ، وَإِعَارَةٌ دَلْوِهَا، وَإِعَارَةٌ فَحْلِهَا، وَمَنْيَحْتُهَا وَحَمْلٌ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (٢).

مناقشة وتعليق: إسناد الحديث: يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عَمِيرٍ، صرح ابن جريج بالسماع عند مسلم مما يرفع شبهة التدليس عن روايته، والله أعلم.

(١) سنن أبي داود، ٢/١١٤، رقم: ١٦٢٠ - ١٦٢١، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ مَنْ رَوَى نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمَحٍ.

(٢) سنن أبي داود، ٢/١٢٥، رقم: ١٦٦١، كِتَابُ الزَّكَاةِ - بَابُ فِي حُقُوقِ الْمَالِ - صحيح مسلم، ٢/٦٨٤، رقم: ٩٨٨، كِتَابُ الزَّكَاةِ - بَابُ إِثْمِ مَانِعِ الزَّكَاةِ.

حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُنتَهَبِ قَطْعٌ، وَمَنْ أَنْتَهَبَ نَهْبَةً مَشْهُورَةً فَلَيْسَ مِنَّا».

مناقشة وتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة سنن ابن ماجه .

الفصل الرابع

الأحاديث الواردة في سنن الترمذي

المبحث الأول: الأحاديث المعنعنة التي لم يثبت فيها التدليس والتي ثبت فيها التدليس

المطلب الأول: الأحاديث المعنعنة التي لم يثبت فيها التدليس

١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَكْبُرُ وَهُوَ يَهُوِيٌّ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، قَالُوا: يَكْبُرُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَهُوِيٌّ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ (١)

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

هذا الحديث يرويه ابن جريج عن الزُّهْرِيِّ بالمعنعنة، وهي محمولة على الاتصال لأن ابن جريج صرح بالسَّماع كما عند مسلم، والله أعلم.

٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، أَنَّهُ مَرَّ

(١) صحيح مسلم، ١/٢٩٣، رقم: ٣٩٥، بَابُ: إِنْبَاتِ التَّكْبِيرِ فِي كُلِّ حَفْصٍ، وَرَفَعُ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا رَفَعَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَيَقُولُ: فِيهِ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. سنن الترمذي، ٢/٣٤، رقم: ٢٥٤، بَابُ: مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ (بَابُ مِنْهُ أَحَدٌ).

بِالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَهُوَ يُصَلِّي، وَقَدْ عَقَصَ ضَفْرَتَهُ فِي قَفَاهُ، فَحَلَّهَا، فَالتَفَّتْ إِلَيْهِ الْحَسَنُ مُغْضَبًا، فَقَالَ: أَقْبِلْ عَلَيَّ صَلَاتِكَ وَلَا تَغْضَبْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «ذَلِكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ»، وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، : أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ» وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَهُوا أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَهُوَ مَعْقُوصٌ شَعْرَهُ «وَعِمْرَانُ بْنُ مُوسَى هُوَ الْقُرَشِيُّ الْمَكِّيُّ وَهُوَ أَخُو أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى» (١).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: يَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

وقد رواه ابن جريج بالنعنة عن عمران بن موسى إلا أنه صرح بالإخبار عنه كما عند ابن خزيمة في صحيحه، من طريق حجاج (٢)، مما يحمل عننته على الاتصال، والله أعلم.

٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَالْوَتْرُ، فَأَوْتَرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى قَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عَلَيَّ هَذَا اللَّفْظُ» وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ هَارُونَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ بِهِ (٣).

(١) سنن الترمذي، ٢/٢٢٣، رقم: ٣٨٤، بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَّةِ كَفِّ الشَّعْرِ فِي الصَّلَاةِ.

(٢) ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت: ٥٣١هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتبة الإسلامية، بيروت، ٢/٥٨، رقم: ٩١١، بَابُ الزَّجْرِ عَنْ غُرْزِ الضَّفَائِرِ فِي الْفَقَا فِي الصَّلَاةِ، إِذْ هُوَ مَقْعَدُ الشَّيْطَانِ.

(٣) صحيح مسلم، ١/٥١٨، رقم: ٧٥١، بَابُ: صَلَاةِ اللَّيْلِ مَثْنِي مَثْنِي، وَالْوَتْرُ رُكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ. سنن الترمذي، ٢/٣٣٢، رقم: ٤٦٩، بَابُ: مَا جَاءَ فِي مُبَادَرَةِ الصُّبْحِ بِالْوَتْرِ.

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، هَذَا الْحَدِيثَ يَرْوِيهِ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى بِالْعِنْعِنَةِ، وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِتِّصَالِ لِأَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ صَرَّحَ بِالسَّمْعِ مِنْ نَافِعٍ كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَابْنُ جُرَيْجٍ كَمَا عَلَّمْنَا مَنْ أَثْبَتَ النَّاسَ فِي نَافِعٍ فَلَوْ أَرَادَ التَّدْلِيلَ لَرَوَاهُ مُبَاشَرَةً عَنْ نَافِعٍ طَلَبًا لَعُلُوِّ الْإِسْنَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِحَابِرِ بْنِ الضَّبْعِ أَصَيْدٌ هِيَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: قُلْتُ: أَكُلُّهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: قُلْتُ: أَقَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»:

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بِلَفْظِ «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الضَّبْعِ يُصِيبُهُ الْمُحْرِمُ، كَبَشًا، وَجَعَلَهُ مِنَ الصَّيْدِ»، وَمِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ بِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ بِلَفْظِ يَشْبَهُ الَّذِي عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ، وَالنَّسَائِيُّ بِهِ (١).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِحَابِرِ بْنِ الضَّبْعِ هَذَا الْحَدِيثَ قَالَ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَرَوَى جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ، «وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَصَحُّ». وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ جُرَيْجٍ

(١) سنن الترمذي، ٣/١٩٨، رقم: ٨٥١، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الضَّبْعِ يُصِيبُهَا الْمُحْرِمُ، ٤/٢٥٢، رقم: ١٧٩١، بَابُ: مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الضَّبْعِ. سنن ابن ماجه، ٢/١٠٣٠، رقم: ٣٠٨٥، بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ، يُصِيبُهُ الْمُحْرِمُ، ٢/١٠٧٨، رقم: ٣٢٣٦، بَابُ الضَّبْعِ.

بالإخبار عن عبد الله بن عبيد بن عمير كما عند ابن حبان في صحيحه^(١)، مما يحمل عنعنته على الاتصال، والله أعلم.

٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ بِالْبَيْتِ مُضْطَبِعًا وَعَلَيْهِ بُرْدٌ»^(٢).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، وقد تكلمت عن عنعنة ابن جريج في عند دراسة سنن أبي داود، وقد بينت أن شيخ ابن جريج هو عطاء.

٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ، فَبَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ». لقد سبق الكلام عن الحديث عند التعليق على عنعنة ابن جريج في صحيح مسلم.

٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي الْجِمَارَ بِمِثْلِ حَصَى الخَذْفِ».

التخريج: أخرجه الترمذي، ومسلم من طريق أبي بكر بن شيبة به وابن ماجه من طريق حرمله بن يحيى به، وأبو داود من طريق أحمد بن حنبل به، والنسائي من طريق محمد بن آدم، ومن طريق إبراهيم بن هارون بلفظ: «رَمَى الْجُمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ

(١) صحيح ابن حبان، ٩/٢٨٧، رقم: ٣٩٦٥، ذِكْرُ الْخَبَرِ الْمُدْحَضِ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ تَقَوَّدَ بِجُرَيْرِ بْنِ حَازِمٍ.

(٢) سبق تخريجه عند مناقشة رواية ابن جريج في سنن أبي داود.

الشَّجَرَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا - حَصَى الخَذْفِ - ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الوَادِي، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ (١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ.

هذا الحديث يرويه ابن جريج عن أبي الزبير بالعنعنة، وقد صرح بالسماع، كما عند مسلم مما يحمل عنعنته على الاتصال ومما يشهد له تصحيح الترمذي لهذا الحديث، والله أعلم.

٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُزَاحِمِ بْنِ أَبِي مُزَاحِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَرَّشِ الْكَعْبِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « خَرَجَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ لَيْلًا مُعْتَمِرًا، فَدَخَلَ مَكَّةَ لَيْلًا، فَقَضَى عُمْرَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ لَيْلَتِهِ، فَأَصْبَحَ بِالْجِعْرَانَةِ كَبَائِتٍ، فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْعَدِ خَرَجَ مِنْ بَطْنِ سَرْفٍ، حَتَّى جَاءَ مَعَ الطَّرِيقِ طَرِيقَ جَمْعِ بَطْنِ سَرْفٍ »

التخريج: أخرجه الترمذي، والنسائي، من طريق عمران بن يزيد به، ومن طريق هناد بن السري، دون ذكر زوال الشمس (٢).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُزَاحِمِ بْنِ أَبِي مُزَاحِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَرَّشِ الْكَعْبِيِّ.

قال الترمذي عن هذا الحديث بعد روايته: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَلَا نَعْرِفُ مُحَرَّشَ الْكَعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ "، وقد صرح ابن

(١) صحيح مسلم، ٢/٩٤٥، رقم: ١٢٩٩، بَابُ: بَيَانِ وَقْتِ اسْتِحْبَابِ الرَّمِيِّ. سنن أبي داود،

٢/٢٠١، رقم: ١٩٧١، بَابُ: فِي رَمِيِّ الْحِمَارِ.

(٢) سنن الترمذي، ٥/١٩٩، رقم: ٢٨٦٣، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ الْجِعْرَانَةِ. سنن النسائي،

٥/١٩٩ - ٢٠٠، رقم: ٢٨٦٣ و ٢٨٦٤، دُخُولُ مَكَّةَ لَيْلًا.

جريج بالسماع عند النسائي من طريق عمران بن يزيد، مما يحمل عنعنته هنا على الاتصال، والله أعلم.

٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُجْصَّصَ الْقُبُورُ، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهَا، وَأَنْ تُوْطَأَ» هذا الحديث تمت دراسته سابقا في صحيح مسلم، وقد بينت أن عنعنة ابن جريج محمولة على الاتصال.

١٠ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: تُوْفِّيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِحَبَشِيٍّ قَالَ: فَحَمِلَ إِلَى مَكَّةَ، فَدْفِنَ فِيهَا، فَلَمَّا قَدِمَتْ عَائِشَةُ أَنْتَ قَبْرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَتْ:

وَكُنَّا كَنَدَمَانِيَّ جَذِيمَةَ حَقْبَةَ
مِنَ الدَّهْرِ حَتَّى قِيلَ لَنْ يَتَّصِدَعَا
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا
لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا
ثُمَّ قَالَتْ: «وَاللَّهِ لَوْ حَضَرْتُكَ مَا دُفِنْتَ إِلَّا حَيْثُ مِتُّ، وَكَلَّوْا شَهْدَتَكَ مَا زُرْتُكَ».

التخريج: أخرجه الترمذي^(١).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: الحسين بن حريث قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن ابن جريج، عن عبد الله بن أبي مليكة، ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، وقد عنن فيه ابن جريج إلا أن عنعنته محمولة على الاتصال، لأن ابن جريج من أثبت الناس في ابن أبي مليكة، وقد تابعه يزيد بن حميد، كما عند أبي يعلى في مسنده^(٢).

(١) سنن الترمذي: ٣/٣٦٢، رقم: ١٠٥٥، باب: ما جاء في الرخصة في زيارة القبور.

(٢) مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المنثري بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلية (ت: ٥٣٠٧)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤، ٨/٢٨٤، رقم: ٤٨٧١، مسند عائشة.

١١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالسلطانُ وليُّ مَنْ لا وليَّ لَهُ». هذا الحديث سبقت دراسته في الأحاديث المعننة، والتي لم يثبت فيها تدليس في سنن ابن ماجه.

١٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ».

التخريج: أخرجه الترمذي، وأبو داوود من طريق أحمد بن حنبل به (١).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرٍ.

هذا الحديث قال عنه الترمذي: «حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ»، وقد رواه ابن جريج بالنعنة عن عبد الله بن محمد بن عقييل، لكنه صرح بالسماع في مسند أحمد من رواية يحيى بن سعيد الأموي (٢)، مما يحمل عننته على الاتصال، والله أعلم.

١٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ أَعْرَابِيَّ بَعْدَ الْبَيْعِ».

هذا الحديث سبقت دراسته في الأحاديث المعننة، والتي لم يثبت فيها تدليس في سنن ابن ماجه.

(١) سنن الترمذي، ٣/٤١٢، رقم: ١١١١ - ١١١٢، بَابُ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ.

سنن أبي داود، ٢/٢٢٨، رقم: ٢٠٧٨، بَابُ فِي نِكَاحِ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ.

(٢) مسند أحمد، ٢٣/٢٧٩، رقم: ٥٠٣١، مُسْنَدُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُنْتَهَبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ».

مناقشة وتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث في الأحاديث المعنعة في سنن ابن ماجه.

١٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامِرِ السَّكْسَكِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِهِ صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ أَعْطَاهُ اللَّهُ أَجْرَ الشَّهَادَةِ».

التخريج: أخرجه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه من طريق: بشر بن آدم قال: حدثنا الضحاک بن مخلد قال: حدثنا ابن جريج قال: حدثنا سليمان بن موسى بلفظ: «من قاتل في سبيل الله عز وجل من رجل مسلم فواق ناقة، وجبت له الجنة»، وأخرجه النسائي من طريق: يوسف بن سعيد، قال: سمعت حجاجاً، أنبأنا ابن جريج، قال: حدثنا سليمان بن موسى باللفظ الذي عند ابن ماجه (١).

المناقشة والتعليق: إسناده هذا الحديث: أحمد بن منيع قال: حدثنا روح بن عبادة قال: حدثنا ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن مالك بن يخامر السكسكي، عن معاذ بن جبل.

(١) سنن الترمذي، ٤/١٨٣، رقم: ١٦٥٤، باب: ما جاء فيمن سأل الشهادة. السنن الصغرى للنسائي، ٦/٢٥، رقم: ٣١٤١، باب: ثواب من قاتل في سبيل الله فواق ناقة. سنن ابن ماجه، ٢/٩٣٣، رقم: ٢٧٩٢، باب القتال في سبيل الله سبحانه وتعالى.

هذا الحديث يرويه ابن جريج، عن سليمان بن موسى بالنعنة، وهي محمولة على الاتصال، لتصريح ابن جريج بالسَّماع منه كما عند ابن ماجه، والنسائي، والله أعلم.

١٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ وَالضَّرْبِ». سبقت دراسة هذا الحديث في الأحاديث المعنونة في صحيح مسلم.

١٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، وَالْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ».

مناقشة وتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث في الأحاديث المعنونة في سنن ابن ماجه.

١٨ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَأَ وَارِثٌ لَهُ».

التخريج: أخرجه الترمذي، وقال: عنه: "وهذا حديث غريب وقد أرسله بعضهم وكلم يذكر فيه عن عائشة، واختلف فيه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فورث بعضهم الخال والخالة والعممة، وإلى هذا الحديث ذهب أكثر أهل العلم في توريث ذوي الأرحام، وأما زيد بن ثابت فلم يورثهم وجعل الميراث في بيت المال^(١)"

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: إسحاق بن منصور قال: أخبرنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن عمرو بن مسلم، عن طاووس، عن عائشة.

(١) سنن الترمذي، ٤/٤٢٢، رقم: ٢١٠٤، باب ما جاء في ميراث الخال.

هذا الحديث يرويه ابن جريج عن عمرو بن مسلم، وقد عنن، إلا أنه صرح بالسماع منه، كما ع عبد الرزاق في مصنفه^(١)، مما يحمل عنعنته على الاتصال، والله أعلم.

١٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ الْخَزَّازُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أُجُورُ أُمَّتِي حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرِ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا». سبقت دراسة هذا الحديث في الأحاديث المعننة في سنن أبي داود.

٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ يَقْرَأُ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. ثُمَّ يَقِفُ، (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) الْفَاتِحَةَ: ٣، ثُمَّ يَقِفُ، وَكَانَ يَقْرَأُهَا: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) ". سبقت دراسة هذا الحديث في الأحاديث المعننة في سنن أبي داود.

٢١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَبْغَضُ الرَّجَالِ إِلَيَّ اللَّهُ الْأَكْدُ الْخَصِمُ». سبقت دراسة هذا الحديث في الأحاديث المعننة في صحيح البخاري.

٢٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ قَالَ - يَعْنِي - إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ: بِسْمِ اللَّهِ،

(١) مصنف عبد الرزاق، ٩/٢٠، رقم: ٦٢٠٢، بَابُ مِيرَاثِ زِي الْقَرَابَةِ.

تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، يُقَالُ لَهُ: كُفَيْتَ، وَوُقِيْتَ، وَتَنَحَّى عَنْهُ الشَّيْطَانُ". سبقت دراسة هذا الحديث في الأحاديث المعنونة في سنن أبي داود.

٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الثَّقَفِيُّ الْمُرَوِّزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: «جَوْفَ اللَّيْلِ الْآخِرِ، وَدُبْرَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوباتِ».

التخریج: أخرجه الترمذي، والنسائي، وأخرجه البيهقي من طريق: عبد الوهاب هو ابن عطاء أخبرنا ابن جريج حدثني عبد الرحمن بن عبد الله بن سابط عن أبي أمامة رضي الله عنه أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فقال أي الدعاء أسمع قال شطر الليل الآخر وأدبار المكتوبة، وأخرجه عبد الرزاق، عن ابن جريج قال: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَابِطٍ، بِهِ (١).

المناقشة والتعليق: إسناده هذا الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الثَّقَفِيُّ الْمُرَوِّزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ.

هذا الحديث من رواية ابن جريج، عن عبد الرحمن بن سابط، بالنعنة وهي محمولة على الاتصال لأن ابن جريج قد صرح بالسماع، والله أعلم.

٢٤ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ، أَنَّهُ فَرَضَ لِأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فِي ثَلَاثَةِ آلَافٍ وَخَمْسِ مِائَةٍ، وَفَرَضَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي ثَلَاثَةِ آلَافٍ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لِأَبِيهِ: لِمَ فَضَلْتَ أُسَامَةَ عَلَيَّ؟ فَوَاللَّهِ مَا سَبَقَنِي إِلَيْهِ مَشْهَدٌ. قَالَ: «لَأَنَّ زَيْدًا كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ

(١) سنن الترمذي، ٥/٥٢٦، رقم: ٣٤٩٩. السنن الكبرى للنسائي، ٩/٤٧، رقم: ٩٨٥٦، باب: مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الدُّعَاءِ دُبْرَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوباتِ. الدعوات الكبرى للبيهقي، ٢/٢٣٨، رقم: ٦٧٠، باب: الدُّعَاءِ وَالْقَوْلِ عِنْدَ الْأَدَانِ. مصنف عبد الرزاق، ٢/٤٢٤، رقم: ٣٩٤٨، باب: السَّاعَةِ الَّتِي يُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ.

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَبِيكَ، وَكَانَ أُسَامَةُ أَحَبَّ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ مِنْكَ، فَآثَرْتُ حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيَّ حُبِّي» هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ» .

التخريج: أخرجه الترمذي (١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: سُفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ. هذا الحديث فيه راويان ضعيفان، وهما: سُفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ: قال عنه النسائي: ليس بثقة، وقال في موضع آخر: ليس بشيء، وقال ابن حبان: كان شيخاً فاضلاً صدوقاً إلا أنه أبتلى بوراقه.

فحكى قصته، ثم قال: وكان ابن خزيمة يروي عنه، وسمعتة يقول: حدثنا بعض من أمسكنا عن ذكره، وما كان يحدث عنه إلا بالحرف بعد الحرف، وهو من الضرب الذين لأن يخروا من السماء أحب إليهم من أن يكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن أفسدوه، وقال الآجري: امتنع أبو داود من التحديث عنه، وقال ابن عدي: وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن، ويقال: كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه وحديث مرسل فيوصله، أو يبذل قوماً يقوم في الإسناد (٢).

مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: هو محمد بن بكر بن عثمان البرساني، أبو عثمان ويقال أبو عبد الله، البصري، قال عنه أبو حاتم: شيخ محلله الصدق، وقال عنه النسائي في كتاب المحاربة من "سننه": ليس بالقوي، وقال ابن قانع: كان ثقة، وقال الذهبي: روى عن

(١) سنن الترمذي، ٥/٦٧٥، رقم: ٣٨١٣، بَابُ مَنْ أَقْبَى زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٤/١٢٣.

عبد الحميد بن جعفر، عن هشام بن عروة، في حديث بسرة في مس الذكر أو أنثيه أو رفعاه، فرغ الزيادة وإنما هي من قول عروة (١).

المطلب الثاني: الأحاديث المعننة التي ثبت فيها التدليس

١ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَايَةٌ: «يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ».

التخريج: أخرجه الترمذي، وقال عنه: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ» (٢).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: الحسن بن الصباح البزار، وإسحاق بن موسى الأنصاري، قالا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

هذا الحديث يرويه ابن جريج عن أبي الزبير بالمعننة، ولم أجد ما يحملها على الاتصال، إلا رواية أبا أيوب عبيد الله بن عبد الله في شرح مشكل الآثار (٣)، حيث صرح ابن جريج بالتحديث، لكنه خالف الثقات، ولم أدر ما حاله، فتبقى شبهة التدليس قائمة، والله أعلم.

(١) المرجع نفسه، تهذيب التهذيب، ٩/٧٨.

(٢) سنن الترمذي، ٥/٤٧، رقم: ٢٦٨٠، بَابُ مَا جَاءَ فِي عَالِمِ الْمَدِينَةِ.

(٣) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: ٥٣٢١هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٨/ ١٤١٥هـ، ١٠/١٨٦، رقم: ٤٠١٦، بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: "يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، فَلَا يَجِدُونَ عَالِمًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ"

المبحث الثاني: الأحاديث المعننة التي ثبت فيها الإرسال والأحاديث التي جاءت بلفظ "قال"

المطلب الأول: الأحاديث المعننة التي ثبت فيها الإرسال

١ - حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مُنَادِيًا فِي فِجَاجِ مَكَّةَ: «أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى، حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ، صَغِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ، مُدَّانٍ مِنْ قَمْحٍ، أَوْ سِوَاهُ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ». أخرجه الترمذي، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ» وَرَوَى عُمَرُ بْنُ هَارُونَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَقَالَ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مِينَاءَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ بَعْضَ هَذَا الْحَدِيثِ، حَدَّثَنَا جَارُودٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ هَارُونَ هَذَا الْحَدِيثَ (١).

المناقشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. هذا الحديث يرويه ابن جريج عن عمرو بن شعيب، وقد قال أبو عيسى الترمذي: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا يَعْنِي الْبُخَارِيَّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ" (٢).

وابن جريج عاصر عمرو بن شعيب، ولكن ليس له سماع منه فعلى هذا تكون روايته عنه من باب المرسل الخفي، والله أعلم.

المطلب الثاني: الأحاديث المعننة التي جاءت بلفظ "قال"

لا يوجد في سنن الترمذي روايات لابن جريج بلفظ "قال" إنما كلها عنعنة.

(١) سنن الترمذي، ٣/٥١، رقم: ٦٧٤، بَابُ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ.
(٢) السنن الكبرى للبيهقي، ٤/٢٨٩، رقم: ٧٧٢٨، بَابُ وُجُوبِ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى أَهْلِ الْبَادِيَةِ.

الفصل الخامس

الأحاديث الواردة في سنن النسائي

المبحث الأول: الأحاديث المعنعنة التي لم يثبت فيها التديس والتدليس والتي ثبت فيها التديس

المطلب الأول: الأحاديث المعنعنة التي لم يثبت فيها التديس

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ وَمَالِكٍ وَأَبْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَأَيْتَكَ تَلْبَسُ هَذِهِ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ^(١) وَتَتَوَضَّأُ فِيهَا. قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْبَسُهَا وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا».

التخريج: أخرجه النسائي^(٢).

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ وَمَالِكٍ وَأَبْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَرْنِ ابْنِ جُرَيْجٍ بِمَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مِمَّا يَحْمِلُ عَنْعَنَتَهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفَ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَحَدَّثْتَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ «يُصْبِحُ جُنْبًا مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ».

(١) السَّبْتِيَّةُ بِالْكَسْرِ: جُلُودُ الْبَقَرِ الْمَدْبُوعَةِ بِالْفَرْطِ يَتَّخِذُ مِنْهَا النَّعَالَ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ شَعْرَهَا قَدْ سُبِتَ عَذًّا: أَيِ حَلِقٍ وَأَزِيلٍ. وَقِيلَ لَأَنَّهَا انْسَبَتُ بِالْدَّبَاعِ (ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، م.س، ٢/٣٣٠).

(٢) سنن النسائي، ١/٨٠، رقم: ١١٧، بَابُ الْوُضُوءِ فِي النَّعْلِ.

التخريج: أخرجه النسائي، وأخرجه مسلم من طريق: يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، ح وحدثني محمد بن رافع، - واللفظ له - حدثنا عبد الرزاق بن همام، أخبرنا ابن جريج، أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي بكر، قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه... الحديث كما ساق له سنداً آخر؛ فقال: حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي، حدثنا أبو عاصم، حدثنا ابن جريج، أخبرني محمد بن يوسف، عن سليمان بن يسار، أنه سأل أم سلمة رضي الله عنها، عن الرجل يصب جنباً أيصوم، قالت: كان رسول الله ﷺ « يصب جنباً من غير احتلام، ثم يصوم » (١).

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، قال: حدثنا خالد بن الحارث، قال: حدثنا ابن جريج، عن محمد بن يوسف، عن سليمان بن يسار.

نلاحظ مما سبق أن ابن جريج قد صرح بالسماع من محمد بن يوسف كما عند مسلم مما يجعل رواية ابن جريج محمولة على الاتصال، والله أعلم.

٣ - أخبرنا سويد بن نصر قال: حدثنا عبد الله، عن معمر، عن الزهري، ح وأنبأنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا عبد الرزاق قال: أنبأنا معمر وابن جريج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد، وهو قدر الفرق ».

(١) صحيح مسلم، ٢/٧٧٩، رقم: ١١٠٩، و٢/٧٨١، رقم: ١١٠٩، باب: صحبة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب. سنن النسائي، ١/١٠٨، رقم: ١٨٣، باب ترك الوضوء مما غيرت النار.

التخريج: أخرجه النسائي من طرق متعددة وألفاظ متقاربة، وأخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه^(١).

الناقشة والتعليق: إسناد الحديث: سويد بن نصر قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ح وَأَنْبَأَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ وَأَبْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

هذا الحديث يرويه ابن جريج مقرونا بمعمر عن الزهري، وقد تابعه مالك كما عند مسلم، وأبو داود، وتابعه سفيان، والليث، كما عند مسلم، والنسائي، وكذلك ابن أبي ذئب، كما عند البخاري، وإبراهيم بن سعد كما عند النسائي، مما يحمل عنعنته على الاتصال، والله أعلم.

٤ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ».

التخريج: أخرجه النسائي، ومسلم من طريق أبي غسان المسمعي، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ:

(١) صحيح البخاري، ١/٥٩، رقم: ٢٥٠، بَابُ غُسْلِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ، ١/٦١، رقم: ٢٦١ و٢٦٣، بَابُ: هَلْ يَدْخُلُ الْجَنْبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَهَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ قَدْرٌ غَيْرُ الْجَنَابَةِ، ١/٦٣، رقم: ٢٧٣، بَابُ تَخْلِيلِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ، ١/٦٧، رقم: ٢٩٩، بَابُ مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ، ٧/١٦٨، بَابُ مَا وَطِئَ مِنَ التَّصَاوِيرِ. صحيح مسلم، ١/٢٥٥ - ٢٦٠، رقم: ٣١٩ - ٣٢١، بَابُ الْقَدْرِ الْمُسْتَحَبِّ مِنَ الْمَاءِ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ، وَغُسْلِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي إِنْءٍ وَاحِدٍ فِي حَالَةِ وَاحِدَةٍ، وَغُسْلِ أَحَدِهِمَا بِفَضْلِ الْآخَرِ. سنن أبي داود، ١/٢٠، رقم: ٧٧، بَابُ الْوُضُوءِ بِفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ، ١/٦٢، رقم: ٢٣٨، بَابُ فِي مِقْدَارِ الْمَاءِ الَّذِي يُجْزَى فِي الْغُسْلِ، ٤/٨١، رقم: ٤١٨٧، بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ. سنن الترمذي، ٤/٢٣٣، رقم: ١٧٥٥، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُمَّةِ وَاتِّخَاذِ الشَّعْرِ. سنن النسائي، ١/٢٨، رقم: ٢٣١، بَابُ ذِكْرِ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا وَقْتٌ فِي ذَلِكَ، ١/٥٧، رقم: ٧٢، بَابُ فَضْلِ الْجَنْبِ، ١/١٢٧، رقم: ٢٢٨، بَابُ ذِكْرِ الْقَدْرِ الَّذِي يَكْتَفَى بِهِ الرَّجُلُ مِنَ الْمَاءِ لِلْغُسْلِ، ١/١٢٨ - ١٢٩، رقم: ٢٣٢ - ٢٣٥، بَابُ ذِكْرِ اغْتِسَالِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنْ نِسَائِهِ مِنْ إِنْءٍ وَاحِدٍ. سنن ابن ماجه: ١/١٣٣، رقم: ٣٧٦، بَابُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنْءٍ وَاحِدٍ، ١/١٩٨، رقم: ٦٠٤، بَابُ مَا جَاءَ فِي غُسْلِ النِّسَاءِ مِنَ الْجَنَابَةِ.

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»، ومن طريق يحيى بن يحيى التميمي باللفظ ذاته، وأخرجه ابن ماجه من طريق علي بن محمد به، وأخرجه أبو داود من طريق أحمد بن حنبل، وأخرجه الترمذي من طريق قتيبة بلفظ «بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»، ومن طريق هناد بلفظ: «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ أَوْ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»، ومن طريق وكيع بلفظ «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»^(١).

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: أحمد بن حنبل، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ.

هذا الحديث يرويه ابن جريج عن أبي الزبير واختلف عنه فرواه الضحاك بن مخلد عنه بلفظ أخبرني عند مسلم، ورواه محمد بن ربيعة بالنعنة مما يحملها على الاتصال لتصريح ابن جريج بالسماع، وقد تابعه سفيان بن عيينة في الرواية عن سفيان، كما عند الترمذي.

٥ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَخْلَدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَبْرُغَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ».

التخريج: أخرجه النسائي وساق له سنداً آخر من طريق مجاهد بن موسى بلفظ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى الطُّلُوعِ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى الْغُرُوبِ»، وأخرجه البخاري من طريق عبد العزيز بن عبد

(١) صحيح مسلم، ١/٨٨، رقم: ٨٢، بَابُ بَيَانِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُفْرِ عَلَى مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ. سنن أبي داود، ٤/٢١٩، رقم: ٤٦٧٨، بَابُ فِي رَدِّ الْإِزْجَاءِ. سنن الترمذي: ٥/١٣، رقم: ٢٦١٨ - ٢٦٢٠، بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ. سنن النسائي، ١/٢٣٢، رقم: ٤٦٤، بَابُ الْحُكْمِ فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ. سنن ابن ماجه: ١/٢٤٢، رقم: ١٠٧٨، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ.

الله به، وأخرجه مسلم من طريق حرملة بن يحيى وأخرجه ابن ماجة من طريق أبي بكر بن أبي شيبة به^(١).

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ. هذا الحديث يرويه ابن جريج عن الزهري، وقد صرح بالسماع عند عبد الرزاق في مصنفه، وعند أحمد، مما يحمل عنعنته على الاتصال، والله أعلم^(٢).

٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَمَانِيًا جَمِيعًا وَسَبْعًا جَمِيعًا».

التخريج: أخرجه النسائي، وساق له عدة طرق، فم طريق سفيان بزيادة «أَخَّرَ الظُّهْرَ وَعَجَّلَ الْعَصْرَ، وَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ وَعَجَّلَ الْعِشَاءَ»، ومن طريق، أبي الزبير بزيادة «مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ» ومن طريق الأعمش به، والبخاري من طرق متعددة باللفظ ذاته إلا في رواية إبراهيم بن طهمان بزيادة «إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ»، ومسلم من طرق متعددة وفي أكثرها بزيادة «مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ»، وأبو داود من ثلاث طرق فيها التصريح بأسماء الصلوات^(٣).

(١) سنن النسائي، ١/٢٧٨ - ٢٧٧، رقم: ٥٦٦ - ٥٦٧، النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ.
(٢) مصنف عبد الرزاق، ٤٢٧/، رقم: ٣٩٥٨، بَابُ: السَّاعَةِ الَّتِي يُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ. مسند الإمام أحمد بن حنبل، ١٨/٣٩٧، رقم: ١١٩٠١، مُسْنَدُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) صحيح البخاري، ١/١١٤، رقم: ٥٤٣، بَابُ تَأْخِيرِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ، و١/١١٧، رقم: ٥٦٢، بَابُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ، و٢/٤٦، رقم: ١١٠٧، بَابُ الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، و٢/٥٨، رقم: ١١٧٤، بَابُ مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ. صحيح مسلم، ١/٤٨٩ - ٤٩١، رقم: ٧٠٥، بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ. سنن أبي داود: ٢/٦، رقم: ١٢١٠ و١٢١١ و١٢١٤. سنن النسائي، ١/٢٨٦، رقم: ٥٨٩، الْوَقْتُ الَّذِي يَجْمَعُ فِيهِ الْمُقِيمُ، و١/٢٩٠، رقم: ٦٠١ و٦٠٢ و٦٠٣، الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ.

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. هذا الحديث من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار، وهو من أثبت الناس فيه، وقد عنى إلا أنها تحمل على الاتصال، وقد تابعه سفيان، وشعبة، وحماد بن زيد، كما عند البخاري، ومسلم، والنسائي من رواية قتبية، وقد صرح ابن جريج بالسماع من عمرو بن دينار كما عند أحمد (١)، وقد أخرج عبد الرزاق هذا الحديث في مصنفه، ثم قال عقب رواية الحديث: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: "فَقُلْتُ لِأَبِي الشَّعَثَاءِ: إِنِّي لِأَظُنُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْرَمَ مِنَ الظُّهْرِ قَلِيلًا وَقَدَّمَ مِنَ الْعَصْرِ قَلِيلًا، قَالَ أَبُو الشَّعَثَاءِ: وَأَنَا أَظُنُّ ذَلِكَ" (٢).

وفي هذا الأمر فائدة أن ابن جريج التقى بأبي الشعثاء عندما سأله عن تأخير النبي صلى الله عليه وسلم للظهر قليلاً وتقديمه للعصر قليلاً ومع ذلك روى الحديث عن أبي الشعثاء بوجود الوساطة مما يؤدي إلى نزول السند درجةً وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أمانة ابن جريج ورفع سمة التدليس عنه والله أعلم.

٧ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِثْمَانَ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي وَأُمُّ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَحْدُورَةَ، عَنْ أَبِي مَحْدُورَةَ قَالَ: لَمَّا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حُنَيْنٍ خَرَجَتْ عَاشِرَ عَشْرَةٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ نَطْلُبُهُمْ، فَسَمِعْنَاهُمْ يُؤَذِّنُونَ بِالصَّلَاةِ فَمَقَمْنَا نُوذِّنُ نَسْتَهْزِئُ بِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدْ سَمِعْتُ فِي هَؤُلَاءِ تَأْذِينَ إِنْسَانٍ حَسَنِ الصَّوْتِ». فَأَرْسَلَ إِلَيْنَا، فَأَذَّنَا رَجُلٌ رَجُلٌ وَكُنْتُ آخِرَهُمْ، فَقَالَ حِينَ أَذَّنْتُ: «تَعَالَى». فَأَجْلَسَنِي بَيْنَ يَدَيْهِ، فَمَسَحَ عَلَيَّ نَاصِيَتِي وَبَرَكَ عَلَيَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبْ فَأَذِّنْ عِنْدَ

(١) مسند أحمد، ٥/٤٢٥، رقم: ٣٤٦٧، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٢) مصنف عبد الرزاق، ٢/٥٥٥، رقم: ٤٤٣٦، بَابُ جَمْعِ الصَّلَاةِ فِي الْحَضَرِ.

النَّوْمِ. الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ. اللَّهُ أَكْبَرُ. اللَّهُ أَكْبَرُ. لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" ، ومن طريق الأسود بن يزيد بلفظ " أَنْ آخِرَ الْأَذَانِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" ، وأخرجه مسلم من طريق أبي غسان المسمعي بلفظ قريب ، وأخرجه أبو داود من طريق مسدد ، ومن طريق الحسن بن علي ، ومن طريق محمد بن بشار ومن طريق النفيلى بألفاظ مشابهة للألفاظ التي أوردتها عند النسائي ، وأخرجه الترمذي من طريقين بشر بن معاذ ، وأبي موسى محمد بن المثني بذكر الترجيع ، وأخرجه ابن ماجة من طريق محمد بن بشار بذكر الترجيع ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ، به (١) .

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: إبراهيم بن الحسن قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي وَأُمُّ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَحْدُورَةَ، عَنْ أَبِي مَحْدُورَةَ.

هنا صرح ابن جريج بالسماع من عثمان بن السائب كما ذكر النسائي بعد رواية الحديث وكذلك ذكر البيهقي تصريحه بالسماعي من طريق أبي حميد المصيصي ثنا حجاج ، قال: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ السَّائِبِ بِهِ (٢) ، مما يحمل العنينة على الاتصال ، والله أعلم .

٨ - أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَنْبَأَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بَحِذَائِهِ فِي حَاشِيَةِ الْمَقَامِ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطُّوَافِ أَحَدٌ» .

(١) صحيح مسلم، ١/٢٨٧، رقم: ٣٧٩، بَابُ صِفَةِ الْأَذَانِ. سنن أبي داود، ١/١٣٦ - ١٣٧، رقم: ٥٠٠ و ٥٠٣ و ٥٠٤، بَابُ كَيْفِ الْأَذَانِ. سنن الترمذي: ١/٣٦٦ - ٣٦٧، رقم: ١٩١ و ١٩٢، بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّرْجِيعِ فِي الْأَذَانِ. سنن النسائي، ٢/٧، رقم: ٦٣٣، الْأَذَانُ فِي السَّفَرِ، ٢/٣، رقم: ٦٢٩، خَفْضُ الصَّوْتِ فِي التَّرْجِيعِ فِي الْأَذَانِ، ٢/٤، رقم: ٦٣٠، كَمْ الْأَذَانُ مِنْ كَلِمَةٍ، ٤/ ٢، رقم: ٦٣١ - ٦٣٢، كَيْفَ الْأَذَانُ. سنن ابن ماجة، ١/٢٣٤ - ٢٣٥، رقم: ٧٠٨ و ٧٠٩، بَابُ التَّرْجِيعِ فِي الْأَذَانِ.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، ١/٦١٥، رقم: ١٩٧١، بَابُ مَنْ قَالَ بِتَشْنِيَةِ الْإِقَامَةِ وَتَرْجِيعِ الْأَذَانِ.

مناقشة وتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث في الأحاديث المعننة في سنن ابن ماجة .

٩ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مَنْبُودٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ فَيَتَحَدَّثُ عِنْدَهُمْ حَتَّى يَنْحَدِرَ لِلْمَغْرِبِ قَالَ أَبُو رَافِعٍ: فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْرِعُ إِلَى الْمَغْرِبِ مَرَرْنَا بِالْبَقِيعِ فَقَالَ: «أَفُّ لَكَ. أَفُّ لَكَ». قَالَ: فَكَبَّرَ ذَلِكَ فِي ذَرْعِي، فَاسْتَأْخَرْتُ وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يُرِيدُنِي فَقَالَ: «مَا لَكَ أَمْشِ». فَقُلْتُ: أَحَدَّثْتُ حَدَّثًا؟ قَالَ: «مَا ذَاكَ؟» قُلْتُ: أَفَفْتُ بِي؟ قَالَ: «لَا. وَلَكِنْ هَذَا فَلَانٌ بَعَثْتَهُ سَاعِيًا عَلَى بَنِي فَلَانٍ فَعَلَّ نَمْرَةً فُدْرِعَ الْآنَ مِثْلَهَا مِنْ نَارٍ».

التخريج: التخريج: أخرجه النسائي، وساق له طريقاً أخرى فقال: أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْبُودٌ رَجُلٌ مِنْ آلِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ نَحْوَهُ^(١).

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مَنْبُودٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

وقد صرح ابن جريج بالسماع من منبوذ كما في الرواية الثانية عند النسائي .

١٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: مَا لِي أَرَاكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ السُّورِ؟ «وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى

(١) سنن النسائي، ٢/١١٥، رقم: ٨٦٢ و٨٦٣، الإسْرَاعُ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ سَعْيٍ.

الله عليه وسلم يقرأُ فيها بِأَطْوَلِ الطُّوَلَيْنِ». قُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَا أَطْوَلُ الطُّوَلَيْنِ؟ قَالَ: «الأعراف».

مناقشة وتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في صحيح البخاري.

١١ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَالْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ وَاللَّفْظُ لَهُ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ لَا أَكُفُّ الشَّعْرَ وَلَا الثِّيَابَ: الْجَبْهَةَ، وَالْأَنْفَ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَالْقَدَمَيْنِ". سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في صحيح مسلم.

١٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَاشِمٍ، أَنْبَأَنَا الْوَلِيدُ، أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَافِعٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ شَكََّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ».

التخريج: التخريج: أخرجه النسائي، وساق له عدة طرق: سويد بن نصر، ومحمد بن إسماعيل، وهارون بن عبد الله، وأخرجه أبو داود من طريق أحمد بن إبراهيم، به^(١).

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ هَاشِمٍ، أَنْبَأَنَا الْوَلِيدُ، أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَافِعٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ.

قد صرح ابن جريج بالسماع من عبد الله بن مسافع، كما عند النسائي من رواية محمد بن إسماعيل، وهارون بن عبد الله، وكذلك عند أبي داود.

(١) سنن أبي داود، ١/٢٧١، رقم: ١٠٣٣، بَابُ مَنْ قَالَ بَعْدَ التَّسْلِيمِ. سنن النسائي، ٣/٣٠، رقم: ١٢٤٨ - ١٢٥١، بَابُ التَّحْرِي.

١٣ - أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، قَالَ: أُنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: أُنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابِيهِ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ **مِجْ** فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ **مِجْ** مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا، فَقَدْ أَمِنَ النَّاسُ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «صَدَقَهُ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ».

سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في سنن ابن ماجه .

١٤ - أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ يَعْلَى بْنَ مَمْلُوكٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: كَانَ «يُصَلِّي الْعَتَمَةَ، ثُمَّ يَسْبُحُ، ثُمَّ يُصَلِّي بَعْدَهَا مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَرْفُدُ مِثْلَ مَا صَلَّى، ثُمَّ يَسْتَيْقِظُ مِنْ نَوْمَتِهِ تِلْكَ، فَيُصَلِّي مِثْلَ مَا نَامَ، وَصَلَاتُهُ تِلْكَ الْآخِرَةُ تَكُونُ إِلَى الصُّبْحِ».

التخريج: أخرجه النسائي، وأبو داود، والترمذي من طريق الليث بن سعد ثم قال أي الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلُوكٍ، عَنْ أُمَّ سَلَمَةَ» وَقَدْ رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمَّ سَلَمَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ»، «وَحَدِيثُ اللَّيْثِ أَصَحُّ»^(١).

(١) سنن أبي داود، ٢/٧٣، رقم: ١٤٦٦، بَابُ اسْتِحْبَابِ التَّرْتِيلِ فِي الْقِرَاءَةِ. سنن الترمذي، ٥/١٨٢، رقم: ٢٩٢٣، بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. سنن النسائي، ٢/٢١٤، رقم: ١٦٢٨ و١٢٩، بَابُ ذِكْرِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ، و٢/١٨١، رقم: ١٠٢٢، تَرْيِينُ الْقُرْآنِ بِالصُّوْتِ.

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ يَعْلَى بْنَ مَمْلُوكٍ... الحديث.

وقد صرح ابن جريج بالسماع من ابن أبي مليكة، كما عند الطبراني من طريق حَجَّاجِ بْنِ عِمْرَانَ السَّدُوسِيِّ، ثنا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ خَلْفِ الْجُبَارِيِّ، ثنا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ بِهِ^(١)، وكذلك فإن ابن جريج من أثبت الناس في ابن أبي مليكة ومع ذلك ذكر الوساطة بينهما فنزل بالإسناد مما يدل على قلة تدليسه واتصال عنعنته، والله أعلم.

١٥ - أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، وَأَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْقَبْرِ، أَوْ يُزَادَ عَلَيْهِ، أَوْ يُجَصَّصَ» زَادَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى: «أَوْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ».

المناقشة والتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في صحيح مسلم.

١٦ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَبْيِثِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ».

التخريج: أخرجه النسائي، من طرق متعددة، وألفاظ متقاربة، وأخرجه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، بلفظ «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَفْرِضْهُ مِنَ اللَّيْلِ»، وأخرجه

(١) المعجم الكبير، ٢٣/٤٠٧، رقم: ٩٧٧، باب: يَعْلَى بْنُ مَمْلُوكٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

أبو داود من طريق أحمد بن صالح، بلفظ « مَنْ لَمْ يُجْمَعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ »، وأخرجه الترمذي من طريق إسحاق بن منصور مثل لفظ ابن ماجه (١).

المناقشة والتعليق: إسناده الحديث: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ.

في هذا الحديث هناك من تابع ابن جريج في روايته عن الزهري مثل عبد الله بن أبي بكر بن حزم، مما يحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال، والله أعلم.

١٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِنَّ مَثَلَ الْمُنْفِقِ الْمَتَّصِدِّقِ، وَالْبَخِيلِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ - أَوْ جُنَّتَانِ - مِنْ حَدِيدٍ، مِنْ لَدُنْ تُدِيهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَإِذَا أَرَادَ الْمُنْفِقُ أَنْ يُنْفِقَ اتَّسَعَتْ عَلَيْهِ الدَّرْعُ أَوْ مَرَّتْ حَتَّى تَجُنَّ بَنَانَهُ، وَتَعْفُو أَثَرَهُ، وَإِذَا أَرَادَ الْبَخِيلُ أَنْ يُنْفِقَ قَلَصَتْ وَكَلِمَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَوْضِعَهَا، حَتَّى إِذَا أَخَذَتْهُ بِتَرْفُوتِهِ - أَوْ بِرَقَبَتِهِ -، يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَشْهَدُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوسِعُهَا، فَلَا تَتَّسِعُ، قَالَ طَاوُسٌ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُشِيرُ بِيَدِهِ وَهُوَ يُوسِعُهَا وَلَا تَتَّوَسَّعُ.

التخريج: أخرجه النسائي، ورواه من طريق أحمد بن سليمان، والبخاري من طريق موسى، وأبي اليمان، وأبي الليث، وأبي عبد الله بن محمد، به، وأخرجه

(١) سنن أبي داود، ٢/٣٢٩، رقم: ٢٤٥٤، بَابُ النَّبِيِّ فِي الصِّيَامِ. سنن الترمذي: ٣/٩٩، رقم: ٧٣٠، بَابُ مَا جَاءَ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَعْزِمِ مِنَ اللَّيْلِ. سنن النسائي، ٤/١٩٦ - ١٩٧، رقم: ٢٣٣١ - ٢٣٤٠، ذِكْرُ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ لِخَبْرِ حَفْصَةَ فِي ذَلِكَ.

مسلم من طريق عمرو الناقد، ومن طريق سليمان بن عبيد الله، وأبي بكر بن أبي شيبه، به (١).

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ.

هذا الحديث رواه ابن جريج عن الحسن بن مسلم، بالنعنة، وهي رواية محمولة على الاتصال لمتابعة ابن جريج من لم يعرف بالتدليس وهو إبراهيم بن نافع، كما عند البخاري، ومسلم، والله أعلم.

١٨ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ، قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الضَّبْعِ «فَأَمَرَنِي بِأَكْلِهَا» قُلْتُ: أَصَيْدٌ هِيَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «نَعَمْ».

المناقشة والتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في سنن ابن ماجه.

١٩ - أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ فَرَّغَ مِنْ سُبْعِهِ، جَاءَ حَاشِيَةَ الْمُطَافِ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّوَافِينَ أَحَدٌ».

المناقشة والتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في سنن ابن ماجه.

(١) صحيح البخاري، ٢/١١٥، رقم: ١٤٤٣، بَابُ مَثَلِ الْمُتَّصِدِّقِ وَالْبَخِيلِ، و٤/٤١، رقم: ٢٩١٧، بَابُ مَا قِيلَ فِي دِرْعِ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقَمِيصِ فِي الْحَرْبِ، و٧/١٤٣، رقم: ٥٧٩٧، بَابُ جَيْبِ الْقَمِيصِ مِنْ عِنْدِ الصُّدْرِ وَغَيْرِهِ. صحيح مسلم، ٢/٧٠٨ - ٧٠٩، رقم: ١٠٢١، بَابُ مَثَلِ الْمُنْفِقِ وَالْبَخِيلِ. سنن النسائي، ٥/٧٠ و٧٢، رقم: ٢٥٤٧ و٢٥٤٨، صَدَقَةُ الْبَخِيلِ.

٢٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الثَّقَفِيُّ الْمُرُوزِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «رَمَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجُمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ، ضَحَى وَرَمَى بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ».

المناقشة والتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في سنن ابن ماجه .

٢١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي الْجِمَارَ بِمِثْلِ حَصَى الْخُذْفِ»، سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في سنن الترمذي .

٢٢ - أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ سُفْيَانَ وَهُوَ ابْنُ حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيْنَا وَقَدْ عَقَلَ مَا يَعْقِلُ الرَّجَالُ، وَعَلِمَ مَا يَعْلَمُ الرَّجَالُ، قَالَ: «أَرْضِعِيهِ، تَحْرَمِي عَلَيْهِ بِذَلِكَ».

التخريج: أخرجه النسائي، ومسلم من طرق متعددة، وأخرجه ابن ماجه (١).

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ سُفْيَانَ وَهُوَ ابْنُ حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ. هنا تحمل عنونة ابن جريج على الاتصال لأنه من أثبت الناس في ابن أبي مليكة، كما أنه صرح بالسماع عند مسلم من طريق عبد الرزاق .

٢٣ - أَخْبَرَنَا هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، ح وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ تَمِيمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ حَجَّاجًا، يَقُولُ:

(١) صحيح مسلم، ٢/١٠٧٦ - ١٠٧٧، رقم: ١٤٥٣، بَابُ رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ. سنن النسائي، ٦/١٠٥، رقم: ٢٣٢٢، بَابُ رِضَاعِ الْكَبِيرِ. سنن ابن ماجه، ١/٦٢٥، رقم: ١٩٤٣، بَابُ رِضَاعِ الْكَبِيرِ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حِبَاءٍ أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطَاهُ، وَأَحَقُّ مَا أُكْرِمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ». سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في سنن ابن ماجه .

٢٤ - أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ سَيْفٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ جَاءَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ الثَّلَاثَ كَانَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

التخريج: أخرجه النسائي (١).

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ سَيْفٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، لَقَدْ صَرَحَ ابْنُ جُرَيْجٍ بِالسَّمَاعِ عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ كَمَا عِنْدَ الدَّارِ قَطْنِيِّ (٢)، مِمَّا يَحْمِلُ عِنْعِنَتَهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٥ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَخْلَدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: طَلَّقَتْ خَالَتَهُ فَأَرَادَتْ أَنْ تَخْرُجَ إِلَيَّ نَحْلًا لَهَا، فَلَقَيْتُ رَجُلًا فَتَهَاها، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَخْرُجِي، فَجُدِّي نَحْلَكَ، لَعَلَّكَ أَنْ تَصَدَّقِي وَتَفْعَلِي مَعْرُوفًا».

التخريج: أخرجه النسائي، ومسلم، وأبو داود (٣).

(١) سنن النسائي، ٦/١٤٥، رقم: ٣٤٠٦، باب: طَلَّاقِ الثَّلَاثِ الْمُتَّفَرِّقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ بِالزَّوْجَةِ.

(٢) سنن الدار قطني، ٥/٨٤، رقم: ٤٠٢٩، كِتَابُ الطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْإِيْلَاءِ وَعَبْرِهِ.

(٣) صحيح مسلم، ٢/١١٢١، رقم: ١٤٨٣، بَابُ جَوَازِ خُرُوجِ الْمُعْتَدَةِ الْبَائِنِ، وَالْمُنْتَفِي عَنْهَا زَوْجَهَا فِي النَّهَارِ لِحَاجَتِهَا. سنن أبي داود، ٢/٢٨٩، رقم: ٢٢٩٧، بَابُ فِي الْمُبْتَوَةِ تَخْرُجُ بِالنَّهَارِ. سنن النسائي، ٦/٢٠٩، رقم: ٣٥٥٠، بَابُ: خُرُوجِهَا بِالنَّهَارِ.

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عِنْنَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِتِّصَالِ لِتَصْرِيحِهِ بِالسَّمَاعِ كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ يَكُ فِي شَيْءٍ: فَفِي الرَّبْعَةِ (١)، وَالْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ".

التخريج: أخرجه النسائي، ومسلم بزيادة "الخادم" (٢).

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، وَصَرَحَ ابْنُ جُرَيْجٍ بِالسَّمَاعِ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ، مِمَّا يَحْمِلُ عَنْعِنْتَهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٧ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يَهَبُ هِبَةً ثُمَّ يَعُودُ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ - قَالَ طَاوُسٌ: كُنْتُ أَسْمَعُ الصَّبِيَّانَ يَقُولُونَ: يَا عَائِدًا فِي قَيْعِهِ، وَكَمْ أَشْعُرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَرَبَ ذَلِكَ مَثَلًا، حَتَّى بَلَّغْنَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ - ، مَثَلُ الَّذِي يَهَبُ الْهِبَةَ ثُمَّ يَعُودُ فِيهَا - وَذَكَرَ كَلِمَةً مَعْنَاهَا - كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَأْكُلُ قَيْعَهُ".

التخريج: أخرجه النسائي.

(١) الرَّبْعَةُ قَالَ فِي النَّهَائِيَةِ الرَّبْعُ الْمُنْزَلُ وَدَارُ الْإِقَامَةِ وَالرَّبْعَةُ أَخْصَ مِنْهُ (حاشية السيوطي، م.س، ٦/٢٢١).

(٢) صحيح مسلم، ٤/١٧٤٨، رقم: ٢٢٢٧، بَابُ الطَّيْرِ وَالْفَالِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ الشُّؤْمِ. سنن النسائي، ٦/٢٢٠، رقم: ٣٥٧٠، بَابُ شُؤْمِ الْخَيْلِ.

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَخْلَدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ طَاوُسٍ، عَنْ عُنَيْنَةَ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ مَحْمُولَةً عَلَى الْإِتِّصَالِ لِتَصْرِيحِهِ بِالسَّمَاعِ، كَمَا عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَاقِ (١).

٢٨ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ عَطَاءٍ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ، وَالْمَزَابِنَةِ، وَالْمُحَاقَلَةِ، وَبَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يُطْعَمَ إِلَّا الْعَرَايَا».

سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في صحيح البخاري

٢٩ - أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنِّي؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَتْ: لَمَّا كَانَتْ لَيْلَتِي أَنْقَلَبَ، فَوَضَعَ نَعْلَيْهِ عِنْدَ رِجْلَيْهِ، وَوَضَعَ رِدَاءَهُ، وَبَسَطَ إِزَارَهُ عَلَى فِرَاشِهِ، وَكَمْ يَلْبَثُ إِلَّا رَيْثَمَا ظَنَّ أَنِّي قَدْ رَقَدْتُ، ثُمَّ انْتَعَلَ رُوَيْدًا، وَأَخَذَ رِدَاءَهُ رُوَيْدًا، ثُمَّ فَتَحَ الْبَابَ رُوَيْدًا وَخَرَجَ وَأَجَافَهُ رُوَيْدًا، وَجَعَلْتُ دِرْعِي فِي رَأْسِي فَاخْتَمَرْتُ، وَتَقَنَعْتُ إِزَارِي، وَأَنْطَلَقْتُ فِي إِثْرِهِ حَتَّى جَاءَ الْبَقِيعَ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ انْحَرَفَ، وَأَنْحَرَفْتُ، فَأَسْرَعُ فَأَسْرَعْتُ، فَهَرُولُ فَهَرُولْتُ، فَأَحْضَرُ فَأَحْضَرْتُ، وَسَبَقْتُهُ فَدَخَلْتُ، وَكَيْسَ إِلَّا أَنْ اضْطَجَعْتُ فَدَخَلَ، فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا عَائِشُ رَابِيَةً؟» قَالَ: سُلَيْمَانُ حَسِبْتُهُ قَالَ: حَشِيًّا قَالَ: «لِتُخْبِرَنِي أَوْ لِيُخْبِرَنِي اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، فَأَخْبَرْتُهُ الْخَبَرَ، قَالَ: «أَنْتِ السَّوَادُ الَّذِي رَأَيْتُ أَمَامِي؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَلَهَدَنِي لَهْدَةً فِي صَدْرِي أَوْجَعْتَنِي، قَالَ: أَظْنَنْتِ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ، قَالَتْ: مَهْمَا يَكْتُمُ النَّاسُ فَقَدْ عَلِمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: «فَإِنَّ جِبْرِيْلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَانِي حِينَ رَأَيْتِ، وَكَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَيْكَ،

(١) مصنف عبد الرزاق، ٩/١١٠، رقم: ٦٥٤١، بَابُ الْعَائِدِ فِي هَيْبَتِهِ.

وَقَدْ وَضَعْتَ ثِيَابَكَ فَنَادَانِي، فَأَخْفَى مِنْكَ فَأَجَبْتُهُ، وَأَخْفَيْتَهُ مِنْكَ، وَظَنَنْتُ أَنَّكَ قَدْ رَقَدْتَ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُوقِظَكَ، وَخَشِيتُ أَنْ تَسْتَوْحِشِي، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَ أَهْلَ الْبَقِيعِ، فَأَسْتَغْفِرَ لَهُمْ» خَالَفَهُ حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ فَقَالَ: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ .

المناقشة والتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في صحيح مسلم .

٣٠ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ، وَالْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، وَأَنَا أَسْمَعُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَتَلَ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى حُلِيِّ لَهَا، وَأَلْقَاهَا فِي قَلْبِ، وَرَضَخَ رَأْسَهَا بِالْحِجَارَةِ، فَأُخِذَ فَأَمْرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُرْجَمَ حَتَّى يَمُوتَ» .

التخريج: أخرجه النسائي من طريق سعيد، وأبان بن يزيد، ويزيد بن هارون، كلهم عن قتادة، ومن

طريق شعبة عن هشام بن يزيد، وأخرجه البخاري من طريق شعبة عن هشام بن يزيد، وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن هشام بن يزيد، ومن طريق همام عن قتادة، وأخرجه بن ماجه من طريق همام عن قتادة ومن طريق شعبة عن هشام بن يزيد، وأخرجه أبو داود من طريق شعبة عن هشام بن يزيد^(١) .

(١) صحيح البخاري، ٧/٥١، رقم: ٥٢٩٥، كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْإِشَارَةِ فِي الطَّلَاقِ وَالْأُمُورِ، وَ ٩/٥، رقم: ٦٨٧٧، كِتَابُ الدِّيَّاتِ، بَابُ: إِذَا قَتَلَ بِحَجَرٍ أَوْ بَعْضًا. صحيح مسلم، ٣/١٢٩٩ - ١٣٠٠، رقم: ١٦٧٢، كِتَابُ الْقَسَامَةِ وَالْمَحَارِبِينَ وَالْقِصَاصِ وَالِدِّيَّاتِ، بَابُ: ثُبُوتِ الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ بِالْحَجَرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُحَدِّثَاتِ، وَالْمُنْقَلَاتِ، وَقَتْلُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ. سنن النسائي، ٧/١٠٠، رقم: ٤٠٤٤، كِتَابُ تَحْرِيمِ الدَّمِ، نِكْرُ اخْتِلَافِ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَ ٨/٢٢، رقم: ٤٧٤٠ - ٤٧٤٢، كِتَابُ الْقَسَامَةِ، الْقَوْدُ مِنَ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ، وَ ٨/٣٥، رقم: ٤٧٧٩، كِتَابُ الْقَسَامَةِ - الْقَوْدُ بِغَيْرِ حَدِيدَةٍ.

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ، وَالْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، وَأَنَا أَسْمَعُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

حديث ابن جريج عن أيوب، وقد ذكر الوساطة بينهما وهو معمر كما في مستخرج أبي عوانة من طريق حجاج بن محمد^(١)، مما يرفع شبهة التدليس عن عنعنته، والله أعلم.

٣١ - أَخْبَرَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ إِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِثَلَاثٍ: أَنْ يَزْنِيَ بَعْدَ مَا أُحْصِنَ، أَوْ يَقْتُلَ إِنْسَانًا فَيُقْتَلَ، أَوْ يَكْفُرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَيُقْتَلَ".

التخريج: أخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن أبي أمامة، وعبد الله بن عامر، ومن طريق مطر الوراق عن نافع عن ابن عمر، وأخرجه ابن ماجه، وأخرجه أبو داود، والترمذي من طريق يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف^(٢).

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: مُؤَمَّلُ بْنُ إِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ. تابع

(١) مستخرج أبي عوانة، ٤/٩١، رقم: ٦١٣١، كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ: ذِكْرِ الْخَبَرِ الْمُبِينِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَادَ مِنَ الْيَهُودِيِّ الَّذِي قَتَلَ الْجَارِيَةَ بَعْدَ مَا أَفْرَ.

(٢) سنن الترمذي، ٤/٤٦٠، رقم: ٢١٥٨، أَبْوَابُ الْأَحْكَامِ وَالْفَوَائِدِ، بَابُ: مَا جَاءَ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحْدَى ثَلَاثٍ. سنن النسائي، ٧/١٠٣، رقم: ٤٠٥٧ - ٤٠٥٨، كِتَابُ تَحْرِيمِ الدَّمِ - الْحُكْمُ فِي الْمُرْتَدِّ، ٧/٩١، رقم: ٤٠١٩، كِتَابُ تَحْرِيمِ الدَّمِ، ذِكْرُ مَا يَحِلُّ بِهِ دَمُ الْمُسْلِمِ. سنن ابن ماجه: ٤/١٧٠، رقم: ٤٥٠٢، كِتَابُ الدِّيَاتِ، بَابُ: الْإِمَامُ يَأْمُرُ بِالْعَفْوِ فِي الدَّمِ.

سفيان الثوري ابن جريج في رواية الحديث عن أبي النضر كما عند ابن مندة^(١)،
مما يحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال، والله أعلم.

٣٢ - أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: «مَنْ رَفَعَ السَّلَاحَ ثُمَّ وَضَعَهُ فَدَمَهُ هَدْرٌ».

التخريج: أخرجه النسائي، وساق له إسناداً آخر من طريق: معمر، عن ابن طاووس،
عن أبيه به^(٢).

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ، هُنَا تَابِعَ مَعْمَرُ ابْنَ جُرَيْجٍ فِي رِوَايَتِهِ
عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ مِمَّا يَحْمِلُ عَنْعِنْتَهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٣ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الضَّبِّعِ، «فَأَمَرَنِي بِأَكْلِهَا»، فَقُلْتُ أَصِيدُ هِيَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». سبقت دراسة هذا الحديث عند
دراسة الأحاديث المعنونة في سنن الترمذي.

٣٤ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفْضَلُ هُوَ ابْنُ فَضَالَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَكَلْنَا يَوْمَ خَيْبَرَ لُحُومَ الْخَيْلِ، وَالْوَحْشِ «وَنَهَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحِمَارِ».

(١) أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منداه العبدى (ت: ٥٣٩٥هـ)، الإيمان لابن منداه، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦، ١/٤١٣، رقم: ٢٦٠، ذَكَرُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَتَفَاخَرُونَ فِي الْإِيمَانِ، وَفَضَّلُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى النَّاسِ.

(٢) سنن النسائي، ٧/١١٧، رقم: ٤٠٩٩، كِتَابُ تَحْرِيمِ الدَّمِ، بَابُ: مَنْ شَهَرَ سَيْفَهُ ثُمَّ وَضَعَهُ فِي النَّاسِ.

التخريج: أخرجه النسائي ومن طريق ابن واقد به، ومن طريق حماد، وسفيان عن عمرو بن دينار، ومن طريق عبد الكريم عن عطاء دون ذكر النهي عن الحمار، وأخرجه البخاري من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار، وأخرجه مسلم من طريق ابن عيينة، وحماد بن زيد عن عمرو بن دينار، ومن طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير، وأخرجه ابن ماجه من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير دون ذكر النهي عن الحمر الأهلية، ومن طريق عبد الكريم الجزري عن عطاء، وأخرجه أبو داود من طريق حماد، وابن جريج عن عمرو بن دينار، ومن طريق حماد عن أبي الزبير، وأخرجه الترمذي من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، ومن طريق سفيان عن عمرو بن دينار^(١).

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفْضَلُ هُوَ ابْنُ فَضَالَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، هَذِهِ رِوَايَةُ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَلَقَدْ صَرَحَ بِالسَّمَاعِ عَنْهُ كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَابْنِ مَاجَةَ، مِمَّا يَحْمِلُ عَنْعَتَهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٥ - أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرِ بْنِ سِمَاكٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّهُ إِذَا وَجَدَهَا فِي يَدِ الرَّجُلِ غَيْرِ الْمُتَّهَمِ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَهَا بِمَا اشْتَرَاهَا، وَإِنْ شَاءَ اتَّبَعَ سَارِقَهُ، وَقَضَى بِذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ».

(١) صحيح البخاري، ٥/١٣٦، رقم: ٤٢١٩، كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ غَزْوَةِ حَبِيْرٍ، ٧/٩٥، رقم: ٥٥٢٤ و٥٥٢٥، كِتَابُ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، بَابُ لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ. صحيح مسلم، ١/٣٢، مقدمة الإمام مسلم رحمه الله، بَابُ: مَا تَصِحُّ بِهِ رِوَايَةُ الرَّوَاةِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ وَالتَّنْبِيْهُ عَلَى مَنْ غَلَطَ فِي ذَلِكَ، ٣/١٥٤١، رقم: ١٩٤١، كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ وَمَا يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانَ، بَابُ: فِي أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ. سنن النسائي، ٧/٢٠١، رقم: ٤٣٢٧ - ٤٣٣٠، كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ، الْإِذْنُ فِي أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ، ٧/٢٠٢، رقم: ٤٣٣٣، كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ، تَحْرِيمُ أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ.

التخريج: أخرجه النسائي، وساق له طريقاً أخرى عن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عكرمة بن خالد عن أسيد بن حضير، به (١).

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرِ بْنِ سِمَاكٍ، هُنَا صَرَحَ ابْنُ جُرَيْجٍ بِالسَّمَاعِ مِنْ عِكْرِمَةَ، مِمَّا يَحْمِلُ عَنْعَنَتَهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: « قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَرِكَةٍ لَمْ تُقَسِّمَ رُبْعَةً، وَحَائِطٍ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، وَإِنْ بَاعَ وَلَمْ يُؤْذَنَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ». »

المنافشة والتعليق: هذا الحديث سبقت دراسته عند دراسة الأحاديث المعنونة في سنن أبي داود.

٣٧ - أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ضَمْرَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثُّلُثَ مِنْ دَيْتِهَا ». »

التخريج: أخرجه النسائي (٢).

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ضَمْرَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ.

هذا الحديث فيه اسماعيل بن عياش، وهو ضعيف، قال النسائي: صالح في حديث أهل الشام، وقال عبد الله بن أحمد: عرضت على أبي حنيفة حدثناه الفضل بن

(١) سنن النسائي، ٧/٣١٢ - ٣١٣، رقم: ٤٦٧٩ - ٤٦٨٠، كِتَابُ الْبَيْوَعِ، الرَّجُلُ يَبِيعُ السُّلْعَةَ فَيَسْتَجِئُهَا مُسْتَجِئًا.

(٢) سنن النسائي، ٨/٤٤، رقم: ٤٨٠٥، كِتَابُ الْقَسَامَةِ - عَقْلُ الْمَرْأَةِ.

زياد حدثنا ابن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً " لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن "، فقال أبي: هذا باطل. وسئل أبي عن إسماعيل وبقية، فقال: بقية أحب إلي، وقال أحمد في حديثه عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً: " من قاء أو رعف فأحدث في صلاته... الحديث " : صوابه مرسل .

وقال ابن خزيمة: لا يحتج به. وقد صحح له الترمذي غير ما حديث عن الشاميين. وقال ابن المبارك: لا استحلى حديثه، وضعف روايته عن غير الشاميين أيضاً النسائي وأبو أحمد الحاكم والبرقي والساجي، وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال أبو داود: بقية أقل مناكير، وإسماعيل أحب إلي من فرج بن فضالة، وقال الحاكم: هو مع جلالته إذا انفرد بحديث لم يقبل منه لسوء حفظه، وروي عن علي بن حجر أنه قال: ابن عياش حجة لولا كثرة وهمه، وقال ابن حبان: كان إسماعيل من الحفاظ المتقنين في حديثهم، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحدثه أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغبراء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن بالمتن، وهو لا يعلم، فمن كان هذا نعتة حتى صار الخطأ في حديثه يكتر خرج عن حد الاحتجاج به، لذلك أترك دراسة هذا الحديث .

٣٨ - أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُصَفَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ طِبٌّ قَبْلَ ذَلِكَ فَهُوَ ضَامِنٌ » .

التخريج: أخرجه النسائي .

المناقشة والتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في

سنن ابن ماجه .

٣٩ - أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْهَيْثَمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمَعْلَمِ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ وَهُوَ مُسْنَدٌ ظَهَرَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ: «الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ».

التخريج: أخرجه النسائي بلفظ «وَفِي الْأَصَابِعِ عَشْرٌ عَشْرٌ»، وأخرجه ابن ماجه ن ت طريق مطر عن عمرو بن شعيب، به، وأخرجه أبو داود بلفظ «فِي الْأَصَابِعِ عَشْرٌ عَشْرٌ» (١).

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْهَيْثَمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمَعْلَمِ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ.

هنا قرن ابن جريج بحسين المعلم، مما يحمل عنعنته على الاتصال، والله اعلم.

٤٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَاشِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «تَعَاَفَوْا الْخُدُودَ قَبْلَ أَنْ تَأْتُونِي بِهِ، فَمَا أَتَانِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ».

التخريج: أخرجه النسائي، وساق له طريقا أخرى عن ابن جريج، به، وأخرجه أبو داود من طريق ابن وهب (٢).

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَاشِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ.

(١) سنن أبي داود، ٤/١٨٩، رقم: ٤٥٦٢، كِتَابُ الدِّيَاتِ، بَابُ دِيَاتِ الْأَعْضَاءِ. سنن النسائي، ٨/٥٧، رقم: ٤٨٥٠ - ٤٨٥١، كِتَابُ الْقَسَامَةِ، بَابُ عَقْلِ الْأَصَابِعِ. سنن ابن ماجه، ٢/٨٨٦، رقم: ٢٦٥٣، كِتَابُ الدِّيَاتِ، بَابُ دِيَةِ الْأَصَابِعِ.

(٢) سنن أبي داود، ٤/١٣٣، رقم: ٤٣٧٦، كِتَابُ الْخُدُودِ، بَابُ الْعَفْوِ عَنِ الْخُدُودِ مَا لَمْ تَبْلُغِ السُّلْطَانَ. سنن النسائي، ٨/٧٠، رقم: ٤٨٨٥ - ٤٨٨٦، كِتَابُ قَطْعِ السَّارِقِ، مَا يَكُونُ جِزْأً وَمَا لَا يَكُونُ.

هذا الحديث من رواية ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، بالعنعنة، وأخرجه الدار قطني من طريق: مسلم بن خالد، ثم قال (الدار قطني) اتفق مسلم وابن عيَّاش فوصلاه عن ابن جريج، وأرسله عبد الرزاق عنه وعن المثني، وتابعه ابن عبيد، كذلك رواه الدار قطني من طريق: إسحاق بن إبراهيم، أنا عبد الرزاق، عن ابن جريج، والمثني، قالوا: نا عمرو بن شعيب، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل قول ابن عيَّاش (١).

فلاحظنا أن ابن جريج قد قرن بغيره (المثني بن صباح)، بل صرح بالتحديث كما يظهر من رواية الدار قطني، مما يرفع شبهة التدليس عن عنعنته، والله أعلم.

٤٥ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ، وَلَا مُنْتَهَبٍ، وَلَا مُخْتَلَسٍ قَطْعٌ» وَلَمْ يَسْمَعْهُ أَيْضًا ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ .

سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في سنن ابن ماجه.

٤٦ - أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أُتِيَ بِأَبِي قُحَافَةَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَرَأْسُهُ وَحِمِيَّتُهُ كَالثَّغَامَةِ بَيَاضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «غَيِّرُوا هَذَا بِشَيْءٍ، وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ».

سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في صحيح مسلم.

٤٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ».

سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في سنن ابن ماجه.

(١) سنن الدار قطني، ٤/١١٨، رقم: ٣١٩٧ - ٣١٩٨، كِتَابُ الْحُدُودِ وَالذِّيَّاتِ وَغَيْرِهَا.

٤٨ - أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَأَنْبَاءَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَيَّ اللَّهُ الْأَلْدُ الْخَصِيمُ».

المناقشة والتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنعة في صحيح البخاري.

٤٩ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَوَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

التخريج: أخرجه النسائي من طريق عبد الله، عن ابن عون، عن ابن سيرين موقوفا بلفظ «أنهاك عن المسكر...»، ومن طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، ومن طريق محمد بن عجلان، عن نافع، ومن طريق يحيى بن سعيد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، ومن طريق إبراهيم بن نافع، عن ابن طاووس، عن أبيه، ومن طريق سليمان التيمي، عن محمد بن سيرين، ومن طريق ابن القاسم، أخبرني مالك، عن نافع، ومن طريق مقاتل بن حيان، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، ومن طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، وأخرجه مسلم من طريق حماد بن زيد، حدثنا أيوب، عن نافع، ومن طريق ابن جريج، أخبرني موسى بن عقبة، عن نافع، يحيى وهو القطان، عن عبيد الله، أخبرنا نافع، وأخرجه أبو داود من طريق حماد بن

زيد، وأخرجه الترمذي من طريق حماد بن زيد، ومن طريق مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ^(١).

المنافشة والتعليق: إسناده الحديث: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَوَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ.

ابن جريج من أثبت الناس في نافع، ومع ذلك فقد ذكر الوساطة بينهما، ونزل في السند مما يدل على أمانته، واتصال عنعنته، والله أعلم.

المطلب الثاني: الأحاديث المعنونة التي ثبت فيها التدليس

١ - أَخْبَرَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ «تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ عَلَى خَالَتِهَا».

التخريج: أخرجه النسائي^(٢).

المنافشة والتعليق: إسناده الحديث: إِبرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ. لم أجد ما يحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال.

٢ - أَخْبَرَنَا حَاجِبُ بْنُ سَلِيمَانَ الْمُنْبِجِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَوَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ قَوْمًا كَانُوا

(١) صحيح مسلم، ٣/١٥٨٧ - ١٥٨٨، رقم: ٢٠٠٣، كتاب الأشرية، بَابُ بَيَانِ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَأَنَّ كُلَّ خَمْرٍ حَرَامٌ. سنن أبي داود، ٣/٣٢٧، رقم: ٣٦٧٩، كتاب الأشرية، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْمُسْكِرِ. سنن الترمذي، ٤/٢٩٠، رقم: ١٨٦١، أَبْوَابُ الْأَشْرِيَّةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَابُ مَا جَاءَ فِي شَرْبِ الْخَمْرِ، ٤/٢٩١، رقم: ١٨٦٤، أَبْوَابُ الْأَشْرِيَّةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَابُ مَا جَاءَ كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ. سنن النسائي، ٨/٢٩٦ - ٢٩٧، رقم: ٥٥٨٢ - ٥٥٨٦، كتاب الأشرية، إِنْبَاءُ اسْمِ الْخَمْرِ لِكُلِّ مُسْكِرٍ مِنَ الْأَشْرِيَّةِ، و٨/١٩٦، رقم: ٥٥٨١، كتاب الأشرية، تَحْرِيمُ الْأَشْرِيَّةِ الْمُسْكِرَةِ مِنَ الْأَثْمَارِ وَالْحُبُوبِ كَانَتْ عَلَى اخْتِلَافِ أَجْنَاسِهَا لِشَارِبِهَا، و٨/٢٩٧، رقم: ٥٥٨٧، كتاب الأشرية، تَحْرِيمُ كُلِّ شَرَابٍ أَسْكَرَ، ٨/٣٠٠، رقم: كتاب الأشرية، تَفْسِيرُ الْبِتْعِ، وَالْمُرْزِ، و٨/٣٢٤، رقم: ٥٦٩٨ - ٥٧٠١، كتاب الأشرية، ذِكْرُ الْأَخْبَارِ الَّتِي اعْتَلَّ بِهَا مِنْ أَبَاحِ شَرَابِ السُّكْرِ.

(٢) سنن النسائي، ٣/٦٩٨، رقم: ٣٢٩٩، تَحْرِيمُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا.

قَتَلُوا، فَأَكْثَرُوا وَزَنَوْا، فَأَكْثَرُوا وَأَنْتَهَكُوا، فَأَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ الَّذِي تَقُولُ وَتَدْعُو إِلَيْهِ لِحَسَنٍ، لَوْ تَخْبِرُنَا أَنَّ لِمَا عَمَلْنَا كَفَّارَةً، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (الفرقان: ٦٨) إِلَىٰ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا (الفرقان: ٧٠) قَالَ: « يُبَدِّلُ اللَّهُ شِرْكَهُمْ إِيْمَانًا وَزَنَاهُمْ إِحْصَانًا وَنَزَلَتْ: « قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ (الزمر: ٥٣) .

التخريج: أخرجه النسائي: من طريق عمار الذهني عن سالم بن أبي الجعد، ومن طريق المغيرة بن النعمان، والقاسم بن أبي بزة، ومنصور، ويعلى بن سالم، كلهم عن سعيد بن جبير، ومن طريق ورقاء عن عمرو بن دينار، والبخاري من طريق المغيرة بن النعمان، والقاسم بن أبي بزة، ومنصور، ويعلى بن سالم، كلهم عن سعيد بن جبير، ومسلم من الطرق نفسها التي عند البخاري، وأبو داود من طريق منصور عن سعيد، ومن طريق منصور عن سعيد، والترمذي من طريق ورقاء عن عمرو بن دينار^(١).

المناقشة والتعليق: إسناد الحديث: حَاجِبُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُنْبِجِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَوَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

(١) صحيح البخاري، ٥/٤٥، رقم: ٣٨٥٥، كتاب مناقب الأنصار - بَابُ مَا لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ، ٦/٤٧، رقم: ٤٥٩٠. صحيح مسلم، ١/١١٣، رقم: ١٢٢، كِتَابُ الْإِيْمَانِ، بَابُ كَوْنِ الْإِسْلَامِ يَهْدِيهِمْ مَا قَبْلَهُ وَكَذَا الْهَجْرَةَ وَالْحَجَّ، و٤/٢٣١٧ - ١٣١٨، رقم: ٣٠٢٣، كِتَابُ الْإِيْمَانِ. سنن أبي داود، ٤/١٠٥، رقم: ٤٢٧٣ و٤٢٧٥، كِتَابُ الْفِتَنِ وَالْمَلَأِجِمِ، بَابُ فِي تَعْظِيمِ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ. سنن النسائي، ٧/٨٥ - ٨٧، رقم: ٣٩٩٩ - ٤٠٠٥، كِتَابُ تَحْرِيمِ الدَّمِ - تَعْظِيمِ الدَّمِ، و٨/٦٢ - ٦٣، رقم: ٤٨٦٣ - ٤٨٦٦، كِتَابُ الْقَسَامَةِ، مَا جَاءَ فِي كِتَابِ الْقِصَاصِ مِنَ الْمُجَنَّبِيِّ مِمَّا لَيْسَ فِي السُّنَنِ تَأْوِيلُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُنْعَمًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا.

هذا الحديث يرويه ابن جريج عن عبد الأعلى بالعنعنة، ولم أجد ما يحمل عنعنة ابن جريج على الاتصال، لكن ربما كان هذا الحديث من أوهام حاجب بن سليمان، فقد قال عنه النسائي: "مرة ثقة، ومرة لابأس به" (١)، ومعنى كلام النسائي أنه إذا قرن أو توبع فهو ثقة وإلا فلا بأس به، وقال الدار قطني في "العلل": "لم يكن له كتاب إنما كان يحدث من حفظه".

وذكر له حديثا وهم في متنه، رواه عن وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة: "قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه، ثم صلى ولم يتوضأ"، قال: والصواب عن وكيع بهذا الإسناد: "كان يقبل وهو صائم"، وقال مسلمة بن قاسم: روى عن عبد المجيد بن أبي رواد وغيره أحاديث منكرة، وهو صالح يكتب حديثه (٢)، وهنا لم يتابع ولم يقرن بغيره، وروايته هنا عن عبد المجيد بن أبي رواد فرمما كانت من مناكيره، والله أعلم.

٣ - أَخْبَرَنِي حَاجِبُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي رَوَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ مُعَصْفَرَانِ (٣)، فَغَضِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: «أَذْهَبَ فَاطْرَحَهُمَا عَنْكَ» قَالَ: «أَيْنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «فِي النَّارِ».

التخريج: أخرجه النسائي ورواه من طريق خالد بن معدان عن جبير بن نفيير، وأخرجه مسلم من طريق ابن معدان عن جبير بن نفيير، ومن طريق سليمان الأحمول عن طاووس، وأخرجه أبو داود، والترمذي من طريق يحيى عن مجاهد بلفظ «مَرَّ

(١) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٥/٢٠٠.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٢/١٣٣.

(٣) المعصفر: المصبوغ بالعصفر، وهو صبغ معروف قال الجوهري: عصفت الثوب فتعصفر، ينظر: المطلاع على ألفاظ المفتع: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت: ٧٠٩ هـ). تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط: ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م، ص ٢١٣.

عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَحْمَرَانِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(١).

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: أَخْبَرَنِي حَاجِبُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي رَوَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، هَذَا الْحَدِيثَ يَرْوِيهِ ابْنُ جُرَيْجٍ ابْنُ طَاوُسٍ، وَلَمْ أَجِدْ مَا يَحْمِلُ عَنْعَتَهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ابْنُ أَبِي رَوَادٍ، وَعَنْ حَاجِبِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَنْبِجِيِّ، وَقَدْ بَيَّنَّتْ حَالَهُ فِي مَرْوِيَاتِهِ عَنْ ابْنِ أَبِي رَوَادٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المبحث الثاني: الأحاديث المعنعنة التي ثبت فيها الإرسال والأحاديث التي جاءت بلفظ "قال" ولفظ "أخبرت"

المطلب الأول: الأحاديث المعنعنة التي ثبت فيها الإرسال

أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، قَالَا: «مَا رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهِدَ جَنَازَةً قَطُّ فَجَلَسَ حَتَّى تُوَضَعَ».

التخريج: أخرجه النسائي^(٢).

المنافشة والتعليق: إسناد الحديث: يُونُسُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ.

(١) صحيح مسلم، ٣/١٦٤٧، رقم: ٢٠٧٧، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر. سنن أبي داود ٤/٥٣، رقم: ٤٠٦٩، كتاب اللباس، باب في الحمرة. سنن الترمذي: ٥/١١٦، رقم: ٢٨٠٧، أبواب الأدب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في كراهية لبس المعصفر للرجل والقسى. سنن النسائي، ٨/٢٠٣، رقم: ٥٣١٦ - ٥٣١٧، كتاب الزينة، ذكر النهي عن لبس المعصفر.

(٢) سنن النسائي، ٤/٤٤، رقم: ١٩١٨، باب الأمر بالقيام للجنازة.

هذا الحديث يرويه ابن جريج عن ابن عجلان، ولم أجد له إلا هذا الحديث وابن جريج عاصر ابن عجلان^(١)، مما يجعل عنعنته من باب المرسل الخفي، ولم أقف على خبرٍ ثبت اللُّقيا بينهما مما يجعل الرواية محمولةً على الانقطاع والله أعلم.

المطلب الثاني: الأحاديث المعننة التي جاءت بلفظ "قال" ولفظ "أخبرت"

أولاً: الأحاديث التي جاءت بلفظ "قال":

١ - أَخْبَرَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسَافِعٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ شَكَ فِي صَلَاتِهِ فَلَيْسَ جَدُّ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ».

التخريج: أخرجه النسائي من طريق الوليد، ومحمد بن إسماعيل بن إبراهيم، وحجاج، وروح، كلهم عن ابن جريج، وأخرجه أبو داود من طريق حجاج^(٢). مناقشة وتعليق: إسناده الحديث: سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسَافِعٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، صرح ابن جريج بالسماع من عبد الله بن مسافع كما عند النسائي، من طريق حجاج، مما يحمل روايته على الاتصال.

٢ - أَخْبَرَنَا يَوْسُفُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ أَيُّوبُ، سَمِعْتُ حَفْصَةَ، تَقُولُ: حَدَّثَتْنَا أُمُّ عَطِيَّةَ، أَنَّهُنَّ «جَعَلْنَ رَأْسَ ابْنَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ»، قُلْتُ: نَقَضْنَهُ وَجَعَلْنَهُ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ؟ قَالَتْ: «نَعَمْ».

(١) ابْنُ عَجْلَانَ: هو محمد بن عجلان القرشي أبو عبد الله المدني مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف، توفي سنة ١٤٨ (ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٩/٣٤٢).

(٢) سنن أبي داود، ١/٢٧١، رقم: ١٠٣٣، بَابُ تَفْرِيعِ أَبْوَابِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، بَابُ مَنْ قَالَ بَعْدَ التَّسْلِيمِ. سنن النسائي، ٣/٣٠، رقم: ١٢٤٨ - ١٢٥١، كِتَابُ السُّهُوِّ - بَابُ التَّحَرِّيِّ.

مرت دراسة هذا الحديث عند دراسة صحيح البخاري .

٣ - أَخْبَرَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ حَجَّاجٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُخْتَلِسِ قَطْعٌ» .

المنافشة والتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة سنن ابن ماجه .

أَخْبَرَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ حَجَّاجٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: قَالَ جَابِرٌ: «لَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ قَطْعٌ» .

المنافشة والتعليق: سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة سنن ابن ماجه .

ثانياً: الأحاديث التي رواها ابن جريج بلفظ "أخبرت" .

١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أُخْبِرْتُ عَنْ عَثِيمِ بْنِ كَلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: قَدْ أَسَلَمْتُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ» يَقُولُ: احْلِقْ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي آخِرُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِآخِرٍ مَعَهُ: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ وَاحْتَتِنْ» .

التخريج: أخرجه أبو داود (١) .

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: حدثنا محمد بن خالد: نا عبد الرزاق: نا

ابن جريج قال: أخبرت عن عثيم بن كليب .

وقد بينت ابن جريج أنه لم يسمع هذا الحديث من عثيم بدليل قوله "أخبرت عن" فقد دلّسه عن راوٍ آخر، وهذا الراوي هو إبراهيم بن أبي يحيى كما ذكر ذلك

(١) سنن أبي داود، ١/٩٨، رقم: ٣٥٦، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فَيُؤَمَّرُ بِالْفَسْلِ.

البيهقي^(١)، وكما رواه ابن قانع وأبو نعيم عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن عثيم بن كثير بن كليب، عن أبيه، عن جده^(٢).

وكذلك قال ابن حجر بأن ابن جريج رواه عن إبراهيم بن يحيى، كما ذكر ابن حجر أن والد عثيم هو كثير، وجده كليب، فالصحبة لكليب فكأن الذي أخبر ابن جريج نسب عثيم إلى جده، فإن إبراهيم بن يحيى روى عن عثيم فسمى جده كلاباً وروى عنه عبد الله بن منيب فقال: عثيم بن قيس بن كثير، ونسبه الجوسق إلى جده^(٣) وهنا نسب يحيى بن إبراهيم عثيماً إلى جده، وأبهم اسم أبيه، وكذلك بوب أبو نعيم للحديث بهذا العنوان: " الصلّت أبو كليب أتى النبي صلى الله عليه وسلم، وأمره أن يحلق عنه شعر الكفر، وهو وهم"، فبين أن من ذكر أن الصلت هو أبو كليب، وهو من أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم، كما وهم ابن مندة، وإنما كليب هو الصحابي.

والحديث سنده ضعيف لضعف الوساطة بين ابن جريج وعتيم، وهو إبراهيم بن يحيى، ولذلك لم يذكره ابن جريج، وأشار إلى ذلك بقوله "أخبرت"، ولم يعنع ليدل إلى ضعف من يروي عنه، وفي الرواية الثانية قال: وأخبرني آخر ليدل بذلك على ترميذه للرواية، فكأنه جعل ذلك منهجاً له.

٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرْتُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ وَهِيَ تَذْكُرُ شَأْنَ خَيْبَرَ:

(١) السنن الكبرى للبيهقي، ٨/٥٦١، رقم: ١٧٥٥٧، كِتَابُ الْأَشْرِيَّةِ وَالْحَدِّ فِيهَا، بَابُ السُّلْطَانِ يُكْرِهُ عَلَى الْإِحْتِنَانِ أَوْ الصَّبِيِّ وَسَيِّدِ الْمَمْلُوكِ يُأْمَرَانِ بِهِ، وَمَا وَرَدَ فِي الْخِتَانِ.

(٢) البغدادي، معجم الصحابة، م.س، م: ٣/١٥٢٣، رقم: ٣٨٦٢، الصلّت أبو كليب أتى النبي صلى الله عليه وسلم وأمره أن يحلق عنه شعر الكفر، وهو وهم.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٧/١٦١.

« كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودَ فَيَخْرُصُ النَّحْلَ حِينَ يَطِيبُ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ (١) » .

التخريج: أخرجه أبو داود (٢) .

المناقشة والتعليق: هذا الحديث فيه مجهول وهو الوساطة بين ابن جريج والزهري، وإسناده:

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرْتُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَ الدَّارِ قَطْنِي الْاِخْتِلَافَ فِيهِ: فَقَالَ رَوَاهُ صَالِحٌ عَنْ أَبِي الْأَخْضَرِ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنِ ابْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَرْسَلَهُ مَعْمَرٌ وَمَالِكٌ وَعَقِيلٌ (٣)، بَيْنَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مُوَصَّوْلًا عَنْ عَائِشَةَ، وَقَدْ عَدَّهُ الْبُخَارِيُّ غَلَطًا مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ فَقَالَ رَدًّا عَلَى سَوْأَلِ التِّرْمِذِيِّ: " حَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ غَلَطٌ، وَحَدِيثُ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ أَصَحُّ " (٤) .

وقال عنه ابن حجر في التلخيص الحبير: " وهذا فيه جهالة الوساطة وقد رواه عبد الرزاق والدارقطني من طريقه عن ابن جريج عن الزهري ولم يذكر واسطة وهو مدلس " (٥)، وقال عنه ابن خزيمة: " إن صح الخبر، فإني أخاف أن يكون ابن جريج لم يسمع هذا الخبر من ابن شهاب " (٦) .

(١) (فَيَخْرُصُ النَّحْلَ) بِخَمِّ الرَّاءِ أَي يُحْرِزُهَا - (جِينَ يَطِيبُ) بِالتَّكْوِينِ وَالتَّائِيثِ أَي يَطْهَرُ فِي الثَّمَارِ الْحَلَاوَةِ (يَنْظُرُ الْإِبَادِي، عُونِ الْمَعْبُودِ، م.س، ٤/٣٤٦) .

(٢) سنن أبي داود، ٢/١١٠، رقم: ١٦٠٦، كِتَابُ الزُّكَاةِ، بَابُ مَتَى يُخْرُصُ التَّمْرُ، ٣/٢٦٣، رقم: ٣٤١٣، كِتَابُ الْبَيْوَعِ، بَابُ فِي الْخَرْصِ .

(٣) سنن الدار قطني، ٣/٥٢، رقم: ٢٠٥٢، كِتَابُ الزُّكَاةِ، بَابُ فِي قَدْرِ الصَّدَقَةِ فِيمَا أُخْرَجَتِ الْأَرْضُ وَخَرَصَ الثَّمَارُ .

(٤) الترمذي، العلل الكبير، م.س، ص ١٠٤، رقم: ١٨١، أَبْوَابُ الزُّكَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا، مَا جَاءَ فِي الْخَرْصِ .

(٥) ابن حجر، التلخيص الحبير، م.س، ٢/٣٧٩ .

(٦) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، م.س، ٤/٤٠ .

وليس هناك شك بأن ابن جريج لم يسمع الحديث من الزهري، وقد بين ذلك عندما قال: "أخبرت"، وهي لفظة تدل على عدم السماع، ولم يذكر الوساطة بينه وبين الزهري ربما لضعفه، وهذا ما نبه إليه الأئمة الذين ذكرت أقوالهم.

٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أُخْبِرْتُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُبْرِزْ فِخْدَكَ وَلَا تَنْظُرَنَّ إِلَى فِخْدِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ».

التخریج: أخرجه أبو داود، من طريق: بشر بن آدم قال: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقٍ: يَزِيدُ أَبِي خَالِدٍ الْقُرَشِيِّ، ثنا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ الدار قطني من عن طريق: رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، ثنا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ بِهِ (١).

المنافشة والتعليق: إسناد هذا الحديث: عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أُخْبِرْتُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ. هذا الحديث نلاحظ أن ابن جريج قد رواه عن حبيب بن أبي ثابت، بلفظ أُخْبِرْتُ، وهي رواية محمولة على الاتصال لأن ابن جريج قد صرح بالسماع من حبيب، كما رأينا، والله أعلم.

٤ - حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ الْبَصْرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أُخْبِرْتُ عَنْ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَقَالَ:

(١) سنن أبي داود، ٣/١٩٦، رقم: ٣١٤٠، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ: فِي سَنَرِ الْمَيِّتِ عِنْدَ غُسْلِهِ، ٤/٤٠، رقم: ٤٠١٥، كِتَابُ الْحَمَامِ، بَابُ: النَّهْيُ عَنِ التَّعَرِّيِّ. سنن ابن ماجه، ١/٤٦٩، رقم: ١٤٦٠، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ. السنن الكبرى للبيهقي: ٣/٥٤٥، رقم: ٦٦٢٤، بَابُ مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنَ النَّظَرِ إِلَى عَوْرَةِ الْمَيِّتِ وَمَسَّهَا بِيَدِهِ لَيْسَتْ عَلَيْهَا حِرْقَةٌ. سنن الدار قطني، ١/٤٢٠، رقم: ٨٧٤، بَابُ فِي بَيَانِ الْعَوْرَةِ وَالْفِخْدِ مِنْهَا، مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٢/٤٠٥، رقم: ١٢٤٩، مُسْنَدُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الحُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ، فِي حَدِيثِهِ: ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاتَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ».

التخريج: أخرجه البخاريُّ من طريق: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ: عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ جَدِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ، مِثْلَ هَذَا (١).

المنافشة والتعليق: إسناده هذا الحديث: العباسُ العنبريُّ، والحسينُ بنُ مهديٍّ البصريُّ، قالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أُخْبِرْتُ عَنْ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ.

هذا الحديث يرويه ابن جريج عن الزهري بلفظ (أخبرت)، وهي محمولة على الاتصال لأن ابن جريج تابعه في الرواية عن الزهري عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، ولم يعرف عنه تدليس، والله أعلم.

٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: بَلَغَنِي، عَنِ صَفِيَّةِ بِنْتِ شَيْبَةَ بْنِ عَثْمَانَ، قَالَتْ: أَخْبَرْتَنِي أُمُّ عَثْمَانَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ».

سبقت دراسة هذا الحديث عند دراسة الأحاديث المعنونة في سنن أبي داود، ورواية ابن جريج محمولة على الاتصال.

(١) صحيح البخاري، ٤/١٨٦، رقم: ٣٥٣٦، كِتَابُ الْمَنَاقِبِ - بَابُ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . صحيح مسلم، ٤/١٨٢٥، رقم: ٢٣٤٩، كِتَابُ الْفَضَائِلِ، بَابُ كَمْ سَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ قُبُضٍ؟. سنن الترمذي، ٥/٦٠٥، رقم: ٣٦٥٤، أَبْوَابُ الْمَنَاقِبِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَابُ فِي سِنِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبْنُ كَمْ كَانَ جِئَ مَاتَ.

الفصل السادس

خلاصة الدراسة

المبحث الأول: منهج ابن جريج في التدليس

من خلال ما سبق تبين أن ابن جريج بالرغم من قلة تدليسه إلا أن له منهجاً خاصاً في ذلك .

١ - أنه لا يدلّس عن المجروحين دائماً كما اتهمه بعض العلماء، وقد بينت ذلك من خلال إظهار ضعف الروايات التي ذكرت هؤلاء الرواة المجروحين، وبيان حسن ظن ابن جريج فيمن جرحه العلماء مثل شيخه إبراهيم بن أبي يحيى، وكذلك عندما قال الدار قطني: أنه لا يدلّس إلا عن مجروح وهذا كلام مطلق، وفيه حصر، وقد ذكرت أنه دلّس أحاديث مجاهد عن القاسم، والقاسم ثقة .

٢ - إن عباراته في التدليس واضحة ليس فيها إبهام كـنحو(أُخبرت، أو حَدِّثت)، وإن كان يطلق عليها تدليس من باب التجوز، وإن لم يكن له سماع من شيخه رواه بالنعنة مع تصريحه بأنه لم يسمع منه كما هي حاله مع مجاهد .

٣ - لا نجد ابن جريج يدلّس عن كل شيوخه بل بعضهم فيما رأينا كثيراً من العلماء يعمم التدليس على كل مرويات ابن جريج إذا كانت بالنعنة، وقد وقع هذا من بعض العلماء المعاصرين مثل الشيخ الألباني، عند التعليق على حديث «آخِرَةُ الرَّحْلِ ذِرَاعٌ فَمَا فَوْقَهُ» .

٤ - أن أغلب تدليسه الذي انتقده به العلماء هو من قبيل الإرسال .

٥ - أما تدليس الشيوخ فإن ذلك قليل جداً عنده كما ذكرت سابقاً .

وفيما يلي جدول يبين مرويات ابن جريج في الكتب الستة سوى مروياته عن

عطاء .

| عدد الأحاديث | عدد الأحاديث | عدد الأحاديث | عدد الأحاديث | عدد الأحاديث | عدد الأحاديث | عدد الأحاديث | اسم الكتاب |
|---------------------|--------------------|---------------------|--------------|-------------------------|--------------|--------------|--------------|
| بلفظ | عدد الأحاديث | المعنونة | المعنونة | عدد الأحاديث | عدد الأحاديث | عدد الأحاديث | |
| أخبرت | بلفظ أخبرت | المرسلة | المعنونة | المدأسة | بلفظ قال | المعنونة | |
| المبنية على الاتصال | | المبنية على الاتصال | المرسلة | | | | |
| لا يوجد | لا يوجد | لا يوجد | لا يوجد | حديث واحد ظاهره التدليس | ٤ | ٣١ | صحيح البخاري |
| لا يوجد | لا يوجد | لا يوجد | لا يوجد | لا يوجد | لا يوجد | ٢٢ | صحيح مسلم |
| لا يوجد | لا يوجد | لا يوجد | ٢ | ٢ | ٢ | ٤٢ | سنن ابن ماجه |
| ٣ | ٤ وحديث بلفظ بلغني | لا يوجد | لا يوجد | ٥ [ثلاثة مرسل خفي] | ٣ | ٣٨ | سنن أبي داود |
| ١ | ١ | لا يوجد | ١ | ١ | لا يوجد | ٢٦ | سنن الترمذي |
| لا يوجد | لا يوجد | لا يوجد | ١ [مرسل خفي] | ٣ | ٣ | ٥٣ | سنن النسائي |
| ٤ | ٦ | لا يوجد | ٤ | ١٢ | ١٢ | ٢١٢ | المجموع |

الشيوخ الذين دلّس عنهم: إبراهيم بن أبي يحيى الذي جرحه العلماء وقد ذكرنا حاله فيما سبق وأن ابن جريج كان يحسن الظنّ به، وهذا يرد قول من يقول إنّ ابن جريج لا يدلّس إلا عن مجروح.

حكم تدليسه: من خلال ما رأيت أن أغلب أحاديث ابن جريج المعنونة محمولة على الاتصال، كذلك ما ورد بلفظ (قال) كلها محمول على الاتصال ونفي شبهة التدليس، مما يرجح قبول تدليس ابن جريج بسبب قلة ذلك منه وقد عدّه العلائي كما أسلفنا في الطبقة الثانية التي احتمل العلماء تدليس أصحابها، قال يعقوب بن

شبية السدوسي: سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل: حدثنا، قال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول: حدثنا (١)، وما ذهب إليه علي بن المديني ظاهر لأنه إذا كان مقلداً من التدليس فالأصل في روايته الاتصال واحتمال التدليس قليل أو نادر فلا يذهب إلى القليل النادر ويترك الأصل والغالب، ولأنه أيضاً يكثر من الرواة الوقوع في شيء من التدليس فإذا قيل لا بد في قبول حديثهم من التصريح بالتحديث منهم ردت كثر من الأحاديث الصحيحة، ولم يرد الحفاظ المتقدمون الخبر بمجرد العنونة ممن وصف بشيء من التدليس ودونك ما جاء في الصحيحين وتصحيح الترمذي وابن خزيمة وغيرهم من الحفاظ، وأما ما قاله أبو عبدالله الشافعي في (الرسالة) (ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته... فقلنا لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه: حدثني أو سمعت).

وقد روى الشافعي لابن جريج في مواضع من كتبه محتجاً بعننته، ولم يذكر الشافعي أن ابن جريج سمع هذا الخبر ممن حدث عنه، فقد يكون كلامه إخباراً عن واقع (٢).

حكم مرسلات ابن جريج: إن الأحاديث التي وردت بلفظ أُخبرت أو حُدثت ظاهرة في الانقطاع فتبقى على ضعفها مالم يصرح فيها بالسماع أما ما كان من قبيل المرسل الخفي فحكمه حكم المدلس، لا يُقبل حتى يصرح بالسماع (أي حسن لغيره)، والله أعلم.

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٣٦٢.

(٢) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: ٥٢٠٤)، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، ط ١، ٥١٣٥٨/١٩٤٠م، ص ٣٧٩ - ٣٨٠، و ٤٩٨، و ٨٩٠، و ٩٠٣.

المبحث الثاني: سبب وقوع الاختلاف في بعض حديثه

١ - إطلاق اسم التدليس على صور ليست منه، فأطلق التدليس على الإرسال الظاهر، وعلى الإرسال الخفي، كما هي حاله (أي ابن جريج) مع صفوان بن سليم، وهذا ما يسمى باختلاف منهج العلماء في التدليس بين المتقدمين والمتأخرين.

٢ - التنازع بين الرواة في إطلاق وصف التدليس عليه فمنهم من يقول عنه أنه يدلّس عن الثقات، ومنهم من يقول بأنه لا يدلّس إلا عن مجروح ومنهم من يضعه في المرتبة الثانية ومنهم من يضعه في المرتبة الثالثة.

٣ - وجدت بعض من أطلق عليه وصف التدليس استنتج ذلك فيه من جهة وقوعه منه في روايته عن بعض شيوخه دون سائرهم، فأطلق العبارة يوهم اندراج جميعهم^(١).

٤ - عدم تحديد نوع التدليس الذي وصف به، فكما تقدم أن التدليس أنواع عديدة، ولذلك أكثر أهل العلم من الحديث عن هذه الأنواع مع أنهم في كثير من المواضع يطلقون الوصف بالتدليس ولا يحددونه، وفي موضع آخر يبينون هذا النوع من التدليس الذي وصف به هذا الراوي، أو أن بعضهم يصفه بالتدليس ويطلق ولا يبين ثم تجد أن غيره بين هذا النوع، كما وقع ذلك ل(عبدالله بن وهب المصري). قال عنه ابن سعد: (كان كثير العلم ثقة فيما قال: حدثنا وكان يدلّس)^(٢).

ويرى الباحث: أنه لا يوجد أحدٌ وصفه بالتدليس غير ابن سعد، وقد يُظن من كلام ابن سعد أنه يصفه بتدليس الإسناد والذي يظهر أن ابن وهب لا يدلّس تدليس الإسناد بمعنى أنه يسقط من الإسناد من حدثه، وإنما يدلّس تدليس الصيغ ويسيء الأخذ أحياناً في الرواية عن شيوخه.

(١) عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، م.س، ٢/٩٨٠ - ٩٨١.

(٢) ابن سعد، الطبقات، م.س، ٧/٥١٨.

قال ابن معين: سمعت عبدالله بن وهب قال لسفيان بن عيينة: يا أبا محمد الذي عرض عليك أمس فلان أجزها لي، فقال: نعم، وقال أيضاً: رأيت عبدالله بن وهب يعرض له على سفيان بن عيينة وهو قاعد ينعس أو وهو نائم^(١)، وقال أحمد: عبدالله بن وهب صحيح الحديث يفصل السماع من العرض والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبتته! فقليل لأحمد: أليس كان يسيء الأخذ. قال: قد يسيء الأخذ ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً^(٢).

وقال عبدالله بن أيوب المخرمي: كنت عند ابن عيينة وعنده ابن معين فجاءه عبدالله بن وهب ومعه جزء فقال: يا أبا محمد أحدث بما في هذا الجزء عنك، فقال لي يحيى بن معين: يا شيخ هذا والريح بمنزلة، ادفع إليه الجزء حتى ينظر في حديثه^(٣).

وقال الساجي عنه: (صدوق ثقة، وكان من العباد وكان يتساهل في السماع لأن مذهب أهل بلده أن الإجازة عندهم جائزة، ويقول فيها: حدثني فلان)^(٤)، فالذي يبدو أن ابن سعد يقصد ما تقدم، ولا يقصد أن ابن وهب يسقط من حديثه.

٥ - عدم بيان مقدار التدليس بعد تحديد نوع التدليس هل هو مكثراً أو مقل، فمن المعلوم إذا كان مقللاً من هذا النوع من التدليس يعامل غير ما يعامل فيما لو كان مكثراً.

(١) البغدادي، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٥٢٣٣هـ)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، ٢/ ٢٣٦.

(٢) أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ١٦/٢٨٢.

(٣) الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، م.س، ٤/١٥١٨.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ٦/٧٤.

قال يعقوب بن شيبه السدوسي: سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل: حدثنا، قال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول: حدثنا^(١).

وما ذهب إليه علي بن المديني ظاهر لأنه إذا كان مقلماً من التدليس فالأصل في روايته الاتصال واحتمال التدليس قليل أو نادر فلا يذهب إلى القليل النادر ويترك الأصل والغالب، ولأنه أيضاً يكثر من الرواة الوقوع في شيء من التدليس فإذا قيل لا بد في قبول حديثهم من التصريح بالتحديث منهم رُدَّت كثير من الأحاديث الصحيحة.

ولذلك لم يجر العمل عند من تقدم من الحفاظ أنهم يردون الخبر بمجرد العنينة ممن وصف بشيء من التدليس ودونك ما جاء في الصحيحين وتصحيح الترمذي وابن خزيمة وغيرهم من الحفاظ، وأما ما قاله أبو عبد الله الشافعي: (ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته... فقلنا لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه: حدثني أو سمعت)^(٢).

فهذا الأقرب أنه كلام نظري، بل لعل الشافعي لم يعمل به هو، فقد روى لابن جريج في مواضع من كتبه بعضه محتجاً به بالعنينة، ولم يذكر الشافعي أن ابن جريج سمع هذا الخبر ممن حدث عنه، وأبو الزبير أيضاً، والأمثلة على هذا كثيرة لمن أراد أن يتبعها^(٣)، وعمل الحفاظ على خلاف هذا كما تقدم ولذلك قال يحيى بن معين عندما سأل يعقوب بن شيبه عن المدلس أيكون حجة فيما روى، أو حتى يقول: حدثنا وأخبرنا، فقال: لا يكون حجة فيما دلس، يعني إذا دل الدليل على أنه دلس في هذا الخبر لا يحتج به، وليس حتى يصرح بالتحديث.

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية، م.س، ص ٣٦٢.

(٢) الشافعي، الرسالة، م.س، ص ٣٧٩ - ٣٨٠.

(٣) المرجع نفسه، الرسالة، م.س، ٤٩٨ و ٨٩٠ و ٩٠٣ و ٤٩٨ و ٨٨٩.

ولذلك قال يعقوب بن سفيان: (وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة) (١).

٦ - عدم التثبت من سماعه أو لقائه لمن حدث عنه، أم لا كما الحال مع طاووس حيث ذكر بعض العلماء أن ابن جريج لم يسمع من طاووس إلا حديثاً واحداً، وقد رأينا خلال الدراسة سماعه أكثر من حديث.

٧ - عدم تمييز عبارات ابن جريج فنجد يحيى بن سعيد القطان يقول (كان ابن جريج صدوقاً فإذا قال حدثني فهو سماع وإذا قال أخبرنا أو أخبرني فهو قراءة وإذا قال: قال، فهو شبه الريح)، وهذا يدل على أن ابن جريج (واضح التدليس) لا (خفي التدليس)، وهذا ييسر معرفة الروايات المدلسة.

٨ - أن بعض النقاد حمل عنعنة ابن جريج على التدليس ومن المعلوم كما رأينا أن العلماء الذين جرحوا ابن جريج لم يذكروا (العنعنة)، لأن الغالب في العنعنة أنها من تصرف الرواة لا من لفظ ابن جريج، فالاستدلال بهذه الأقوال على رد العنعنة أو التوقف فيها لا يتم، وقد بينت ذلك فيما سبق.

٩ - صعوبة الوقوف على نفس الصيغة التي نطق بها (ابن جريج)، كما قال الذهبي عند كلامه على تدليس (الوليد بن مسلم) (٢) وهذا في زماننا يعسر نقده على المحدث، فإن أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود عاينوا الأصول وعرفوا عللها وأما نحن فطالت علينا الأسانيد وفقدت العبارات المتيقنة).

١٠ - التشدد في الجرح من بعض العلماء كما فعل الدار قطني إذ بنى ذلك على حال ابن جريج مع شيخين دون أن يذكر غيرهما.

١١ - ضعف الهمم في التفتيش عن أحاديث ابن جريج والتثبت من تصريحه بالسماع.

(١) يعقوب بن سليمان الفارسي، المعرفة والتاريخ، م.س، ٢/٦٣٧.

(٢) الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، م.س، ص٤٦.

١٢ - توجيه التهمة لابن جريج دون ملاحظة ضعف الراوي الذي دونه وما عليه من ضعف .

١٣ - خفاء حال ابن جريج - على بعض النقاد - مع بعض شيوخه مثل عطاء بن أبي رباح، وابن أبي مليكة، ونافع، وموسى بن سليمان، أو غفلتهم عن ذلك كما وقع ذلك للشيخ الألباني في أحاديث رواها ابن جريج عن عطاء حيث طعن في بعض هذه الأحاديث من جهة عنعنة ابن جريج، دون أن يتنبه إلى أنه من أثبت الناس في هؤلاء .

١٤ - رواية الضعفاء والكذابين، والمتروكين عنه، فرمما يخطئون بالنقل عنه، مثل محمد بن المصفي، وسفيان بن وكيع، ومحمد بن بكر بن عثمان البرساني، كما ذكرنا سابقاً .

الفصل السابع

أثر التدليس على روايات المدلسين نظرياً وتطبيقياً

كَانَ التَّدْلِيسُ أَحَدَ الْأَسْبَابِ الَّتِي دَفَعَتْ بِالرَّوَاةِ إِلَى الْاِخْتِلَافِ فِي أَسَانِيدِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، مِمَّا أَدَّى إِلَى الْاِخْتِلَافِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ وَهَذَا هُوَ الْأَثَرُ النَّظْرِيُّ، كَذَلِكَ تَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ تَبَايُنٌ فِي آرَاءِ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ اسْتَدَلُّوا بِتِلْكَ الْأَحَادِيثِ، وَهَذَا هُوَ الْأَثَرُ التَّطْبِيقِيُّ.

المبحث الأول: الأثر النظري للتدليس

- ١ - حديث « يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم؛ فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة ». الذي سبق الكلام عنه، وقد قال الترمذي عنه: "حديث حسن" وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم" ! ووافقه الذهبي! . إلا أن الشيخ الألباني ضعّف الحديث لوجود التدليس من ابن جريج وأبي الزبير، وهذا نص كلامه " وهو كما قالوا؛ لولا عنعنة ابن جريج وأبي الزبير؛ فإنهما مدلسان، لا سيما الأول منهما؛ فإنه سييء التدليس كما هو مشروح في ترجمته" (١).
- ٢ - عن جابر رضي الله عنه قال: " نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا " . أخرجه أبو داود، والترمذي،

(١) الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ٥١٤٢٠هـ) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، ١٠/٣٨٣.

وابن ماجه، وأحمد، وابن خزيمة وابن حبان، والدارقطني والبيهقي، والحاكم، كلهم من طريق: محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن مجاهد عن جابر به^(١).

وقد أُعْلِيَ هذا الحديث بعلل، ومنها: عنعنة ابن إسحاق وهو مُدَّس، ومن أجل ذلك توقف فيه النووي - رحمه الله - في (كلامه على سنن أبي داود) - ونقله عنه صاحب (البدر المنير)^(٢) فقال: "... ابن إسحاق مُدَّس، والمُدَّسُ إِذَا قَالَ: "عَنْ" لَا يَحْتَجُّ بِهِ، فَكَيْفَ حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ؟!".

٣ - «أَيُّ امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَّانٍ، فَهِيَ لِلْأَوَّلِ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ، فَالْبَيْعُ لِلْأَوَّلِ».

هذا الحديث أخرجه أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه بشطره الثاني، والدارمي، وأحمد، والطيالسي، وابن الجارود، والطبراني، وفي (مسند الشاميين)، والحاكم، والبيهقي من طرق عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب مرفوعاً فذكره.

وأخرج ابن ماجه شطره الثاني من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن عقبة بن عامر أو سمرة هكذا على الشك في اسم الصحابي. وأخرجه الدارمي أيضاً بالشك، ولكن بلفظه تاماً^(٣) والشك من سعيد بن أبي عروبة، كما يظهر من تأمل الطرق. قال الترمذي: (حديث حسن).

وقال الحاكم: (صحيح على شرط البخاري) ووافقه الذهبي! ونقل الحافظ في

(١) سنن أبي داود، ١/٢١، رقم: ١٣، باب الرخصة في ذلك (يعني استقبال القبلة عند قضاء الحاجة). سنن الترمذي، ١/١٥، رقم: ٩، باب الرخصة في ذلك.

(٢) ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٥٨٠٤هـ)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط١، ٢٠٠٤/٥١٤٢٥م، ٢/٣٠٨.

(٣) سنن أبي داود، رقم: ٢٠٨٨، م.س، ٢/٢٣٠. سنن الترمذي، رقم: ١١١٠، م.س، ٢/٤٠٩.

(التلخيص) (٣ / ١٦٥) أن أبا زرعة وأبا حاتم صححاه، ثم قال: (وصحته متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة، فإن رجاله ثقات). فقد صرح جمع من النقاد بثبوت سماع الحسن من سمرة، ولكن الحسن مدلس، فنحتاج إلى تصريحه بالسماع في كل حديث على حدة فهذا يحكم على الحديث بالضعف. أما الاختلاف على الحسن فيه، فلا يضر؛ لأن الذي شك في تعيين الصحابي هو سعيد بن أبي عروبة كما قدمت، وقد خالفه كثير من الثقات، فهم يترجحون عليه والله أعلم.

المبحث الثاني: الأثر التطبيقي للتدليس

١ - حديث هشام بن عمار في المعازف وأثره في اختلاف الفقهاء:
قال الامام البخاري في صحيحه^(١)، وقال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد، قال: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال حدثنا عطية بن قيس الكلابي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدثني أبو عامر - أو أبو مالك الأشعري - والله ما كذبني - سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف، ولينزلن أقوام الى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم، يأتيهم - يعني الفقير - لحاجة فيقولوا ارجع الينا غدا، فيبيتهم الله ويضع العلم ويمسخ آخرين قرده وخنازير الى يوم القيامة».
وهشام بن عمار من شيوخ البخاري^(٢)، لكن البخاري لم يصرح بالسماع بل ذكره بصيغة التعليق مجزوما به، وقد أعل ابن حزم هذه الرواية بالتعليق فقال: (وهذا منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد ولا يصح في هذا الباب شيء

(١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، رقم: ٥٥٩٠، ٧/١٣٨.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م.س، ١١/٥٢.

أبدا وكل ما فيه موضوع والله لو أسند جميعه أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ترددنا في الأخذ (١).
وقد رد عليه ابن الصلاح بقوله: (ولا التفات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رده ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحرير والخز والمعازف... الحديث» من جهة أن البخاري أورده قائلًا فيه: قال هشام بن عمار (٢)، وكذلك أجاب العراقي عن قول ابن حزم هذا بقوله: أما الذي لشيخه عزا بقال فكذي عنعنة كخبر المعازف لا تصغ لابن حزم المخالف (٣)، فمعناه أن له حكم المعنعن بشرط اللقاء وعدم التدليس والبخاري لم يكن مدلسا وثبت لقاؤه بهشام بن عمار (٤).

قال الحافظ ابن حجر: (واما ما عزاه البخاري لبعض شيوخه بصيغة قال فلان وزاد فلان ونحو ذلك، فليس حكمه حكم التعليق عن شيوخ شيوخه ومن فوقهم بل حكمه حكم العنعنة من الاتصال بشرط اللقاء والسلامة من التدليس) (٥)، وقد استشكل العراقي (٦) بأن البخاري قد يوجد في صحيحه أحاديث يرويها عن بعض شيوخه قائلًا: قال فلان ويوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ. وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن هذا بقوله: (وقد تقرر عند الحفاظ ان الذي يأتي به البخاري من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحا الى من علقه عنه ولو لم يكن من شيوخه لكن اذا وجد الحديث المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولا الى

(١) ابن حزم، المحلى بالآثار، م.س، ٧/٥٦٥.

(٢) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، م.س، ص ٦٨.

(٣) زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، م.س، ١/٢٧٤.

(٤) السخاوي، فتح المغيب بشرح الفية الحديث للعراقي، م.س، ١/٥٥.

(٥) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، م.س، ١/٢٢٠.

(٦) العراقي، التقييد والإيضاح، م.س، ص ٩١ وما بعدها.

من علقه بشرط الصحة أزال الاشكال) (١)، ثم ذكر الحافظ: إن الطبراني أخرجه في مسند الشاميين، فقال: حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد، قال حدثنا هشام بن عمار (٢).

أثر حديث هشام بن عمار في اختلاف الفقهاء: حكم الغناء وحكم بيع آلات الغناء:

ذهب الجمهور الى حرمة الغناء وحرمة بيع آلات الغناء، على خلاف بين المذاهب في تفصيل ذلك (٣).

ومما استدلوا به حديث هشام بن عمار السابق، وذهب ابن حزم الى جواز الغناء وجواز بيع آلاته فقد قال: (وبيع الشطرنج والمزامير والعيودان والمعازف والطنابير حلال كله ومن كسر شيئاً من ذلك ضمنه ..) ثم قال: (ان بيعها حلال وكذلك بيع المغنيات وابتياعهن حلال لأنه لم يأت نص بتحريم بيع شيء من ذلك)، ثم ساق ما احتج به المانعون وضعف ذلك كله وقال: (ان ما احتجوا به من آثار لا تصح أو يصح بعضها ولا حجة لهم فيها) (٤).

(١) ابن حجر، فتح الباري، م.س، ١٠/٥١.

(٢) المرجع نفسه، فتح الباري، ١/٣٣٤.

(٣) ابن قدامة المقدسي، المغني، م.س، ٩/١٧٥. الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، م.س، ٨/٢٩٧.

(٤) ابن حزم، المحلى، م.س، ٩/٥٥ - ٦١.

٢ - حَدِيثُ هِشَامِ بْنِ خَالِدٍ^(١)، عَنْ بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ زَوْجَتَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ فَلَا يَنْظُرُ إِلَى فَرْجِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يُورِثُ الْعَمَى». رَوَاهُ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "الْعِلَل"^(٣)، وَابْنُ حَبَانَ فِي "المَجْرُوحِينَ"^(٤)، وَابْنُ عَدِي فِي "الْكَامِل"^(٥) وَالبَيْهَقِيُّ فِي "السِّنَنِ الْكَبْرَى"^(٦)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ^(٧) فِي "تَارِيخِ دِمَشقٍ"^(٨).

والحديث هذا أورده ابن الجوزي في "الموضوعات"^(٩)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ - بَعْدَ أَنْ أوردته مع حديثين آخرين - : (هذه الثلاث الأحاديث موضوعة لا أصل لها، وكان

(١) هُوَ أَبُو مروان هشام بن خالد الأزرق الدمشقي السلامي، مولى بني أمية: صدوق، ولد سنة (١٥٣ هـ)، وَقَيْلٌ: (١٥٤ هـ)، وتوفي سنة (٢٤٩ هـ) (أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، م.س، ٧/٤٠١ (٧١٦٩)، والذهبي، ميزان الاعتدال، م.س، ٤/٢٩٨).

(٢) حبر الأمة البحر، أبو العباس عبد الله، ابن عم النبي - صلى الله عليه وسلم - العباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ولد قَبْلَ الهجرة بسنتين، وتوفي سنة (٦٧ هـ)، وَقَيْلٌ: (٦٨ هـ) (الذهبي، سير أعلام النبلاء، م.س، ٣/٣٣١ و٣٥٩، والإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٥٨٥٢)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤١٥ هـ، ٢/٣٣٠).

(٣) الرازي، علل الحديث، م.س، ٦/١٤٠.

(٤) ابن حبان، المجروحين، م.س، ١/٢٣١.

(٥) الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، م.س، ٢/٢٦٥.

(٦) البيهقي، السنن الكبرى، م.س، ٧٦/٩٤ و٩٥.

(٧) الإمام الحافظ علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم الدمشقي الشافعي، المعروف بابن عساكر، ولد سنة ٤٩٩ هـ، وصنف الكثير، فمن ذلك "تاريخ دمشق" و"تبيين كذب المفتري" وغيرهما، توفي سنة (٥٧١ هـ). (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٥٦٨١)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ٢/٣٠٩).

(٨) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١ هـ) تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو ابن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م، ٤٦/٣٠٣، و٦٥/٣٦٩.

(٩) ابن الجوزي، الموضوعات، م.س، ٢/٢٧١.

بقية يدلّس، فظن هؤلاء أنه يقول في كُلِّ حَدِيثٍ " حَدَّثَنَا " وَلَمْ يَفْتَقِدُوا الْخَبْرَ مِنْهُ^(١).

وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: (يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ بِقِيَةِ سَمِعَهُ مِنْ إِنْسَانٍ ضَعِيفٍ عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، فَدَلَّسَ عَنْهُ، فَالْتَزَقَ كُلُّ ذَلِكَ بِهِ)^(٢)، وَقَالَ ابْنُ عَدِي بَعْدَ رِوَايَتِهِ: (حَدَّثَنَا بِهِ هَذَا الْإِسْنَادُ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثٍ آخِرٍ مَنَاكِيرٍ، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ يَشْبَهُ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ بَقِيَةِ وَابْنِ جَرِيحٍ بَعْضَ الْمَجْهُولِينَ أَوْ بَعْضَ الضَّعْفَاءِ؛ لِأَنَّ بَقِيَةَ كَثِيرًا مَا يَدْخُلُ بَيْنَ نَفْسِهِ وَبَيْنَ ابْنِ جَرِيحٍ بَعْضَ الضَّعْفَاءِ أَوْ بَعْضَ الْمَجْهُولِينَ)^(٣).

فَمِنْ هَذَا كُلِّهِ يَتَضَحُّ أَنَّ بَقِيَةَ قَدْ دَلَّسَهُ عَنْ بَعْضِ الْوَاهِمِينَ، أَوْ لِرَبْمَا دَلَّسَ مَشِيخَةَ ابْنِ جَرِيحٍ، لِأَسِيمَا وَقَدْ عَنَّ ابْنَ جَرِيحٍ.

أثر الحديث في اختلاف الفقهاء (نظر الزوج إلى فرج زوجته أو حليلته)

اختلف الفقهاء في جواز نظر الزوج إلى فرج زوجته أو ملك يده على مذهبين:
الأول: يكره للزوج النظر إلى فرج زوجته، كما يكره للزوجة النظر إلى فرج زوجها، وإليه ذهب الشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

(١) الرازي، علل الحديث، م.س، ٢/٢٩٥.

(٢) ابن حبان، المجروحين، م.س، ١/٢٣١.

(٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، م.س، ٢/٢٦٥.

(٤) الشربيني، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٥٩٧٧)، مغني

المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٤/٥١٤١٥، م، ٤/٢١٧.

(٥) ابن قدامة، المغني، م.س، ٦/٥٥٧.

الثاني: ذهب جمهور الفقهاء إلى إباحة نظر كل من الزوجين إلى فرج الآخر، ونظر المالك إلى فرج مملوكته، ونظر المملوكة إلى فرج مالكها. وبه قال الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والظاهرية^(٣). ومع ذلك فإن الحنفية قالوا: الأولى عدم النظر^(٤).

٣ - حديث محمد بن اسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عائشة، قالت: رجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من البقيع، فوجدني وأنا أجد صداعا في رأسي، وأنا أقول: وأرأساه، فقال: «بل أنا، يا عائشة، وأرأساه» ثم قال: «ما ضرك لو مت قبلي؛ فقامت عليك فغسلتك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك^(٥)». ومدار هذا الحديث على محمد بن اسحاق وهو مدلس^(٦) وقد عنعن في بعض الطرق وبهذا أعله البيهقي^(٧)، لكنه قد صرح بالسماع عند البيهقي نفسه^(٨)، فانتفت شبهة تدليسه فصح حديثه.

أثر حديث محمد بن اسحاق في اختلاف الفقهاء: اختلف الفقهاء في غسل أحد الزوجين الآخر، إذ أن الفقهاء اتفقوا على أن غسل الميت واجب على الكفاية

(١) الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦/٥١٩٨٦م، ٥/١١٩.

(٢) عليش، محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي (ت: ١٢٩٩هـ)، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١٤٠٩/٥١٩٨٩م، ٨/٤٤٦.

(٣) ابن حزم، المحلى، م.س، ١٠/٣٣.

(٤) السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٥٤٨٣هـ)، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، د.ط، ١٤١٤/٥١٩٩٣م، ١٠/١٤٨.

(٥) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٥٤٥٨هـ)، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ٧/١٦٨ - ١٦٩.

(٦) هو محمد بن اسحاق بن يسار صدوق يدلّس (ابن حجر، تقريب التهذيب، م.س، ٢/١٤٤).

(٧) النسائي، السنن الكبرى، م.س، ٣/٣٩٦.

(٨) ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (ت: ٥٢١٣هـ)، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٧٥/٥١٣٧٥م، ٢/٦٤٢.

الا ما حكى عن مالك في رواية عنه أنه سنة^(١)، وأجمعوا على جواز غسل المرأة زوجها، واختلفوا في جواز غسل الرجل زوجته على قولين:

القول الأول: يجوز للرجل غسل زوجته، وبذلك قال جمهور العلماء واليه ذهب الشافعي، وأحمد في المشهور عنه^(٢)، واستدلوا بحديث محمد بن اسحاق السابق.

القول الثاني: لا يجوز للرجل غسل زوجته، وهو مروى عن بعض السلف، وبه قال أبو حنيفة وهو رواية عن أحمد^(٣)، وكأنهم لم يأخذوا بحديث محمد بن اسحاق لعننته له في بعض الطرق، واحتجوا بأن الموت فرقة تبيح أختها وأربعها سواها؛ فحرمت النظر واللمس كالطلاق^(٤).

(١) محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: ٥١٢٣٠هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، د.ط، د.ت، ١/٤٠٩.

(٢) النووي، المجموع، م.س، ٥/١٢٩.

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع، م.س، ١/٣٠٥.

(٤) ابن قدامة المقدسي، المغني، م.س، ٢/٢٩٨.

الخاتمة

تضمنت الخاتمة أهم النتائج والتوصيات، كالاتي:

أولاً - أهم النتائج:

١. تبين من خلال بحث أهمية الإسناد أن الإسناد خصيصة من خصائص الأمة الإسلامية، ولا بد لتحري الصدق من الاعتماد على رواية الثقات، وكذلك تبين حرص سلف الأمة على التحري في نقل الأخبار ومن خلفهم فاعتنوا بالأسانيد.

٢. أما في فصل حياة ابن جريج: فقد بينا أنه إمام حافظٌ فقيه عابد قارئ ثقة، وأول من صنف التصانيف في العلم بمكة، وأنه أكثر من الحديث، وبينت أن مذهب ابن جريج الفقهي، أن ابن جريج هو من السلف أنفسهم لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةَ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ »^(١)، مشى على درب وطريقة من سبقه من الصحابة والتابعي، أما مذهبه في التعامل مع النصوص، فكان لا يقول بظاهرها بل يتأولها بفهم سلفه، وبينت أن مذهبه الاعتقادي هو مذهب أهل السنة والجماعة.

٣. تبين من خلال فصل مكانة ابن جريج:

أ. من علماء الجرح والتعديل منهم من وثقه، ومنهم من جرحه.

ب. براءة ابن جريج من تهمة التدليس، وأن غالب ما أخذ عليه هو الإرسال وأن عبارته صريحة في ذلك، وهي " حدثت " و " أخبرت "، والإرسال الخفي وعبارته في ذلك " قال "، و " ذكر "، و " عن ".

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب: لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ، رقم: ٢٦٥٢، ٣/١٧١. أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، رقم ٤/١٩٦٣، ٢٥٣٣.

ت. غالب العنعنة ليست من ابن جريج بل من تصرف من دونه من الرواة، وبينت خطأ النقاد في الحكم على حديث المدلس إذ يقولون: " فيه فلان مدلس وقد عنعن ".

ث. إن رواية ابن جريج بلفظ أخبرنا أنه من باب الرواية بالإجازة كروايته عن الزهري، وعن هشام بن عروة وهذا أجازاه العلماء.

ج. لقد أظهرت براءته من تهمة الرواية عن الضعفاء والوضاعين وأنه إذا وقع ذلك منه فهو قليل، وكذلك بينت التناقض عند ابن حجر رحمه الله أنه يصف ابن جريج بقلة التدليس ثم يجعله في الطبقة الثالثة، وأن الأصل في روايات ابن جريج السماع.

ح. نبهت إلى أهمية جمع أحاديث ابن جريج، ودراستها دراسة حديثية نقدية، فلا نستطيع أن نحكم على روايات ابن جريج بحكم كلي، بل نحكم بالقرائن المتوافرة.

٤. أما في فصل التدليس والإرسال: تبين الفرق بين المرسل الخفي، والتدليس، وأن المرسل الخفي أشبه بالتدليس لخفائه على كثير من الناس، كما ذكرت حكم الحديث المرسل على ثلاثة أقوال مشهورة: ضعيف – مقبول من كبار التابعين بشرط الاعتبار في الحديث المرسل، والراوي المرسل – يقبل المرسل إذا كان راويه ثقة.

ثم تبين معنى التدليس، وأنه ينقسم إلى قسمين هما: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وأن التدليس عند المتقدمين: " هو رواية الراوي عن عاصره، ولم يلقه فيتوهم أنه سمعه من، أو عن لقيه مالم يسمعه منه "، والذي ظهر لي أن العلماء كانوا يطلقون هذا المعنى على تدليس ابن جريج حيث يطلقون على المدلس أنه لم يسمع من فلان، ويدلس عنه، وهذا من باب المرسل الخفي.

بينما التدليس عند المتأخرين: هو رواية الراوي عن من سمع منه ما لم يسمعه منه موهماً السماع من غير أن يذكر أنه سمعه منه، وبينت أن هذا سبب الخلاف بين العلماء فيمن وصف بالتدليس، ثم بينت حكم رواية المدلس، وأن أصح الأقوال في ذلك:

- مارواه بلفظٍ مبين للاتصال "كسمعت، وحدثنا، وأخبرنا" فمقبولٌ مُحْتَجٌّ به.
- مارواه المدلس بلفظٍ محتمل لم يبين فيه السماع، والاتصال فحكمه حكم المرسل.

هذا بالنسبة لتدليس الإسناد أما بالنسبة لتدليس الشيوخ، فیتوقف الحكم عليه بالكراهة على حسب الغرض الحامل عليه، ويختلف باختلاف المقاصد؛ ثم بينت أن درجة حديث المدلس حسنٌ لغيره، وأن حكم رواية المدلس بالنعنة حسب رأي الجمهور الصحة والاتصال.

٥. أما في فصل شيوخ ابن جريج فقد بينت أنه سمع من كثير من التابعين، وأنه أكثر مارواه عن المكيين، وهم الذين أكثر من التصريح بالسماع منهم، وأنه من أثبت الناس في شيوخه المكيين.

٦. وفي فصل درجات الرواة عن ابن جريج ذكرنا أنه روى عن الكثير من الحفاظ مثل: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وكذلك روى عنه الكثير من الثقات مثل: عبد الله بن المبارك، والليث بن سعد، وأنه روى عنه الكثير من الضعفاء، والكذابين، وقد يكون هذا سبب من أسباب وقوع الخطأ في روايات ابن جريج.

٧. أما في باب دراسة مرويات ابن جريج فقد وجدت ما يلي:

- ا. تبين لي على أرض الواقع براءة ابن جريج من تهمة التدليس حيث وجدت أغلب رواياته المعنونة محمولة على الاتصال ما عدا ثمانية أحاديث وفيها كلام، وهذا يُعتبر قليلاً بل نادراً والنادر لا حكم له.
- ب. أمّا عن مهنحه في التدليس على ندرته فإنه من باب تدليس الإسناد، وليس فيه تدليس قبيح لأننا لم نجد يدلس عن المجروحين.
- ت. وجدت أن تدليس الشيوخ قليل جداً عند ابن جريج، وهذا يحكم عليه حسب الغرض الدافع إليه.
- ث. بينت أنه يُقبل تدليس ابن جريج، ويحتج به.
- ج. أما بالنسبة لمرويات ابن جريج المرسلة فإننا وجدت أن أغلبها محمولة على الاتصال، ما عدا ستة أحاديث لم نجد ما يحملها على الاتصال، وهذا يدل على ندرة إرساله، وكذلك فإن لفظه واضح في الإرسال، كأخبرت، وحُدثت وهي دالة على الانقطاع، ويحكم عليها بالضعف.
- ح. وقد بينت أن من أسباب وقوع الاختلاف في بعض أحاديث ابن جريج هو الاختلاف بين منهج المتقدمين، ومنهج المتأخرين في تعريف التدليس وعدم التمييز بين عباراته، وتعميم التدليس على كل مروياته دون التفتيش عن تفصيلات الأمر.
٨. وفي فصل أثر التدليس وجدنا أن التدليس يؤثر على الحديث من حيث قبوله وعدم قبوله، وهذا هو أثر نظري، وقد ضربت لذلك ثلاثة أمثلة، وبينت أن التدليس له أثر في الفقه، وهذا هو الأثر التطبيقي واكتفيت لذلك بثلاثة أمثلة أيضاً.

أهم التوصيات:

هذه بعض التوصيات التي أوصي بها غيري من طلبة العلم:

- ضرورة إعداد بحث في مرويات ابن جريج في بقية كتب الحديث.

- ضرورة التأكد من نسبة الأقوال إلى قائلها من أئمة الجرح والتعديل، وفهمها قبل إطلاق الحكم على راوٍ معين.
- أن نضع في عين الاعتبار مكانة الراوي العلمية وأثره عند سماع تجريح العلماء في أحد الرواة؛ حتى لا يؤخذ ذلك مطية في الطعن في الدين من قبل أعداء الله، كما اتهم ابن جريج بالمتعة، وقد بينت أنه رجع عن ذلك، وكما هو الحال مع حفص بن سليمان الأسدي الذي يعتبر من أعلم الناس بقراءة عاصم، وقد جرحه كثير من أئمة الجرح والتعديل، فقد قال عنه يحيى بن معين: كذاب، وقال عنه البخاري: تركوه، وقال عنه مسلم: متروك^(١).
- ضرورة الانتباه إلى عبارات علماء الجرح والتعديل، وعدم الفصل بين أقوال الإمام الواحد، ومحاولة الجمع بين أقواله قبل إطلاق الحكم.
- عدم أخذ أقوال أئمة الجرح والتعديل على إطلاقها، وجعل ذلك قاعدة للحكم على أحاديث الرواة قبلاً ورداً.

أخيراً: لله الأمر من قبل ومن بعد وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

خالد مرزا

(١) أبو الحجاج المزني، تهذيب الكمال، م.س، ٧/٨٠.

فهرس الآيات

| رقم الآية | رقم السورة | اسم السورة | الآية |
|-----------|------------|------------|--|
| ١٩٨ | ٢ | البقرة | لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ |
| ٧٧ | ٣ | آل عمران | إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ |
| ١٠٢ | ٣ | آل عمران | يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ |
| ١٧٨ | ٣ | آل عمران | وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْهُمْ لَأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ |
| ١٨٨ | ٣ | آل عمران | لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا |
| ١ | ٤ | النساء | يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا |
| ٥٩ | ٤ | النساء | يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا |
| ١١٦ | ٥ | المائدة | وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ |
| ٦٨ | ٢٥ | الفرقان | وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ |
| ٧٠ | ٢٥ | الفرقان | إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا |
| ٥٣ | ٣٩ | الزمر | قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ |

الحافظ: عبد الملك بن جريج ومروياته في الكتب الستة

| | | | |
|----|----|-------|--|
| ٢٨ | ٦٨ | القلم | قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَيِّحُونَ |
|----|----|-------|--|

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: كتب الشريعة والسنة النبوية:

١. ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت: ٦٠٦ هـ)، جامع الأصول في أحاديث الرسول تحقيق عبد القادر الأرنبوط، التتمة تحقيق: بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، الجزء [١، ٢]: ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م، الجزء [٣، ٤]: ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م.
٢. الإسفراييني أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري (ت: ٣١٦ هـ)، مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.
٣. الإسفراييني، أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسفراييني الشافعي (ت: ٧٧٢ هـ)، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
٤. الأصبهاني أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (ت: ٤٣٠ هـ)، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
٥. الألباني أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري (ت: ١٤٢٠ هـ)، ضعيف أبي داود، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٤٢٣ هـ.
٦. الألباني أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري (ت: ١٤٢٠ هـ)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من

فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، (مكتبة المعارف).

٧. الألباني أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم

الأشقودري (ت: ١٤٢٠ هـ)، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار

السبيل، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥

هـ/١٩٨٥ م.

٨. الألباني أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم

الأشقودري (ت: ١٤٢٠ هـ)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها

السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١،

١٤١٢ هـ/١٩٩٢ م.

٩. الأمدي أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي

(ت: ٦٣١ هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي،

المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

١٠. البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت: ٢٥٦

هـ)، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، طبع تحت

مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

١١. البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (ت: ٢٥٦ هـ)، الجامع

المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه

وأيامه، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق

النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط ١،

١٤٢٢ هـ.

١٢. البخاري عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري الحنفي (ت: ٧٣٠ هـ)، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٣. برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت: ٨٤١ هـ)، التبيين لأسماء المدلسين، تحقيق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
١٤. برهان الدين الأبناسي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب، الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت: ٨٠٢ هـ)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، تحقيق: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
١٥. ابن بشران أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي (ت: ٤٣٠ هـ)، أمالي ابن بشران، ضبط نصح: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
١٦. البصري أبو عروة معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي (ت: ١٥٣ هـ)، الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، ط ٢، ١٤٠٣ هـ.
١٧. البغوي محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٦ هـ)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

١٨. البُلُقِينِي سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني العسقلاني الأصل ثم البلقيني المصري الشافعي (ت: ٨٠٥ هـ)، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء)، دار المعارف، فاس، المغرب.
١٩. البوصيري أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت: ٨٤٠ هـ)، مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣ هـ.
٢٠. البوصيري أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت: ٨٤٠ هـ)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط ١، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.
٢١. ابن البيع أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري (ت: ٤٠٥ هـ)، معرفة علوم الحديث تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧ م.
٢٢. ابن البيع الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري (ت: ٤٠٥ هـ)، المستدرک علی الصحیحین تحقیق: مصطفی عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٣. البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني (ت: ٤٥٨ هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٢٤. البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني (ت: ٤٥٨ هـ)، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ.
٢٥. البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني (ت: ٤٥٨ هـ)، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
٢٦. الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن موسى بن الضحاك (ت: ٢٧٩ هـ)، علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
٢٧. الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن موسى بن الضحاك (ت: ٢٧٩ هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
٢٨. الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن موسى بن الضحاك، (ت: ٢٧٩ هـ)، العلل الصغير، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥.
٢٩. الجرجاني أبو أحمد بن عدي (ت: ٣٦٥ هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
٣٠. الجزائري طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي (ت: ١٣٣٨ هـ)، توجيه النظر إلى أصول

- الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ١.
٣١. ابن جماعة بدر الدين أبو عبد الله الكنانى الحموي الشافعي، (ت: ٧٣٣ هـ)، المنهل الروي في علوم الحديث النبوي، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٦ هـ.
٣٢. ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٥٩٧ هـ)، الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط: ١، ج ١، ٢، ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦ م، ج ٣، ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م.
٣٣. ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ)، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط ٢، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.
٣٤. ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ)، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب.
٣٥. ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٥٩٧ هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٦. ابن أبي حاتم أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (ت: ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٢٧١ هـ/ ١٩٥٢ م.

٣٧. ابن حبان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ التميمي الدارمي البُستي (ت: ٣٥٤ هـ)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م.
٣٨. ابن حبان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ التميمي الدارمي البُستي (ت: ٣٥٤ هـ)، الثقات، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م.
٣٩. ابن حبان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي الدارمي البُستي (ت: ٣٥٤ هـ)، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تحقيق: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط١، ١٤١١ هـ/١٩٩١ م.
٤٠. ابن حبان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي الدارمي البُستي (ت: ٣٥٤ هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤ هـ/١٩٩٣ م.
٤١. ابن حبان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ التميمي الدارمي البُستي (ت: ٣٥٤ هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط١.
٤٢. ابن حجر ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦ هـ.
٤٣. ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس تحقيق:

- د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط: ١، ١٤٠٣ / ١٩٨٣.
٤٤. ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٨٩ م.
٤٥. ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، ط ١٦.
٤٦. ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط ٣، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.
٤٧. ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ط ١، ١٤١٩ هـ.
٤٨. ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.
٤٩. ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح ابن حجر تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

٥٠. ابن حجر شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢ هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
٥١. الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت: ٦٢٦ هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥ م.
٥٢. ابن حنبل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١ هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م.
٥٣. الحنبلي شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت: ٧٤٤ هـ)، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحباني، أضواء السلف، الرياض.
٥٤. ابن الحنبلي محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين (ت: ٩٧١ هـ)، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٨ هـ.
٥٥. ابن خزيمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمى النيسابوري (ت: ٣١١ هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي: المكتب الإسلامي، بيروت.
٥٦. الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت: ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٥٧. الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت: ٤٦٣ هـ)، مسألة الاحتجاج بالشافعي، تحقيق: خليل إبراهيم ملا خاطر، المكتبة الأثرية، باكستان.
٥٨. الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت: ٤٦٣ هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٥٩. الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت: ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد وذيوله، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، ١٤١٧ هـ.
٦٠. الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت: ٤٦٣ هـ)، الفقيه والمتفقه، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ٢، ١٤٢١ هـ.
٦١. الخطيب الشربيني شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧ هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ/١٩٩٤ م.
٦٢. الخطيب الشربيني شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧ هـ)، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت.
٦٣. ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١ هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
٦٤. خليل محمود محمد، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، عالم الكتب، ط ١، ١٤١٧ هـ/١٩٩٧ م.

٦٥. ابن أبي خيثمة أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩ هـ)، أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير، تحقيق: إسماعيل حسن حسين، دار الوطن الرياض، ط١، ١٩٩٧.
٦٦. د. أكرم ضياء، بحوث في تاريخ السنة المشرفة العمري، ط٤، بساط، بيروت.
٦٧. الدار قطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت: ٣٨٥ هـ)، سؤالات الحاكم النيسابوري، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
٦٨. الدار قطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت: ٣٨٥ هـ)، المؤتلف والمختلف، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
٦٩. الدار قطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت: ٣٨٥ هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية [المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢٧ هـ.
٧٠. الدار قطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت: ٣٨٥ هـ)، الإلزامات والتتبع، تحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٧١. الدار قطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت: ٣٨٥ هـ)، سنن الدار قطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط ١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤ م.
٧٢. الدارمي أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: ٢٥٥ هـ)، مسند الدارمي المعروف ب (سنن الدارمي)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢ هـ/ ٢٠٠٠ م.
٧٣. ابن دقيق العيد تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري (ت: ٧٠٢ هـ)، الاقتراح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٢ هـ.
٧٤. الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: ٧٤٨ هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط ١، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.
٧٥. الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: ٧٤٨ هـ)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط ٢، ١٤١٢ هـ.
٧٦. الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: ٧٤٨ هـ)، المغني في الضعفاء، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
٧٧. الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: ٧٤٨ هـ)، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور بن

- محمود الحاجي أمير الميادين، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
٧٨. الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: ٥٧٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من تحقيقين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
٧٩. الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: ٧٤٨ هـ) تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.
٨٠. الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: ٧٤٨ هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت ط ٢، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
٨١. الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: ٥٧٤٨ هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م.
٨٢. الرازي ابن أبي حاتم أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي (ت: ٣٢٧ هـ)، العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط ١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.
٨٣. الرازي أبو زرعة عبید الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ الخزومي بالولاء (٢٦٤ هـ)، الضعفاء، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

٨٤. الرازي زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت: ٦٦٦ هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط ٥، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
٨٥. الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف (ت: ٥٠٢ هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ.
٨٦. الراهمزمزي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي (ت: ٣٦٠ هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤ هـ.
٨٧. ابن رجب زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي (ت: ٧٩٥ هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط ١، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
٨٨. الرملي شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين (ت: ١٠٠٤ هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، طبعة أخيرة، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
٨٩. الزركشي بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: ٧٩٤ هـ)، البحر المحيظ في أصول الفقه، دار الكتبي، ط ١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
٩٠. الزركشي بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (ت: ٧٩٤ هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

- ٩١ . ابن أبي زمنين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي (ت: ٣٩٩ هـ)، رياض الجنة بتخريج أصول السنة، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٥ هـ.
- ٩٢ . زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت: ٩٢٦ هـ)، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تحقيق: عبد اللطيف هميم، ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.
- ٩٣ . السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت: ٧٧١ هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤١٣ هـ.
- ٩٤ . السبكي تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى (ت: ٧٥٦ هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنة ٧٨٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٩٥ . السُّجِسْتَانِي أَبُو دَاوُدَ سَلِيمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ بَشِيرِ بْنِ شَدَادِ بْنِ عَمْرِو الْأَزْدِيِّ (ت: ٢٧٥ هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- ٩٦ . السخاوي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (ت: ٩٠٢ هـ)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط ١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- ٩٧ . السرخسي شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت: ٤٨٣ هـ)، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت.

٩٨. السرخسي شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت: ٤٨٣ هـ)،
المبسوط، دار المعرفة، بيروت، بدون طبعة، ١٤١٤ هـ/١٩٩٣ م.
٩٩. ابن سعد أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري
البغدادي (ت: ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر
عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠ هـ/١٩٩٠ م.
١٠٠. السلفي صدر الدين أبو طاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد
بن إبراهيم سلفه الأصبهاني (ت: ٥٧٦ هـ)، الطيوريات، تحقيق: دسمان
يحيى معالي، عباس صخر الحسن، : مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط ١،
١٤٢٥ هـ/٢٠٠٤ م.
١٠١. السمعاني أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي
السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٨٩ هـ)، قواطع الأدلة في
الأصول تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨ هـ/١٩٩٩ م.
١٠٢. السندي نور الدين أبو الحسن محمد بن عبد الهادي التتوي (ت: ١١٣٨ هـ)،
حاشية السندي على سنن ابن ماجه، كفاية الحاجة في شرح سنن ابن
ماجه دار الجيل، بيروت، بدون طبعة.
١٠٣. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١ هـ)، أسماء
المدلسين، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الجيل، بيروت،
ط ١.
١٠٤. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١ هـ)، تدريب
الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت،
دار الفكر.

١٠٥. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١ هـ)، التقريب للنووي مع تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
١٠٦. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١ هـ)، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق: أبو اسحق الحويني الأثري، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الخبر، ط ١، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.
١٠٧. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١ هـ)، تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط ١، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
١٠٨. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١ هـ)، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
١٠٩. الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: ٢٠٤ هـ)، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، ط ١، ١٣٥٨ هـ / ١٩٤٠ م.
١١٠. ابن شاهين أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادى المعروف ب (ت: ٣٨٥ هـ)، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي.
١١١. الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين (ت: ٨١٦ هـ)، رسالة في أصول الحديث، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٧ هـ.

١١٢. الشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠ هـ)، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، كفر بطنا، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.

١١٣. الشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠ هـ)، نيل الاوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط ١، ١٤١٣ هـ.

١١٤. الشيباني أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (ت: ٥٢٤١ هـ)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط ٢، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

١١٥. ابن أبي شيبة أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: ٢٣٥ هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، : مكتبة الرشد، الرياض، ط ١.

١١٦. أبو الشيخ الأصبهاني أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري (ت: ٣٦٩ هـ)، ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.

١١٧. الشيرازي أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت: ٤٧٦ هـ)، التبصرة في أصول الفقه، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٣.

١١٨. الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت: ٧٦٤ هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.

١١٩. ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (ت: ٦٤٣ هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م.
١٢٠. الصنعاني أبو إبراهيم عز الدين محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني (ت: ١١٨٢ هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧ هـ/١٩٩٧ م.
١٢١. الصنعاني أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني (ت: ٢١١ هـ)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣.
١٢٢. الصنعاني أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني (ت: ٢١١ هـ)، تفسير عبد الرزاق، دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ.
١٢٣. الصَّيْمَرِي أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد بن جعفر، (ت: ٤٣٦ هـ) أخبار أبي حنيفة وأصحابه، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م.
١٢٤. الطبراني أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (ت: ٣٦٠ هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢.
١٢٥. الطبراني أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (ت: ٣٦٠ هـ)، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ / ١٩٨٤.

١٢٦. الطبراني أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (ت: ٣٦٠ هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
١٢٧. الطبري أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، (ت: ٣١٠ هـ)، تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
١٢٨. الطحاوي أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلامة الأزدي الحجري المصري (ت: ٣٢١ هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٥ هـ / ١٤٩٤ م.
١٢٩. الطيالسي أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (ت: ٢٠٤ هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
١٣٠. الظاهري أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي (ت: ٤٥٦ هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٣١. الظاهري أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي (ت: ٤٥٦ هـ)، المحلى بالآثار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصدر الكتاب: موقع مكتبة المدينة الرقمية.
١٣٢. ابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: ١٢٥٢ هـ)، رد المختار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

١٣٣. ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣ هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد
١٣٤. ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣ هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٤ هـ/١٩٩٤ م.
١٣٥. عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م.
١٣٦. العتر نور الدين محمد الحلبي منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر دمشق، سورية، ط ٣، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.
١٣٧. العدوي أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي (نسبة إلى بني عدي، بالقرب من منفلوط) (ت: ١١٨٩ هـ)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط ١، بدون طبعة، ١٤١٤ هـ/١٩٩٤ م.
١٣٨. العراقي زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (ت: ٨٠٦ هـ)، التقييد والإيضاح، شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م.
١٣٩. العراقي زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (ت: ٨٠٦ هـ)، التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، تحقيق ودراسة: العربي الدائر الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤٢٨ هـ.

١٤٠. العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، ألفية العراقي في علوم الحديث، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل.
١٤١. العراقي زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (ت: ٨٠٦ هـ)، شرح (التبصرة والتذكرة، ألفية العراقي) تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
١٤٢. ابن العراقي ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، (ت: ٨٢٦ هـ)، المدلسين، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد، دار الوفاء، ط١، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
١٤٣. ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت: ٥٥٧١ هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو ابن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
١٤٤. العصفري أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني البصري (ت: ٢٤٠ هـ)، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، دار القلم مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت.
١٤٥. العظيم آبادي شرف الحق أبو عبد الرحمن محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصديقي، (ت: ١٣٢٩ هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥ هـ.
١٤٦. العقيلي أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت: ٣٢٢ هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

١٤٧. العلائي صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي (ت: ٧٦١ هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧، ١٩٨٦.
١٤٨. عليش أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المالكي (ت: ٥١٢٩٩ هـ)، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.
١٤٩. العيني بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي (ت: ٨٥٥ هـ)، مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.
١٥٠. الغزالي أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت: ٥٠٥ هـ)، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.
١٥١. الغزالي أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥ هـ)، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت.
١٥٢. ابن فارس أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت: ٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.
١٥٣. الفاكهي أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي (ت: ٢٧٢ هـ)، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر بيروت، ط٢، ١٤١٤.

١٥٤. الفيروز آبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت: ٨١٧ هـ)،
القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة
النشر، بيروت، لبنان، ط ٨.
١٥٥. الفيومي أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (ت: نحو
٧٧٠ هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت.
١٥٦. القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي
(ت: ٥٤٤ هـ)، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق:
السيد أحمد صقر، دار التراث / المكتبة العتيقة، القاهرة / تونس، ط ١،
١٣٧٩ هـ / ١٩٧٠ م.
١٥٧. ابن قانع أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء
البغدادي (ت: ٣٥١ هـ)، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح بن سالم
المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٨ هـ.
١٥٨. ابن قدامة المقدسي أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن
قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (ت: ٦٢٠ هـ)، المغني،
مكتبة القاهرة بدون طبعة.
١٥٩. ابن قدامة المقدسي أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن
قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (ت: ٦٢٠ هـ)، روضة
الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل،
مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م.
١٦٠. القرافي شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي
(ت: ٥٦٨٤ هـ)، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة
الطباعة الفنية المتحدة، ط ١، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.

١٦١. القزويني أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل (ت: ٤٤٦ هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩ هـ.
١٦٢. ابن القطان أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي (ت: ٦٢٨ هـ)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: د. الحسين بن سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.
١٦٣. ابن القيسراني أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني (ت: ٥٥٧ هـ)، ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، ط١، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م.
١٦٤. ابن قيم الجوزية شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد (ت: ٧٥١ هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
١٦٥. ابن قيم الجوزية شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد (ت: ٧٥١ هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط٢٧، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
١٦٦. الكاساني علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧ هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
١٦٧. ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٥٧٧ هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

١٦٨. ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٥٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٠٨، هـ / ١٩٨٨ م.
١٦٩. ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٥٧٧٤هـ)، اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٧٠. الكنكوهي فخر الحسن بن عبد الرحمن الحنفي (١٣١٥ هـ)، شرح سنن ابن ماجه، مجموع من ٣ شروح، «مصباح الزجاجاة» للسيوطي (ت ٩١١ هـ)، «إنجاح الحاجة» لمحمد عبد الغني المجددي الحنفي (ت ١٢٩٦ هـ)، «ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات» قديمي كتب خانة، كراتشي.
١٧١. ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت: ٥٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
١٧٢. المحاملي أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي (ت: ٥٣٣٠هـ)، أمالي المحاملي، رواية ابن يحيى البيع تحقيق: د. إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم، عمان، الأردن، الدمام، ط ١، ١٤١٢.
١٧٣. المدني أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني (ت: ٥٥٨١هـ)، اللطائف من علوم المعارف، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
١٧٤. المدني علي بن عبد الله بن جعفر السعدي (ت: ٥٢٣٤هـ)، العلل، تحقيق: محمد مصطفى العظمي، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٩٨٠ م.

١٧٥. مرتضى الزبيدي أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت: ٥١٢٠هـ)، بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ٥١٤٠٨.
١٧٦. مرتضى الزبيدي أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت: ٥١٢٠هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.
١٧٧. المزي أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي (ت: ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
١٧٨. المزي جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن (ت: ٥٧٤٢هـ)، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة.
١٧٩. المعافري جمال الدين أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (ت: ٥٢١٣هـ)، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٩٥٥م / ٥١٣٧٥هـ.
١٨٠. المعلمي عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (ت: ٥١٣٨٦هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المكتب الإسلامي،
١٨١. ابن معين أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٥٢٣٣هـ)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

١٨٢. ابن معين أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي (ت: ٥٢٣٣هـ)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

١٨٣. المقدسي ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد (ت: ٥٦٤٣هـ)، الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، تحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهب، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م

١٨٤. الملا علي القاري أبو الحسن علي بن سلطان محمد نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، لبنان / بيروت.

١٨٥. ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٥٨٠٤هـ)، المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، ط ١، ١٤١٣هـ.

١٨٦. ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٥٨٠٤هـ)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م.

١٨٧. المناوي زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ٥١٠٣١هـ)، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٩٩ م.

١٨٨. ابن منده أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي (ت: ٥٣٩٥هـ)، الإيمان لابن منده، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.
١٨٩. ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٥٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
١٩٠. الموصلي أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، (ت: ٣٠٧هـ)، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤ / ١٩٨٤هـ.
١٩١. النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت: ٣٠٣هـ)، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
١٩٢. النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت: ٣٠٣هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
١٩٣. النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (ت: ٣٠٣هـ)، المجتبى من السنن، السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦، ١٩٨٦هـ.
١٩٤. النعمي أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١٠، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
١٩٥. النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت: ٥٦٧٦هـ)، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.



جامعة كاي

جامعة أونلاين مرخصة من التعليم العالي
متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

<https://kie.university>
